

إهداء 2005

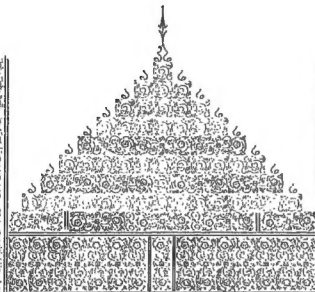
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
القاهرة

العلامة

شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي المكي
الشافعي على مختصر العلامة الفقيه
عبدالله بإفضل الحضري
نفعنا الله بهما
آمين

﴿وهمامته المختصر المذكور﴾

﴿الطبعة الثانية﴾
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٩
هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله

الحمد لله رب العالمين جدا بوافي نعمه وبكافئ حمزه ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وأصحابه الذين خضعهم معرفتك وأبدتهم ببرهانك وبعد فقد سألني بعض الصالحين أن أضع شرحا لطيفنا
على مقدمة الامام المحقق الفقيه عدا الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرة فغفنا الله بما وهبه وبركته فاجبته
الى ذلك ملتصقا منه ومن غيره أن يعتني بدعوته الصالحة وسائلنا من فضل مولانا أن يعم النفع به وان يبلغني
كل ما مول بسببه وأن يجعله خالص الوجه لكرام وأقوى سبب للوزن به وده في جنات النعيم آمين . قال
المؤلف رحمه الله (بسم الله) أي ابتدئ أو افتتح تأليقي أو أولت من تلبس أو مستعينا أو متبركا باسم الله اذ لا
اعتداعا لم يصدر اسمه تعالى والاسم مشتق من السموة والعلوة والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته
المستحق لجميع الكمالات وهو عر في مشتق من آله اذا تحير لخصير الخلق في كنه ذاته تعالى وتقدس وهو الاسم
العظيم وعلم الاحكام لا كثر الناس مع الدعاء به لعدم استجماعهم لشرائط الدعاء لم يسم به غير الله قط
(الرحمن) هو صفة في الاصل بمعنى كثر الرحمة جدا ثم غلب على البالغ في الرحمة والانعام بحيث لم يسم به غيره
تعالى وتوجه اهل الإمامة مسابقة تعنت في الكفر (الرحيم) أي ذي الرحمة الكثيرة قال علي بن أبي طالب منه وافي به
اشارة الى أن مادل عليه من ذوات الرحمة وان ذكر بعد مادل على جلالاته الذي هو القصد والاعظم مقصود ايضا
لثلاثتهم انه غير ملتبس باليسأل ولا يعطى وكلاهما مشتق من الرحمة وهي عطف وميل وروحا تعالى به
الانعام فهي لا يستحق لتأني حق تعالى مجازا ما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات
وكذا سائر أسماء تعالي المستحيل معناها في حق المراتب اغايتها (الحمد) أي كل ثناء يحصل سواء كان في متناوله
نعمه أم لا ثابت وعملوه ومستحق (الله) بوارد في التسمية بالحمد اقتداء بابواب الكتاب العزيز عز الاعاصم من قوله
صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال أي حال بينهم لا يبدأ فيه بالحمد لله فأجدتم وفي رواية أقطع وفي أخرى أبتى

أى قليل البركة وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وبها يتبين أن المبدأ السباعى ذكر
كان قرن الحد بالجلالة إشارة إلى أنه سبحانه وتعالى يستحقه لأنه لا واسطة شئ آخر وأثر كغيره المجد على
الشكر لأن الحمد لله الفضائل وهى الصفات التى لا يتعدى أثرها لغيره والقواضل وهى الصفات المتعدية
والشكر مختص بالأخيرة (الذى فرض) أى أوجب (علمنا) معشر الآلة إيجابا عينيا لا رخصة فى تركه (تعلم)
ما تحتاج إليه مباشرة الأسباب فالعبادات يجب على كل مكلف تعلم ما أكثر وقوعه من شروطها وأركانها وأوقافها
فى الفورى وهو ساقى الموسع كالخبر والمعاملة والمناكحة وغيره لا يجب تعلم ذلك فيه إلا على من أراد أن يتسلل به
إلى أن أراد أن يتزق مثل امرأة ناشئة لا يحل له حتى تعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا فقس أما الإيجاب
على الكفاية بمعنى أنه إذا قام به البعض سقط عن الباقيين فمع سائر (شرائع الاسلام) وما يتوقف معرفتها أو
كالمعاملة كالنكاح وغيره والشرائع جمع شريعة وهى لغة مشرفة المعاشرة عما شرعه الله لعباده من الأحكام
فالإضافة سينية أو بمعنى اللام وهو أولى إذا لاسلام هو الاقبياد والاستسلام وتعريف الشريعة أيضا بانهم وضع
الهي سائق لذوى العقول باختيارهم الجود إلى ما يصح معاشهم ومعادهم (و) تعلم (معرفة) جمع أحكام (مصحح)
المعاملة) والمناكحة والنجاة وما يتعلق بكل (وفاسدها) وأوجب على الكفاية ذلك عينيا أو كفاية (لتعرف)
أى معرفة (الحلال) الشامل للواجب والمنسوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى (والحرام) حتى يفعل
عاقبة (من علم ذلك) وعمل به خلاص في دار السلام) على أسرار وأهنا من غير كدر يصيبه في قبره وما بعده
بخلاف من لم يعلم ذلك تركه الواجب أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه وان كان متكفلا بالخلاص يضاف دار
السلام وهى الجنة لأنه قد يكون بعد مزيد عذاب ثم أخذ (وجعل مصر) أى رجوع أو قرار (من خالفه
وعصاه) عاقف تفسير (دار الآتنام) وهى الدار الدائمة كانت مخالفة بالكفر والافتقار كونهما صير
أنه يستحق ذلك أن لم يعرف عبده (وأشهد) أى أعلم وأبين (أن لا اله) أى لا معبود بحق فى الوجود (إلا الله)
وحده لا شريك له (فى ذاته) وفى وصف من صفاته (الملك) أى المتفضل على عباده المؤمنين من المني والمنة
المنة الثالثة ولا يوجد الا فى حق تعالى لأنه المتفضل على جميع حقيقة وغيره لا معاملة معه فله شهابه المن
به (بالنعم) جمع نعم وهى اللذة التى تحمدها عباده من ثم يمكن لله نعمة على كثر واتمامه لآله واستدراج
(الجسام) أى العظام (وأشهد أن سيدنا) (محمدا) وهو علم موضوع لى كثر خصاله الحميدة وسمى به نبينا
بالحام من الله جلده بذلك ليطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لأنه كل أوصافه ولذا خص بالذكر فى أشرف
مقامات كماله صلى الله عليه وسلم يجوز لغيره أن يكون عبد فاقضى إلى عبده ما أوصى وأنه لما قام عبدا لله
يدعوه لاشيائه المأراج المتكفلة بغايات الكالات المقاضة عليه صلى الله عليه وسلم فى تلك الليلة
وما بعده (ورسوله) هو أنما نذ كر حرا إلى عبده بشرع وأمر بقبليته وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ لشرع
من قبله وأمر على النبي لأنه أفضل لكن قال ابن عبد السلام: نزل الرسول أفضل من رسالته لتعاقبها بالله
تعالى وتعلق الرسالة بالخلق وفيه نظر ينته في غيره هذا الكتاب (المبعوث رجة الأنام) أى الخلق أما كونه
رجة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والإجماع ومعنى كونه رجة للكافرين أنه لا يعامل بالعفو وبالأخذ
بعتبه كما وقع لآدم من قبله وأما كونه معونا للخلق بناء على تعلق قوله بالأنام بقوله المبعوث فهو ما ذكره بعض
المحققين لخبر صحيح يدل له وهو اللاتى يعالوم مقامه صلى الله عليه وسلم وقد ثبت فى بعض الفتاوى أن الأصح أنه
صلى الله عليه وسلم رسل للآلئكة بما فيه مقنع لمن تدبره (صلى الله عليه وسلم) من الصلاة وهى الرجة المقررة
بتعظيمه ويختصر لفظه بالآلئكة والالئكة فلا يقال لغيرهم (الابعا) (و) على (آله) هم آفاره المؤمنين من نبي
هاشم والمطلب وقدر انهم فى مقام الصلاة لكل مؤمن بغير ضعف فيه (وصحبه) اسم جمع صاحب وهو من
اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ولولطفه وإن لم يروى برونه ومناوات على الإيمان (البررة) جمع بار وهو من

الذى فرض علينا تعلم شرائع
الاسلام ومعرفة صحيف
المعاملة وفاسدها تعرف
الحلال والحرام وجعل
ما لم من علم ذلك وعمل به
الخلاص فى دار الاسلام
وجعل مصر من خالفه
وعصاه دار الاتقام وأشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك بالنعم
الجسام وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله المبعوث رجة
الأنام صلى الله عليه وسلم
والله وصحبه البررة

الكرام **وبعد** فهذا مختصر لا بد لكل مسلم من معرفة مثله فيعين الاهتمام به وإشاعته فأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به وأن يجعل جملي له خالصا لوجهه الكريم

باب الطهارة

لا يصح رفع الحدث ولا إزالة النجس إلا بما يسمى ماء فان تغير طعمه أو لونه أو ريحه تغير فاحشا بحيث لا يسمى ماء مطلقا فمما طاهر يستغنى عنه لم تصح الطهارة به والتغير التقديري كالغير الحدي فاقترع فيه ما ورد لارائحة له قدر ريحنا لنا بأوسط الصفات ولا يضر تغير يسير لا يمنع اسم الماء ولا يضر تغير بمكث ورتاب وطيب

غلبت عليه أعمال البر (الكرام) جمع كريم والمراد به هنام خرج عن نفسه وماله ته تعالى وكل الصحابة كذلك رضوان الله عليهم أجمعين (وبعد) كلمة يؤتى بها الاستقبال من أسلوب إلى آخره وكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصلها وهو ما عايناه في خطبه من ذلك ولكون أصلها ذلك لزم الفناء في حيزها فلا بد الأصل مهما يكن من شيء بعد الجملة والصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم (فهذا) المؤلف الحاضر في الدهن (مختصر) قل لفظه وكرمه تمامه (الابتدأ) أي لا غنى (لكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مضطر إليه من العبادات ومحتاج إليه من العلامات (من) معرفته أو من (معرفة مثله) ليكون على بصيرة من أمره وينتفع من ربه ولا يركب من عيائه وخطب خطب عشواء (فيعين) حينئذ عليك أيام الراجف في الخير (الاهتمام به) أي به هذا المختصر أو مثله حفظا وفهم ما ذكرناه (و) عليك أيضا (إشاعته) في البلدان ليكون للناس مبين الإجراء الدال على هدى كنهه وليس المطلوب منك الإيصال للهدى فإن الهدى هدى الله وحده وحينئذ فأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به) فإنه لا يخفى من اعتد عليه ولحافيه همامته إليه (وأن يجعل جملي له) من متفرقات الكتب (خالصا لوجهه) أي ذاته (الكريم) أي المتفضل على من شاء عباده أنه جواد حلیم رؤوف رحيم

هذا (باب) وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة)

وهي لغة خالوص من الدنس الحسي والمعنوي كالعيب وشرا عما فوق على حصوله أيا حة كالغسله الأولى أو ثواب مجرد كالغسله الثانية والثالثة والوضوء والمجدد والغسل المسنونين (لا يصح) ولا يحمل (رفع الحدث) الأصغر وهو ما لا يجب الوضوء ولا كبر وهو ما لا يجب الغسل (ولا إزالة النجس) الخفيف وهو بول الصبي الا قد ذكرنا الملقط وهو نجاسة نحو الكلب والمتوسط وهو ما عداهما من سائر النجاسات الا شية ولا فعل طهارة تسلس ولا طهارة تسنونة (الاجماع) علم أو ظن كونه ما مطلقا وهو ما يسمى ماء من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كما البحر وما ينقطع عنه الملو ويحل إليه نحو البرد والذي اشتبه فيه الحليط والمترش من بخار الماء الطهور والمغلي والمتغير على الغنى عنه أو يجماره لانه يسمى ماء فة وعرفا وما ياطن دود الماء وهو المسمى بالزال لانه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر وليس الحصر المذكور في الحديث آية التيمم والاجماع وفي الخشب ما صحر من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيره ما لقياس عليه ما يخرج بالطلاق المذكور المانع كالخلل والجامد كالتراب في التيمم والنجاسة الملقطة والخجفي الاستنجاء ودوية الدباغ ونحوهما الزعفران مما يقيد بالزمن فلا يرفع حده ناولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغير) حصار طعمه وحده (أو لونه) وحده (أو ريحه) وحده (تغيرا فاحشا) بان سلب إطلاق اسم الماء عنه حتى صار بحيث لا يسمى ماء مطلقا وانما يسمى ماء مقيدا كما وردوا واستجد له اسم آخر كالرقعة فلا وكان ذلك التغير (مخاطا) مخالف لما في صفاته أو واد حدها وهو ما لا يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بان لا يشق صونه عنه ككافور وشو وقطران يختلطان بالماء وشروان كان شجرة ناسفا في الماء (لم تصح الطهارة به) لانه ليس عاريا عن القبول والاضافات فلا يلحق بموردنا النص العري عنها (والتغير التقديري كالغير الحدي فاقترع فيه) أي الماء ما ارتفع في صفاته ومنه (ما ورد لارائحة له) سواء وقع في ماء كثير أم قليل والماء المستعمل لكن ان وقع في ماء قليل لان المستعمل اذا كثر طهره أو لى اذا وقع في الكثير (قدر تخالفا) للماء (بأوسط الصفات) كطعم الزمان ولون العصور وريح الالذ فان غير فرض في صفته سلب الطهارة وان كان عند فرض الخالفة في غير تلك الصفقة لا يغير وذلك لانه لو افقته لا يغيره فاعتر بغيره كالحكومة (ولا يضر تغير يسير) وهو ما لا يمنع اسم الماء وان كان يخالف يستغنى عنه لانه صلى الله عليه وسلم نوضا من قصعة فيها أثر عجين (ولا يضر تغير بمكث) لتعدرا لاحتراز عنه (وراب) طهور وان قلنا انه يخالف لانه موافق الماء في الطهارة بخلاف النجس والمستعمل (وطيب) لم يطرح ولو مشتت العسر الاحتراز عنه وهو ثبت أخضر بعاد الماء فان طرح شروان كان مفتشا والا

فلا (وما في مقروه وعمره) من نحو نوروز نيف ولومطبوخين وطين لم يكثر تغير الماء به بحيث صار لا يجزى بطبعه لذلك (ولا يجاور) وهو ما يمكن فصله (كمودودهن) ولومطبين ومنه الخور وان كثروا ظهر في الريح وغيره لان الحاصل بذلك مجزئ ترقرق فهو كالوتغير بجملة على الشط ومنه ايضا ما أغل فيه نحو بر وتر بحيث لم يعلم انفصاله عن مخالطة فيه بأن لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم كلرقفة (ولا يعلج ماء) لان تعاد من عين الماء كالنخل بخلاف الملح الجلي فيضطر للتغير به ما لم يكن بمجر الماء وعمره وكالبحر المائي متغير بخلاف لا يؤثر فلا يضر صبه على غير متغير وان غيره كثيرا لانه طهور (ولا يورق تناثر) بنفسه (من الشجر) ولو رجع باختلاف المطروح للاستغناء عنه ولا يضر تغيره بالقران تناثر بنفسه ولو شك هل التغير يسرا أو كثيرا فكما اليسر وهل زال التغير الكثير لم يظهر للاصل فيه ما وهل هو من مخالط أو غيره وهل المغير مخالط أو مجاور لم يؤثر

فصل في الماء المكروه (يكروه) شرعا تنزهها (شديد) السخونة وشديد البرودة أي التطهر باحدهما ولا قاته للبدن لثأله ولتبعه الاساع في الطهريه وخرج بالشديد المثل فلا يكروه وان سخن ينحسرت ولو مغلفة (و) يكروه شرعا تنزهها أيضا (المشيم) بقصد بدونه أي استعماله ماء كان أو ماء قليلا كان أو كثيرا لما صحت من قوله الله عليه وسلم ادع ما يريك الى ما لا يريك وهذا منه لانه يورث البرص فلما لم يحرم للندرة ترتبه عليه ومن ثم لو أخرجه ذلك عدل عارف بالطب أو عرفه بنفسه حرم عليه وانما يكروه من (في جهة حارة) كتهامة لا باردة كالشام ولا معتدلة كصر (في انما تطبع) أي عند تحت المطر وغيره وبفضته من نحو حديد ونحاس واستعمل (في بدن) لا دمي ولوميتا أو أربص حتى زيادة برصه أو لحويان ببقعة البرص كالليل (دون) نحو (نوب) وان لبسه لكن بعدي حافه (وتزول) الكراهة (بالترديد) ان زالت سخونة فلا يكتفي خفة برده ومحل كراهة الشمس حيث لم يتعين فان تعين بأن لم يجد غيره ولم يضره عدل بضره به وجب استعماله ووجب شراؤه وكراهة أيضا استعمال مياه أباراخر الأبرار الناقية وكذلك كل ماء مغضوب عليه وتزأب تلك الاماكن قياسا على ما فيها

فصل في الماء المستعمل (لا تصح الطهارة بالماء المستعمل) وهو ما أزيل به ما منع من رفع حدث ولو حدث صبي لا يجزئ بناء على اشتراط طهر لبعض الطوائف به وهو المعتدلة وازالة خبث ولو لم يعلق عنه وكذا ما لا رفع فيه كطهر دائم الحدث ونحوه وغسل ميت وكفاية من حيض أو نفاس لتحل لحليته المسلم ونحوه بخبثونه غسلها لحليتها لذلك لأنه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة فانتقل المنع اليه ما كان الانفصال ما أثر في الحل تأثر وانما يؤثر الاستعمال في المأم القليل بخلاف الكثير وهو اقلتان قاته لا يؤثر الاستعمال فيه بل لو جمع المستعمل حتى بلغ قلتين صار طهورا وانما يؤثر في القليل ان انفصل عن العضو المستعمل فيه ولو حكبان جاور زمانا يدهم مكسبة أو رجلا ركبته ثم لا يضر الانفصال من بدن الخبث الا اذا كان الى محل لا يغلب فيه التناقض كان انفصل من الرأس الى نحو القدم بخلافه الى نحو الصدر على مما تقرر أنه لا تصح الطهارة بالمستعمل (في) رفع (الحدث و) (لا ازاله النجس) ولا في غيرهما (فاذا أدخل المتوضي يده) اليمنى أو اليسرى أخرجها من تحتها وان قل (في الماء القليل بعد غسل وجهه) فلا بأس ما قصد التثليث أو ما قلن أو واحدة أو قصد ترك التثليث (غير ناو لا اعترا ف) سواء أقصد غسلها عن الحدث أم أطلق (صار الماء مستعملا) وان لم تنفصل يده عنه لا تنقل المنع اليه ومع ذلك أنه أن يجتر كهافيه فلا يؤثر له سنة التثليث وله ان يغسل ببقية يده بما فيها وان صار ما اعتراه منه مستعملا لان ما هلم ينفصل عنها وادخال الخبث شأمن يده بعد التثليث لا يترتب اعتراؤه منه بصير الماء مستعملا أيضا ولو انقضى من ما نقل ثم بعد انجس يديه رفع الخبث أرتفعت وله اذا أحدث أو أجنب ناو هو في الماء ان يرفع به الحدث المجدد لانه لم ينفصل عن الماء فصوره الاستعمال باقية وكذا الوان نجس حدث في ما قليل ثم نوى فان حدث جميع أعضائه يرفع على المعتد ولو كان بيده خبث يبعين قرا الماء بأعلاه ما غتم بأسفلها ما طهر امعا كالزمن من عضو جنب الى محل عليه خبث فآزله بلا تغير

وما في مقروه وعمره ولا يجاور كمودودهن ولا يعلج ماء ولا يورق تناثر من الشجر

فصل يكروه شديد السخونة وشديد البرودة والمشيم في جهة حارة في انما تطبع في بدن دون نوب وتزول بالتبريد

فصل لا تصح الطهارة بالماء المستعمل القليل في الحدث وازالة النجس فاذا أدخل المتوضي يده في الماء القليل بعد غسل وجهه غير ناو لا اعترا ف صار الماء مستعملا

(والمستعمل في طهر) مستنون كالغسل الثانية والثالثة) والوضوء بالمجدد والغسل المستنون (تصح الطهارة

به) لأن لم يتقل اليه مانع

فصل في الماء النجس ونحوه (نجس الماء القليل) وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين (وغيره من المائعات) وإن كثروا بلغ قلالا كثيرة (علاقة النجاسة) وإن لم تغير لقله ومما صرح به صلى الله عليه وسلم أن ما بلغ قلالا كثيرة لا يحمل شيئا أنه نجس لأنه ما دام فيه ما لا ينجس من حيث لا يشق

كثير المانع كثيرا ما يمان حفظ كثير المانع لا يشق (ويستثنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله بخلافه النجاسة منها (مما لا يدركه الطرف) أي البصر المعتدل فإنه لا يؤثر أن كان من غير مغنطه وقل عرفا ولم يغبر ولو تغيرا قليلا ولم يحصل منه له شقة الاحتراز عنه ولو كان بواضع متفرقة ولو اجتمع

لرؤى لم يذهب عنه (و) منها (مئة لادم لها مسائل) عند شق عضومنها في حياتها يولق شاذا لخص بغالبه وما شق في سبيل دمه حكيم ما يتحقق عدم سيلان دمه ولا يجرح خلافا للزالي وذلك كزنبور وعقرب ووزغ وغل ويحل وبقي وقد اذوق ولرغوث وخنفساء ونواب الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم نجسه فيموقع فيه لانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء ونحوه بقضي لمونه كثيرا لا ينجس الماء به وقيل به سائر ما لا يسجل

دمه في عينا (الان غرت) ما وقعت فيه ولو تغيرا قليلا فلا فعلا غرتا ولا مشقة ولو زال تغير نحو المانع بها طهر على احتمال فيه (أو طهرحت) وهي ميتة وليس نشوها منه أما إذا طهرحت وهي حية فأنها لا تنجس وإن ماتت وكذا لو طهرحت ميتة ونشوها منه كما اقتضاه كلام الشيخين لكن خالفهما كثيرون ولعل المصنف

سعه (و) منها (أفهره) نجس ثم غابت واحتمل ولوعى بعد (ولو غاب في ماء) جارا أو راكد (كثروا كذلك) أصبي إذا تنجس ثم غاب واحتمل طهارته ومثلهما كل حد وان طاهر وان لم يجم اختلاط به بالناس فإذا عاد وولغ في ماء قليل أو ما تمع لم ينجسه وإن كان الأصل بقاؤه على النجاسة لأن احتمال الطهر قوي أصل طهارة

نحو الماء فلم يؤثر فيه أصل بقاؤه النجاسة إذا لم يلمس منها التنجيس مع اعتضاد أصل الطهر بظواهره فكان أقوى ولا يضري احتمال طهره في المرة كونها تعلقه بلسانها لأن الماير على جوانبها في طهره كوروده على جوانبها لأن الماء المتنجس أما إذا لم يكن ذلك فإنه نجس ما ولغ فيه (و) منها (القاليل من دخان النجاسة)

والمتنجس ومثله الضاران تصاعدوا بسطة نار بخلاف التصاعد بواسطة نار كخار الكنف والريح الخارجة من الشخص وإن كانت ثيابه رطبة فإنه طاهر (و) منها (اليسير من الشعر النجس) لغيره لا كب والكثير منه لا راكب (و) منها (اليسير من غبار السرجين) ونحوه (ولا نجس غبار السرجين) أعضاء (ولا ثيابه

(الرطبة) كالان نجس ما وقع فيه وذلك لثبته الاحتراز عن جميع ذلك وذلك على أن تضع من مغلغلة الأذى إذا وقع في الماء مثلا وساعتل وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة أجنبية عما يحمل فيه والذباب ونحوه ما ينجس إذا التقم أخلاف أمه فمضى نجس وإن لم يغيب وزرق الطيور في الماء وإن لم تكن من طيور وبعر

فأرة عم لا تلامه وبعرها فوقع في الإن حال الحلب وما يقع في نحو الكرش إذا شقت شقته منه وفي أكثر ذلك نظار ومخالفات لكلامهم (وإذا كان الماء قلتين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تنطرطعه) وحده (أولونه) وحده (أو يصبه) وحده (ولو) كان (تغيرا يسرا) لم ينجس النجاسة ومن ثم فرض النجس المنصل به الموافق له في

الصفات كبول منقطع الرائحة بأشدها كونه الحروب مع المسك وطعم الخلل فإن كان بحيث يغيره أدى تغيره نجس وخروج وقوعه فيه تغيره بها تحة خفيفة على الشط فلا يضر (فإن زال تغيره) الحسنى والتقديرى (بنفسه) لخطوطه مكشوه وبصره (أو بجم) ثم إليه ولو لم يتجسأ أو نجس فيه أو نجس منه وبني قلتان (طهر)

لا تنجس عليه التنجيس وهي التغير ولا يضر عوده بعد زواله حيث خلا عن نجس جامد (أو زال) (يملك) أو كدورة طهر أو يملك أو كدورة

والمستعمل في مستنون كالغسل الثانية والثالثة تصح الطهارة به

فصل في نجس الماء القليل وغيره من المائعات بخلافه النجاسة ويستثنى مسائل مما لا يدركه الطرف ومئة لادم لها مسائل إلا أن

غرت أو طهرحت وقسمه هرة نجس ثم غابت واحتمل ولو شها في ماء كثير وكذلك الضبي إذا نجس ثم غاب واحتمل طهارته والقليل

من دخان النجاسة واليسير من الشعر النجس واليسير من غبار السرجين ولا نجس غبار السرجين

أعضاءه الرطبة وإذا كان الماء قلتين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تنطرطعه

أولونه أو يصبه ولو تغير يسرا فإن زال تغيره بنفسه أو بجم طهر أو يملك أو كدورة

قلتين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تنطرطعه

أولونه أو يصبه ولو تغير يسرا فإن زال تغيره بنفسه أو بجم طهر أو يملك أو كدورة

قلتين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تنطرطعه

أولونه أو يصبه ولو تغير يسرا فإن زال تغيره بنفسه أو بجم طهر أو يملك أو كدورة

خيرهم الا ان كان من غير الجاهلين وبلغ عند التواتر ومن يخبر عن فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

• (فصل) • في الاواني (ويحرم) على المكاتب ولو اُتي (استعمال) اواني الذهب والفضة في الطهارة وغيرها لنفسه أو لغيره ولو صغيرا كسقيه في مسطح فضة لم يصح من النبي عن الأكل والشرب فيه مع اقتارانه بالوعيد الشديد وقس على ما سائر وجود الاستعمال كالاختواء على بحيرة وشجر أو تحتها من قرب بحيث يصير عرفا متساويا (الضرورة) بان لم يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها) لانه يجزى استعمالها المحرم كالآلة اللهو والجمرة (ولو) كان المستعمل (انما صغيرا) جدا حتى ساوى الضية المباحة كرواد (ومكحلة) وخلال لعموم النبي

عن الاناء (و) يحرم استعمال (ما ضيب بالذهب) مطلقا وطلبت ضية به بحيث يتحصل منه شيء بالعرض على النار وان صغرت الضية كانت لحاجة لان الخلاء فيه أشد (ولا يحرم ما ضيب بالفضة الا ضية كبيرة فلهيئة) وحدها وأمع الحاجة فيحرم ما لم يمتنع من السرف والخلاء بخلاف الصغير فلهيئة والكبيرة لحاجة والمراد بالصغيرة الحاجة فانها تحمل وان لم تمتنع من بعد وأكانت تجعل لشرب أو استنابت جرائم الاناء لا لتناهي الخلاء مع الكراهة في الأواني ومن ضابط الصغير والكبير العرف ولو شك في الكبيرة فالاصل الاباحة والمراد بالحاجة الفرض المتعلق بالضيب سوى التزين كصلاح كسر وشد دون (و) يحل (الاتام الموهوم) أي بالذهب والفضة ان لم يتحصل شيء منهما بالعرض على النار ولا الحرم أما اناء الذهب والفضة اذا غشي بنحاس أو غيره بحيث ستره فانه يحل لان عمله التحريم العين مع الخلاء وهما موجودان في الاول دون الثاني هذا في الاستدامة أما فعل التوبه والاستنجاء فحرام مطلقا حتى في الكعبة ولو فتح فاه للطير النازل من ميزابها لم يحرم وان مسه القدم على الأوجه لانه لا يعتد مستعملا وتحل حلقة الاناء ورأسه وسلسلته ولومن فضة لا تفصلها عنهم عن أن لا تنسى اناء ولا ينافي هذا قولهم يحل الاستنجاء بالثقلان محل في قطعة ثم تقطع ولم تنسها والاحرام الاستنجاء أيضا لو خرج باواني الذهب والفضة سائرا لا واني ولومن جواهر نفيسة فيحل استعمالها لان الفقر لا يجبرهم فلا تنكسر قلوبهم برؤيتها نعم يحرم استعمال الاناء النحاس في غير جاني وماء كثير لانه يفسد

• (فصل) • ويحرم

استعمال اواني الذهب

والفضة الا لضرورة

واتخاذها ولو اناء صغيرا

ومكحلة وما ضيب بالذهب

ولا يحرم ما ضيب بالفضة الا

ضية كبيرة فلهيئة ويحصل

الموهوم بها

• (فصل) • بين السواك

في كل حال وينا كدلو وضوء

والصلاة لكل احرام واردة

قراءة لقرآن والحديث

والذكر واصفرا والاسنان

وذخول البيت والقيام من

النوم واردة النوم ولكل

حال بتغير فيه القدم ويكره

للاصنام بعد الزوال ويحصل

بكل خشن لاصبعه والاراك

أولى ثم الفصل ويستحب

• (فصل) • في خصال الفطرة (بين السواك في كل حال) للاحاديث الكثيرة الشهيرة فيه ولو أكل نجسا وجب ازالته من مضمته وسواك أو غيره (وينا كدلو وضوء) التيمم بغيره وينا كدعنا ارادة (الصلاة لكل احرام) ولو لنقل ومجدة تلاوة وشكروا ان كان فاقد الطهورين ولم يتغير فيه واستاك للوضوء وقرب الفصل

التباعد الصغير كعتان بسواك الأخير من سبعين ركعة بغير سواك ويظهر أنه لو خشى نجس فله يتدب لها وأنه لو تذكر فيها أنه تركه تباركه بفعل قليل (و) عند (ارادة قراءة القرآن والحديث والذكر) وكذا كل علم شرعي ويكون قبل الاستعاذة واصفرا والاسنان يعني تغيرها وان لم يتغير فله (و) عند (دخول البيت) أي المنزل ويصير أن ربابه الكعبة أدنى كدلو كل مسجل (و) عند (القيام من النوم) لانه يورث التغير (و) عند (ارادة النوم) لانه يخفف التغير الناشئ منه (و) بنا كذا أيضا (لكل حال بتغير فيه القدم) وعند كل طواف

وخضبة أو أكل وبعد الزوال في السحر وللصائم قبل أو اناء الخوف وعند الاحتضار لانه يسئل بطواع الروح وبين التخل قبل السواك وبعد من آثار الطعام (ويكره للصائم بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير حدث في ختمه غير الصوم كان نام أو أكل ذابح كرهه تناسيا لانه يزل الخلوفا المطاوب بقاء فانه عند الله أطيب من ريح المسك ولو لم يتعاط فطر استلزمه تغير القدم ليل كرهه السواك من بعد التغير لانه يزل الخلوفا الناشئ من الصوم دون غيره (ويحصل) فضله (بكل خشن) ولو شحوا شتان بخلافه بصوماء الغاسول وفي نفي الاسنان وأزال الفخل لانه لا يسمى سواكا (لا اصبعه) المتصلة به وان كانت خشنة لانه لا يسمى سواكا لانه جازم منه أما اصبع غيره أو اصبعه المنفصلة عنه فيجوز أن كانت خشنة وان وجب دفنها فوراً (والاراك أولى ثم التخل) ثم ذوالريح الطيب ثم اليابس المندي بالماء ثم العود ولا يكره سواك الغيرة اذن والاحرام (ويستحب) اذا لم يجد

سوا كارتباطاً أو لم يرد الاستيلاء به (أن يستألف) يأس ندى الماء لا غيره لأن في المأمن التطفيف المقصود
 ما ليس في غيره (و) أن (يستألف عرضاً) أي في عرض الإنسان ظاهره أو باطنه الحديث مرسل فيه وبكره طولا
 لأنه قديم في المأمن يفسدها (الافى) (السان) فليس فيه طولا الحديث فيه وبكره عمر ومع الكراهة يحصل له
 أصل السنة ويسن كونه باليد اليمنى وإن كان لا زلة تغيره لأن اليد اليسرى مؤيداً أي بما سبقه الأيمن ويذهب
 إلى الوسط ثم لا يسرى ويذهب إليه (و) يستحب (أن يدهن غياً) أي وقتاً بعد وقت (و) أن (يتكلم وزاً) ثلاثة
 في العن اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى (و) أن (يقص الشارب) حتى ينبت حمرة الشفة يانها ظاهره أو لا يزيد على ذلك
 وهذا هو المراد بإحفاء الشوارب الواردة في الحديث كما قاله النووي واختار بعض المتأخرين أن حلقه سنة
 أيضاً الحديث فيه (و) أن (يقلم الظفر) والأفضل أن يبدأ بأصابع يمينه اليمنى ثم الوسطى فاليسرى فالخنصر
 فالإبهام فخنصر اليسرى فالخنصر الوسطى فالسبابة فالإبهام أمار جلاء فيقلهما كما يخلطهما في الوضوء
 (و) أن (تغسل الأظفار) يحصل أصل السنة بحلقه هذا إن قدر على التنف والافلا خلق أفضل (و) أن (يزيل
 شعر العانة) والأولى لذلك حلقه ولأمره أن تقفه ولا تتركه من زرع وقت الحاجة وبكره كراهة شديدة تأخرها عن
 أربعين يوماً وسن أيضاً غسل الرجلين وهي عقد ظهور الأصابع وإزالة وسخ من أطراف الأذن والاذن وسائر
 البدن (و) أن (يسرح اللحية) أن (يغضب الشيب بجمرة أو صغرة) ثلاثاً ويحرم بالسواد إلا الأرباب
 الكفار كذا (و) أن (يغضب الرأس) المزوجة يديه أو رجله بالحناء أن كانت زوجهما يصح ذلك ويسن البدن حتى
 كل ذلك باليمنى أما غيرها فلا ينبغي له ذلك بل يحرم عليها الخضب بالسواد وتطيرها بالأصابع وتحميم الوجهة
 إن كانت خلية أو لم يأت ذن حليها وكذا يحرم عليها وصل شعرها بشعر نحي أو بشعر آدمي مطاوعاً وكذا بالظاهر
 على الخلطة والمزوجة والمحاورة بغير ذن حليها والوشى وهو تحديد أطراف الأسنان وتقريقها كالوصل بشعر
 ظاهره ولا بأس بتصفيف الظفر ونسوبة الأصابع (وبكره القزع) وهو حلق بعض الرأس للنهي عنه ولا بأس
 بحلق جميعه لمن لا يحتج عليه تعهده وتركه لمن يحتج عليه ولو خشي من تركه مشقة سن له حلقه وفروقة سنة
 (وتنبت الشيب) لأنه نور بل قال في المجموع ولو قلع بقصر عه لم يعد ونص عليه في الأم (وتنبت اللحية) بأشارا
 للرودة وتشبيهها بالكبر استعجالاً للشوخة وقصصها طاعة فوق طاعة حسناً وإزالة ما فوقها من نقص
 منها بالزاد في شعر العذارى من الصدغين أو أخف بعض العذارى في حلق الرأس وتنبت جانبي العنق وتتركها
 شعثة أو إزالة الشعر بالمالة تنقصه والنظر في أياها وسوادها أو عجاها أو افتقارها ولا بأس بتزكيبها وهي مطاوعة
 الشارب (و) يكره بلا عذر (المشي في نعل واحد) للنهي الصحيح عنه والمعنى فيه أن يشبه يحتل بذلك وقيل
 لما فيه من ترك العدل بين الرجلين وكان النعل ونحوه (والإتعال قائماً) للنهي الصحيح عنه أيضاً ولأنه
 يخشى منه سقوطه وإطالة العذبة والنوب والأزاعن الكعيبين لا الخيل أو الأعرام وليس الخشن لغیر
 عرض ثمرى خلاف الأولى ويسن أن يبدأ بيمينه ويساراً يساراً وخلعاً وأن يتخلع نحو تعليمه إذا جلس وأن
 يجعلهما وراءه أو يجنيه الأعدى ركوف عليه ما وأن يطوى ثيابه إذا كرم الله وأن يجعل عذبتين كفيه
 وكه إلى ردفه ولأمره أن يمسح على الأرض ذراعاً ولا يكره إرسال العذبة ولا عدمه

أن يستألف يأس ندى بالماء
 ويستألف عرضاً الألفى
 اللسان وأن يدهن غياً
 ويتكلم وزاً ويقص الشارب
 ويقلم الظفر وينتف الأظفار
 وزيل شعر العانة ويسرح
 اللحية ويغضب الشيب
 بجمرة أو صغرة وللمزوجة
 يديه أو رجله بالحناء وبكره
 القزع وتنبت الشيب وتنبت
 اللحية والمشي في نعل واحد
 والاتعال قائماً

فصل في وفروض
 الوضوء (الأول) يترفع
 حدثاً أو الطهارة للوضوء

فصل في الوضوء وهو معقول المعنى وفرض مع الصلاة على الأوجه قبل الله بترتسبه وهو من خصائص
 هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا يأتهم وموجبه الحديث وأرادت فعل ما يتوقف عليه كذا يقال في القس
 (وفروض الوضوء ستة الأول) التيمم لصحة من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أي إنما يحتملها
 بالنية فتجب (ثمة رفع حدث) أي رفع حكمه وإن نوى بعض أحدائه كان تاماً وبالفتوى رفع حدث النوم
 لا البول لأن الحدث لا ينجس إذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا لو نوى غير رفع حدثه كان تاماً فتوى رفع حدث
 البول لكن بشرط أن يكون غامطاً ولا كان متلاًباً (أو نية) الطهارة للصلاة أو نحوها والطهارة عن

الحدث لا يكتفي فيه نية الطهارة فقط ولا الواجبة على الوجه (أو) نية (تحوذ ذلك) كنية أداء الوضوء
أو فرضه أو الوضوء. وإنما تصح نية الغسل لأنه قد يكون عادة بخلاف الوضوء وكنية استحبابه متقدمة على
الوضوء كالصلاة وإن لم يدخل وقتها كالغسل في رجب وطواف وإن كان في الهند مثلاً ولا يعتد بالنية إلا أن
كانت (عند غسل الوجه) فإن غسل جراً منه قبلها لغاهاذا قرئ بمحرم بعده كان الذي قارن هو أوله ويجب
إعادة غسل ما تقدم عليه من المتوضئ والممسلم والممسلم يصح وضوءه بجميع النيات السابقة بخلاف
السلس (و) من ثم يرتوى سلس البول وضوءه) كذلك والودي (استباحة فرض الصلاة) وغيرهما من
الناتبات السابقة لأرفع الحدث والطهارة عنه لأن حدثه لا يرتفع ويستنج السلس بذلك ما يستنجيه المتمم بما
يأتي وإنما يلزمه نية استحبابه الفرض إن توضأ لفرض (وإن توضأ لسنة نوى استحبابه الصلاة) ولو نوى
المتوضئ مع نية الوضوء تبرأ أو تطلقا كني لكن إن نوى ذلك في الاشتراط أن يكون ذا كراية الوضوء
والإلم بصح ما بعده والوجود الصارف وكذا لو نوى رجلاً مثلاً فاسقط في نهر لم يرتفع حدثه إلا أن كان ذا كراية
بخلاف ما لو غسله مفاهاه يرتفع مطلقاً ولا يقطع نية الاعتراف بحكم النية السابقة وإن عزت لأن المصلحة
الطهارة لا تسوهم ما هاهنا استعمال يومئذ شرك بين عبادة وغيره لم ينب مطلقاً عند ابن عبد السلام وعند
الغزالي أن غلب باعث الآخرة أوجب والأندلاو كلاً مجموع وغيره في الحج يؤيده الفرض (الثاني غسل)
ظاهر (الوجه) أي أنه ساه وكذا يقال في سائر الأعضاء (النية) (وحله) طولا (ما بين منابت شعر راسه) أي
ما بين منابت ذلك (و) أسفل (مقبل ذقنه) عرضاً (ما بين أذنيه فنه الغنم) وهو ما ينب عليه الشعر من جهة
الاعم إذ لا عبرة بنبات غير محلها كالأعيرة أو غسار شعر الناصية (و) منه (الهدب والحاجب والعذار) وهو
الشعر الثابت على العظم الثاني يترتب الأذن ومنه البياض الذي بينه وبين الأذن (والعنفة) فغسل
جميع الوجه الشامل لما ذكره وغيره (بشرا) حتى ما يظهر من حرة الشفتين مع اطباق الفم وما يظهر من أشف
المجموع لا غير (وشعره) ظاهر أو باطناً (وإن كثف) لأن كثافته نادرة ثم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل
باطنه أن كثف ويجب غسل جزم من ملاقي الوجه من سائر الجوانب أما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
وكذا يرد أدنى زيادة في الدين والرجلين وأما كلامه أن ما قبل من العينين من الوجه دون التزعين وهما
بياضان يكتنفان الناصية ودون موضع الصلح وهو ما بينهما إذا انحصر عنه الشعر ودون موضع التحذيف
وهو ما ينب عليه الشعر من ابتداء العذراو التزعة ودون وتدا الأذن لكن يسر غسل جميع ذلك وإن يأخذ
الماء يديه جمعة لا اتساع وما حرق في الشعر محرق في غير الوجه والعارض (وشعر الوجه) الإضافية بانية
إذا لعبت الشعر الثابت مجتمع العينين (وشعر العارض) الإضافية فيه كذلك أذهو الشعر الذي بين العينين
والعذار (إن خب) بأن كانت البشرة ترى من خلله في مجلس الخطاب (غسل ظاهره وباطنه) سواء
أخرج عن حد الوجه أم لا (وإن كثف) بأن لم تر منه البشرة كذلك (غسل ظاهره) ولا يجب غسل بباطنه
لشفتان كان من رجل فإن كان من امرأة أو خشي غسل بباطنه مطلقاً ولو خاف البعض وكثف البعض
فذلك حكمه أن غير الأول واجب غسل الكل ولو خلق له وجهان غسلهما أو رأسان مسح بعض أحدهما
لأن كلامهما يسمى وجهاً أو رأساً (ويستحب تحصيل العينة الكثرة) وغيرهما لا يجب غسل بباطنه
بأصابعه التي من أسفل للاسراع (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) لأدلة المرفق يجمع عظم الساعد
والعضد فإن ابن الساعد واجب غسل رأس عظم العضد (و) يجب غسلهما مع غسل (ما عليهما) من شعر
وإن كثف أو ظفرا وإن طالت كبدت تحت جعل الفرض وسلمت على بطن ثقب أو شق فيه نعم إن كان لها عروق
العلم يجب الاغسل ما ظهر منه ما وكذا يقال في سائر الأعضاء ولو خلق له يداً واشتمت الزائدة الأصلية
وجب غسلها (الرابع مسح شئ) وإن قل (من بشرة الرأس) كالبياض الذي ورأى الأذن (أو) من (شعره)
أو من شعره مثلاً لا يقع ما صحت من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصيته وعلى عمامته وأغاب عن شئ مسح

أو نحو ذلك عند غسل الوجه
ويرتوى سلس البول ونحوه
استباحة فرض الصلاة
وإن توضأ لسنة نوى
استباحة الصلاة (الثاني)
غسل الوجه وحده ما بين
منابت شعر راسه ومقبس
ذقنه وما بين أذنيه فنه الغنم
والهدب والحاجب والعذار
والعنفة بشرا وشعرا وإن
كثف وشعر الوجه وشعر
العارض إن خف غسل
ظاهره وباطنه وإن كثف
غسل ظاهره ويستحب
تحصيل العينة الكثرة
(الثالث) غسل اليدين مع
المرفقين وما عليهما (الرابع)
مسح شئ من بشرة الرأس
أو شعره

شعر الرأس إن كان قد خلا (في حده) بحيث لا يخرج للمسوح عن الرأس بالمد من جهة نزوله من أي جانب
كان ولا يجوز غسله وبه بلا كراهة وليس الأذنان منه وخبر الأذنان من الرأس ضيف (الخامس غسل
الرجلين مع الكعبين) لا ينفصلهما العظامان النابتان عند مفصل الساق والقدم (و) (مع شقوقهما)
وغيرهما مما لم يحرر في البدن ويجب إزالة ما يذاب في الشق من نحو شمع (السادس الترتيب) كذا ذكرناه صلى
الله عليه وسلم في توضأ الأمر تبا فلو قدم عضو على محل له به مثله ولو غسل أربعة أعضاء معاً ارتفع حدث
وجوهه فقط ويكفي وجود الترتيب (تقدير أفلا غطس) (أو) (أو ياولو في ما قبل كأمس) (ص) وضوءه وان لم يكن
زمنياً يمكن فيه الترتيب أو أغفل له من غير أعضاء الوضوء لمصلحة تقديره في أوقات لطيفة لا تظهر في الحس
وخرج غطس ما لو غسل أسافله قبل أعاليه فاته لا يجوز لعدم الترتيب حساً حيث قد يسقط وجوبه عن
محدث أحجب ومن ثم لو غسل جنب ماسوى أعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبه (وتجب الموالاة في
وضوءه دائماً الحديث) فيجب عليه أن يوالي بين الاستجماء والتغسل فيهما وبين الوضوءين أفعله وينوي بين
الصلاة وتحقق الحدث ما أمكن (و) يجب على كل وضوء (استصحاب النية) ولا يتركها قبل تمام الوضوء بيان
لأنها بيانها كردة أو قطع والاحتياج إلى استئذانها وإذا أحدث في أثناء الوضوء أو قطعه أئيب على
المأخوذ أن كان لعذر ولا خلاف

**فصل في سنن الوضوء والسنة والتطوع والمندوب والنفل والحسن والمغرب فيه ما يباح على فعله ولا
يعاقب على تركه (وسننه) كثير ذكره المصنف بعضهم (السواك) لما روى في سنة الوضوء بناء على
ما مشى عليه المصنف تبعاً لما عمن أنه قبل التسمية والمجتهدان عليه بعد غسل الكفين وقبل المضمضة
لخفف ذلك لاحتياج لسانه في التسمية ليعمل النية في كونه (ثم التسمية) لما صرح من قوله صلى الله عليه
وسلم وضوءاً باسم الله أي قائلاً ذلك وخبرنا لا وضوءاً لم يسم الله بسم الله على الكمال وأقلها بسم الله أو أكملها
بسم الله الرحمن الرحيم والسنة أن يأتى باليسه (مقرنة بالنية مع أول غسل الكفين) فيضوي معها عند
غسل الكفين بأن يقرنها به عند أول غسلهما ثم ينقلطها سارعياً التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل
الكفين تقديرها على الفراغ (و) (منها) (التلفظ بالنية) عقب التسمية كما تقرر وعند غسل الوجه أن أخرها
اليه لساناً عند السان القلب (واستصحابها) بقوله من أول وضوءه إلى آخره فانه من مزيد الحضور المطالب
في العبادة ومن أن استصحابها حكماً شرط (فان ترك التسمية في أوله) أي الوضوء ولو عمداً أتى ما قبل فراغه
(فيقول بسم الله في أوله وآخره) يس (التيان بها) في أثناء الأكل والشرب إذا تركها أولها ولو عمداً
لا حره صلى الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في حديث الترمذي وغيره أوله وآخره ما سقاط في أماده فراغ
الوضوء فلا يأتى بها وكذا بعد فراغ الأكل والشرب على الأوجه (ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية (غسل
الكفين) إلى الكوعين وان لم يقم من النوم ولا أراد ادخالها إلى الماء لاشك في طهرهما والافضل غسلهما
مما أمر أن المراد تقديم النية المقرونة بالتسمية على غسلهما الذي أشار إليه المصنف ثم تقديمه على الفراغ
منه (فان لم يشق طهرهما) بأن تردده على السواك (أو) (كره) (له) (غسلهما في الماء القليل دون الكثير) (و)
في (ما نفع) (و) (كبر) (قيل) غسلهما ثلاث مرات (سواء) (فان لم يأم لا ما صح من نية) صلى الله عليه وسلم
الاستيقظ عن غمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً وعليه بأنه لا بد من أن يأتى به الدال على أن المتقضى
للتغسل التردد في نجاسة البسبب النوم لاستجماءهم بالحجر وأحق به التردد فيه ولا تزول الكراهة إلا
بالتغسل ثلاثاً كما فهمه كلام المصنف كالحديث وان ثبتت الطهارة لا يلا في ذكر الثلاث في الحديث
أما إذا تم طهرهما أو كان المقلتين أو أكثر فهو مخير أن يأتى به أو يغسل على الغسل أو أخره عنه وهذا
الثلاثة هي المتدوية أو الأكل والشرب لكن بسن تقديمهما عند التردد على النفس (ثم المضمضة ثم الاستنشاق)
للاستباح ويحصل أقلهما ما يصل إلى الفم والآن والجمع بينهما أفضل من الفصل لأن روايته
صحيحة فيحصل بغرفة واحدة يمتدح من ثلثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً (والأفضل الجمع) (فيهما) (ثلاث)**

في حده (الخامس) غسل
الرجلين مع الكعبين
وشقوقهما (السادس)
الترتيب تقديره أفلا غطس
صم وتجب الموالاة في وضوءه
دائم الحديث واستصحاب
النية كذا
فصل في سنن السواك
ثم التسمية مقرونة بالنية
مع أول غسل الكفين
والنافذ بالنية واستصحابها
فان ترك التسمية في أوله
فيقول بسم الله في أوله
وأخره كافي الأكل والشرب
ثم غسل الكفين فان لم يشق
طهرهما كره غسلهما في الماء
القلييل وما نفع قبل غسلهما
ثلاث مرات ثم المضمضة ثم
الاستنشاق والأفضل الجمع
بثلاث

غرفات يتمضمض من كل غرفة ثم يستنشق ساقها) لما صلى من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ويحصل أصل
 السنة بالفصل بان يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات أو يتمضمض بثلاثين غرفة ثم
 يستنشق ثلاثين غرفة وهذه أفضل وإن كانت الأولى أنظف وأفهم عطفه بمن أن الترتيب بين غسل
 الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق لا مستحب فاستدعى من محله لغوا في الاستنشاق مع المضمضة أو
 قدمه عليها وأقصم عليه لم يحسب ولو قفتم على غسل الكفين حسب دونهما على المعتد (و) الأفضل
 (المبالغة فيه) بان يبلغ بالماء في المضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث مع امرار الأصابع
 اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق يتم عبث النفس إلى الخيشوم من غير استعانة بثلاث أصابع موطأه ادخال
 الأصابع اليسرى ليزيل ما فيه من أذى هذا (لغير الصائم) أما الصائم فتكرهه المبالغة فيه ما خشية الإفطار
 (وثالث كل من الغسل والمسه والتخليل) والذات والسواك والذكر كالتسمية والدعاء والاستسقاء أكثر
 ذلك (و) بأخذ الشاك باليقين) وجوبه الواجب وبأنه في المندوب فلو شئت أن استعاب عضو وجب عليه
 استيعابه أو هل يغسل يده ثلاثاً وأنتن جملته أنتن وغسل ثالثة ولا تظن إلى - فقال زيادة رابعة وهي
 مكره وخلة لا تهم. كذا إلا أن تحقق أنها رابعة يجب ترك التثالث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء
 واحتياج إلى التفاضل لعطش محترم ويسن ترك ذلك لادراك جماعة ما يرجع جماعة أخرى والتثالث في
 مسح الخلف والمهمة والجارية خلاف الأولى (ومسح جميع الرأس) للاستسقاء الذي يقع فرضها والقدر
 المجزئ فقط والا كدل وضع منجنيبه على مقدم رأسه وأهمه على صدغيه ثم يذهب به جماعة ما عدا
 الإبهام لنقصه ثم يرد أن كانه شعر يتقلب ولا يحسب زحمة ثانية فهذا إن لم يكن على رأسه عمدة أو
 نحوها (فان) كان (لم يردن معاً على رأسه) وان سهل (مسح جزأ من الرأس) والأولى أن يكون الأصابع
 (ثم قمه) أي المسح (على السائر) وقوله (ثلاثاً) إن أراد به أنه مسح الجزء الذي من الرأس ثلاثاً فصح
 أنه مسح السائر ثلاثاً فضعيف لما مر من أن التثالث فيه خلاف الأولى لأنه خلاف الاستسقاء (ثم السنة
 بعد مسح الرأس) (مسح) جميع (الاذنين ظاهرهما وباطنهما) والأفضل مسحهما (بعمه جديد) فلا يكفي بيال
 المرة الأولى من الرأس (و) مسح (بصمغ) وهو منائر الأذنين والأفضل أن يكون (بعمه جديد) غير ماء
 الرأس والأذنين فلو مسحهما بماء حصل أصل السنة كالو مسحهما أو الأذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثة
 والاحتياط في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يمسح برأس منجنيبه بصمغيه ويأطن أغصانهما بطن
 الأذنين ومعهنهما ويراجهما على ظاهرهما ثم يلفق كفيه بمباولتين بهما استظهاراً (ويسن) غسلهما
 مع الوجه ومسحهما مع الرأس (وتخليل أصابع اليدين) والرجلين لما صحت من الأثر به والأولى كونه في
 أصابع اليدين (بالتشبيك) للحصول المقصود بستره وسهولة وانما يكره باليسجد تنظر الصلاة (و) في
 (أصابع الرجلين) بخصر اليد اليسرى (أو اليمنى) كافي المجموع والأولى أن يبدأ (من أسفل خصص) الرجل
 (اليمنى) ويستمر على التوالي (إلى خصص) الرجل (اليسرى) لما في ذلك من السهولة مع المحافظة على التيامن
 ومحل نبيه حيث وصل إليه بدونه والأوجب نعم أن تحتأه أبه حرم فتحها (والسنان) بين أفعال وغو به
 بان يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الله وأوامر المراجع والزمان والمكان ويقدّر
 المسوح مغفولاً وذلك للاستسقاء (والتيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى للأقطع ونحوه في كل الأعضاء
 ولغيره في يديه ورجليه فقط ولولا بسخلافه صلى الله عليه وسلم كان يجب التيامن في شأنه كله مما هو من
 باب التكرم كسرى شيخ شعر وطهورا كتحال وحلق وتغاطيط وقص شارب وليس نحو فعل ونوب
 وقليم ظفر ومصافحة وأخذوا عطاء ويكره ترك السمان (وإطالة غريه وتحجيلة) لأمره صلى الله عليه وسلم
 بذلك ويحصلان بغسل أذى زيادة على الواجب وتغاية تطويز الغرة أن يستوعب صفق عقه ومقدم
 رأسه وتطويز التحجيل أن يستوعب عضديه ومما فيه ويسن وإن ذهب محل الترض من اليدين والرجلين

غرفات يتمضمض من
 كل غرفة ثم يستنشق
 ساقها والمبالغة فيه ما الغير
 الأصابع وتثليث كل من
 الغسل والمسه والتخليل
 وبأخذ الشاك باليقين ومسح
 جميع الرأس فان لم يردن معاً
 على رأسه مسح جزأ من
 الرأس ثم قمه على السائر
 ثلاثاً ثم مسح الأذنين
 ظاهرهما وباطنهما
 جديد وصماخيه بما جديد
 ويسن تخليل أصابع اليدين
 بالتشبيك وأصابع الرجلين
 بخصر اليد اليسرى من
 أسفل خصص اليمنى إلى
 خصص اليسرى والتتابع
 والتيامن وإطالة غسره
 وتحجيلة

(وترك الاستعانة بالصّب) عليه (الاعذر) لانها ترفه لا يلبق بحال المتعبد فهي خلاف الاولى وان لم يعلمها
أو كان المعين كثر الامكر وهتتم ان قصدهم تعليم المعين لم يكره فيما يظهر وهي في احضار المساجد حذوف
غسل الاعضاء بلا عذر ومكر وهه وتجب على الساجد ولو باجر تمثيل ان فضلت عما يغتبر في زكاة الفطر والا
صلى بالتيمم وأعاد (و) ترك (النفض) لانه كالبرى من العبادة فهو خلاف الاولى لا مباح على المعتمد (و)
ترك (التشفيف بشوب) الخبز ورد خوف نجاسة بلا عذر وان لم يبلغ فيه لا صلى الله عليه وسلم أي
عند بل بعد غسله من الجنابة فتردوينا كدس في الميت واذا خرج عقب الوضوء في محبوب ربح بنص
أو آله شدة تخو براء وكان يتيم وكان المصنف يسع في قوله شوب بقول مجلي الاولى ترك بخود يله أو طرف
نوبه لكنه مردود بأنه صلى الله عليه وسلم فعله بها والاولى وقوف حامل المنشفة على العين والمعين على
اليسار لانه الامكن (و) يسر (تحريرك الخاتم) لانه لا يلبق في اصال الماء الى ماتحته فان لم يصل الى التقرير
وجب (والبداءة قاعلي الوجه) للاتباع وتكونه أشرف (والبداءة قاعلي) غسل (البداوة الرجل) أي كل يد
ورجل (بالاصابع) ان صب على نفسه فان صب عليه غيره بدأ بالرفق والكعب هذا ما في الروضة لكن
المعتمد ما في الجوه وعذره من أن الاولى البداءة بالاصابع مطلقا فحجى الماء على يده ويدير كفه الآخر عليها
بحجر باليهام الى امر فقه وكذا في الرجل ولا يكتفي بحجر يان الماء بطبعه (وذلك العضو) مع غسله أو عقبه بان
يديره عليه خرو جامن خلاصه من أو جبهه ورسن أن يصب على رجله يمينه وبذلك يسار وإن يتعقد
العقب لا سيما في الشتاء (ومسح المأفئ) بسبائيه شقيها ان لم يكن بها نحو رصم والاوجب هو ما طرقا
العين الذي يل لاف والمراد به ما هنا مثل السباط وهو الطرف الاخر (والاستقبال) للقبلة في جميع وضوئه
لانهم أشرف الجهات (ووضع الايمن يمينه ان كان واسعا) بحيث يقرع منه فان كان يصب به وضعه عن
يسار لان ذلك امكن فيه مسا (وان لا يتقص ماؤه) أي الوضوء (عن مد) للاتباع فيجزئ يدينه حيث أسبغ
وصح انه صلى الله عليه وسلم وضأ يمينه مذهبين بدنه كيدته صلى الله عليه وسلم اعتد الاولوية والا زاد أو
نقص بالنسبة (وأن لا يتكلم في جميع وضوئه الاصلحة) كما مر يعرف ونهى عن مكره وتعلم جاهل وقد
يجب كأن رأى نحو أو عي يقضي بئر (و) أن (لا يلطم) بكسر الطاء (وجهه بالماء) ولعل الخروفي لبان الحواز
وان أخذ منه ابن حبان ندي ذلك (و) أن (لا يمسح الرقبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعة
وخبر مسح الرقبة امان من الغل موضوع لكنه متعقب بان الخبر ليس بموضوع (وأن يقول بعده) أي الوضوء
وهو مستقبل القبلة ورافعا بصرا الى السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا انت
أستغفرك وأتوب اليك وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وهذا كرا حاشية صحيحة فينا كد
الحفاظة عليه ومنها أن من قال أشهد الى ورسوله فحقت له ابواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء وأن من قال
سبحانك الخ كتب له في رق أي شفيع انهم طبع بطابع بفتح الباء وكسرها فلم يكسر أي لم يشرق اليه ابطل
الى يوم القيامة (ولا بأس بالاعضاء الاعضاء) أي امتباح لامة ووردي طرق ضعيفة لانها كلها اساقطة
اذ لا تخلو عن كذاب أو متهم بالكذب أو بالوضوء بشرط العمل بالحديث الضعيف فغضائل الاعمال أن لا تشد
ضعفه كما صرح به السيبي ومن ثم قال النووي لا أصل لدعاء الاعضاء ومنه عند غسل الكفان اللهم احفظ
يدي من معاصيك كماها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق
اللهم أرسخ رائي الجنة وعند غسل الوجه اللهم يرض وجرى يوم تبيض وجوه وتودس وجوه عند غسل
اليدين اللهم أعطني كتابي يميني وحسيني حسينا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى
ولامن وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وشعري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني
من الذين يستمعون القول فينبغون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل

وترك الاستعانة بالصّب الا
لعذر والنفض والتشفيف
بشوب وتحريك الخاتم
والبداءة بأعلى الوجه
والبداءة في اليد والرجل
بالاصابع فان صب عليه
غيره بدأ بالرفق والكعب
وذلك العضو ومسح المأفئ
والاستقبال ووضع الايمن
عن يمينه ان كان واسعا وان
لا يتقص ماؤه عن مسدود ان
لا يتكلم في جميع وضوئه
الاصلحة ولا يلطم وجهه
بالماء ولا يمسح الرقبة وان
يقول بعده أشهد أن لا اله الا
الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من
المتطهرين سبحانه اللهم
وبمحمدك أشهد أن لا اله الا
أنت أستغفرك وأتوب اليك
ولا بأس بالاعضاء عند الاعضاء

فيه الاقدام

فصل في مكروهات الوضوء (يكروه الاسراف في الصب فيه) ولو على الشط ومحل في غير الموقوف والافهرو حرام ويكره ترك تحليل الحية الكثة لغیر المحرم (وتحليل الحية الكثة للمعمر) لثلاثا يساقط منه اشعر وهذا ضعف والمعتد أن ين تحللها حتى للمعمر لكن يرفو (و) يكره (الزيادة على الثلاث) المحققة بنية الوضوء والنقص عنه لأنه صلى الله عليه وسلم في ضا لثا ثم قال هكذا الوضوء من زاد على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء وظل أي أخطأ طريق السنة في الأمرين وقد يطلق الظلم على غير المحرم اذ هو وضع الشيء في غير محله (و) تكمروه (الاستهانة بمن يغسل أعضاءه الا لعذر) كما هو باله بالغير عذر كاسر وترك التيامن وبظهر أن كل سنة تختلف في وجوبها يكره تركها وبه صرح الامام في غسل الجمعة بل وقياس قولهم يكره ترك التيامن وتحليل الحية الكثة أن كل سنة تأكد عليها يكره تركها

فصل في شروط الوضوء وبعضها شرط التنية ٥ والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراد به هنا ما هو خارج الماهية وبالركن ما هو داخلها (شروط الوضوء والغسل الاسلام) لأنه عبادة يحتاج لثمة والكافر ليس من أهلها وممنعه غسل الكافر ممن حيض أو نفاس لكن لا مطلقا بل لوطها ومن ثم لو أسلت لزمها إعادة (والتيميز) في غير الطفل لا لظواف لاسم أول الطهارة لأن غير المبر لا تصح عبادته فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة (والتنقاس من الحيض والنفاس) لما فاتهما له ثم أغسل الخج ونحوها تنسب للحائض والنفساء وهذا شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة (و) التناء (عبادة وصول الماء إلى البشرة) كدهن يمد بخلاف الحماري وكوسم تحت الاظفار خلا للفرز إلى وكبخار على البدن بخلاف العرق المتجمد عليه لأنه كالجز منه ومن ثم نقض مسه (والمعلم بشرضيته) في الجله لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية (وأن لا يعتد بقدر ضامه مئمان) فروضه ستة فيصح وضوءه غسل من اعتقد أن جميع مطلوباته فروض أو بعضه افترض وبعضها سنة ولا يقصد بشرض معين التعمية وكذا يقال في الصلوة ونحوها (والماء الطهور) وأوطن أنه طهور وهو طاهر بما لم يظن طهوريته لم يصح طهره وإن بان أنه طهور (وازالة نجاسة العينية) وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء وأن لا يعاقب نية) فإن قال نوب الوضوء ان شامته لم يصح ان قصد التعليق أو طابق بخلاف ما اذا قصد التبرك (وإن يجري الماء على العضو ودخول الوقت لاثم الحدث) أو طن دخوله وتقدم استنجائه وتحفظه احتج إليه (والموالاة) وسرت كاستصحاب التنية حكما المعبر عنه بقصد الصارف

فصل في المسح على الخفين ٥ وأحاديثه شهيرة قبل بل متواترة حتى يكفر بها الجاهل (ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء) وقد بين كما ذكره رغبة عن السنة لا يشارة الغسل الأفضل وأشك في جواز ذلك ممن يقتدي به أو وحده في تنسبه كراهيته وكذا في سائر الرخص أو أخاف فوت الجماعة وقد يجب انما أحدث وهو لابس مبعمه ما يكفي المسح فقط أو توقف عليه ادراك ثبوت فمأ الرأى أو طواف الوداع أو الجملة ان لم تمتعاً أو الوقت أو انفاذاً أو غير ذلك بالرجلين مسح خفو واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة لنحو قطع وبالوضوء الغسل وازالة النجاسة فلا يجوز فيهما (وشرط جواز المسح) على كل من الخفين (أن يلبسه بعد طهارة من وضوء أو غ) (أو يتم لا لفقد الماء) كلمة (بأن لا يقي من بدنه لعله بلا طهارة فلا يجزئ لئسه قبل كماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرض فيه الا بعدة العبرة باستقرار القادمين ولو غسل رجلا وليس خفها ثم الأخرى وليس خفها أمر نزع الأولى من موضع القدم ووردها يجزئ غسلهما في الخف قبل قرارهما وبضر الحديث قبله (و) شرطه (أن يكون الخف طاهرا) ولو مغسوبا وذهبنا فإن كان نجس الدين أو نجس بما لا يعنى عنه لم يجز مسحهما مطلقا لا لصلاته ولا لغيره لهدم مكانهما مع كونهما الاصل وغيرهما مع لهما أو بعده فونه فاذا مسح محل النجاسة فكذلك لا الاستباح به الصلاة وغيره أو أن يكون (قويا يمكن) ولو عتقة (تابع المشي عليه) وإن

فصل في مكروهات الوضوء (يكروه الاسراف في الصب فيه وتحليل الحية الكثة للمعمر والزيادة على الثلاث والاستهانة بمن يغسل أعضاءه الا لعذر غسل الوضوء والغسل الاسلام والتيميز والتنقاس من الحيض والنفاس وعما يمنع وصول الماء إلى البشرة والعلم بغيرضيته وأن لا يعتد بقدر ضامه مئمان فروضه ستة والماء الطهور وازالة النجاسة العينية وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء وأن لا يعاقب نية وأن يجري الماء على العضو ودخول الوقت لاثم الحدث والموالاة فصل في وجوب المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء وشرط جواز المسح أن يلبسه بعد طهارة كاملة وأن يكون الخف طاهرا قويا يمكن اتباع المشي عليه

كان لا يسهل بعد ذلك الواجب بالنسبة للسافر والمقيم أن يكون بحيث يمكن التردد فيه بالانفعل (في الحاجة) التي تقع في مدة تلبسه وهي ثلاثة أيام ولياليها للسافر ويوم وليله للمقيم فلا يجوز تخويفه بقصر التلبس عن قرب وأن يكون (سائر محل الغسل) وهو القدم بكعبيه ولوزجاشفاً أو مشقوشاً بالعراب بشرط الستر من كل الجانب (الامن الاعلى) عكس ستر العورة لأن الخلف يلبس من أسفل ويغذ لستره بخلاف القمص فيه ما وأن يكون (مانعاً لفتوا المام) لوصب عليه فاعلة تجاه الغسل فلا يجوز تخويفه بغيره لصفاته ولا بالمعتبر منعه لذلك (من غير) مواضع (الخرز) لا (الشق) ويسمح لاسف في غير سفر قصر مقباً كان أو مسافراً سافراً قصر أو طويلاً لا يبيع القصر وما وليله وفي سفر القصر له أن يمسح خفيه فيه ثلاثة أيام ولياليها كاملة سواء تقدم بعض اللباس على الأيام أم تأخر (و) حينئذ بشرط في جواز المسح لمدة ثانية أن (يزعم المقيم) ونحوه (بعد يوم وليله) والسافر قصر بعد ثلاثة أيام ولياليها أو ابتداء المدة فيما من) خاية (الحديث بعد اللبس) لأن وقت المسح يدخل فيه باعتبار مدة تلبسه (أن مسح خفيه) أو أحدهما (حضر أتم سافراً وعكس) أي مسح سافر أتم (أتم مسح مقيم) تغليباً للحضر لأنه الأصل في قصره في الأول على يوم وليله وكذا في الثاني أن أتم قبل مضيه ما والاقتصر المدة بمجرد فاقته وأجزأه ما مضى وإن زاد على مدة المقيم لأن الإقامة إنما تؤثر في المستقبل وبشرط أيضاً أن لا يحصل له حدث أكبر والأزمنة التزمه وإن أمكنه غسل رجله في حلق الخلف وإن لا يشك في المدة وأن لا تغسل العراوان لم يظهر شيء من محل الفرض ثم إن كان بظهور المسح لزمه غسل قدميه فقط ويسن مسح أعلاه وأسفله وعقبه وخرقه وكونه (خطوطاً) مفراً إلى أصابعه بأن يضع يده تحت عقبه ويثنيه على ظهر الأصابع ثم يمر يده على أصابعه هذه إلى آخر ساقه وتلك إلى أطراف أصابعه ويسن أن يكون مسحه (مرة) لما مر أن تلبسه بخلاف الأولى (والواجب) من ذلك مسح (أدنى شيء من) ظاهراً (أعلاه) نظراً ما مر في مسح الرأس فالوجه أن يقتصر على أسفله وأعقبه وأخرقه لم يجزئه أذ لم يرد الاقتصاد إلا على الأعلى

في الحاجة سائر محل الغسل
لأمن الأعلى مانعاً لفتوا
المامن غير الخرز والشق
ويزعم المقيم بعد يوم وليله
والسافر قصر بعد
ثلاثة أيام ولياليها أو ابتداء
المدة فيما من الحديث بعد
اللبس فإن مسح خفيه حضر
نفساً أو عكس أتم مسح
مقيم ويسن مسح أعلاه
وأفله وعقبه خطوطاً مرة
والواجب أدنى شيء من ظاهراً
أعلاه

فصل في نواقض الوضوء
أربعة (الأول) الخاب من
أحد السيلين لا المني
(الثاني) زوال العقل
بجنون أو غم أو نوم إلا
النوم قاعداً متكماً مقعده
(الثالث) التقاء بشرق
الرجل والمرأة

« (فصل) في نواقض الوضوء » أي ما ينقض به (أربعة) لا غير (الأول) الخاب من أحد السيلين يعني خروج شيء من قبله أو دبره على أي صفة كان ولو نحو عود وودعة أخرجت رأسها وان رجعت ورجع ولو من قبل ودمها سودا دخل الذر لا خارج عنه لقوله تعالى أو جأماً أحدهم منكم من الفائط وهو محل قضاء الحاجة يسمى باسمه الخاب للجاوز وضع الأمر بالوضوء من المذي وأن المصلي إذا سمع صوتاً أو وجد رجحاً أي علم بوجوده ينصرف من صلاته وقبس بذلك كل خارج (الالمني) أي مني الشخص نفسه فلا يقض إن خرج منه أو لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخلاف ما إذا خرج منه مني غيره أو نفسه بعد استدعائه فإنه ينقض والأوجه أنه لو رأى على ذك بطلاً من ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طرده من خارج وأن الولد الحاف يقض لأن فيه شأماً مني الرجل وخروج مني الغير ينقض كما يقتضي (الثاني زوال العقل) أي التمييز ما بان بقاءه (بجنون أو) التنبه بنحو صرع أو سكر أو غم أو لوم يمكن (أو) استنار بسبب (نوم) لخبر فن نام فليست وضوءه بخلاف ذلك العا من علاماته مسمع كلام لا يشهده وأوائل نشوة السكر لبقا الشعور معهما (الانوم) الصادر من المتوضي حال كونه (قاعداً) يمكنه مقعده من مقرة كارض وظهر دابة سائرة وإن كان مستنداً إلى شيء بحيث لو زال لاسقط للأمن حينئذ من خروج شيء ما غير الممكن فينتقض وضوءه وإن كان مستقراً ولم يمكن تخفيف لا يحسن بخروج الخاب ويمكن التنبه بعد أن زالت اليبسة عن مقرة يقينا بخلاف ما لو شك في ذلك أو في أنه كان ممكناً لا وأنه نام أو نفس وإن رأى رؤيا (الثالث) التقاء بشرق الرجل ولو محسوساً والمرأة ولو ميتة عمداً أو سهواً ولو بعضاً أشل أو زانداً لقوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم كأي قرأتموا للباس الجسد باليد وغيره أو لاه في النقض به أنه مظنة التلذذ بالشر لا لشهوة التي لا تلحق بحال المتطهر والبشرة ظاهرة الجسد وأرادهم ما يشمل اللحم لكلم الإنسان وخروج جماد كره التقاء بشرق ذكرين وإن كان

أحدهما أمر دحسنا أو اثنين أو خنسين أو خنثى مع غيره أؤذ كروا في مجال وان رق ولو بشهوة
(ويشتمض اللامس والملموس) أي وضوءهما لأشترأ كهما في لذنا لاس (ولا يتقصص صغيرا أو صغيرة) ان كان
كل منهما بحيث (لا يشتمى) عرفا غالبا الذوى الطباع السليمة فلا يتقيع بياض سبع سنين أو أكثر لاختلافه
باختلاف الصغار والصغيرات وذلك لان تفاصضه الشهوة حيث يختلف مجزؤوها وشيخ هرم استحبابا
لما كان ولا تنه من فنتها في الجملة اذ لكل ساقطة لاقطة (ولا يتقصص شعروسن وظفر) اذ لا يلتذ بها (و)
لا يتقصص (بحرم نسب أو رضاع أو مصاهرة) كالم الزوجة لا تتفاضضه الشهوة مخرج بالحرمة باختلاف
دين أو لعان أو وط مشبهة ما لم يطهر أو عليه عجز ومصاهرة أو رضاع ولو اشتبهت بحرمه باجنبيات ولو غير
محصورات فلا يتقصص (الرابع من قبل الأذى وحلقة دبره) من نفسه أو غيره ولو سهوا وان كان أشل
أو زاد على سنن الأصل أو اشتبه به لما صغ من قوله صلى الله عليه وسلم من سذ كرو في رواية ذكر اغلبتوضا
والتقصص من الدبر ملتقى المتفوضين قبل المرات ملتقى شترج باعلى المتفذلما وراهما كما يحل ختانها وانما يتقصص
(المس) بياطن الكف الأصلية ولو شلا والمشتبهة بها والرائدة العاملة أو التي على سنن الأصلية لما صغ من
قوله صلى الله عليه وسلم اذ أنضى أحدكم يده ما إلى فرجه وليس منه ماستر ولا حجاب فاستوضأ أو افضاء باليد
المس بياطن الكف ولا نه هومظنة التلذذ وهو الراحة وطون الاصابع (ولا يشتمض المسوس) لانه لا همتك
منه (ويشتمض فرج الميت والصغير) لشمول الاسم له (ومحل الحب) كانه لا الثقة فقط لانه أصل الذكر (والذكر
المقطوع) وبهذه انه مسمى بهض ذكر بخلاف الجلد المقطوع في الختان وكذا كرا القبل والدبر ان في ايهما
بعد قطعهما (ولا يتقصص فرج البهيمة) لانه لا يشتمى ولذا جاز كشفه والنظر اليه (ولامس براس الاصابع
وما بينهما) وحرفها وحرف الكف نعم المنحرف الذي يلي الكف من حرقه ورونها وهو ما بعد موضع الاستواء
منها يتقصص

فصل فيما يصير بالحدث والمراد به الاصفر عند الاطلاق (يحرم بالحدث الصلاة) اجماعا (وتحوها)
كعبدة تلاوة وشكر وخيلة جمعة وصلاة جنازة (والطواف) ولو نفلا لانه صلاة كما في الحديث (وحل
المحصف ومس ورقه وحواشيه وجلدته) المتصل به لا المتفصل عنه وانما حرم الاستحباب وان انفصل لانه
أغش وذلك لقوله تعالى لا يمس الا الطهرون أي المتطهرون وهو خبر يعنى النهي ونصح انه صلى الله عليه
وسلم قال لا يمس المحصف الا طاهر (و) يحرم أيضا محل ومس (خريلته) وهو فيها (وعلاقته ومسندوقه) وهو
فيه لانه مفسود به اليه كجلد (و) محل ومس (ما كتب لدرس قرآن ولو بخرفة) اشتهر بالمحصف بخلاف
ما كتب للدراسة كآفاتهم وما على النقل لانه لم يقصده المقصود من القرآن فلم يجز عليه أحكامه (ويحل حمله
في أمتعة لا يقصده) أي معها بل ومع متاع واحد يقصده المتاع وحده أو لا يقصده شي اذ لا يحل حمله بالتعظيم
حيث يختلف ما ان قصد المحصف وحده أو مع غيره وهو يجزى هذا التفصيل في حل حامل المحصف على الأوجه
ولو فقد الماء والتراب وما لا ثقة بجلد وجب حمله مع الحدث ان خاف عليه كافر أو تيمسأ أو ضياعا ويجب
التيمس ان قدر عليه (و) محل حله في (تفسير) أكثر منه بخلاف ما اذا استبرأ أو كان القرآن أكثر (و) محل
(قلب ورقه يعود) ما لم تنصل الورقة عن محلها أو تضرر بمحمولة على العود وكذا ما لم يمس المكتوب (ولا يمنع
الصبي المميز) ولو جنبنا (من حله ومسه للدراسة) حاجة تعلمه ومشفقة اشقرار من مطهر أو ما غير المميز فيصير
تكميحه منه وكذا الولم يكن له عرض منه على بالدراسة وان قصد التبرك (ومن يتيقن الطهارة وشك في الحدث
أو يتيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقينه) وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لانه الأصل
والمراد بالمشكك أوفى من علم أو بواب الفقه لتردد مع استواء مرجحان

فصل فيما ينبغي للوضوء (يستحب للوضوء من الفصد والحلمة والرافع) من (النعاس) من
النوم قاعا تمكنا (و) من (النق) من (القهقهة في الصلاة) من (كل ما مسته النار) من (الحلم)

ويشتمض اللامس والملموس
ولا يتقصص صغيرا أو صغيرة
لا يشتمى ولا يتقصص شعر
وسن وظفر ومحرر فبب
أو رضاع أو مصاهرة
(الرابع من قبل الأذى
وحلقة دبره) بياطن الكف
ولا يتقصص المسوس
ويشتمض فرج الميت والصغير
ومحل الحب والذكر المقطوع
ولا يتقصص فرج البهيمة ولا
المس براس الاصابع وما
بينها

فصل فيما يصير بالحدث
الحدالة ونحوها والطواف
ومحل المحصف ومس ورقه
وحواشيه وجلدته وخريلته
وعلاقته ومسندوقه وما
كتب لدرس قرآن ولو بخرفة
ويحل حمله في أمتعة
لا يقصده وتفسيره وقلب
ورقه يعود ولا يمنع الصبي
المميز من حله ومسه
للدراسته ومن يتيقن الطهارة
وشك في الحدث أو يتيقن
الحدث وشك في الطهارة بنى
على يقينه

فصل يستحب
الوضوء من الفصد والحلمة
والرافع والنعاس والنوم
قاعا تمكنا والقي والقهقهة
في الصلاة أو كل ما مسته
النار والحلم

الجزور (و) من (الشك في الحديث) الفروج من خلاف من قال ان هذه تنقض أخذ من الاحاديث الواردة في ذلك لكن أعلمها أصحابنا بان بعض ما ضعف بعض ما منسوخ لكن قوى في المجموع من حيث الدليل النقض ما كل علم الجزور يسن الوضوء أيضاً من كل ما اختلف في النقض به كس الامر ودفعوا الشعر (و) يسن أيضاً من (النية والعمدة والكذب والشم) سائر (الكلام القبيح) الخريفه ولان الوضوء بذكر الخطايا كائنت في الاحاديث (و) من (الغضب) لانه يطفئه (ولارادة النوم) للآلة لما وعنده الية فلة (ولقراءة القرآن والحديث) وسماهما (والذكر) ليكون على كل حال (والجلوس في المسجد والمرور فيه) تعظيها له (ودراسة العلم) الشري وسماهما وكاتبه وجهه تعظيها له (وزيارة القبور ومن جل الميت ومسه) لاستقذاره وجماع وانشاد شعر واستغراق في شغل وخوف وقص نحو شارب وخلق عانة ورأى من وجنب أراد نحو أو كل أو جماع وللعيان اذا أصاب بالعين قال بعضهم ولما ورد فيه حديث وان لم يد كروه كشرب البان الابل ومن الكافر والصم والابرص

فصل في آداب قاضي الحاجة (يستحب لقاضي الحاجة) أي لمريد بها (ولا) كانت أو غاططاً أن يلبس ثعلبه (و) أن (يستتر رأسه) للاستماع روي مرسلوه كالضعيف والموقوف به في فضائل الاعمال اتفاقاً (و) أن (يأخذ) مريد الاستعانة بغير (أخبار الاستعانة) لباصح من الامر به وحذر من الانتشار اناطها بعد فراغه ويندب أيضاً أعداد المال (و) أن (يقدّم يساره) أو يدها (عند الدخول) ولو خلا عسجد يدوان لم يرد قضاء حاجة (و) عتاه) أو يدها (عند الخروج) عكس المسجد اذ اليسرى للآذني واليمنى لغيره وكذا خلا في ذلك السوق ومحل المعصية ومنه محل الصاعقة والجماع المستقيم (و) كذا يفعل في الصحراء) فيقدم يساره عند وصوله لمحل قضاء الحاجة لانه يصير مستقراً بارادة قضاء حاجته ويمتد عند مفارقتها (و) أن (لا يحمل ذكراته تعالى) أي مكتوبه كروه مثله كل اسم معظم ولو شتر كالعزير والكرام ومحمد أو جلدان قصديه المعظم أدوات على ذلك قرينة ومن العظم جميع الملائكة ومحل ذلك مكره وإشترار الاذرى يحرم ادخال المحض الخلاء بلا ضرورة اجلا لا لو فكر بما لو تختم في يساره جماعه معظم وجب نزع عند الاستعانة لمحرمة تحبسه ولو غفل عن تقيته ما ذكر حتى دخل الخلاء عليه ندياً (و) أن (يعتمد ولو قاعاً) على يساره) وينصب عتاه بان يضع أصابعه على الارض ويرفع ياقبه لان ذلك أهل لخروج الخارج مع انه المناس (و) أن (يعد ولو في البول بالبحر) أو غيرهما ان كان ثم غمره الى حيث لا يسمع لخارج صوت ولا يشبه له ريح فأن لم يفعل من لهم الاعداد عنه الى ذلك ويسن له أيضاً أن يغيب شخصه ما أمكن (و) أن (يستتر) عن العيون بشئ طوله ثلث اذراع فأكثر وقد ربيعه ثلثه أذرع فأقل ولو نزع ذيله ولا بد أن يكون للستر هنا عرض عتريه عورته أو بان يكون يتألا يعسر تسقيفه ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا يرض بصره عن عورته من يحرم عليه نظرها ولا وجب السستر مطلقاً (و) أن (لا يبذل) ولا يتعوط (في ما راكد) وان كثرت ما يستعير بحيث لا تعاف نفس ألبتة لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عنه فيه (و) لافي ما ز قليل جار) قياساً على الركاوت كما كذا لم يحرم وان كان فيه اتلاف عليه وعلى غيره لا مكان طهره بالمكثرة أما الكثير والجارى فلا يكره فيه اتفاقاً لكن الأولى اجتنابه ثم قضاء الحاجة في المساليل مكره ومطلق المقتل انما الليل ماوى الجن والكلام في المباح فالمسبل والماء لو لم يحرم ذلك فيه مطلقاً ويكره تقرب المسال (و) أن (لا) يبذل ولا يتعوط (في بحر) وهو الثقب المستدير والمراد به ما شغل السرب وهو المستطيل لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في البحر ولانه ماوى الجن ولا نزعاً آذاه حيوانه أو تأذيه (و) أن (لا يبذل ولا يتعوط ما ناعاً في مهب ريح) أي يحمل هبوبها وقت هبوبها ومنه المراحض المشتركة بل يستدرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع لثلاثه ش (و) أن (لا يبذل ولا يتعوط في طريق) ويحمل جايوس الناس كأنفل في الصيف والشمس في الشتاء لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائن وقسرها بالتحلى في طريق الناس وبخالسهم بما يذلل لانهم يحبون

الجزور والشك في الحديث
والنية والعمدة والكذب
والشم والكلام القبيح
والغضب ولا رادة النوم
ولقراءة القرآن والحديث
والذكر والجلوس في المسجد
والمرور فيه ودراسته العلم
وزيارة القبور ومن حمل
الميت ومسه

فصل يستحب لقاضي
الحاجة بولا أو غاططاً أن
يلبس ثعلبه ويستتر رأسه
ويأخذ أخبار الاستعانة
فيقدم يساره عند الدخول
وعتاه عند الخروج وكذا
يفعل في الصحراء ولا يحمل
ذكراته تعالى ويعتمد على
يساره ويعد ويستتر ولا
يبذل في ما راكد وقليل جار
ولا في بحر وفي مهب ريح
وطريق

اللعين كسيرة عادة وفي رواية الملاعن الثلاث وفسر الثالث بالبر في الموارد وكرهه ذلك هو المعتمد وقيل
 يحرم (ولا) يقضي حاجته تحت شجرة مثمرة أي من شأنها ذلك ولو لمباحة وفي غير وقت الفرة صيانة لها
 عن التلويث عند الوقوع فتعاقها الإنسان ومنه يؤخذ ما مجتهه المصنف من أن شرطها أن تكون مما
 (يؤكل غيرها) إلا أن يقال الإنسان تعاف الاتقاع بالتحسب أيضا فحتمه ذلك فرق ولو كان يأتي تحتها ما من بل
 ذلك قيل الفرة فلا كراهة (و) أن (لا) يستكم حال خروج الخارج به كروا غير ما دعي من الهوى
 عنه فيكره (الاضرورة) فيعوز بل يجب أن خشي من السكوت لحوق ضرره أو لغيره واختار الأذرى
 نحرهم قراءة القرآن (و) أن (لا) يستجيب بالماء في موضعه بل يقتل عنه (لا) يسببه الرشاش فينبهه
 ومن ثم لو كان في مخدلة لم ينتقل للقتل العلة (و) أن يستبرئ من البول بعده انقطاعه بنحو مشي وتذكر
 بلطف ولا يجنبه وتنجس وغيره مما يدل به من عادته أنه لم يبق بغير البول ما يخاف خروجه فلا يتنجس
 به وإنما يجب لأن الظاهر عدم عوده لكن اختار جمع وجوبه (و) أن (يقول عند دخوله) بمعنى وصوله
 محل قضاء حاجته (بسم الله) أي تحصن من الشياطين (اللهم إني أعوذ) أي أعصم (بك من الخبث)
 بضم الخاء ضم الباء أو سكونها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة وهي أفاعلهم
 للاتباع في ذلك وإنما قدم القاري التعليل لأن البسالة من القرآن المأمور بالاستعاذته (و) يقول (عند
 خروجه) بمعنى انصرافه منه (غفرانك) منسوب على أنه قد دبر من اللفظ بفعلها ومفعول به (الجدلة
 الذي أذهب عني الذي وعافني) لأنه جامع وحكمة سؤال المغفرة ما تركه الذكر بلسانه أو خوف التعصير في
 شكره النعمة العظيمة أعني نعمه الإطعام فإنه قد تسهل الخروج ومن ثم قال الشيخ نصير بكر غفرانك
 مرتين والمحبة الطبري بكر ثلاثا (و) أن (لا) يستقبل (بقبله) أو بدبره (القبلة) أي الكعبة أو بيت المقدس
 (ولا يستدبرها) حال قضاء حاجته حيث استبرأ تقع ثلثي ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل
 فإن فصل كرهه ذلك لما صغ من النهي عنه فيها (و) يحرم ذلك أي استقبال الكعبة واستدبارها بفرجه
 حال قضاء حاجته (إن لم يكن ينهه وبينه ساتر أو) كان ولم يكن بعده عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأذى
 المعتدل (أو كان الساتر أقل من ثلثي ذراع) تعظم القبلة بخلاف ما إذا كان ينهه وبينه ساتر من تقع ثلثي ذراع
 فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وإن لم يكن له عرض فإنه لا يحرم لأنه لم يحل به طيهما حيث يذو يحصل
 الاستدبار شأنه وهذا التخصيص جمع به الشافعي رضي الله تعالى عنه بين الأحاديث العجيبة الدالة على
 التحريم بآثاره وعلى الإباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين من في العبر أو غيره ومن في مكان يعسر تسقيته أو لا
 (الافى المواضع المعتدلة) فإن الاستقبال والاستدبار فيهما مباح مطلقا لكونه خلاف الأفضل حيث
 يمكن الميل عن القبلة بلا مشقة ولو استقبلها الساتر المذكور جاز أن كان دبره مكشوفاً في المعتد ولو اشبهت
 القبلة وجب الاجتهاد حيث لا ستر أو يأتي هنا جمع ما ذكره من فيجب تحديق القبلة للصلاة ولو هرب رجع عن
 بين القبلة ووساها جاز الاستقبال والاستدبار فإن تعارضوا جاز الاستدبار لأن الاستقبال أخش ولا يكره
 استقبالها لاستحبابها أو جامع أو أخرج رجع أو قصد أو اجتأته (ومن آدابها) أي قاضى الحاجة (أن لا يستقبل
 الشمس ولا القمر) تعظيمهما لأنهما من آيات الله الباهرة فيكره ذلك بخلاف استدبارهما لأن الاستقبال
 أخش (و) أن (لا) يرفع ثوبه بدفعة واحدة بل شيئاً فشيئاً (حتى يدنو) أي يشرب (من الأرض) فينتهي الرفع
 حينئذ يحافظ على الستر ما أمكن نعم إن خشي تجسه كشفه بدرجته وله كشفه دفعة واحدة إذا كان
 خالياً (و) أن (لا) يبول ولا تغوط ما نعا (في مكان صلب) لئلا يترشش فإن لم يجد غيره دقه بحجر ونحوه
 (و) أن (لا) ينظر إلى السماء ولا إلى فرجه ولا إلى ما يخرج منه ولا يعبت سبده ولا يلتفت عينا أو شملاً
 ولا يستأكل لأن ذلك كله لا يليق بحاله ولا يظيل قعوده لأنه يورث الباسور (و) أن يسبل ثوبه شيئاً فشيئاً (قبل

وتحت شجرة مثمرة يؤكل
 غيرها ولا يستكم الاضرورة
 ولا يستجيب بالماء في موضعه
 وإن يستبرئ من البول
 ويقول عند دخوله بسم الله
 اللهم إني أعوذ بك من
 الخبيث والخبائث وعند
 خروجه غفرانك الحمد لله
 الذي أذهب عني الذي
 وعافاني ولا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها ويحرم ذلك
 إن لم يكن ينهه وبينه ساتر
 أو بعده عنه أكثر من ثلاثة
 أذرع أو كان الساتر أقل من
 ثلثي ذراع إلا في المواضع
 المعتدلة لذلك ومن آدابها أن
 لا يستقبل الشمس والقمر
 ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من
 الأرض ولا يبول في مكان
 صلب ولا ينظر إلى السماء
 ولا إلى فرجه ولا إلى
 ما يخرج منه ولا يعبت وأن
 يسبل ثوبه قبل

اتصبا به) كاس (ويحرم البول) ويحرم (في المسجد ولو في اناء) لان ذلك لا يصلح له كافي خبر مسلم على لزوم استقذاره بخلاف الفصد فيه في الاناء لان الدم أخف ولذا عفي عن قليله وكثيره بشرط (و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم ويكره عند القبر) المحترم احترامه (و) يكره البول والغائط (فإنما لا لعذر) لانه خلاف الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم ألمع العذر كاستشفاء أو فقد محل يصلح للباس أو خشية خروج شيء من السبيل الآخر لو جلس أو كونه البول أرق فلم يتمكن من الخلو فباح وعليه أو على بيان الجواز يحمل بوله صلى الله عليه وسلم فأما ما في سباطة قوم (و) يكره ذلك (في متحدث الناس) كما مر بدله نعم ان كانوا يتحتمون على معصية فلا بأس قضاء الحاجة في متحدثهم بتغير الهسم ومراعاة يكره له أن يتكلم حال قضاء حاجته (فإذا عطس) حينئذ (جدا لله) تعالى (بقوله) ولا يحرك لسانه

فصل في الاستنجاء (يجب) لاعلى الثوبين عند خشية نجس غير محرمه وعند اذنتها والصلاة (الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولو نادر اكد (بالماء) على الاصل (أو بالخر) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم وليست بلائنا نجار وخرج رطب الربح وان كان المحل رطبا ونحو البعر متخالفة فلا يجب الاستنجاء من ذلك ككتبين من نحو البعرة أو بأحد السيلين النقية المنقشة وقبلها المشكل أو أحدهما أو في كران اشتها فيه عين الماء كلف وصل بوله إلى جلده وليس المراد بالخر خصوصه بل هو (أو في معناه من كل جامد طاهر) لا نجس ولا متنجس لانه لا يصلح لازالة النجاسة (طالع) لاملأ بقاع الماسة أو وزجته أو تثار أجرائه كالتراب (غير محترم) ومنه كتب الترواة والأئمة ان علم تدبيله ما لم يبلغا من اسم معظم وجلد دغ وجلد حوت كبير يجب بحث لولب إلى بلن على الاوجه بخلاف المحترم ككتب العلم الشرعي وآلته كالنطق الموجود اليوم وجلده المتصل به بخلاف جلده المصنف فانه محترم مطاوعا والمطعم وولوعظما وان حرق وجر آدمي محترم وولعظما وجره وفأرة على الاوجه ويجزئ الخمر بعد المحترم وغيره القالع مالم يتقلا النجاسة (ويسن) في القبل والذبر (الجمع بينهما) بأن يقدم الجماد ثم المائي يزيل العين ثم الترفق ملابسة النجاسة به يعلم ما نقل عن الغزالي من أنه يحصل سنة الجمع (ولو بجماد متنجس) وما يجنبه الا سنوى من جمولها أيضا بعد (دون ثلاث مسحات) فان اقتصر على أحدهما فالأفضل (الماء) لانه يزيل العين والآخر (وشرط) اجزاء (الخبر) ان اقتصر عليه (أن لا يجب النجس) الخارج لان الخمر لا يزيله حينئذ (و) أن (لا ينتقل) عن الموضوع الذي استقر فيه عند انجروج لانه حينئذ يطرا على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) أن (لا يطرا عليه نجس) أجنبي (آخر) ولومن الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والأجنبي ليس في معناه (و) أن (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهو ما ينضم من اللاتين عند القيام (وحشنة) أو قدرهما من مقطوعهما في البول وأن لا يدخل بول المرأة في ذلك لانه مجاوز مقام كران نادرة جدا فلا تلحق عاتقه بالبرى ولو قطع الخارج فحينئذ ينقسم الفصل المائي وان لم يجاوز ما ذكر (و) أن (لا يصيبه ماء) غير مطهره وان كان ظنه هورا أو ماء آخر بعد الاستجمار أو قبله تنجسه هو وكل ما تنجس منه ولو استنجى ببحر رطب أو كان المحل مطبوعا لا يعرف على الاوجه (وان يكون ثلاث مسحات) وان اتقى بدونها انتهى الصريح عن الاستنجاء باقل من ثلاثة أبحار ويحصل ذلك ولو بأطراف حجر (فان لم يبق المحل) بالثلاث (وجب الانقاء) بالزيادة عليها إلى أن يبقى أثر لا يزيله الماء أو صفرا الخرف (ويسن الايتار) ان حصل الانقاص شفع لما صحت من أمره صلى الله عليه وسلم به (ويسن استعاب المحل بالخر) أي بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ بالأول من مقدم الصفقة اليمنى ويديره برفق إلى المحل ابتدأ به والثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك غير الثالث على صفحته ويسير به جميعا ويسن وضع الخمر على موضع طاهره ويديره برفق ولا يضر النقل الحاصل من عدم الادارة وظاهر كلامه ككلامه الشافعي أنه لا يجب نعيم المحل بكل مسحة من الثلاث وفيه كلام يشتهى في شرح الارشاد على أصله ان في كلامهم شبه تعارض فخرج جمع متأخرون

اتصبا به ويحرم البول في المسجد ولو في اناء لان ذلك لا يصلح له كافي خبر مسلم على لزوم استقذاره بخلاف الفصد فيه في الاناء لان الدم أخف ولذا عفي عن قليله وكثيره بشرط (و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم ويكره عند القبر) المحترم احترامه (و) يكره البول والغائط (فإنما لا لعذر) لانه خلاف الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم ألمع العذر كاستشفاء أو فقد محل يصلح للباس أو خشية خروج شيء من السبيل الآخر لو جلس أو كونه البول أرق فلم يتمكن من الخلو فباح وعليه أو على بيان الجواز يحمل بوله صلى الله عليه وسلم فأما ما في سباطة قوم (و) يكره ذلك (في متحدث الناس) كما مر بدله نعم ان كانوا يتحتمون على معصية فلا بأس قضاء الحاجة في متحدثهم بتغير الهسم ومراعاة يكره له أن يتكلم حال قضاء حاجته (فإذا عطس) حينئذ (جدا لله) تعالى (بقوله) ولا يحرك لسانه

فصل في الاستنجاء (يجب) لاعلى الثوبين عند خشية نجس غير محرمه وعند اذنتها والصلاة (الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولو نادر اكد (بالماء) على الاصل (أو بالخر) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم وليست بلائنا نجار وخرج رطب الربح وان كان المحل رطبا ونحو البعر متخالفة فلا يجب الاستنجاء من ذلك ككتبين من نحو البعرة أو بأحد السيلين النقية المنقشة وقبلها المشكل أو أحدهما أو في كران اشتها فيه عين الماء كلف وصل بوله إلى جلده وليس المراد بالخر خصوصه بل هو (أو في معناه من كل جامد طاهر) لا نجس ولا متنجس لانه لا يصلح لازالة النجاسة (طالع) لاملأ بقاع الماسة أو وزجته أو تثار أجرائه كالتراب (غير محترم) ومنه كتب الترواة والأئمة ان علم تدبيله ما لم يبلغا من اسم معظم وجلد دغ وجلد حوت كبير يجب بحث لولب إلى بلن على الاوجه بخلاف المحترم ككتب العلم الشرعي وآلته كالنطق الموجود اليوم وجلده المتصل به بخلاف جلده المصنف فانه محترم مطاوعا والمطعم وولوعظما وان حرق وجر آدمي محترم وولعظما وجره وفأرة على الاوجه ويجزئ الخمر بعد المحترم وغيره القالع مالم يتقلا النجاسة (ويسن) في القبل والذبر (الجمع بينهما) بأن يقدم الجماد ثم المائي يزيل العين ثم الترفق ملابسة النجاسة به يعلم ما نقل عن الغزالي من أنه يحصل سنة الجمع (ولو بجماد متنجس) وما يجنبه الا سنوى من جمولها أيضا بعد (دون ثلاث مسحات) فان اقتصر على أحدهما فالأفضل (الماء) لانه يزيل العين والآخر (وشرط) اجزاء (الخبر) ان اقتصر عليه (أن لا يجب النجس) الخارج لان الخمر لا يزيله حينئذ (و) أن (لا ينتقل) عن الموضوع الذي استقر فيه عند انجروج لانه حينئذ يطرا على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) أن (لا يطرا عليه نجس) أجنبي (آخر) ولومن الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والأجنبي ليس في معناه (و) أن (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهو ما ينضم من اللاتين عند القيام (وحشنة) أو قدرهما من مقطوعهما في البول وأن لا يدخل بول المرأة في ذلك لانه مجاوز مقام كران نادرة جدا فلا تلحق عاتقه بالبرى ولو قطع الخارج فحينئذ ينقسم الفصل المائي وان لم يجاوز ما ذكر (و) أن (لا يصيبه ماء) غير مطهره وان كان ظنه هورا أو ماء آخر بعد الاستجمار أو قبله تنجسه هو وكل ما تنجس منه ولو استنجى ببحر رطب أو كان المحل مطبوعا لا يعرف على الاوجه (وان يكون ثلاث مسحات) وان اتقى بدونها انتهى الصريح عن الاستنجاء باقل من ثلاثة أبحار ويحصل ذلك ولو بأطراف حجر (فان لم يبق المحل) بالثلاث (وجب الانقاء) بالزيادة عليها إلى أن يبقى أثر لا يزيله الماء أو صفرا الخرف (ويسن الايتار) ان حصل الانقاص شفع لما صحت من أمره صلى الله عليه وسلم به (ويسن استعاب المحل بالخر) أي بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ بالأول من مقدم الصفقة اليمنى ويديره برفق إلى المحل ابتدأ به والثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك غير الثالث على صفحته ويسير به جميعا ويسن وضع الخمر على موضع طاهره ويديره برفق ولا يضر النقل الحاصل من عدم الادارة وظاهر كلامه ككلامه الشافعي أنه لا يجب نعيم المحل بكل مسحة من الثلاث وفيه كلام يشتهى في شرح الارشاد على أصله ان في كلامهم شبه تعارض فخرج جمع متأخرون

الرجوع بعناية للدرك وآخرون عدمه أخذوا فلو اهر كلامهم (و) يسن (الاستنجاء باليسار) للاتساع ويكره
 باليمن وقيل يحرم لغة النهي عن الاستنجاء بها (و) يسن (الاعتماد على) الاصبع (الوسطى في الدبران
 استنقى بالماء) لانه يمكن ولا يتعرض للباطل وهو ما لا يدل الماء اليه لانه منبع الوساوس نعم يسن المبكر أن
 تدخل أصبعها في الثقب الذي في الفرج لتغسله (و) يسن لمن يستنقي بالماء (تقديم الماء للقبل) لا بد لو قسم
 الدبر رجاء عاد اليه التحس عند غسل قبله وبالخر تقديم الدبر (و) يسن (تدعيه) أي الاستنجاء (على الوضوء)
 ان كان غير سلس والواجب عليه ذلك (و) يسن للمستنقي (ذلك يديه بالأرض) أو نحوها (ثم يغسلها) ويكون
 ذلك أعني الدلائل ثم الغسل (بعده) أي الاستنجاء للاتساع (و) يسن له بعد ذلك فترجه وازارته من داخله دفعا
 للوسواس (و) يسن (أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش) لمناسقته
 الحال ويكني غلبة ظن زوال النجاسة وشمر رجحان اليد بنجسها دون المحل ما لم يشهها من محل ملاقله
 فيما يظهر ولا يسن له شيء بعده ولا زمن ضم شرح معقده بل يستترى قليلا لبقاء النجاسة في تضاعيفه
 ولو سأل عرق المستنقي بالخمر فإن جاوز صفحته وحشفت لم يمس غسل الجناز والافلا

فصل في موجب الغسل وهو بالفتح والضم والاول أفصح وأشهر وقد يقال بالضم لماء الغسل
 وبالكسر اسم الخوض واغتسل به (موجب الغسل) خمسة أحدها (الموت) لمسلم غير مبد كيعلم مما
 سنده في الجنائز (و) ثانيا (الحيض) ثالثا (النفاس) مع الانقطاع ونحو القيام الى الصلاة جماعة
 (و) رابعها (الولادة ولو علقة ومضغة وبلاوط) لان كلامنا مأمى منقطع (و) خامسها (الجنابة) ويحصل
 اما بخرج (المني) اجماعا أي مني الشخص نفسه أول مرة من مخرج معتاد ومن فرج المشكل مطلقا ومن
 تحت علب الرجل ورتاب المرأة ان كان مستحكما بان لا يخرج للظهور من وانسد الاصل وان لم يجاوز
 فرج المرأة وان وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج منه من غير قصد غسلها ان قضت
 شتم وهما بالثلاث اجماعا تكون الفسة مختارة بمسبقة اعتبار اللطنة كالنوم اذا غلب على الظن اختلاط
 منيهما فيحسد ولا أثر لثزوله لقصة ما ذكر (ويعرف) المني سواء كان من رجل أو امرأة (تدفعه) أي
 خروجه على دفعات قال الله تعالى من ماعدافق (أول مرة يخرج منه) وان لم يتدفق ولم يمسح فاقترن بالكر
 وانكسار الشحم وقطابا (أو ربح عيين) أو طلع حال كونه المني (رطباً أو جافاً) ربح عيين (يعني) حال كونه المني
 (جافاً) وان لم يتدفق ولا تنبه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل فان فقدت هذه الخواص الثلاثة فلا غسل
 ولا أثر لخواصه (والبياض في مني الرجل والرقعة والاصفر في مني المرأة جودا ولا نقدا) (و) اما (بالإلاج)
 الحشفة أو قدرها) من فاقدها ولو كانت من ميان (في فرج ولد بر أو فرج ميت أو بهيمة) ولو حكة
 وان لم يشتم ولا حصل انزال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار ولو مع حائل كسيف الخبر مسلم اذا التقى الختانان
 فقد وجب الغسل وان لم ينزل وخبرنا عن المامسن المامسنوخ وذكرنا الختانين جرى على الغالب هذا كله
 في ذكر الواضح وفرجه أما الخشني فلا غسل بالإلاج ذكره ولا على الموضع مطلقا ولا بالإلاج واضح
 في قبله لا تحتل الزيادة (و) تحسّل الجنابة أيضا (ب) سبب (رؤية المني في ثوبه) الذي لا يلبسه غيره
 (أو فراس لا ينام فيه غيره) عن محتمل أنه لم يلبس عدم احتمال كونه من غير محتمل أن كان نظاهر
 الثوب ويلزمه عادة كل صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (و) يحرم بالجنابة ما يحرم بالحدث (وكمك)
 السلم (في المسجد) ورجيته وهو ما وجناح بمجداؤه وان كان كله في هواه الشارع وقعة وقت بعضها
 مسجداً شاعرا لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب حسنه ابن القطان (وتردده) أو
 في نحوه عمداً لانه يشبه المكث بخلاف العورنم وخلاف الأولى لا العذر كقرب ومحل حرمة المكث
 والتردد اذا كانا (الغير عذر) فان كانا العذر كانا حلت ما غلق عليه باب المسجد وخاف من الخروج على تأني نحو
 مال جائله المكث لا ضرر ولا يوجب عليه التيمم ويجرم بتراب المسجد وهو الداخل في وقته أما الكافر فلا يمنع

والاستنجاء باليسار والاعتماد
 على الوسطى في الدبران
 استنقى بالماء وتقديم الماء
 للقبل وتقديمه على الوضوء
 وذلك يديه بالأرض ثم يغسلها
 بعده ونضع فرجه وازارته
 وأن يقول بعده اللهم طهر
 قلبي من النفاق وحصن
 فرجي من الفواحش
فصل في موجبات
 الغسل الموت والحيض
 والنفاس والولادة ولو علقة
 ومضغة وبلاوط
 والجنابة بخرج المني
 ويعرف بتدقيقه أو لذة
 يخرج منه أو ربح عيين رطباً
 أو ربح عيين جافاً
 وبالإلاج الحشفة أو قدرها
 في فرج ولد بر أو فرج ميت
 أو بهيمة أو رؤية المني في ثوبه
 أو فراس لا ينام فيه غيره
 ويحرم بالجنابة ما يحرم
 بالحدث ومكث في المسجد
 وتردده في غيره

لا يتقدر بذلك بوجه ولا خلاف في طهوريته وإن فعل فيسه ذلك وأنه لا فرق بين الوضوء عن حدث أصغر
أو أكبر (و) يكره (الزيادة على الثلاث) كل وضوء يقبده السابق فيه (وترك المضمضة والاستنشاق) للخلاف
في وجوبهما فيه كل وضوء (و) يكره (الغيب) الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء
للمسح من الأثر به في الجماع ولا تساع في البقية إلا الشرب بفقيس على الأكل (وكذا منقطعاً للحيض
والنفاس) فيكره لها ذلك كل جنب بل أولى

باب النجاسة وإزالتها

(وهي) لغة كل مستقذر وشراً بما لم يستقذر بمنع حجة الصلاة حيث لا مخرج ولا بعد كل مسكر مانع
أصالة ومنه (الخمر) وهي المتخذة من عصير العنب (ولو محترمة) وهي ما عسر رقبته الخلية أولاً بقصد ومن ثم
لم يجب إزالتها بخلاف ما لو عسر رقبته بغيره فوجب إزالتها ولو أرقعه فورا وبغيره فغيره قبل الغمر (والنيذ)
وهو المتخذ من عصير نخوال زبيب للأجاعة في الخمر ولا يحدث الصحة الصر يحق في غيرها ما لم يحدد
فطاهر ومنه الحشيشة والأفيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيجوز تناول القدر المسكر من كل
ماد كزكياصر حوايه (والكباب) ولو مع ما لم يحد من أمره صلى الله عليه وسلم بالتبعية مع ولو غره وبارقة
ما لو غره فيه (والخنزير) لأنه أسوأ حالاً من الكباب فلا يقتضي مجال (وما تولد من أحدهما مع جميع حيوان طاهر
ولو أدى ما تغلبا للنجس) (والميتة) بجميع أجزائها وإن لم يكن لها دم مائل وهي ما زالت حيايتها بالبدن كآلة
شرعية بالنص والاجماع (إلا الألادي) ولو كان في المصاحف من قوله صلى الله عليه وسلم إن المؤمن لا ينجس حيا
ولاميتاً والتعسير بالمؤمن للغالب أو لشرفه فلا يخال بالفرق (والسك والجراد) للنجس الصحيح أحل لنا
ميتان ومان السمك والجراد والكبد والطحال (و) من النجاسات (الدم) وإن تحلب من كبد أو فصوصه
أو بقي على نحو العظام لكنه معفو عنه لقوله تعالى أو دم مسفوحاً أي سائلاً بخلاف غيره كالكبد والعلقة
(والقنقري) وإن لم يغير (والرون) الميتة كالبول نعم لو رأت أو قامت به حيا معها صلباً بحيث
لو زرع نبت كان متنجساً للنجس (والبول) للأمر بصب الماء عليه (والمدى) بسكون المجهة للأمر بغسل
الذراعين رأسه ميتة وهو ماء أصفر رقيق غالباً يخرج عند دوران الشهوة يشترك فيه الرجل والمرأة
(والودي) بسكون الملهمة كالبول وهو ماء أبيض نقي غالباً يخرج عند البول (والماء المتغير) السائل من
فم النائم إن تحقق كونه من المعدة بخلاف غيره لكن الأولى غسل ما يمتثل كونه منها ولو أتى بالآل شخص
عنى عنه (ومنى الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما) ومن غيره لأنه الأصل (وإن ما لا يؤكل لحمه) كالإنان
(إلا الأدي) وأما منى الحيوان غير الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما (والعلقة) وهي دم غليظ
(والمضغة) وهي لحم صغيرة (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض ترددين المدى والعرق من الحيوان
الطاهر ولين الماء كالبول ولو ذكر أصغر أميتاً أو نعتة أن أخذت منه به مذبحه ولم يلم غريزاً ولو نجساً ومترشح
كل حيوان طاهر كعرق ولعاب وبلغ الألسن خروجهم من المدفوع مقرح ونشط لم يتغير والبض ولين
ميتة إن كان متصلاً برزاقه والسمك وفأرته المتصلة في حياته أو بعد ذلك وإنه لا يما فيه من شعر
السور البرى يعنى عن قلبه عرقا والعنبر وهو نبت يجرى وإن ابتاعه حوت لم يمتل (فطاهرات)
للتصوص الصحية في أكثرها وقاساً في باقيها ولو تحقق خروج رطوبة الفرج من باطنه كانت نجاسة
وأغلب يتنفس ذكر الجماع إذا وطئ من استنجى به أو حجر ولم ينجس إصابته البول للذكر ولا يدخله
لعدم تحقق خروجهما من الباطن ويجوز أن كل بض غير الماء كبول حيث لا شربة فيه (والجزء المنفصل من
الحيوان كبنته) طاهر أو نجاسة فيدخل نحو الأدي وميتة طاهرة بخلافه من نحو الفرس للغير
الصحيح ما قطع عن حي فميت (الأشعر) الحيوان (المأكول) ورش ووصفه ووربه إذا لم يعلم إنباته بعد
موته (فطاهرات) لقوله تعالى ومن أمواتها أو بارها الآية ولو اتصل من مأكول حي به عليه رشه فما

والزيادة على الثلاث وتركة
المضمضة والاستنشاق
والجنب الأكل والشرب
والنوم والجماع قبل غسل
الفرج والوضوء وكذا
منقطعاً للحيض والنفاس

باب النجاسة وإزالتها

وهي الخمر ولو محترمة والنيذ
والكباب والخنزير وما تولد
من أحدهما والميتة إلا
الأدي والسمك والجراد
والدم والقيح والقي والرون
والبول والمدى والودي
والماء المتغير السائل من فم
النائم ومنى الكلب
والخنزير والمتولد من
أحدهما ولين ما لا يؤكل لحمه
إلا الأدي والعلقة والمضغة
ورطوبة الفرج فطاهرات
والجزء المنفصل من الحيوان
كبنته الأشعر الماء كبول
وريشه ووصفه ووربه
فطاهرات

بحسب ما خرج مما ذكره القرن والظلف والظفر فهي خمسة (ولا يظهر شيء من النجاسات) الاستحالة (الاثلاثة
أشياء) أحدها (الخمر) ولو غير محترمة قطهروا ونفقروا سبها أو نقلت من محلها أو تخلت لأبقل قائل (مع
انائها) ولو نحو خرف جديد شعا للاضرورة (إذا صارت) أي استحالت (خلا بنفسها) أي بلا مصاحبة عين
لزال عنه النجاسة وهي الأسكرا ما إذا تخللت بمصاحبة عين نجسة وان زعمت قبل التخلل أو طاهر ما سقرت
إليه أو لم تسقر لكن تخل منها شيء فلا تطهر إذا خلص بقيل النجس في الأولى ولتنجس به بعد تخللها بالعين
التي تنجست بها في الثانية وكذا الخمر فيذكر التبدل على المعتمد (و) ثانیها (الجلد المتنجس بالوت) بأن لم يكن من
نحو كلب وان كان من غير الماء كويل يطهر بالديغ والاندباغ (طاهره) وهو الماء الذي اندباغ (وباطنه) وهو ما لم
يلاقم بشرط أن يبقى من الرطوبات المعفنة له بحيث لا يعود إليه التلوث والفساد ولو وقع في الماء لم يصح من قوله
صل الله عليه وسلم إذا دبح الأهاب فقد طهر وانما تحصل التشفية المذكورة بغير ولو نجس كذرق حمام
لا ينحو شمس وتراب وخرج بالجلد الشعر نيم يطهر قليلا تبعا كانا ما نخر ثم هو بعد الاندباغ كغوب متنجس فلا بد
لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره (و) ثالثها (ما صار حيوانا) كلبته إذا صارت دون الحدوث الحياتة وهو
وان لم يكن متولد منها لكثرة متولده من عقوباته وهي نجسة ولا يصح التثليل بدم بيضة صارت فخر حاله
حينئذ كل شيء انه حيوان طاهر وخرج بحيوان ما صار ماداً أو لمحالاً فلا يطهر

فصل في إزالة النجاسة إذا تنجس شيء حامد ولو نفيسا بقسده التراب (علاقة شيء من) كلب أو فرعه
ولو لعابه (مع الرطوبة) في أحدها (غسل سبع مع مخرج أحدها) سواء الأولى والأخيرة وغيرهما (بالتراب
الطهور) نظير طهوراته أحكم إذا وقع فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أحدها (بالبطماق في رواية
أولاهن وهي لبيان الأفضل كإياها وفي أخرى السابعة وهي لبيان أقل الأجزاء وفي أخرى النامق أي بان
بصاحب السابعة وانما تغتفر السبع بعد زوال العين فزيلة وان تعدد واحدة ويكتفي بها وان تعدد اللؤلؤ
أو كانت معه نجاسة أخرى وغسقه في ماء كثير مع فخر بكه سبها أو ممرور سبع مرات عليه كغسله سبعا
والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل كما كدر نظيره أثره ولا يجب المزج
قبل الوضع بل يكفي سبق التراب ولو مع رطوبة المحل لأن الطهور الوارد على طهوريته ولا يجب التراب في
قطره أرض تراعى إذا دعا على التراب وخرج به نحو صابون ومحاكاة خرف والطهور محتلط بنحو
دقيق وان قل ومستعمل للنص على التراب المنصرف للطهور ورو غيره لا يقوم مقامه (والأفضل) أن يكون
التراب (في الأولى ثم في غير الأخيرة) لهدم احتياجه حينئذ إلى تريب بما يصيبه بعدا إلى فيها التراب (والخزير
كالكلب) فمما ذكر قريبا عليه بل أولى (وما تنجس ببول شيء لم يطعم) بفتح أوله أي لم يتناول قبل الخولنج
(الالابن) أو غيره لا تخنيك أو التداوى أو التبرك (ينضح) أي يرش بالماء حتى يتم موضعه ويغلب عليه وان لم
يسل إلا تساع فخرج غير البول وبول الأتي والخشبي أو كلبا وشربه للتغذى ورضاعه بعد حولين فلا يكفي
فضيه بل لابد من غسله وهو نعيم المحل مع السلان نظير يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية ولأن
الاتلا بجملة الذكر كثر الخشبي يحمل كونه أعمى (وما تنجس بغير ذلك) من سائر النجاسات السابقة وغيرها
(فان كانت) نجاسة (عينية) وهي التي تدرك بأحدى الحواس (وجب إزالة عيشه) لا تنجس إلا إزالة (طعمه)
ولونه وريحه (ويجب نحو صابون وذلك ان وقت الإزالة عليه) ولا يضرب بباطون أو ربح عسر زواله) كلون
الصبيح بان صفت غسائه ولم يبق إلا أثر محض وكبح الخمر للشقة (ويضرب بباطونها) يحمل واحد وان عسر
زوالهما (أو) بقاء الطعم وحده (لسهولة إزالته) وعسر هانا در يعرف بباطونها إذا دامت لثتها وغلب على
ظنه زواله فيزيله ذوق المحل استظهارا (وان لم يكن للنجاسة عين) كبول جفول يدرك له طعم ولألون
ولاديج (كشيء من الماء عليها) من قن غير اشتراط نية هنا وفيها من لأنها من باب التروك (ويشترط ورود الماء

ولا يظهر شيء من النجاسات
الاثلاثة أشياء ما خرج انائها
إذا صارت خلا بنفسها
والجلد المتنجس بالوت طاهره
وباطنه وما صار حيوانا
فصل في إزالة النجاسة شيء
بإزالة كلب أو فرعه مع
الرطوبة غسل سبع مرات
مخرج أحدها بالتراب
الطهور والاضل في الأولى
ثم في غير الأخيرة والخزير
كالكلب وما تنجس ببول
شيء لم يطعم إلا اللبن ينضح
وما تنجس بغير ذلك فان
كانت عينية وجبت إزالة
عيشه وطعمه ولونه وريحه
ولا يضرب بباطون أو ربح
عسر زواله ويضرب بباطونها
أو الطعم وحده وان لم يكن
للنجاسة عين كشيء من الماء
عليه أو يشترط ورود الماء

(القليل) على الحمل لقوته والانتحس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنقصة (طاهرة) غير مطهرة (مالم تنغير) تطعم أولون أو رجم ولم يزونها بعد اعتبار ما يأخذ من التوب من الماء ويغسله من الوسخ الطاهر (وقد طهر الحمل) بخلاف ما إذا تغيرت أو زاد وزنها أو لم يطهر الحمل فهي نجسة كالحمل لأن البليل الباقي فيه بعضها والماء القليل لا ينجس طهارة ونجاسة ولا ينظر لانتقال النجاسة إليها إلا أن الماء طهر فاعلم أنها كالحمل مطلقا حيث حكم بطهارته بحكم طهارتها حيث لا فلا فلو وضع ثوباني اجابة فيه دم معفو عنه ومصب الماء عليه تنجس علاقته لأن دم نحو البلاء غيب لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس ويجب المبالغة في الغرغرة عند غسل فم المتنجس ويحرم ابتلاع شحوطه عام قبل ذلك

باب التيمم

هولقة القصد بشرعا يقال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط ثانی وفرض سنة أربع أو ست وهو من خصائصنا (يقيم المحدث والجنب) وأمور يطهر مسنون من وضوء أو غسل (لتنقية الماء والبرد والمرض) هذا أسبابهم حيث الجله وأما تفصيلها (فان يتقن المسافر وغيره) (فقد الماء عنهم) (الطلب) لأنه حينئذ عيب (وان توههم الماء أو ظنه أو شك فيه) وجب عليه طلبه لكن لا يصح إلا بعد تقين دخول الوقت نعم يصح تقديم الأذن عليه وانما يحصل ان (فقتش) عليه نجسه أو مأذونه الثقة ولو عيدا أو أمرأة وان كان وحدا عن جمع (في منزله وعند رفقته) المنسوبين إليه ان جوز زيارتهم ولو بأن ينادي فيهم من عنده ماء بمجوده ولو بالثمن (وتردد) عينا وشمالا أو أماما وخلفا (قدر حد الغوث) وجوبها وهو بالمحققة فيه غوث الرقعة سمع ما هم عليه من التشاغل والتفاوض في الأقوال (وقدر بعضهم) كل رافض (بقلة تسهم) أي غاية تزيدهم ومراعاة تقريب ما مر وليس المراد بذلك أنه يدور الحد الذي كونه لا يقسمه من عظيم الضرر والمشفقة بل أن يعدد صر نفعا بقره ثم ينظر حوا البعان كتاب غير مستو ولا نظر في الجهات الأربع قدرا لحد المذكور ويخص مواضع المضرة أو الطيرة عز ينظر (فان) تردد (والمجد ما تيمم وان يتقن) وجود (الماء) وجب (طلبه في حد القرب) وهو ما يقصده الناظر في التواضع والاحتشاش قال محمد بن يحيى ولعله يقر بمن نصف فرسخ (وهو) نحو (سنة) آلاف خطوة) اذا فرسخ ثلاثة أميال إلى المثل أربعة آلاف خطوة فنصفه ما ذكر (فان كان) الماء (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده للشقة (والأفضل تأخير الصلاة ان يتقن وصول الماء) يعني وجوده والقدره على القيام أو سائر العورات أو الجماعة (آخر الوقت) أي قبل أن يتي منه ما يسع تلك الصلاة بالوضوء ومقدمته الفضيلة الصلاة بالوضوء والقيام والسترة والجماعة علمه بأحد ذلك وسواء في الأولى منزله وغيره على الوجه خلافا لما وردى ولو كان اذا قدم التيمم صلى في جماعة وإذا أخر صلى بالوضوء من نردا فالقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أولا وبالوضوء آخر فهو الأكمل أما إذا لم يتقن ذلك فالتقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أي الماء (في حد الغوث وحد القرب) السابقين (الأذن من نفسا) محترمة وجميع أجزائها (والأول) له أول غير وان قل ما لم يكن قدرا يجب بذله في تحصيل الماشئ أو أجرة في مسئلة التيقن فلا يعتبر الأمن عليه لأنه ذاهب على كل تقدير ومنه الاختصاص وان كثر بخلافه في غير صورته التيقن فانه يعتبر الأمن على المال والاختصاص مطلقا (و) أمن (انقطاعا عن الرقعة) وان لم يستوحش وفارق الجماعة ما لا بد لها (و) أمن (خروج الوقت) فلو خاف فواته لو قصد من أوله أو من حين نزوله بجزالة التيمم بخلاف ما لو وجدته وخاف فوت الوقت لو نوا أو غسل النجاسة به لأنه غير فاقده وبخلاف المشي فانه لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى إلى الماء لأنه لا بد له من القضاء (فان وحده) المحدث أو الجنب (ماء صالحا للفصل) لا يكتسه (طهره) (وجب) عليه (استعماله) إذا المدبر ولا يسقط بالمسور والخبر الصحيح إذا أمر تكلم ما مر فالوأمته ما استطاعت (ثم) بعد استعماله في بعض أعضائه الجنب أي بعض شاء وفي وجهه أو أحد ما لم يمسسه (بتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم التيمم على استعماله لأن معه ما طاهرا تدين أو مالم لا يصلح إلا للنجس تنجس

القليل والغسالة القليلة
طاهرة مالم تنغير وقد طهر
الحمل

باب التيمم

يقيم المحدث والجنب لفقده
الماء والبرد والمرض فان
يتقن فقد الماء تيمم بلا
طلب وان توههم الماء أو ظنه
أو شك فيه فقتش في منزله
وعند رفقته وتردد قدر حد
الغوث وقدره بعضهم بقلة
سهم فان لم يجد ماء بهم وان
يتقن الماس طلبه في حد
القرب وهو سنة آلاف
خطوة فان كان فوق حد
القرب تيمم والأفضل تأخير
الصلاة ان يتقن وصول الماء
آخر الوقت ولا يجب طلبه
في حد الغوث وحد القرب
الا اذا أمن نفسا ومالا
واقطعا عن الرقعة
وخروج الوقت فان وجد ماء
لا يكتفيه وجب استعماله
ثم يقيم

أورد لا يذوب أو ماء لا يمكن أن يذبل لقلته لم يؤمر المحدث باستعماله في مسح الرأس لتقيد الترتيب ويجب
أيضا استعمال تراب ناقص (ويجب) بعد دخول الوقت لاقبله (شراؤه) أي الماء ولو ناقصا لظهوره واستحباب
تحويله ليحتاج اليه (يش) أو جزء (مثله) في ذلك للمكان والزمان فلو طلب مالكة زيادة فلاس ليحجب لكنه
أفضل ومحل ذلك حيث لم يشه الأمر الشراء الماء للسدر المقي والالم يجب لأن الشربة معينة قد تساوى
ذنا بغير ثمن ببل منه ذلك فسيتم بزيادة لا تفقه على ثلث النسبة عرفا وكان موسرا لعمال غائب إلى أجل يبلغه
موضع ماله ولو غير وطنه لزمه القبول إذا لضرر عليه فيه وانما ليحب الشربة أو الاستحباب لبعض المثل (ان) لم
يحتاج اليه ليدن مستغرق ولو لم يجرأ ومستغرق صفة كثرة اذ من لازم الحاجة لا دين أن يكون مستغرقا (أو
مؤنه سقره) المباح ذهابا وبابا (أو نفقة حيوان محترم) ممن تارمه نفقته وان لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان
معه ولو لم يعبر ان عدم نفقته والمبالغة لنفقة المؤنة تشتمل على اللبوس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التداوي
والركوب وكذا المسكن والخدام المحتاج اليهما لان هذا الاشياء لا بد لها بخلاف الماء يخرج بالمحترم وهو
ما سحر قتله فحوازل تدور والحر والزانى المحسن وتاركة الصلاة بشرطه وانغزير الكلب المقول الذي لا منفعة
فيه ولا ضرر بل هو محترم (ويجب طلب هبة المله) وقرضه وقبوله ما الغلبة المسماة بفسده فأنفقته حذرة
(واستعارة) نحو (دلو) ورشاهما يتوقف عليه القدرة على الماء أي طلب عارته وقبولها وان زادت قيمته على
ثمن مثل الماذا لا تعظم المنفعة فهاذا الأصل عدم تلف المستعار ولو امتنع من سؤال ذلك أو قبوله لم يصح ثمنه
مادام قادر عليه (دون اتياب عنه) أي الماء أو أجور اتياب نحو الدلو أو اقراضه لعظم المنفعة في ذلك ولو من نحو
أبواب وان كان قابلا للمقتضى موسرا لعمال غائب وسائر العورة كالدلو فيما ذكر ولو لم يجد الماء لا يكفه الماء
أو السرة قد مره وان لم يسترسى السواطين لدوام نفقه ومن ثم وجب على السعد أن يشتري لمملوكه دون
ما طهارة في السفر (ولو كان معه ما يحتاج اليه لعطش حيوان محترم) من نفسه أو غيره ولو من أهل قافلته
وان كبرت ولم تنسب اليه (ولو كان في المستقبل) وان ظن وجود الماء (وجب التيمم) ورحم الطهارة بالماء
دفعاً للضرر الناجز أو المتوقع وضبطه كضبط المرض الا في ولا يكف الطهره ثم شره لان النفس تعافيه
بجسلاف دابة بل لو كان معه نجس وطاهر سقاها النفس ونظير بالماء ولا يجوز ادخار الماء لطبخ أو بل
كأن قدر على أكسبه مياسا على المنقول فهما وكالات حاج لئلا الاحتياج لبعده لطعم المحترم أو
لنحو دين عليه أو لفصل نجاسة ولو وجد العاصي بسفره ما فاحتاج اليه لعطش لم يجزه التيمم اتفاقاً
وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لانه قادر على التوبة وما وجد الماء (ولا يتيمم للمرض) أي لأجله
حاصلاً كان أو متوقفاً (الا اذا خاف من استعمال الماء على نفس) أو عضو (أو منفعة عضو) أن يتلف
(أو) خاف (طول) مدة (المرض) وان لم يزد أو زيادته وان لم يبطئ (أو) خاف (حدوث شين قبيح)
أي فاحش كغيبولون ونحوه واستحشاف ونحوه في وجبة زيد لا طلاق المرض في الاية ونحوه
الشين المذكور وما قبله فوق ضرر الزيادة اليسيرة على غن مشل المله وانما لوزن كان (في عضو ظاهر)
وهو ما لا يعد كشفه حكماً للروايات بان يسدوق المهنة غفالياً والباطن بخلافه واحترز بها عن
السير ولو على عضو ظاهر كما تر جردى وسواد قلل وعن الفاحش بعضي باطن فلا أثر لنفوذ ذلك فيما
اذ ليس فيه ما كسبر ضرره ولا نظر لكون المظهر قد يكون رقيقاً تقتص قيمته بذلك نقصاً فاحشاً لان ذلك
متوهم غير متحقق ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل رواية أو نفسه ان عرف وكذا لو لم يعرف ولا أخبره
من ذكره وخاف ماله لكنه يملكه (لا يتيمم للبرد) أي لا يجله الا اذا لم تنفع تدفئة أعضائه للضرر (ولم
يجد ما يبيض به الماء) من اناو حطب و نار (وخاف على منفعة عضو) (أو حدوث الشين المذكور) للضرر
حينئذ ما اذا نفعت التدفئة أو وجد ما يسخن به أو لم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا لضرر حيث ذوا الحاصل أنه
حيث خاف حدوث البرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيمم حيث لا فلا (وان خاف من استعمال الماء)

ويجب شراؤه بمن مثله ان
لم يحتاج اليه ليدن مستغرق
أو مؤنه سقره أو نفقة
حيوان محترم ويجب طلب
هبة الماء واستعارة ولو دون
اتياب عنه ولو كان معه ماء
يحتاج اليه لعطش حيوان
محترم ولو كان في المستقبل
وجب التيمم ولا يتيمم للرض
الا اذا خاف من استعمال
الماء على نفس أو منفعة
عضو أو طول المرض أو
حدوث شين قبيح في عضو
ظاهر ولا يتيمم للبرد الا اذا لم
تنفع تدفئة أعضائه ولم يجد
ما يبيض به الماء وخاف على
منفعة عضو أو حدوث
الشين المذكور وان خاف
من استعمال الماء

فأخرج (في بعض بدنه غسل الصحيح) وتلطف بوضع خرقته لئلا يقرّب العليل فإن تعذراً أسسه ماء بلا
أفغضة (وتيم عن الجرح) تيمما كمالاً بأن يكون (في الوجه واليد) أن كان الجرح في غيرهما فلا يتخلو
العضو عن طهارته وتجب أن يزال التراب عليه أن كان يجعل التيم ولا يجب مسحهما بالماء وإن لم يضره لأن واجبه
العمل فلو تعذر فلا فائدة في المسح عليه ولا ترتيب بين التيم وغسل الصحيح لكن يجب أن يكون وقت غسل
الصحيح (فإن كان جنباً) يعني محدثاً لا كبر (قدم ما شاء) منها إذا ترتب عليه (وإن كان محدثاً) حدثاً
أصغر (تيم عن الجراحة وقت غسل) العضو (العليل) ولم ينقل عن كل عضو حتى يكمله غسله ومسحاً
وتيمماً إلا بقضية الترتيب فإن كانت العلة يده وجب تقديم التيم والمسح على مسح الرأس وتأخيرهما عن
غسل الوجه ولا تقديمهما على غسل الصحيح وهو الأول في إزالة الماء أثر التراب وتأخيرهما عنه وتوسطه بينهما
إذا لعضواً واحداً ترتب فيه أو وجهه وبذنه فتم إن كان عتاً أعضاءه إلا بعد فتم واحداً فأن بقي من الرأس
شيء وجب ثلاث تيمات ولا فرق في التيم وغسل الصحيح المذكورين بين أن يكون الجرح جبيرة أو لا (ثم
أن كان عليه جبيرة) وهي الألواح تيماً للكسور ولا يتخلع فيجعل على شحله والمراد به هنا الساتر لتشمل نحو
القصوق وعصاها فنحو القصد (نزعها) وغسل ما تحتها من الصحيح (وجوباً فإن خاف) من نزعها المحذور وما من
(غسل الصحيح) حتى ماتحت أطرافها أن أمكن وتلطف كأم (وسمح عليها) جميعها بما على أن تبرأ بدلاً
عما تحتها من الصحيح لا يتراب لأنه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل والماء يؤثر من ورأه في نحو مسح الخف
ولو شرع الساتر يصدوم امتنع المسح عليه حتى يجعل عليه ساتراً آخر لا يتعدا إليه الريح (وتيم وعما تحتها) من
الجرح تيمما كمالاً (في الوجه واليد) ويجب عليه القضاء إذا وضع الجبيرة (أي الساتر (على غير طهر)
وتعذر نزع لفوات شرط الستر من الموضع على طهر كخلف أو كانت في الوجه واليد وإن وضعت على طهر
لنقص البذل والمبدل (وبقي) وجوباً أيضاً (إذا تيم) في الحضر أو السفر (للبدن) لتعذر فقد ما يضمن به أو
يتدبر (أو) أنا (تيم لفقد الماء) وقد نزع فقد في محل التيم وإن غلب في محل الصلابة يتخلف ما إذا غلب
فقد أو استوى الأمر أن مسافر أو كان أو مقبلاً إذا لم يبق بقدره فقد وعدها بالاسفار والأمانة فقول
المصنف كغيره (في الحضر) جرى على الغالب من ندره التصدق في السفر وعدها في الحضر (و) يقضي المنهم
(المسافر العاصي) بسفره كما بقى ونأشروا لأن إسقاط القضاء عن المتيم بسبب السفر الذي لا يتدبر فيه فقد
المأخوذة فلا تناط بسفر المصيبة بخلاف العاصي بأقامته

فصل في شروط التيم (شروط التيم) أي ما لا يفتنه فيه (عشرة) بل أكثر الأول (أن يكون بتراب)
على أي لون كان كالدرواسنج وغيرها حتى ما بدا وبه وغبار رمل خشن لا ناعم ومشوي بقي اسمه
(و) الثاني (أن يكون طاهراً) قال الله تعالى صعيداً طيباً قال ابن عباس رضي الله عنهما وعبره تراباً
طاهراً (و) الثالث (أن لا يكون مستهلاً) كالماء أو في قوماني يجعل التيم أو تارتب بعد مسسه العضو
وإن لم يضره عنه (و) الرابع (أن لا يتخلطه دق ونحوه) وإن قل الخلط لأنه يمنع وصول التراب للعضو
(و) الخامس (أن يقصده) أي التراب بأن يقبله إلى العضو الممسوح ولو يقبل غير ما بذنه أو يتعلّق
بوجهه أو يديه في الأرض لقوله تعالى فتمه وأصعباً طيباً أي أقصده (فلو) اتنى النقل كأن
(سفته) أي التراب (الريح عليه) عند وقوفه فيها ولو قصد ذلك على عضو تيمه (تردده) عليه ونوى
(لم يكفه) فلت لا تقام القصد بقاء النقل المحقق له لأنه لم يقصد التراب وإنما التراب آثاره (و) السادس
(أن يمسح وجهه وبذنه بضر شين) وإن أمكن بضره بضرقة نظير رأى داود وإلّا كما وإن كان فيه مما
يقال (و) السابع (أن يزيل الخاسرة أولاً) فلو تيم قبل إزالة التيم يجزى على المعتمد أو الخاسرة محتمل
التجو وعبرها لأنه لا يباحة ولا باجتماع المانع فاشبه التيم قبل الوقت بخلاف ما لو تيم عارياً وعند ستره لأن
ستر العورة أخف من إزالة الخبث ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث (و) الثامن (أن يمسح في
القبلة قبله) فلو تيم قبل الإحتياط فيها لم يصح على الوجه ويقارق ستر العورة بما من وإلتصاح طهر السجادة

في بعض بدنه غسل الصحيح
وتيم عن الجرح في الوجه
واليد فإن كان جنباً قدم
ما شاء وإن كان محدثاً تيم
عن الجراحة وقت غسل
العليل ثم إن كان عليه جبيرة
ترتها وجوباً فإن خاف
غسل الصحيح ومسح عليها
وتيم عما تحتها في الوجه
واليد ويجب عليه
القضاء إذا وضع الجبيرة على
غير طهر وبقي أدانهم
للبدن أو تيم لفقد الماء في
الحضر والمسافر العاصي

فصل في شروط التيم
عشرة أن يكون بتراب وأن
يكون طاهراً وأن لا يكون
مستهلاً وأن لا يتخلطه
دق ونحوه وأن يقصده
قائلاً مستهلاً
فلو سفته الريح عليه فرده
لم يكفه وأن يمسح وجهه
وبذنه بضر شين وأن يزيل
الخاسرة أولاً وأن يمسح في
القبلة قبله

فعله مع أنه لا لاحقة لأنه أقوى إذا لم يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) التاسع (أن يقع) التيمم للصلاة التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة بقوله فتيمة للنسالة المطابقة فيما عدا وقت الكراهة والصلاة على الميت بعد طهره وللانستقابة بعد تجميع الناس وللفاشية بعد تذكرة (و) العاشر (أن يتيمم لكل فرض عيني) لأن التيمم طهارة ضرورية فيقدر بقدرها ثم يجوز تركه في الحليل مراراً وجميعه فرض تيمم واحد للشفقة وله فعل الجنائز وإن كثر مع فرض عيني لشبهها بالنافذة في جواز الترك وتعيينها بغيره المالك عارض

فصل في أن كان التيمم (فروض التيمم) أي أركانه (خمس الأول النقل) للتراب إلى العضو كما هو بدليله (الثاني شاة الاستباحة) لما يتوقف على التيمم كس المحض وتمكن الحليل في حق نحو الحائض (ويجب قرنها بالضرب) يعني النقل لأنه أول الأركان (واستدامتها إلى مسح) شيء (وجهه) فلا أحدث مع النقل أو بعده وقبل المسح أو عزبت بينهما بطل النقل عليه أعادته لأنه أول الأركان لكنه غير مقصود فاشترط استدامتها إلى المقصود (فإن نوى تيممه استباحة الفرض صلى به النفل) وإن لم يستبحه لأن استباحة لا على تدبج الأدنى ولا عكس (أو استباحة النفل أو الصلاة أو صلاة الجنائز لم يصل به الفرض) إذ هو أصل فلا يجعل تابعاً للنفل ولا ملحقاً الصلاة إذا لا حوط تنزيهاً على النفل ولا صلاة الجنائز أمراً أنها شبهة النفل أو استباحة ما عدا الصلاة كس المحض لم يستبحها فالمراتب ثلاث أعلاها الأولى ثم الثانية بأقسامها (الثالث مسح) ظاهر (وجهه) كما مر في الوضوء إلا أنه هنا لا يجب اتصال التراب إلى باطن الشعر وإن خبى وما يغفل عنه المقبل من أن يقع عليه (الرابع مسح يديه بمرقعهما) للآية كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحين) لأن الترتيبين بأن يقدم أولهما مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسمية) أوله ولو نحو جنب (وتقديم النبي) على اليسرى (و) تقديم (مسح) على وجهه على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه الماحضة أن كثر لثلاث شقوقه (والموالة) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفريق الأصابع عند الضرب) لأنه أبلغ في إزالة الغبار (وزرع الخاتم) في الضربة الأولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب نزعه) أي الخاتم (في الضربة الثانية) عندما مسح ليصل الغبار إلى محله ولا يكتفي بخصه لأنه لا يؤصلها إلى ما تحته بخلافه في الماء (ومن سننه امراراً إلى العضو) كاللثة في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضاً (وعدم التكرار) للمسح لأن المطلوب فيه تخفيف الغبار (والاستقبال والشهادتان بعده) كالوضوء فيهما (ومن لم يجد ماءه لا تراباً صلى) وجواباً (الفرض وحده) الحرمه الوقت وهي صلاة صحيحة فسطحها ما يطل غيرها بخلاف النقل إذ لا ضرورة إليه (وأعاد يديه) مطلقاً بالتراب إن وجد جعل يسقط به الفرض والأفلا فاشقق في الأعادة ويجوز له فعل الجمعة بل يجب وإن وجب عليه قضاء الظهر

فصل في الحيض والاستحاضة والنفساء الحيض لغة السيلان وشعره عادم جيلة يحض من أقصى رحم المرأة في أوقات الصحة (وأقل زمن الحيض) تقطع الدم وأصل (يوم وليه) أي قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة فاقصص عن ذلك نفليس يحض بخلاف ما بلغه على الاتصال والتقريب فانه يحض وإن كان ماءً أصغراً وكذا ليس على لون الدم لأنه أدى فشله لا (أو أكثره) زمناً خمسة عشر يوماً بلبالها) وإن لم يتصل (وغالبه ستة أو سبع) كل ذلك مستقراً امام الشافعي رضي الله عنه ومن واقفه إذ لا ضابطه لغة ولا شراف يرجع إلى المعارف بالاستقراء (وقته) أي أقل سن تصور أن ترى إلا نحي فيه حضا (سبع سنين) قرية ولو بالبلدان الباردة تقري راحتي أذار أنه قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً كان حيضاً أو أكثر كان قد فساد ولا آخر سنه فنادت حجة فهو يمكن في حقها (وأقل طهر) فاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً بلبالها) بالاستقراء أيضاً وخرج بالحيضين الطهرين حيض ونفاس فانه يكون دون ذلك فأقرأت سائل التيمم ثم ظهرت

وأن يقع بعد دخول الوقت
وأن يتيمم لكل فرض عيني
فصل في فروض التيمم
خمس الأول النقل الثاني
نية الاستباحة ويجب قرنها
بالضرب واستدامتها إلى
مسح وجهه فإن نوى تيممه
استباحة الفرض صلى به
النفل أو استباحة النفل
أو الصلاة أو صلاة الجنائز لم
يصل به الفرض الثالث
مسح وجهه الرابع مسح
يديه بمرقعهما الخامس
الترتيب بين المسحين
(وسننه) التسمية وتقديم
اليمنى ومسح أعلى وجهه
وتخفيف الغبار والموالة
والضرب زرع الخاتم ويجب
نزعه في الضربة الثانية
ومن سننه امراراً اليد على
العضو ومسح العضد
وعدم التكرار أو الاستقبال
والشهادتان بعده ومن لم
يجد ماءه لا تراباً صلى
وحده وأعاد يديه
فصل في أقل الحيض
يوم وليه وأكثره خمسة
عشر يوماً بلبالها وغالبه
سبعة أو سبع ووقته سبع
سنتين وأقل طهر بين
الحيضين خمسة عشر يوماً
بلبالها

يوم أمثلا ثم ولدت قائم بعد الولادة تنفس وقيله احض ولورات النفاس سبتين ثم طهرت يوما مثلا ثم رأت
الدم كانت حضا على المعتد (ويحرم به) أي الحيض (ما يحرم بالختابة) مما مر وزاد على ذلك منها الطهارة
بنية التعبد الا في نحو اغسال الحج (و) منها (مرور المسجدان خافت تلويثه) صليته له ومنه ما في كل ذي جراحة
نضاجة فان أمته كره له الغلط حدثها به فارق ما في الجنب (و) منها (الصوم) اجتماعا (و) منها (الطلاق)
فيه ان لم يذلل في مقامه ما لا تنضره بانطو لمدة التريض اذ ما في منه لا يحبس من العدة ومن ثم كانت
حاملها وكانت عتدتها تنقضي بالجلس بان يكون لاحقا بالطلق ولو احتمالا لم يحرم (والاستمتاع بما بين السرة
والركبة) سواء بالوطء ولو مع حائل وهو كبيرة يكثر مستحله وغيره لأمع حائل لقوله تعالى فاعترفوا للساعة
الغيبى وصح أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسك لعميل من الحائض قال ما فوق الازار وخص عفهوه عموم
خبر مسلم أصنعوا كل شئ الا النكاح ولم يعكس غالبا لا حوط لخبر من حام حول الحى يوشك أن يقع فيه
وشل تعبد بالاستمتاع بمعالى وضعة وغيرها النظر والمس بشهوة لا تغرها لكن عبر في التحقيق وغيره بالباشرة
الشملة لأن ولو بلا مشقة دون النظر ولو بشهوة والاجه ما فاذة كلام المصنف وغيره من أن التحريم
موقوف بالتمتع وبما استنوى أن تنهه بما بين سرة وركبته كعكسه فيحرم واعتضه كثر ونحوه بما في
والذى ينبغي أن لا يسدها به كره لانه تمتع بما فوق السرة والركبة بخلاف ما زاد المسته في انتمه بما
بين سرتيه وركبته فيحرم على كل تمكين الاخر ما يحرم عليه مخرج ما بين السرة والركبة ما عداه ومنه السرة
والركبة ويسمى تحريم ذلك عليها الى أن ينقطع وتغتسل أو تقيم بشرط منع الصوم والطلاق بجلان بمجرد
الانقطاع (ويجب عليها) أي الحائض (قضاء الصوم) بأمر جديد (دون الصلاة) اجتماعا مالم يشق في
قضاها التكررها دون قضاءه

فصل في المسحاضة والاستحاضة عدمه على مخرج من عرقه في أدنى الرحم وقيل هي المتصلة بدم الحيض
خاصة وغيره دم فساد والخلاف لفظي (والمسحاضة) يجب عليها أمور منها أنها (تغسل فرجها) عافه من
النجاسة (ثم تمشوه) بنحو قطن (الاذا) تأتت به كأن (أحرقها الدم) بحيث يذللها بزمها (أو كانت صاعقة) بحيث يذللها
بزمنها (أو الحشو والاقتصاد على التذنه راعا مصلحة الصوم وانما روعيت مصلحة الصلاة في أن تسلم بعض
خط قبل الضرب وطرفه خارج لان المحذور هنا لا ينتق بالكلية فان الحشو يتجسس وهي حاملته بخلافه (فان
لم يكن لها) الحشو لكثره بالدم وكان يدفع أو يثقل بالعصب لم تأت به (تعصب) بعد الحشو (بمخرقة) مشقوقة
الطرفين بان تدخلها بين فخذيه وتامصها بما على الشرج الصا فاجيدا ثم تخرج طرفا لجهة البطن وطرفا لجهة
الظهر وتربطها (بمخرقة تشدها بوسطها) ثم تسوا أو تقيم عتب ذلك ولم في الوضوء انه يجب الموالاة في جميع
ذلك وانما يجوز لها فعل ذلك (في الوقت) لا قبله كالتميم (وتسادر) وجوب عقب الظهر (بالصلاة) تقليلا للحدث
(فان تأخرت اغتر مصلة الصلاة) كالاكل (استأنفت) جميع ما ذكره وجوب وان لم تزل العصابة عن محلها ولا ظهر
الدم من جانبها التكررها جميع ما استعنا بها من احتمالها بالمبادرة ما لا تأخرت له لجهة الصلاة كاجابة المؤذن
والاجتهاد في القيلة وسر العورة واستطارة الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكالات المطوية عنها لاجل الصلاة
فانه لا يعسر من اعاقلة لجهة الصلاة (وتجب الطهارة وتجب العصابة) وغيره مما مر على الوجه السابق وان لم يزل
عن محلها تلبس ما مر (لكل فرض) عتي أو انتاض طهارة وتأخير الصلاة عنه كما مر أو نحو ذلك من تقصير في نحو
شملها من أمره صلى الله عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة ولو لها مع الفرض ما شئت من النوافل (وسلس
البول و) سلس (الذى) والذى ونحوها (مثلها) في جميع ما مر من سلس المني بزمه الغسل لكل فرض ولو
استمك الحداث بالخلوس في الصلاة وجب بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن يهاتق فأوردية بقطر فيه (وأقل
النفاس) وهو الدم انما يحد بغير اغراحم (لحظة) بمعنى لاحد لاقله بل ما وجدته نفاس وان قل (أو أكثره
ستون يوما وغالبه أربعون يوما) بالاستقراء (ويحرم به ما يحرم بالحيض) مما مر قياسا عليه **تمت**

ويحرم به ما يحرم بالحضابة
ومرور المسجدان خافت
تلويثه والصوم والطلاق
والاستمتاع بما بين السرة
والركبة ويجب عليها قضاء
الصوم دون الصلاة
فصل في المسحاضة
تغسل فرجها ثم تمشوه الا
اذا أحرقها الدم أو كانت
صاعقة فان لم يكن لها تعصب
بمخرقة ثم تسوا أو تقيم في
الوقت وتبادر الصلاة فان
أخرت لغتر مصلة الصلاة
استأنفت وتجب الطهارة
وتجب العصابة لكل
فرض وسلس البول والذى
مثلا **في** أقل النفاس
لحظة أو أكثره ستون يوما
وغالبه أربعون يوما ويحرم
به ما يحرم بالحيض

يجب على النساء أن يتعلمن ما يحكيهن اليه من هذا الباب كغيره فإن كان زوجها كافراً لم يلزمه تعلمها ولا إفهامها
أخر وجعل تعلم ما يلزمه تعلمه عينا بل يجب ويحرم منعها إلا أن يسأل ويخبرها وهو ثقة وليس لها خروج إلى
مجلس ذكر أو علم غير واجب عيني الأرضاء

باب الصلاة

وهي لغة الدعاء وشرعاً أقوال وأفعال غالباً مفتحة بالتكبير المقترن بالنية مختصة بالتسليم وأصلها قبل الاجماع
الآيات والأحادith الشهيرة (يجب) الصلاة وجوباً مطلقاً على أن يتقن من وقته ما يسهلها مع مقدماتها من
احتياج اليها فنجو زناخيرها إلى ذلك بشرط أن يعزم على الفعل فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر فإنه وإن
كان مخاطباً بالكنى في الآخرة ليرتب عقابها عليه لافي النسب لا تأخره على تركها لينص الجزء (بالغ) لاصبي
وان لم وليه أمره بها (عاقلاً) لا مجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلي أسلم ترغيباً في
الاسلام (المرتد) فعليه بعد الاسلام قضاء جميع ما فاتته تليظاً عليه (ولا قضاء) على صبي لعدم تكليفه
وان صحته منه (ولا حائض ونفساء) لانها مكافاة بتركها من ثم حرم عليه ما قضاؤها وقيل يكره (ولا
مجنون) لعدم تكليفه (المرتد) فيلزمه قضاءها حتى أيام الجنون تليظاً عليه (ولا قضاء) على نكح (مغني
عليه ومعتوه) ومبرم لم يعد تكليفهم إلا المرتد فإنه يقضى مطلقاً كما علم بحاشرو (السكران المتعدي
بسكره) فيلزمه قضاء الزمان الذي انتهى اليه السكر كما يبادون ما زاد عليه من أيام الجنون ونحوه وفارق المرتد
بأن من جن في ردة ثم تدف جنونه حكماً أو من جن في سكر وليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وانما منع نكح
الحيض والقضاء ولومع الرد لان سقوط الصلاة عن الحائض عزيمة لانها مكلفة بالترك وعن نكح المجنون
رضاً والمردوا لسكران لاسمان أهلها وكذا لا قضاء باستحبال الحيض بخلاف استحبال الجنون أما إذا لم
يتعد بسكره كإذ تناول شيئاً لا يعلم أنه منزيل للعقل فلا قضاء عليه كأمري في الأغماء العذري (ويجب على الولي)
الاب والجد والعم والوصي والقيم (والسيد) والمثقة والمودع والمستعير ونحوهم تمام الميزان الذي صلى الله
عليه وسلم وليه بمكة وبهت ما مات تملكه بنته ودفن فيها ثم (أمر) كل من (الصبي المميز) والصبي المميعة (بما)
أى بالصلاة كشروطها (السبع) أي بعدد سبع من الستين وإن مر قبلها ولا بدع صيغة الأمر من التهديد
(وضربه) وضربها (عليها العشر) أي بعد العشر لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم من وأولادكم بالصلاة
وهم أبناء سبع واضربوهم علموا وهم أبناء عشر وحكمة ذلك التقرين على العبادة والتميز أن يصير بحيث
يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الجنس
وقد لا يحصل إلا مع العشر وعلى من ذكر أن يضاعفه عن الحرمان حتى الصغار وتعلمه الواجبات ونحوها
وأمرها كالسؤال وحضور الجماعات وسائر الوظائف الدينية ولا يسقط الأمر والضرب عن ذكر
الابالو مع الرشده (وإذا) زال المانع السابق كأن (بلغ الصبي) أو الصبية (أو أفاق المجنون) والتمني عليه
أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو انقضاء قبل خروج الوقت ولو (بشكيرة) (الحرم) أي بغير ما يسهلها
(وجب القضاء) أصلاً عند ذلك الوقت (بشرط بقائه) السلامة من الموانع قد رما يسع الطهارة والصلاة قياساً
على اقتضاء المسافر عت في جرم من صلاته يجمع لزوم الاتمام لزوم القضاء هنا (ويجب) أيضاً قضاء
ما قبلها ان جمعت معها) كالظهور مع العصر والمغرب والعشاء وان قضاها حال العذر فحالة الضرورة
أولى بخلاف ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح وهي مع الظهر والعصر مع المغرب فلا تلزم وانما يجب مع
قلية تجمع (بشرط بقائه) السلامة من الموانع قد رما يسع الطهارة) بأن بقي بعد زوال العذر لاسان
الموانع من تسابع أخف ما يمكن كرتعتن للساقر القاصر ولا بد أن يسع مع ذلك مؤدق وجبت عليه بخلاف
ما لو أدرك ركعة آخر العصر مثلاً وخلص من الموانع قد رما يسعها وطهرها فاعاد المانع بعد أن أدرك من وقت
المغرب ما يسعها فإنه يتعين صرفه للمغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا تلزم هذا إن لم يشرع في العصر قبل الغروب

باب الصلاة

يجب على كل مسلم بالغ عاقل
طاهر فلا قضاء على كافر إلا
المرد ولا على صبي ولا حائض
ونفساء ولا مجنون إلا المرتد
ولا على مغني عليه إلا
السكران المتعدي بسكره
ويجب على الولي والسيد
أمر الصبي المميز السبع
وضربه عليها عشر وإذا بلغ
الصبي أو أفاق المجنون أو
المغني عليه أو أسلم الكافر
أو طهرت الحائض أو انقضاء
قبل خروج الوقت شكيرة
الحرم وجب القضاء بشرط
بقائه السلامة من الموانع
بشدة ما يسع الطهارة
وبشدة ما يسع القضاء
ما قبلها ان جمعت معها
بشرط السلامة من الموانع
قد رما يسع الطهارة

والاثنين صرفه للعصر لعدم تمكنه حينئذ من المغرب ولو أدرك ما بسع العصر والمغرب مع الطهارة يتدون
 الطهرتين صرفه للمغرب والعصر وكذا يقال فقالوا أدرك آخر وقت العشاء (ولو جن) البالغ (أو حضت)
 أو نفست المرأة (أو أغمى عليه أول الوقت) أو أتتاه واستغرق المانع باقية (وجب القضاء) أصلا أو وقت
 مع فرض قبله أو صلح لجمعها معها (إن مضى) منه (قد فرض مع الطهران لم يكن تقديم) كسهم وطهر
 سلس لأنه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا تسقط بإحدى كالأول النصاب بعد الحول وأما كان
 الاداء بخلاف الشرط التي يمكن تقديمها كوضوء الرفاهية فلا تسقط اتساع ما ذكره إلا الصلاة فقط
 لا يمكن تقديم الطهر في الجلة وإنما يؤثر هنا الدرك ما بسع بخلاف نظيره آخر الوقت كما لا يمكن البناء
 على ما أوقفه فيه بعد دخوله بخلافه هنا ولا يجب التولية هنا وإن اتسع لها وقت الخاوي من زمن الأولى كما
 أفهمه كلامه بخلاف عكسه السابق لأن وقت الأولى لا يصلح للتولية إذا ضاع ما جاعل بخلاف العكس
فصل في موافاة الصلاة والأصل فيها حديث جابر بن المشهور (أول وقت الظهر زوال الشمس)
 وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها السبع بجألة الاستواء إلى جهة المغرب في الظاهر وإن كان بالظل
 أو حدوثه لا تنس الميسل فإنه لو وجد قبل ظهوره لساوئس هو أول الوقت (آخره مصير ظل كل شيء مثله غير
 ظل الاستواء) أن وجد ما دخوله بالزوال فاجاع وأما من وجهه بالزيادة على ظل المثل فحديث جابر وغيره
 (ولها أي الظهر وقت فضيلة أوله) على ما يأتي بخبر (ثم) وقت (اختيار) ويعتمد (إلى) أن يبقى ما يسعها
 من (آخره) على العقد ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع وقت ضرورة بأن يزول المانع وقد بقي من
 الوقت قدر تكبيره كما هو وقت الفضيلة والحرمه والضرورة تجري في سائر الصلوات (وأول وقت العصر
 إذا خرج وقت الظهر) ولا يظهر ذلك إلا أن زاد ظل الشيء على مثله قليلا واستهذهما زيادة فاصله بين
 الوقتين بل هي من وقت العصر نظير مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر وقوله صلى الله
 عليه وسلم في خبر جابر بن صلي الظهر حين كلف ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم
 الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافية اشتراكهما في وقت واحد المصرح به في خبر مسلم
 السابق (ولها أربعة أوقات) بل سبعة (فضيلة) يصح فيها لو عاف عليها الجز بدلائل أو قات والرفع
 بدلائل أربعة (أوله واختيار إلى مصير الظل مثلين) غير ظل الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة (إلى الاصقار ثم
 كراهة إلى آخره) أي إلى بقا ما يسعها ووقت عذر ووقت ضرورة ووقت حرمه (وأول وقت المغرب
 بالمغرب) أجماعا (ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر) كما في خبر مسلم وخرج بالأحرى ما بعده من
 الأصغر الأبيض (ولها وقت فضيلة وحرمه وضرة وعذر واختيار وهو وقت الفضيلة) (وهو)
 يعني غيوبة الشفق الأحمر (أول وقت العشاء) للاجتماع على دخوله بالشفق والأحرى هو المتبادر منه
 (ولها ثلاثة أوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) أوله (ثم وقت اختيار إلى ثلث الليل) الأول
 (ثم وقت جواز) بلا كراهة إلى الشجر المكاتب ثم كراهة إلى بقا ما يسعها ثم حرمه (إلى القبر الصادق)
 ولها وقت ضرورة ووقت عذر (وهو) أي القبر الصادق (المتشروعه معترضا لا فاق) أي نواحي
 السماء وقبله يطالع المكاتب مستظلا ثم يذهب وقتقه ظله (وهو) أي القبر الصادق (أول وقت الصبح)
 نظير مسلم وقت صلا الصبح من طالع القبر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة أوقات) بل ستة (وقت فضيلة) أوله
 ثم اختيار إلى الاصقار ثم جواز) بلا كراهة (إلى الحجرة ثم كراهة) إلى أن يبقى ما يسعها ثم حرمه ولها وقت ضرورة
 (ويكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عقة) للنهي الصحيح عنها (ويكره النوم قبلها) ولوقبل دخول وقتها
 على الأوج خشية الفوات وكالعشاء في هذه غير هاتين يحرم النوم الذي لم يغلب حب نومه القوات بعد
 دخول الوقت وكذا قبله على ما عهده كثرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (ويكره) (الحديث) وسائر
 الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو لمجموعة جمع تقديم على ما روى ابن العباد خشية الفوات (أي الأخير)

ولو جن أو حضت أو أغمى
 عليه أول الوقت وجب
 القضاء إن مضى قبل
 الفرض مع الطهران لم يكن
 تقديمه

فصل في أول وقت الظهر
 زوال الشمس وآخره مصير
 ظل كل شيء مثله غير ظل
 الاستواء ولها وقت فضيلة
 أوله ثم اختيار إلى آخره
 وأول وقت العصر إذا خرج
 وقت الظهر ولها أربعة
 أوقات فضيلة أوله واختيار
 إلى مصير الظل مثلين ثم
 جواز إلى الاصقار ثم كراهة
 إلى آخره وأول وقت المغرب
 بالغروب ويبقى حتى يغيب
 الشفق الأحمر وهو أول
 وقت العشاء ولها ثلاثة
 أوقات فضيلة ثم وقت
 اختيار إلى ثلث الليل ثم
 وقت جواز إلى القبر الصادق
 وهو المتشروعه معترضا
 بالانق وهو أول وقت الصبح
 ولها أربعة أوقات
 فضيلة أوله ثم اختيار إلى
 الاصقار ثم جواز إلى الحجرة ثم
 كراهة ويكره تسمية المغرب
 عشاء والعشاء عقة ويكره
 النوم قبلها والحديث
 بعلمها الأخير خير

كذلك تعلم شرعي أو آله أو إمام ضيف وملاطفة زوجة (أو حاجة) كراجعة حساب لأن ذلك خيرا أو عذر
 ناجح فلا يترك المصلحة متوهمه وقد ورد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث شاعمة ليله عن بني إسرائيل
 (وأفضل الأعمال) البينة بعد الإسلام (الصلاة) ففرضها أفضل القرائن وتفضلها أفضل النوافل للادلة
 الأكثر في ذلك وقيل الحجة وقيل الطواف وقيل غز ذلك وأفضل أحوال الصلاة أو تقيم في حيث الوقت مع
 عدم العذر أن يقع (أول الوقت) ولو عشا لأن ذلك من المحافظة عليه المأمور بها في آية حافظوا على الصلوات
 ولما صبح الله صلى الله عليه وسلم مثل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلي العشاء
 لسقوط القمري ليله نالته ومن أن النساء المؤمنات كن يتقلبن بعد صلاة القبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا يرفعهن أحد من الغلس فقيرا أسفروا بالغير فانه أعظم للاجر وخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب
 أن يؤخر العشاء معارف ذلك يحصل ذلك الفضل الذي في حقها به التحجيل (بأن يشتغل) أول الوقت
 (بأسباب الصلاة) كطهروا وتروا وأن واقفة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمها عليه
 بل لو أخر من هو متأسس بها أقدرها وقتها الفضيلة على ملأ النسيان ولا يكلف المحلة على غير العادل بل يعتبر
 في حق كل أحد الوسط المعتدل من فعل نفسه ولا يضر التأخير لعذر آخر كعروج من محل تكره الصلاة فيه
 وسباب أو كقليل أو كل وكلام عرفا للحاصل أن كل تأخير فيه تحصل كالحال عنه التمتع يكون أفضل (و)
 من ذلك أنه (يسن التأخير) عن أول الوقت (للابواب الطهارة والجمعة) وانما يسن بشروط كونه (في الحرم)
 الشريف وكونه (بالبلد الحار) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونه مقام (في موضع) مسجد أو غيره وكونه
 يقصدون الذهاب إلى محل (بعيد) بأن يكون في مجيئه مشقة تنهت الشروع أو كماله وكونه يشعرون إلى ما في
 الشمس لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر فأبرد أو بالنظر فإن شدته الحار من فيجهم أي
 غلبها أو انتشارها لهدال يغواء على أنه لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الإبراد في غرضه فالحر ولو بقطر
 حار ولا في قطر بارد أو معتدل وإن اتفق فيه مشقة حر أو لاني يصلي منفردا أو جماعة ميت أو حي حضور جماعة
 لا يأتهم غيرهم أو يأتهم من قرب أو من بعد لكن يجتنب العيش فيه أذ ليس في ذلك كبريت مشقة وإذا سن
 الإبراد سن التأخير (الحصول للظل) الذي يقي طالب الجماعة من الشمس وغايته نصف الوقت (و) منه أنه
 يسن التأخير أيضا (لمن) أي لعاد (يتقن السيرة) آخر الوقت (لأن الصلاة بها أفضل) (وإن يتقن الجماعة
 آخره) أي بحيث يبقى ما يسعها ذلك (وكذا لوطنها ولم يفتش التأخير) عرفا لذلك أيضا فان اتقى ما ذكر
 فالتقديم أفضل (و) أنه يسن أيضا (القيم) وتحتوه ما يمنع العلم بدخول الوقت (حتى يتيقن الوقت) أي دخوله
 بأن تطلع الشمس مثلاً لها أو يخبر بها ثقة (أو) حتى يخاف الفوات للصلاة (ومن صلى ركعة) من الصلاة
 (في الوقت فهي) أي الصلاة كلها (أداء أو) صلى (ودونها نقضاء) لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك
 ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة واختمت الركعة بذلك لا شأنا لها على معظم أفعال الصلاة إذ
 معظم الباقي كالتركز إلهاء يجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها أو باب القضاء دون أبواب الأداء لاسيما
 أن عصى بالتأخير (ويجزم تأخيرها إلى أن يقع بعضها) أي الصلاة ولو التسليم الأولى (خارجة) أي الوقت
 وأن وقت أداء من أن شرع فيه أو قد بقي من وقتها ما يسعها ولم تكن جمعة فطهرها بالقرآن ونحوها حتى خرج
 جازله ذلك وإن لم يقع ركعة منها في الوقت لأنها مستغرقة بالعبادة

فصل في الاجتماع في الوقت (ومن جهل الوقت) لنحو غيم أو حبس بيت عظيم (أخذ وجوبا) بخبر ثقة
 ولوعلى رواية (يخبر عن) أي مشاهدة وكأخباره أن الثقة العارف بالمواقيت في الصحوة فتبفتح معها
 الاجتماع ولو بالانصر فإن قدما جازله الاجتماع وجازله الأخذ بما إذا ن مؤذن كروا وغلب على الظن أصابهم
 (أو أذان) مؤذن (واحد) عدل عارف بالمواقيت في يوم القيم إذا لا يؤذن عادة الا في الوقت (أو صباحا) حديث

أول حجة هو أفضل الأعمال
 الصلاة أول الوقت ويحصل
 ذلك بأن يشتغل بأسباب
 الصلاة حين دخل الوقت
 ويسن التأخير للابراد
 بالنظر إلى الجملة في الحرم
 بالبلد الحار لمن يصلي جماعة
 في موضع بعيدا عن حصول
 الظل ولن يتقن السيرة آخر
 الوقت ولن يتقن الجماعة
 آخره وكذا لوطنها ولم يفتش
 التأخير والقيم حتى يتيقن
 الوقت أو يخاف الفوات
 ومن صلى ركعة في الوقت
 فهي أداء أو دونها نقضاء
 ويجزم تأخيرها إلى أن يقع
 بعضها خارجة
 فصل في
 الوقت أخذ بخبر ثقة بخبر
 عن علم أو أذان واحد أو
 صباحا حديث

يجرب) بالاصابة للوقت أو بحسابه ان كان عارفا به لقلبة التلقين بجميع ذلك (فان لم يجرب) ماذ كر (اجتهد) وجوز (اقرأة أو حرفه) كسباطة (أو نحو ذلك) من كل ما يظن به دخوله كورد ويجوز الاجتهاد لمن لو صبر تقن بل حتى القادر على اليقين حاله بالخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيته انواع عشقة به فارق ما عرف في الخبر عن علم (ويختار الاعي بين تقليد ثقة عارف (والاجتهاد) للجهل في الجاهل وتام الاستع عليه التقليد في الاواني عند عدم التبر لان الاجتهاد هنا يستدعي اعلم المستغرق للوقت فيه مشقة ظاهرة بخلافه ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقدح في دامت له واذا تحرى وصلى فان لم يكن له الحال فلا شيء عليه لخصي صلاته على الصحة ظاهر او ان له الحال ولو جبره عدل رواية عن علم (فان تقن صلته) وقعت (قبل الوقت قضاءها) وجوب الوقوعها في غير وقتها سواء علم في الوقت أم بعد وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا اثم اما اذا لم يجتهد وصلى فله بعد ان بان وقوعها في الوقت لتقريبه (ويستحب المبادرة بقضاء الفائتة) بعد ركوع أو نسيان تغيير الالة للثمة واللامر بذلك في خبر العيصين (و) يستحب (تقديمها على الحاضرة) التي لا يتحقق فوترها وان خاف فوت الجماعة فيها) أي الحاضرة على العدة وخروجها من خلاف من أوجب ذلك ولا تغفل لكون أحمد وجب الجماعة عينا لانها عند لم يستشرط للصحة على الاصح بخلاف الترتيب عندهم اشترطه فكانت رعاية خلافته أولى أما اذا خاف فواتها ولو يخرج جرحه من اثنان عن الوقت فانه يلزمه تقديم الحاضرة لمزمنة اخراج بعضهم عن الوقت (ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر) فقلظا عليه ويجب عليه أيضا ان يصرف لها سائر زمنه اما لخطر لصرفه في تحصيل مؤتمه ومؤتمه من لزومه مؤتمه ولا يجوز له أن يتقبل حتى تفرغ ذمته من جميع النوات التي تعدى بانها جماعها وقتها

(في فصل) في الصلاة الحرم (تحرم الصلاة) التي لا سبيل لها ولا هاد بها متأخر ولا تنعقد (في غير محرم مكة) في خمسة اوقات ثلاثة منها تعاقب بالزمان من غير نظر في صلي ولين يصل واثنان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة لا يتقوى من الافلا زعني بالثلاثة (وقت طابع الشمس حتى ترتفع قدر ربع) تقر يا فيما ينظر لنا والافلا ساقط عليه (ووقت الاستواء الايام الجمعة حتى تزول) ووقته وان ضاق جدا لكنه يسع التحريم (ووقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) ونفي بالاثنتين (بعد) فعل (صلاة الصبح) ان صلاها (حتى تطلع) الشمس (وبعد) فعل (صلاة العصر) ولو جموعة في وقت الظهور (حتى تغرب) للمصنوع من النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثنى محرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شا من ليل أو نهار وليس في رواية الدارقطني وان حبان طاف به يتجه أن الصلاة ثم ليست خلاف الأولى لان الخلاف ضعيف بذلك وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي داود وان كان من سلالته عضده نيب التبرك اليها والترغيب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ما لم يسبب غيره تأخر عنها) بان كان متقدما أو قارنا (كفائتة) ولو فلا لام يقصد تأخيرها اليها ليقتضها فانها لا تنعقد وان كانت واجبة على الفور (و) صلاة (كركوف) تنسب الى القوم وعيد ناعه الى أن وقتها يدخل بالمالوع واستقام وجنازة لم يتجرأ أي يقصد تأخير الصلاة عليه الى الوقت المذكور له للفضيلة فيه ككثرة المصلين كما كان في مندورة ومعاذ (وسنة وضوء) وطواف ودخول نزل (وتحسية) للسجدة (وسجدة تلاوة) (و) سجدة (شكر) لا تحرم خلف الصلاة في الاوقات الخمسة (ان لم يقصده تأخيرها اليها لمصلحة فيها) فان قصد ذلك لم تنعقد لانه بالتأخير الى ذلك المزمع انعم بالشرع بالكلية وموته تأخير الفائتة اليها ليقضيها فيها وأيد اوم عليها وان تضيق وقتها بان فاتته عمد أو تأخير الصلاة على الخزانة اليها لا لفضيلة تحصل فيها ككثرة المصلين فيها يظهر ودخول المسجد يقصد التحية فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئا ودخله لغرض آخر ومنه أيضا تمتد التلاوة فيه ليسجد لها فلا تخفى في الكل للراغبة المذكورة (و) يحرم ما له اسبب متأخر عنها الصلاة الاستحارة وركعتي

يجرب فان لم يجتهد اجتهد بقراءة أو حرفه أو نحو ذلك ويختار الاعي بين تقليد ثقة والاجتهاد فان تقن صلته قبل الوقت قضاها وبسبب المبادرة بقضاء الفائتة وتقديمها على الحاضرة التي لا يتحقق فوترها وان خاف فوت الجماعة فيها ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر

(في فصل) في تحريم الصلاة في غير محرم مكة وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربع وقت الاستواء الايام الجمعة حتى تزول وقت الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح حتى تطلع وبعد صلاة العصر حتى تغرب ولا يحرم ما له سبب غير متأخر عنها كفائتة وكسوف وسنة وضوء وتحية وسجدة تلاوة وشكر ان لم يقصده تأخيرها اليها ليصلها فيها ويحرم ما لها سبب متأخر عنها كصلاة الاستحارة وركعتي

(الاحرام) لتأخير سببها عما أعتى الاستخارة والاحرام والتأخر ضعيفا محتملا وقوعه ومعدمه (و) يحرم على الحاضر من (الصلاة) جماعة ولا تتعدد وان كان لها سبب أو كانت فائتة بغير عذر (إذا صعدنا لطيب) المنبر وجلس وان لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلى لأعراضه عنها بالكلية أذن من شأن المصلى الاعراض عما سوى صلاته بخلاف التكلم ويحرم أيضا طالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعودنا لطيب أما إذا دخل فلا يباح له (الانقصة) ركعتين فنسن له للأمر بها في الخبر الصحيح لكن يجب عليه تحفيها بها بان يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواه مع التحفة اذ لا يجوز الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يحش فوات التكبيرة) للأحرار والأبدان دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه ان صلى التحفة فائتة تكبيرة الأحرار مع الإمام فلا يصل التحفة لأنها حثت مذكرة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لكراهة الجلوس قبل التحفة ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة

فصل في الأذان وهو لغة الإعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو مجمع على مشروعيته لكن اختلفوا في أنه سنة أو فرض كتابية (بسبب الأذان والأقامة) على الكفاية فيصليان بفعل لبعض كاشدا بالسلام وانما يسنان (للمكتوبة) ومن المندورة وصلاة الجنازة والسنة لعدم ثبوتها في ذلك بل يكرهان فيه وتسن الأقامة لمطلقا أما الأذان فائتة يسن لها (ان لم يصلها بقائتة) أو جموعة أما إذا صلى فوائت وولى بينهما فلا يؤذن إلا للأولى وكذا ان عقبها بمحاضرة بلا فصل طويل نعم ان تدخل وقتها كان صلى فائتة قبل الزوال وأذن لها فلا شرع فيها زالت الشمس أذن للظهر للأعلام بوقتها ومثلها أو خر مؤداة لا تشر وقتها فاذن لها وولى قد دخل وقت ما بعد هذا فؤذن لها أيضا وأما أولى المجموعتين جمع تقديم أو تأخير فؤذن لها دون تأخيرها إلا تسامح ولولم يال بالماز كآذن وأقام لكل وانما يسن الأذان (للرجل) إذا كان لا يركل صديقا بخلاف المرأة التي كآباني ويسن لكل مصل (ولمنفردا) عن الجماعة (ولو سمع الأذان) من غيره كما في التحقيق وغيره ويكتفي في أذان المنفرد إسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كما يأتي (و) يسن أيضا للجماعة ثمانية مع رفع الصوت وان كرهت كأن يكون المسجد غير مطروق ولم ياذن لهم امامه إلا ان يسمع ان كانت الجماعة الأولى أذنت أو صلاها جماعة أو فردا وذهبوا ليسن للجماعة الثانية رفع الصوت ليسن لهم عدمه للأولوية السامعين دخول وقت صلاة أخرى لا سيما في يوم القيم (و) يسن أيضا لاجل (فائتة) لأن بالإلا كما روي مسلم أذن للصبح لمخافتة صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادي هو أصحابه عنها إلى طلوع الشمس (فان اجتمع فوائت) وولى بينها (أو جمع تقديم أو تأخير) وولى بينهما (أذن للأولى وحدها) وأقام لكل أما الأولى فأتباعا لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة فائتة اذان وأقامتين (و) يستحب الأقامة وحدها للمرأة لنفسها وللناسا للرجال والخائف والخائف لنفسه وللناسا للرجال أما الأذان فلا يندب للرجال مطلقا فان أذنت المرأة أو ثلثها أو أربع أو حو رافق ما تسع صواحبا وقتها من يحرم نظره الأحرار من الأذان يسن له استماعه فاجوزناه للمرأة لادى إلى أن يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة وهو مشتمع وأيضا بالنظر للؤذن حال الأذان ستة فاجوزناه له الأذى الأمر بالنظر إليها وانما جاز لها رفع صوتها بالتسليم لتقدمها كرمع ان كل أحد مشتمل بتسليمه نفسه والتسليم لا يسن إلا لصغاها وانما حتى المرأة بخلاف الأذان ومثلها في جميع ما ذكرنا الخشني (و) يستحب (أن يقال في الصلاة المسخوطة جماعة) غير المندورة وغير الجنازة كصلاة عيسو وكسوف واستسقام أو غير حرجه حيث نبت الجماعة ولم يكن تابع للتراويح (الصلاة جمعة) برفعها ونصبها ما ورفعه أحد ما ونصب الآخر ولو دلت في الصحيحين في كسوف الشمس وقس به الباقي ويعنى عن ذلك الصلاة وهلم إلى الصلاة والصلاة يرجمكم الله

الاحرام والصلاة اذا صعد
الخطيب الا التحفة ان لم
يحش فوات التكبيرة
فصل في يستحب الأذان
والأقامة للكتوبة ان لم
يصلها بقائتة للرجل ولو
منفردا ولو سمع الأذان
ولجماعة ثمانية فائتة فان
اجتمع فوائت أو جمع
تقديم أو تأخير أذن
للاولى وحدها ويستحب
الأقامة وحدها للمرأة وأن
يقال في الصلاة المسخوطة
جماعة الصلاة جامعة

ومحله عند الصلاة فينبغي جعله عند أول الوقت أيضا ليكون بدلا عن الأذان والأقامة ونحو ذلك من النافذة التي اتصل جماعة والتي لا تشرع بالجماعة فيها والندوة وصلافا لحائز فلا يسن فيها ذلك لأن شيعي الحائز حاضر ومن فلا حاجة لعلامتهم (وشرط) صحة (الأذان الوقت) لأنه لا علام به فلا يصح قبله (الصحيح فيجوز بعد نصف الليل) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والأذان الأول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال أيضا على ما في روثي الشيخ أبي حامد لكن فيه نظر إذا كان المصلي قبل وقتها خارج عن القياس فلا يلحق به غيره على أن الترق منهم ما قبل أذان الناس قبل الغمر مشغولون بالنوم فندب تنبيههم لئلا يهملوا الصلاة أول وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كسبية الأيام وليسوا مشغولين بما عندهم معرفة أول الوقت فالأوجه أنه كغيره لا يندب إلا بعد الزوال على أنه نوزع في نسبة الرواق للشيخ أبي حامد (و) شرطه أيضا كالأقامة (الترتيب) لأن لا يتركه يوم الجمعة فلو عكس ولو ناسيا لم يصح لكن ينبغي على المنتظم منه (والموالاة) بين كلماتها فإن تركها ولو ناسيا بطل أذانه ولا يسن ريس ركوت وكلام وانما يومه أذنا يحل بالعلام (وكونه) كالأقامة أيضا (من واحد) فلا يصح بناء غير المؤذن والمقيم على ما أتينا به لأنه يورث البس في الجلة وإن امتنعا صوتا (و) كونه بالعربية (فلا يصح بغيرها) (إن كان ثمن يحسنها) والادخار بها كذا قال الصلاة هذا إذا أذن جماعة فان أدن لنفسه وهو لا يحسنها أصح وإن كان هناك من يحسنها (وعليه) أي يتأكد به ندبا (أن يتعلم شرطهما) أيضا (إسماع بعض الجماعة) ولو لو واحد أن أذن أو أقام الجماعة لأنها تحصل بالثمن فلا يجوز إلا بالسر ولو ببعضه ماعدا الترجيع لقوات الأعلام (واسماع نفسه) وإن لم يسمع غيره (إن كان منفردا) لأن الغرض منها حينئذ أن يكون الرقعة بالأقامة أخفض منه بالأذان (وشرط المؤذن) كونه عارفا بالوقت أن نصبه والاحرم نصبه وإن صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصح من كفر لعدم أهليته للصلاة فيحكم باسمه لمنطقه بالاعتناء بالان كان عيسويا لأنهم يعتقدون أن تبايننا صلى الله عليه وسلم من الالهيون فلا يصح من ينجون وصبي غير مجزوسكران لا في أول نشوته ويتأذى بأذان الصبي المميز وأقامته الشعاروان (قبل خبب بدخول الوقت وأفعال الامام) (والد كورة) فلا يصح من الاتي للرجال أو النساء أو لمحوهم على الوجه كالأصح امامتهم والهم ولا من الخشيت للرجال ولا للنساء كذلك وحرمة نظر الفريشين اليه (ويكره) فمع ما التطرب والتلين وتغنيم الكلام والتشادق (التمطيط) بل قال ابن عبد السلام يحرم التلين أي أن غيره المعنى أو أوهم محذورا كدهمزا كبر ونحوها ومن ثم قال الزركشي وليعترض من أغلاط تقع للمؤذنين كدهمزا تشهد فيه واستهها ما مديما كبر فبصر جمع كبر بفتح واو وهو طبل له وجه واحد ومن الوقت على الله ابتداء بالالله لأنه رجا لؤدي الى الكثر كالذي قبله ومن مد الله الله والصلاة والفلاح لأن الزيادة في حرف المذ والتم على مقدار ما تكلمت به العرب بل من شرطها ومن قلب الالف هاء من الله ومدهمزا كبر ونحوها وهو خطأ ومن فاحش وعدم التطق في الصلاة لأنه يصير دعاء في النار (و) يكره على الملقم (الكلام) اليسير (فيه) وفي الأقامة حيث يمكن فيه مصلحة والاكاد والسلام أو شتم العاطس كان خلاف السنة فتم قسديجب الكلام إن كان في تركه الحاق ضرره أو لغيره ويسن له إذا عطس أن يحمد الله سرا (و) يكره تركه (اجابته) أي الأذان ومثله الأقامة (و) يكره (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا أو راكبا) تركه انتقام المأمورة ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة وكدة (الامساك الراكب) فلا يكرهانه لما حجة الى الركوب لكن الأولى له أن يقيم بعد نزوله لا بد لانه منه للقرضة ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا يكره له المشي لاحساسه السه ويجزئه الأذان والأقامة مع المذني وإن بعد عن مكان ابتداءه بحيث لا يسمع آخرهما من مع أولهما (و) يكره أن يكون (فاسقا أو صديا) لأنهما غير مأمومين وأعمى ليس معه بصير يعرف الوقت (وجنبنا ومحدثا) نخب يكره أن أذ كراهه الأعلى طهر وشرب لا يؤذن الامتوتى (الأذان) أحدث في أثناء

وشرط الأذان الوقت الا
الصحيح فيجوز بعد نصف
الليل والا الأول يوم
الجمعة والترتيب والموالاة
وكونه من واحد والعربية
إن كان ثمن يحسنها عليه
أن يعلم وشرطهما إسماع
بعض الجماعة وإسماع
نفسه إن كان منفردا وشرط
المؤذن الاسلام والتبني
والد كورة ويكره التلطيط
والكلام فيدور ترك اجابته
وأن يؤذن قاعدا أو راكبا
الامساك والراكب وفاسقا
وصديا وجنبنا ومحدثا إذا
أحدث في أثناء

الأذان فيه) ولا يقطعها ثلاثونهم التلاعب فان خالف بين ان قصر الفصل والاستئناف (و يكره) (التوجه)
 فيهما (غير القبلة) تركه الاستقبال المنقول سلفا وخلفا (وبسن ترتيله) أي الثاني فيه: بان يأتي بكلمة تعميمة
 وادراج الأقامة لمصلحة من الأمرهما (والترجيع فيه) لمصلحة أنه صلى الله عليه وسلم عليه لاني محذورة
 وهو أسرار كلفني الشهادة قبل الجهر بهما فهو واسم للاول وسمي بذلك لانه رجع الى الرفع بعد أن تركه والمراد
 بالسرا ذلك ان يسمع من يتر به عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمجد متوسط النخطة (والشوب)
 بالمثلثة من ثاب انما رجع (في الصبح) أي في أذانيه (أدامو) كذا (قضاء) كاسرح به ابن عجيل وأقروء وهو أن
 يقول بعد الحيعتين الصلاة الأخيرة من النوم من بين الصبح من أنه صلى الله عليه وسلم لقته لاني محذورة وخص
 بالصبح لما يعرض للثامن انكسار بسبب النوم ويكره في غيره لانه بدعة (و بسن) (الالتفات) في الأذان
 والأقامة (برأسه وحده) لا يصدره (عينه) مرة (في) مرة قوله (حتى على الصلاة ويساره) مرة (في) مرة في
 قوله (حتى على الفلاح) لان بلالا كان يفعل ذلك بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان رواه الشيخان
 وقيل به الأقامة واختصت الحيعتان بذلك لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب لا حتى كالسلام في
 الصلاة وانما ذكر في النخطة لانهما وعظ الحاضر من فلا يجب أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في التوسيع على
 ما قاله ابن عجيل لكن نوزع فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالحيعتين (و بسن) (وضع) المؤذن ثم تلت
 (اصبعه) السبابة (في صماني أذنيه) لمصلحة من فعل بلال ذلك بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان
 باحدى يديه علمه جعل السبابة فقط أو باحدى يسياتيه جعل اصبعاً آخرى وانما بسن ذلك في الأذان دون
 الأقامة) لئلا يفتنه فيها وهي كونه أجعل للصوت وبه يستدل لاصم على كونه أذناً فيكون أبلغ في الاعلام
 (و بسن) (كون المؤذن) والمقيم (شقة) أي عدل شهادة لانه أمين على الوقت ليخبر به (و كونه) (منطوقاً) لخبر
 الترمذي وغيره من أن سبع سنين محتسبا كتب الله له به اتمن النار (و كونه) (صباحاً) لقوله صلى الله عليه
 وسلم أتته على بلال فانه أذى صوتاً ثم أتته أي أبعده من صوت ولا زيادة لعلام (و كونه) (حسن الصوت)
 لخبر الدارمي وابن خزيمة وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم من عشرين رجلاً فاذنوا فاجبه صوت
 أي محذورة ففعله الأذان ولانه أرى لسماعه فيكون عمله الى الاجابة أكثر (و كونه) (على مرتفع) كمنارة
 أو سطح للتباعد ولزيادة لعلام فان لم يكن للمسجد منارة ولا سطح فعلى بابه ولا بسن في الأقامة المرتفع الا
 انما احتج اليه الكبير المسجد (و كونه) (يقرب المسجد) لانه دعا الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره لتفريق
 منه بعد من غير صلاة الاعداد (و بسن) في الأذان (جمع كل تكبيرتين تنفس) أي بصوت خفيف ما وافراد
 كل كلمة مما ياتي من كلمات بصوت بخلاف الأقامة فله بسن فيها جمع كل تكبيرتين بصوت وثيق الأخيرة فغيردها
 بصوت (ويشغ) المؤذن اذ لم يفعل ما ياتي عن المجموع (الرافي) التكبير (الاولي) من لفظي التكبير (في)
 قوله الله أكبر الله أكبر) على ما قاله المبرد وقال الهروي عوام الناس أي عامة العلماء على ضهوان بيننا في
 ذلك في بشري الكريم وغيره وصاحبه أن لكل من الفتح والضم وسهوا أن القول بان الثاني هو القياس
 دون الاول وأن كلاهما غلط ممنوع في المجموع عن البديعي وما حاب البيان بسن الوقت على آخر
 الكلمات في الأذان لانه روى عن قولا لا ينافيه ما مر من تدبر كل تكبيرتين في صوت لانه لو جدمع
 الوقت على الراء الاولى بسنة لطيفة جدا (و بسن) (نداء الراف) (في التكبير) (الثانية) لانه بسن الوقت
 عليها (و بسن) (قول) (أصاوا في الرحا) أو في رحا الكما أو وتكم (في الليلة المطر) وان لم تكن مظلة
 ولا غير ربح (أو ذات الرمح) وان لم تكن مظلة ولا مطرعة (أو) ذات (المظلة) وان لم يكن فيه مطر ولا ربح
 (بعد) فرائغ (الأذان) وهو الاول (أو) بعد (الحيعتين) للأمر به في خبر المحققين ويكره أن يقول
 حتى على خير الله لانه بدعة لكنه لا يبيط الأذان بشرط أن يأتي بالحيعتين أيضاً (و بسن) (الأذان الصبح)
 مرتين) ولومن واحد مرة قبل التغيير أو أخرى بعده للتباعد فان أراد الاقتصار على مرة فالاولى أن يكون

الأذان فيه والتوجه
 لغير القبلة وبسن ترتيله
 والترجيع فيه والتشوب
 في الصبح أداء وقضاء
 الالتفات برأسه وحده
 عينه في على الصلاة
 ويساره في على الفلاح
 ووضع اصبعه في صماني
 أذنيه في الأذان دون الأقامة
 وكون المؤذن ثقة ومطوقاً
 وصدا وحسن الصوت وعلى
 مرتفع وقرب المسجد
 وجمع كل تكبيرتين بنص
 وبلغ الراف في قوله
 الله أكبر الله أكبر وسكن
 في الثانية وقول الأصاوا في
 الرحا في الليلة المطر أو
 ذات الرمح أو المظلة بعد
 الأذان أو الحيعتين
 والأذان لاصح مرتين

بعده (وثبت فيهما) على العقيد كافر (و) بسن المؤذن والمقيم (ترك) (والسلام) عليه لانه مشغول بعبادة
لا يلحق الكلام في اثباتهما ومن ثم تركه الاجابة وبسنه الرد بعد الفراغ وطل الفصل على الوجه (و)
يسن لهما (ترك) (المتى فيه) وفيها لانه قد يحل بالاعلام ويجوز ان مع الشئ وان بعد كافر (و) بسن (أن)
يقول السامع) ولوصلت لا يفهمه أو كان نحو حاض وجنب ومن به نجس ولم يجسد سادس يظهر به وقارئ
وذا كروطا ومشغول يعلم ومن بحمام لا نحو أو ممن لا يسمع ونحو مجامع وقاضي ساجدة لكرائه الكلام
لها ومن يعمل نجاسة لكرائه لا كرفيه ومن يسمع الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يجيبه عقب
كل كلمة في خبره سلم ان من فعل ذلك دخل الجنة وفي رواية أنه يفقره ذنبه ويحبس في الترجيع وان لم يسمع
تعالما سمعه ومن ثم وسمع بعده فقط أجاب في الجمع (الافى) كل من (المجملتين) والا الاصولا في رجالكم
(فبقول عقب كل) في الاذان والاقامة (لا حول) أى عن المصيبة (ولا قوة) أى على مادعوق اليه وغيره
(الا بالله) ويكون ذلك أربعا في الاذان بعد المجملتين) وتنتفي في الاقامة للاتباع ولانها مدعاة للصلاة لا يلحق
بغير المؤذن فيسن للعجب ذلك لانه تقويض محض الى الله (والافى) التثويب فيقول بدل كل من كتبه
(صدقت بربرت) بكسر الراء الاولى وقيل بفتحها أى صرحت بأبى خير كثير وقيل بقول صدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو مناسب (والافى) كلنى (الاقامة فيقول) من قتل بدل كلنا (أقامها الله وأدامها)
وجعلنى من صالحى أهلها للاتباع وان كان سنده ضعيفا زاد في التثنية بعد قوله وأدامها مادامت السموات
والارض وروى بلفظ اللهم أقمها بالامر الخ (و) بسن (أن يقطع القراءة) وغيرها مما مر (لا اجابة وان
يجيب بعد) انقضاء ما يمنع الاجابة مما مر كاتقضاء (الجماع والخلاوة والصلاة) وقوله (حالم يطل الفصل)
بجته غير ما يضافوه نظر وقضية كلام المجموع أنه لا فرق وما أشار اليه من أن المصلى لا يجيب هو كذلك اذهى
مكروفاة لا تطل صلاته ان اجاب بجملة أو توبى أو صدقت وبررت لانه كلام آدمى (و) بسن (الصلاة)
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم لكل من المؤذن والمقيم ومما هما (بعده) وبعد هذا ثم (يقول) عقب
ذلك (اللهم رب هذه الدعوة) وهى الاذان (التامة) أى السالمة من طرقة نقص اليها الاشياء الها على معظم
شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى التى ستقام قريبا (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة في أعلى الجنة
كأخبر مسلم (والفضيلة) عطف بيان لها (وابنه مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظمى في فصل
القضاء محمد عليه الاولون والاخرون (الذى وعده) بدل مما قبله لانتم نعم ورديا ايضا المنام المحمود فعليه
يصبح أن يكون نعمتوا ذلك خبر مسلم اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قائمه صلى على صلاة
واحدة صلى الله عليه بها عشر اثم اسألو الله الى الوسيلة قائمه منزلة في الجنة لا تنفى الا ليعبد من عباد الله
وأرجو أن أكون أنا هو من سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة أى غنيته وناله بحكمة سؤال ذلك مع
كونه واجب الوقوع وعده الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته (و) بسن لكل من المؤذن والمقيم والسامع
(الدعاء عقبه وينهون الاقامة) لانه ينهوا لا يرد كما صح في خبر الترمذى وغيره وفيه سبوا الله العاقبة
(والاذان مع الاقامة أفضل من الاسامة) كما قاله النورى وأطال هو وغيره الاحتجاج والتزاع فيه رده
في غير هذا الكتاب (وبسن) لمن تأمل لها (الجمع) بينهم ما ولو بجماعة واحدة لم يثبت فيه وانتهى
عن كون الامام مؤذنا لم يثبت (وشروط المقيم) كل مؤذن كما شئت اليه فبما مر ومن ذلك أنه يشترط فيه
(الاسلام والقبيل) لما تقدم (ويستحب أن تكون الاقامة في غير موضع الاذان) للاتباع (و) ان
تكون (صوت اخفض من صوت الاذان) لحصول المقصود به بخفض المدعوين (و) يستحب (الاتفات
في الجملة) التى في الاقامة كالاذان كافر ويسن لمحل الجماعة مؤذنان للاتباع وزاد عليهما ما بقدر الحاجة
والصلح ولا يتقدم باربعة ويتربعون في اذانهم ان اتسع الوقت ويندب أن يقيم المؤذن دون غيره للخبر الصحيح
من أذن فهو يقيم (فان أذن جماعة فيقيم) المؤذن (لراى) وان تأخر أذانه لانه ولاية الاذان والاقامة

و يثبت فيهما وترك ترك
السلام وترك المتى فيه
وأن يقول السامع مثل
ما يقول المؤذن والمقيم الا فى
الجمعة فيقول عقب كل
لاحول ولا قوة الا بالله
ويكون ذلك أربعا في
الاذان بعد المجملتين والا
في التثويب فيقول صدقت
وبررت والافى الاقامة
فيقول أقامها الله وأدامها
وأن يقطع القراءة للاجابة
وان يجيب بعد الجماع
والخلاوة والصلاة ما لم يطل
الفصل والصلاة والسلام
على النبي صلى الله عليه
وسلم بعده ثم يقول اللهم رب
هذه الدعوة القائمة والصلاة
القائمة آت محمد الوسيلة
والفضيلة وابنه مقاما
محمودا الذى وعده والدعاء
عقبه وينهون الاقامة
والاذان مع الاقامة أفضل
من الاسامة ويسن للجمع
وشروط المقيم الاسلام والقبيل
ويستحب أن تكون
الاقامة في غير موضع
الاذان ويصوت اخفض من
الاذان والاتفات في الجملة
فان أذن جماعة فيقيم
الراى

وقد أذن (ثم) ان لم يكن راتباً وكانوا اثنين كلهم فليقم (الاول) لسبقه (ثم يقرع) ان أدنوا معا وتنازعا لعدم المرح (والإقامة) أي وقتها منوط (ينظر الامام) ووقت الأذان منوط بنظر المؤذن لخبر ابن عدي وغيره المؤذن أملا بالاذان والامام أملا بالاهامو يعتد بها وان لم يستأذن الامام

باب صفة الصلاة

أي كيفيتها المشقة على واجب وهو اما داخل في ماهيتها أو يسمى ركنا أو ما خرج عنها ويسمى شرطاً وعلى مندوب وهو ما يجبر بالسجود ويسمى بعضاً أو ما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الاعضاء (فروضها) أي أركانها على ما هنا كلها (ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الأربع هيئة تابعة للركن وهذا أولى من جعل الرضوخة لها أركاناً مستقلة لأنه أوفق بكلامهم في التقديم والتأخر **يرصن** وفقد العارص شرط للاعتدال بركن لا ركن مستقل (الأول النية) لما روي في الموضوعي معتبر هنا وفي سائر الأبواب (بالقلب) فلا يكتفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه * ثم الصلاة على ثلاثة أقسام نقل مطلق وما أُلحق به كصلاة التسليم ونقل مفيد بوقت أو سبب وفرض فالاول يشترط فيه نية فعل الصلاة والثاني يشترط فيه ذلك مع التعيين والثالث يشترط فيه ذلك مع الفرضية كما قال (ويكفيه في النقل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ولا ما هو في معناه مما المقصود منه إيجاد صلاة لا خصوصه (نحو تحية المسجد وسنة الوضوء) والاستحسان والاحرام والطواف (بنية فعل الصلاة) لتمييز عن بقية الأفعال فلا يكتفي احضارها في الدهن مع الغفلة عن قصد فعلها لأنه المطلوب وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوي ولا ينافي ما نقله رخصتهم في سنة الاحرام والطواف بأنه لا بد من التعيين لان معناه أنه لا بد منه في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلب فلا يشترط وكذا يقال في تحية المسجد وما بعدها (ويكفيه في) النافلة (المؤقتة) والتي اها سبب نية الفعل والتعيين) بالرغم لتمييز عن غيرها يحصل التعيين بالإضافة (كسنة الظهر قبلية أو بعده ولا يكتفي سنة الظهر فقط سواء أخر القيام إلى ما بعد الفرض أو لا ومثلها في ذلك سنة المغرب والعشاء لان لكل قبلية أو بعده بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة (عيد الفطر أو) سنة عيد (الاضحى) فلا يكتفي سنة العيد فقط وكذا لا البدان بين سنة كسوف الشمس أو خسوف القمر وينوي بأقبل الجمعة وما بعدها سنها (و) يكفيه (في الفرض) ولو كفاية أو مندورة (نية الفعل) كما مر (والتعيين صبحاً) مثلاً (أو غيرها) ولا يكتفي بنية فرض الوقت (نية الفرضية) لتمييز عن النقل والمعادة ولو رأى الامام يصلي العصر فظنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لا ظهر يومه وانما تشترط نية الفرضية (للبالغ) على ما صرحه في المجموع قال اذ كيف ينوي الصبي الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً لكن الاوجه ما في الرضوخة وأصلها من أنه كالبالغ والمراد به في حقه صورة الفرض أو حقيقة في الاصل لا في حقه كما يأتي في المعادة ويؤيد ذلك أنه لا بد من القيام في صلاته وان كانت نقلاً (ويستحب كز عدد الركعات) لتنازع غير هاتان عينه وأخطأ فيه مما بطلت لأن نوى غير الواقع (والإضافة إلى الحالة تعالى) ليتحقق معنى الاختلاص وخر وجازم الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد (و) ذكر (الاداء والقضاء) ولو في النقل لفتنازع غيرها ويصح كل منهما بنية الاخران عند رغبهم أو نحوه لان كلا يأتي بمعنى الاخر بخلاف ما لو توامع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فإنه لا يصح تلاعبه وبين ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذا لحياناً أنما (أو) (ويجب قرن النية) المشقة على جميع ما يعتد به من قصد الفعل أو أو التعيين أو أو الفرضية أو أو القصير في حق المسافر أو أو الامامة أو أو الأمومة في الجمعة (بالتكبير) التي لا حرام ذلك بأن يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لأول التكبير ولا ينقل عن تذكرة حتى يتم التكبير ولا يكتفي بوزنه عليه بأن يتدبّر معاً تدبّره ويتبعهم انتهاءً لما يلزم عليه من خلوع معظم التكبير الذي هو أول أفعال الصلاة عن تمام النية واختار النووي وغيره كإبراهيم والفتوة والسبكي بما انفردا

ثم الاول ثم يقرع والإقامة
ينظر الامام

باب صفة الصلاة

فروضها ثلاثة عشر (الاول) النية بالقلب ويكتفيه في النقل المطلق نحو تحية المسجد وسنة الوضوء فعمل الصلاة في المؤقتة والتي اها سبب نية الفعل والتعيين كسنة الظهر أو عيد الفطر أو الاضحى وفي الفرضية الفعل والتعيين صبحاً وغيرها ونية الفرضية للبالغ ويستحب كز عدد الركعات والإضافة إلى الله ويجب قرن النية بالتكبير

وامامه انه يكنى القاضية العربية عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة (الثاني) من الاركان (أن يقول لله أكبر في القيام) أو يدل المصاحف من أمره صلى الله عليه وسلم الذي وصلاته به والحكمة في الاستفتاح به استحضر المصل عظمة من تها أظلمت والوقوف بين يديه ليتلقى هبة فيضج ويحضر قلبه وتُسكن جوارحه ويتبين فراغ عند خوله في الصلاة بأوله وأفهم كلام المصنف أنه لا يكنى الله كبيراً أو أعظم أو أجل ولا الرحمن أكبر ولا أكرام بل لا بد من لفظ الجلالة وأكبر وتقديم الجلالة للاستيعاض (ولا يضر تخطئ يسر وصف لله تعالى) من كلمتي التكبير كالعز وجل أكبر ليلقه النظم والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكنى كما في التحقيق لطوله وخرجه بالوصف غير كهو زيادة واسا كسمة ومتحرر فلا يكنى (أو) يسر (سكوت) وضبطه التلوي وغيره بقدر سكتة النفس ويضربه الاخلال بحرف من غير الانغز زيادة حرف بغير المعنى

(الثاني) أن يقول الله أكبر
في القيام ولا يستر تحلل يسير
وصف لله تعالى أوسكون
وتبرج العاجز بأي لغة
شاعرو يجب تعلمه ولو لم يشر
ويؤثر التعلم ويشترط
احمق نفسه التكبر
وهكذا القراءة وسائر
الاركان (الثالث) القيام في
الفرص للقادر وشرط
نصب فقل ظهره فان لم
يقدر وقته فمضاهان لم
يقدره مد وركع مخاذيا
جهته قد ادمركم به
والافضل أن يحاذي موضع
تعبوده وهما على وزان
ركوع القائم في الحاذان فان
ليقدر

القبول بان ثابته المشقة السابقة (اضطجع) وجوبا (على جنبه) مستقبلا للقبلة توجهه ومقدمه
 (و) الخب (الامين) أى الاضطجاع عليه (أفضل) بل الاضطجاع على اليسر بلا عنكروم (فان لم يقدر)
 على الاضطجاع بالمعنى السابق (استلقى) على ظهره وأخصاه للقبلة لخبر الناسى فان لم تستطع خستقيا
 (ورفع) وجوبا (رأسه) قليلا (بشيء) لتوجهه الى القبلة توجهه ومقدمه هذا في غير الكعبة والا حاز
 له الاستلقاء على ظهره وعلى وجهه لانه كيفما توجهه فهو متوجه بغير منتهى ان لم يكن لها استقفا متنع
 الاستلقاء على ظهره من غير أن يرفع رأسه (ويؤتى) وجوبا بان يجوز عن ذلك (يرأسه) للر كوع والسجود
 (و) يجب أن يكون (أينا) ولا يجوز أن يرفع رأسه (أو يرفع رأسه) لان المسير لا يسقط بالمسور ولو جوب التميز بينهما
 على المتكبر (فان لم يقدر) على الاعمار رأسه (أو ما بطرفه) أى يصير الى أفعال الصلاة (فان لم يقدر) على
 الاعمار بطرفه اليها (أجرى الاركان) جميعها (على قلبه) مع السن ان شاء بان يعمل نفسه قائما كما
 وهكذا لانه الممكن فان اعتقل لسانه أجرى القراءة وغيرها على قلبه كذلك ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله
 ثابتا لوجود مناط التكليف ومتى قدر على مرسة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها ثم
 لا تجزئ القراءة في النوى وضوض وتجزئ في الهوى (وتنفل القادر فاعدا) اجاعا (ومضجعا للاستلقاء) وبقد
 للر كوع والسجود ولا يؤتى بهما لعدم ودم (أجر القاعد) في النفل (القادر نصف أجر القائم) أجر
 (المضطجع نصف أجر القاعد) كائنت ذلك في خبر البخاري نعم من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن تطوعه
 فاعدا مع القدرة كطوعه قائما (الرابع) من الاركان (الفاتحة) أى قراءة في كل قيام أو بدله حتى القيام
 الثانى في صلاة الكسوفين في السرية وبالجملة حفظا أو تلقينا أو نظرا في نحو مصحف الخبر الصحيح لا تجزئ
 صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة منها كما صرح به في خبر المسمى صلاته (الالهة دور لسبق)
 فانها لا تليزمه أى تحصل امامه لانه لا يعدم مخاطبته بها فيركل الركعة نادرا كما معه ر كوعه المحسوبة
 (وغيره) كركعة أو شيان أو يظن حركته بان لم يقم من السجود الا الايام أربع أو قرب من الر كوع وكذا
 لو اتى ركعة الامام فركع أو شغل فقرأ الفاتحة فانه يخاف ان يقرأها فليقرأها في الركعة الاولى او الامام ركع مثلاً
 ركع معه وسقط عنه الفاتحة وهذا يعلم أنه يتصور سقوط الفاتحة في الركعات الاربع (والسجدة) أى فيها
 عملا ما صرح أنه صلى الله عليه وسلم عندها آية منها وان قال بسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وآية من كل
 سورة غير براءة كماله عليه خير مسلم وغيرها فهي قرأ غلظا لقطع العدم التواتر (والشديدات التي فيها) وهي
 أربع عشرة (منها) لانها ما تشرع فيها المشيد فوجوبها شامل لها سيما فان خفف مشيدا بطلت
 قراءته بل قد يكفره في الباطل ان علم وتعد له بالتحفيف ضوء الشمس وان شدد تخففا أساء ولم تسقط صلاته
 (ولا يصح ابدال) فادار ومقتصر (الظاهر الضاد) ولا حرامه ما يأتى وان لم يكن ضادا ولا ظاهرا كبدال الذال
 زاي في الدين والحمد هاء في الجود ومنه أن ينطق بالفاتحة مرتدة بينهما وبين الكاف ومن قال في هذه عدم
 البطلان يحمل كلامه على العذر كما صرح به في الجموع (ويشترط) لصحة القراءة (عدم الجن الخلل
 بالمعنى) كضم نادى أو كسر ها عن يمينك التلم وكقراءة شاذ قوهي ما واد السبعان غيرت المعنى
 كقراءة الخاضعي الله من عباده العلماء رفع الاوّل ونسب الثاني أو زادت ولو فأنفقت فبقي فصل شيئا
 من ذلك بطلت قراءته الا أن يعمد ويعلم بحرية قطب صلاته ولو بالثاني الترتيل فجعل الكلمة كلمتين
 فاصدا انظها لخراف كالوقفة الطلقة بين السين والتا من نستعين لم يجز اذا الواجب ان يخرج الحرف
 من غير حزم مثقل الى ما بعده متصلا به بلا وقفة به يعلم أنه يجب على كل قارئ أن يراعى في تلاوته ما أجمع
 القراءة على وجوبه (و) تشترط (الموالة) في الفاتحة للتتابع وكذا التشديد على ما منه جميع (فتقطع
 الفاتحة بالسكوت الطويل) وهو ما يزيد على سكتة التنفس والتي (ان نهد) وان لم ينو القطع لاشعاره
 بالاعراض بخلاف ما اذا كان ناسيا أو ساهيا وان طال العذر بالسكوت الطويل للاعيان وأتد كراهية

اضطجع على جنبه واليمين
 أفضل فان لم يقدر استلقى
 ورفع رأسه بشيء ويرجى
 برأسه للر كوع والسجود
 ويجوز للصعود أكثر من
 مكانه فان لم يقدر أو ما بطرفه
 فان لم يقدر أجرى الاركان
 على قلبه وينفل القادر
 فاعدا ومضجعا للاستلقاء
 ويقعد للر كوع والسجود
 وأجر القاعد القادر نصف
 أجر القائم والمضطجع نصف
 أجر القاعد (الرابع)
 الفاتحة الالهة دور لسبق
 وغيره والسجدة والتشديدات
 التي فيها نهوا لا يصح ابدال
 الطاء عن الضاد ويشترط
 عدم الجن الخلل بالمعنى
 والموالة فتقطع الفاتحة
 بالسكوت الطويل ان
 نهد

نسبها (أو كان يسيرا وقصده قطع القراءة) لتعديبه بخلاف مجرد قصد قطع القراءة لأن القراءة باللسان ولم يقطعها وإنما بطلت الصلاة بنسبة قطعها لأن النية تركز فيها يجب إدامتها حتى إذا انقطع القراءة لا يتقرر إلى نية مخصوصة فمن ثم لم يؤثر نية قطع الركوع أو غير من الركوع وتقطع الموالاة أيضا بقراءة أيمن غيرها (وبالدكر) وإن قل لحكمها على ما ليس مختصا بالصلاة فلا يلزم لها نية فاعترض بالاعراض (الا إذا كان ناسيا) بعذر (والإداس) الذي ذكر في الصلاة بأن كان مأمورا به فيها بالمصمت فلا يتقطع به القراءة (كالتأمين) لقراءتها أمامه (والتعوذ) من العذاب (وسؤال الرحمة) عند قراءة أيمنها منه أو من أمامه وقوله بل عند سماعه أليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان رب العظيم عند فزع باسم ربك العظيم ونحو ذلك (وصحود التلاوة لقراءتها أمامه والرد) من المأموم (عليه) إذا وقف فيها وبخلافه إذا سكت فلا يفتح عليه مادام برزدا للتلاوة (والا انقطع الموالاة فيما يظهر ونسبها الموالاة لا الفاتحة عند ولو شك قبل الركوع هل قرأ الفاتحة أو قبل السلام هل تشهد له أعادتها أو في أشأما في بعض من ماله ما أعادتها أو بعددها في بعضهم لم يؤثر ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان عذرته استأنف القراءة ثم لم يغير المعنى والابتط صلاته وكذا في التتميدون لم يجب ترتيبه ويجب التوصل إلى القراءة الفاتحة بكل وجه قدر عليه (والأعانة صلاه مع الفكن من تعلمها ومن تعذر عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر سر وفها وان تفرقت ولم تفصل معنى منظوما فان عجز له سبعه أنواع من الذكر أو الدعاء الأخرى بقدر سر وفها فان لم يحسن شيئا وقف بقدرها ولا ترجم عن شيء من القرآن لفواتها بغيره بخلاف غير (الخامس) من الأركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بقصميه (وأقله) للقائم (أن يثنى) بلا الخنثاس والالام يصير (حتى تنال راحته ركبتيه) بأن يكون بحيث تنال راحته عندئذ الخلقه ركبتيه لو أراد وضعهما أيهما لا بد من ذلك أو به مع الخنثاس لا يسمى ركوعا والراحته ما عدا الأصابع من الكفين (ويشترط أن يطمئن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى يفصل رفعه عن ركوعه عن هو بالخير الصحيح ثم أركع حتى نطفه ثم راكعا لا تقوم زيادة الهوى مقامه عدم الاستقرار (ويشترط أن لا يصدبه) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بان جهوى بقصده أو لا يقصد (فللهوى التلاوة) أي لسجودها (فجعل) عند بلوغ حذرا كع (ركوعا لم يقصده) لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام للهوى ومنه ولو ركع أمامه فظن أنه يسجد للتلاوة فهو بذلك قد أتم بسجودا وقف عن السجود حسب له عن ركوعه على راحته الزركشي ويقفه لذلك للتابعه ويرجع حينئذ ركبا أن يعود للقيام ثم ركع وهو أو وجهه ولو أراد أن ركع فسقط قام ثم ركع ولا يقوم راكعا فان سقط في أثناء الخنثاس عاد للجلس الذي سقط منه في حال الخنثاس (السادس) من الأركان (الاعتدال) ولو في النفل على المعتدل (وهو أن يعود) بعد الركوع (إلى ما كان عليه قبله) من قيام أو قعود (وشروط الطمأنينة) فبالخير الصحيح ثم أركع حتى تطمئن قائما (وشروطه) أن لا يقصده غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطويع (فلو فرغ) رأسه منه (قائما) أي خوفا (من شيء لم يكن) لوجود الصارف ولو سقط عن ركوعه من قيام قبل الطمأنينة عاد إليه وجوبا طمأن ثم اعتدل أو بعدد ما مضى معتدلا ثم سجد ولو شك غربا لم يركع وهو ساجد هل أتم عدله اعتدل فورا وجوبا فان مكث لم يندكر بطلت صلاته (السابع) من الأركان (السجود مرتين) في كل ركعة للكتاب والسنة والاجماع (وأقله) أن يضع بعض بشرة أو شعر (جميعه على مصلاه) بلا حائل بينهما ويرج بالجمبه الجنب والافتقار (وشروط الطمأنينة) فيه بالخير الصحيح ثم سجد حتى تطمئن (اجدا (ووضع جرح) على مصلاه وان قل أو كان مسجورا أو لم يتعامل عليه على الأوجه (من ركبتيه وجرح من يطمئن ركبتيه) سواء الراحة والأصابع (و) جرح من يطمئن (أصابع وجرحه) بالخير الصحيح أمرت أن يسجد على سبعه أعظم الجمبه واليدين والركبتين وأطراف القدمين (و) شرطه أيضا (تنال رأسه) بأن يتعامل على محل سجوده بتقل رأسه وعقده بحيث لو كان على قطن لاندك وظهر أثره فيه ولو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى لتغييره) بأن جهوى له

أو كان يسيرا وقصده به قطع القراءة وبالدكر إذا كان ناسيا أو الإداس في الصلاة كالتأمين والتعوذ وسؤال الرحمة وصحود التلاوة لقراءتها أمامه والرد عليه (الخامس) الركوع وأقله أن يثنى حتى تنال راحته ركبتيه ويشترط أن يطمئن بحيث تستقر أعضاؤه وأن لا يقصده بغيره فلا هو للتلوة وقيل ركوعا لم يقصده (السادس) الاعتدال وهو أن يعود إلى ما كان عليه قبله وشرطه الطمأنينة وأن لا يقصده بغيره فلا هو رفعها من شيء لم يكن (السابع) السجود مرتين وأقله أن يضع بعض بشرة جمبه على مصلاه وشرطه الطمأنينة ووضع جرح من ركبتيه ورجل من أطرافه وأصابع رجليه وتنال رأسه وعدم الهوى لتغييره

أو يطلق نظيره ما من (فالسقط) من الاعتدال (على وجه) محل السجود (وجوب العود إلى الاعتدال) ليهوى
 منه أو من الهوى عليه لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجودا لم يقصد بوجه الاعتدال أو الاعتدال
 السجود لو جرد الصارف أو على جنبه فأن تلب بنية السجود أو بلاماً أو بنية أو بنية الاستقامة أجزأه لانية
 الاستقامة فقط لوجود الصارف فلا يجزئ بل يجلس ولا يقوم فإن قام عامدا لما بطلت صلاته (و) شرطه
 (ارتفاع أسافله) أي بجيزته وما حولها (على أعاليه) للاتباع فلا تنسوا لم يجز لعدم ما من السجود إلا أن
 يكون به على أنه يمكن معها السجود إلا كذلك ولو جاز عن وضع وجهه الأعلى نحو وسادة فإن حصل التكدس
 لزمه وضع ذلك السجود عليه والأفلاذ لا فائدة فيه (و) شرطه (عدم الصدود على شيء) محموله أو متصل به
 بحيث (يتحرك) بجزركه في قيامه أو وقفه فإن سجد عليه عامدا لما بطلت صلاته (و) لزمه إعادة
 السجود فإن لم يتحرك بجزركه أو لم يكن من محمله وإن تحرك بجزركه مثل (أن يكون) برأيه عليه أو شيئا
 (في يده) كمو جازا السجود عليه وانما بطلت صلاته علاقه ثوبه للنجاسة وإن لم يتحرك بجزركه لانه منسوب
 إليه وليس المعتبر هنا إلا الصدود على قراره وعدم تحركه بجزركه هو قراره وشرطه أيضا كالم من قوله بشرة أن
 لا يكون بين الجبهة ومحل السجود مثل العذر (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (الثامن) من الأركان (الجلوس بين
 العصابة) بمحذو ريقهم (مجد عليها) العذر (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (الثامن) من الأركان (الجلوس بين
 السجدين وشرطه الطمأنينة) ولو في النقل للغير الصحيح ثم أرفع حتى تطمئن جالسا (وأن لا يبطؤه ولا
 الاعتدال) لانهم أركانهم فإن اذ قصد به ما الفصل فإن طولها ما فوق ذكرها مائة قدسورة الفاتحة في
 الاعتدال أو أقل التمهيد في الجلوس عامدا لما بالانصرم بطلت صلاته (وأن لا يصدد يرقع غره) أي الجلوس
 (فلورفع فزعان من شيء لم يكف) لنامي (التاسع) من الأركان (التشهد الأخير) للغير الصحيح قولوا التحيات لله
 إلى آخره (وأقوله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد للشهادة على الله تعالى بأنه مالك
 لجميع القربات من الخلق (سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 وهم القاتلون بمحورق الله تعالى وحق العباد (أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) أو أو أن محمدا
 عبده ورسوله ولا يكتفي وأن محمدا رسوله (وتشترط موالاه) لارتبته كأم (وأن يكون) هو وسواؤه كار
 الصلاة (أو ثور) (بالعربية) فإن ترجم عنها فادع إلى العربية أو عمالم يردون بحز بطلت صلاته ويشترط أيضا
 ذكر الواو العاطنة بين الشهادتين ويعين لفظ التشهد فلا يكتفي بمعناه بغير لفظه كأن ياتي بدل الرسول بالنبي أو
 عكسه أو يدل محمد أجد أو يدل أشهد أعلم ويشترط رعايته خوفه وتشديده والاعراب المخل بالامني واسماع
 النفس والرافقة في حال القعود للقاتل (العاشرون) من الأركان (القعود في التشهد الأخير) لانه محله فيده مع في
 الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعدة قاعدا) لما صح
 من أمره صلى الله عليه وسلم به في الصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها (وأقوله اللهم صل) أو صلى الله
 (على محمد وعلى رسوله أو على النبي) دون أحد أو بعده ويعين صبغة الدعاء هنا في الخطبة لانها أوسع
 وشرط الصلاة شروط التشهد فأولها لفظ الصلاة والسلام أو الرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الأركان
 (السلام) بعد ما من للغير الصحيح فقرعها التكبير وتحليلها التسليم (وأقوله السلام عليكم) للاتباع فلا يجزئ
 سلام عليكم وانما أجزأ في التشهد كأمم لوروده ثم لانوا يجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالاة بين
 قوله السلام عليكم والاعتزاز عن زيادة أو نقص فيه تغيرا المعنى وإن يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب) كما
 ذكر في عدد هذا المشغل على قرن النية التكبير وجعلها مع القرعة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عندهم من أطلقه من ادعى عد ذلك وتقديم التصليب على
 تكبيرة الأحرار بشرطها الأركان ونية الخروج غير واجبة والموالاة وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم
 طول الفصل بعد سلامه ناسيا بشرط أيضا (فان تعذر تركه) أي الترتيب بان تقدم ركاعه ليعلى محله (كأن سجد

فالسقط على وجهه
 وجوب العود إلى الاعتدال
 وارتفاع أسافله على أعاليه
 وعدم السجود على شيء
 يتحرك بجزركه إلا أن
 يكون في يده فلو عصب
 جميع وجهه لم يجرأ وخاف
 من نزاع العصابة بمجد عليها
 ولا قضاء (الثامن) الجلوس
 بين السجدين وشرطه
 الطمأنينة وأن لا يبطؤه
 ولا الاعتدال وأن لا يصدد
 بالرقع غره فلورفع فزعان
 شيء لم يكف (التاسع)
 التشهد الأخير وأقوله التحيات
 لله سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا اله
 الا الله وأن محمدا رسول الله
 وتشترط موالاه وأن يكون
 بالعربية (العاشرون) القعود في
 التشهد الأخير (الحادي
 عشر) الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعدة
 قاعدا وأقوله اللهم صل
 على محمد وعلى رسوله أو
 على النبي (الثاني عشر)
 السلام وأقوله السلام
 عليكم (الثالث عشر)
 الترتيب فان تعذر تركه
 كان مجدا

قبل ركوعه) عايدا عالما (بطلت صلاته) لثلاجه بخلاف تقديم القول غير السلام لانه لا يحصل بها
 فيلزم ما عاينه في محله (وان سها) عن الترتيب فترك بعض الاركان (فا) نهله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير
 محله (فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بطله أي به) بحفاظته على الترتيب (والا) بان لم يترك حتى أتى بطله من
 ركعة أخرى (عت) به (ركعته) لوقوعه في محله ولغما بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وسجد آخره اللهم و
 وحل ذلك فيه ثلثة الصلاة فيجوز له الطلوع وان نوى الاستراحة والتشهد في الأخير وان ظنه الأول
 بخلاف سجدة التلاوة والشكر وسجدتي السهم فانهما لا تقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروضا
 فيها بخلاف جلسة الاستراحة لانها أصلية فيها (ولو يقين) أو شك (في آخر صلاته ترك) سجدة من الركعة
 الأخيرة وسجدتها أو أعاد تشهدده (لوقوعه في غير محله وسجد للسهم أو) يقين أو شك في ترك سجدة (من غيرها)
 أي الركعة الأخيرة (أو شك فيها) هل هي من الأخيرة أو من غيرها (أي ركعة) لان الناقصة في مسئلة اليقين
 كملت بسجدة من التي بعدها ولغما بينهما أو أخذ بالأسواق في مسئلة الشك وهو جعل المتروك من غير الأخيرة
 حتى تبرز مكرهه لانه الاحوط (وان قام الى) الركعة (الثانية) مثلا (وقد ترك) سجدة من الأولى أو شك فيها
 (فان كان قد جلس) قبل قيامه (ولو للاستراحة دوى السجود) اكتفاء بجاوسه لما سر (والا) بان لم يكن جلس
 قبل قيامه (جلس مطمئنا لم يسجد) رعاة للترتيب (وان ترك ترك ركعتين بعد السلام فان كان النية أو تكبيرة
 الاحرام بطلت صلاته) وكذا لو شك فيها (وان كان غيرهما في) على صلاته ان قرب الفصل ولم يأت بغير
 للصلاة (كان عس نجاسة) غير معقوتها (و) (لكن) لا يضر استدبار القبلة ان قصر زمنه عرفا (ولا الكلام)
 ان قل عرفا أيضا لانهم قد يختلفون في الصلاة بخلاف ما اذا طال زمن الأول أو كثر الثاني (وان طال الفصل)
 عرفا (استأنف) الصلاة وان لم يجد وقتا آخر ولا يقال غايته أنه سكوت طويل وتمدده لا يضر خلافا
 وهم فيه لان محله حيث لم يصد رمنه شي غير السكوت وهما صدر منه السلام وهو بطل في هذه الصورة ولعلم
 المتروك لما جعله جوازاته البناء ما لم يحصل منه ما يذم وهو طول الفصل بين تركه وسلامه
فصل في سنن الصلاة وهي كثيرة (و) منها أنه (يسن التلفظ بالنية) السابقة فرضها وانها (قبل
 التكبير) ليساعد لسان القلب ونحوه من أوجب ذلك في كل عبادة تحب لها نية (واستصحابها)
 ذكران بان يتحضرها قلبه الى فراغ الصلاة لانه معين على الخشوع والحضور أما حكايان يأتي بغيرها
 فواجب (ورفع اليدين) وان اضطجع (مع ابتداء) هزة (تكبيرة الاحرام) تكون (كنه مكشوفة)
 بل بكرسها لا لاهدز ومتوجهة (الى الكعبة) ليقع الاستقبال بطنونها (ومفرجة الاصابع) تقرب بجاوسها
 لكون لكل عضو استقبال بالعبادة ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن أن يكون في رفعه (مخاديا) أي
 مقابلا (بأصابعه) أي رأسها (شخصة أدنيه) وبرأس بشية أصابعه أعلى أدنيه بكنهه من كنيهه وهذه
 الكيفية جمعهم الشافعي رضي الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك (و) ينهي رفع اليدين مع آخر التكبير
 على العقد والافضل قرن هذه الهيئة كلها بجمع التكبير وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع
 سجوده وبطرق رأسه قليلا (ورفع يديه) كذلك (عند الركوع) لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو
 قائم مع ابتداء تكبيرة فاذا حاذى كناه من كنيهه انحنى (و) عند الاعتسادل بان يكون الرفع مع ابتداء
 رفع رأسه ويسمى الى انتهائه (و) عند القيام من التشهد الأول للاتباع في الكل (فاذا فرغ من التجرم)
 لم يستندم الرفع لكرهه بل (حط يديه) مع انتهاء التكبير كالم (تحت صدره) وفوق سرته للاتباع فهو
 أول من ارسلها بالالكسبة ومن ارسلها ثم رقعها الى تحت الصدر (وقبض يده) (اليمنى)
 وأصابعها (كوع) يده (اليسرى) وهو العظم الذي يلي إصبع اليد (وأول الساعده) وبعض الرسغ
 وهو الفصل بين اليد والساعده وحكمة ذلك أن يمسكها فوق أشرف الأعضاء وهو القلب الذي هو
 محل النية والاخلاص والخشوع والعلة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقبيل يسقط
 وأول الساعده

قبل ركوعه بطلت
 صلاته وان سها فالبعد
 المتروك لغو فان تذكر
 أن يأتي بطله أي به والاعت
 ركعتين متدارك الباقي ولو
 يقين في آخر صلاته ترك
 سجدة من الركعة الأخيرة
 سجدها أو أعاد تشهدده أو من
 غيرها أو شك فيها أي ركعة
 وان قام الى الثانية وقدر ترك
 سجدة فان كان قد جلس ولو
 للاستراحة دوى للسجود
 والاجاس مطمئنا لم يسجد
 وان تذكر ترك ركعتين بعد
 السلام فان كان النية
 أو تكبيرة الاحرام بطلت
 صلاته وان كان غيرهما في
 على صلاته ان قرب الفصل
 ولم يسن نجاسة ولا يضر
 استدبار القبلة ولا الكلام
 وان طال الفصل استأنف
فصل ويسن التلفظ
 بالنية قبيل التكبير
 واستصحابها ورفع اليدين
 مع ابتداء تكبيرة الاحرام
 وكف مكشوفة الى الكعبة
 ومفرجة الاصابع ومخاديا
 بأصابعه شخصة أدنيه
 وينهي رفع اليدين مع آخر
 التكبير ويرفع يديه عند
 الركوع والاعتسادل
 والقيام من التشهد الأول
 فاذا فرغ من التجرم حط
 يديه تحت صدره وقبض
 يده اليمنى كوع اليسرى
 وأول الساعده

أصابها في عرض المصعد - ل أو ينشرها صوب الساعد (و) يسن للصلي (تنظر موضع سجوده) في ججع صلاته لأنه أقرب إلى الخشوع ويسن للاعوى ومن في ظلة أن تكون حالته حاله التناظر لحال سجوده (الأعند الكعبة) فيمنظرها على ما قاله الماوردي ومن تبعه لكن المتقدم بحضرته لا ينظر إلا إلى محل سجوده (والأعند قوفه) في تشهد (والله فينظر) ندبا (مسجته) يكسر الياء عند الإشارة بها لخرجه في وجهه ولا من في صلاة الخوف فينظر ندبا إلى جهة عدوه لتلايغتهم (و يقرأ) ندبا في غير صلاة الخوف (دعاء الاستفتاح) سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن يفضل بينهما بسكتة يسيرة للاستماع ويحذفان غلب على ظننه أنه مع الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة قبل ركوع الامام (ومنه الله أكبر كبريا والحمد لله كثيرا وصحان الله بكرة وأصيلا) ومنه الحمد لله جدا كثيرا طيبا مبارك فيه ومنه وجهت وجهي للذي فطر السموات الخ وغير ذلك للاحداث الصحيحة في كل ذلك ويسن أن يقول في الأخير وأمانا للمسلمين وأمانا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في بعض الأحيان وأنا أول المسلمين لأنه أول مسلمي هذه الأمة (ويقوت) دعاء (الافتتاح بالتعوذ) فلا يندب له العود إليه لقول محل (و) يقوت بجايوس المسبوق مع الامام) كذلك فلا سلم قبل أن يجلس لم يقوت (ولا) يقوت (تأمينه معه) أي مع امامه لأنه يسر (و) يسن (التعوذ سرا قبل القراءة) ولو في صلاة تهر به بالشرط السابقة في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أنذرا بآيات قرآنة شيء منه فاستمعنا له من الشيطان الرجيم أي قل أي عوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذا أفضل صيغ الاستعاذة (و) يسن (في كل ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف لأنه مأثور به للقرآن وقوفي في كل ركعة ولا يسن أعادته إذا سجدة للتلاوة و يسن لعاجز أن يقرأ في كل ركعة (و) يسن لكل قارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب (بعد) أي عقب (فراغ الفاتحة) أو بدله بالاستماع في الصلاة وقبس بها خراجها ويسن تخفيف الميم مع الد وهو الفصح الأشهر ويجوز القصصان شذمعا للمأثور والقصص وقد أن يكون المعنى فاصدين اليك وأنت أكرم من أن تخيب فاصدا لم يطل (و) يسن للاموم وغيره (الجهريه) في الصلاة (الجهريه) أو الامرابه في السريه تساعا في المأموم لفعل جماعة كثيرين من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وقبس بالمأموم غيره (و) يسن (السكوت) لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة وآمين) لتتبعن القرآن (و) يسن وآمين والسورة) كذلك (وطولها) أي هذه السكتة التي بين آمين والسورة (الامام) ندبا (في الجهرية بقدر الفاتحة) التي يقرؤها المأموم ليستغنى لسماع قراءته ويستغل في سكوتة هذا إذ كراؤ قرآن وهو أولى لكن يظهر أنه إذا اشتغل بالقرآن رأى فيها بقرؤه جهرا كونه مع ماقرأ مسرا على ترتيب المصحف وكونه عقبه لأن ذلك مندوب (و) يسن السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع لتمييز بينهما ويسن سكتة لطيفة أيضا بين الفجر والافتتاح ويسن بين التعوذ وبين القراءة أو كما يجمع ما ذكر سكتات خفيفة الأتني تنظر فيها المأموم وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصل بالتميد الآتي في المأموم (قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة) أي بقا كراؤ الاستماع بل قيل بوجوب ذلك والاولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول أصل السكتة قبل آية وينبغي جملة على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في ركعتي الصبح) والجمعة والعيد وغيرهما يأتي (و) في الاولتين من سائر الصلوات ولو نولة للاستماع في المكتوبات وقبس بها غير ما قرأته صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين لسان الجواز نعم المسبوق إذا لم يدرك السورة فمما لحقه مع الامام فبعضها بما يأتي به بعد سلامه أما الفاتحة فلا تأتي بها إذا كرها أصل سنة السورة لأن الذي ألوا احدا لئلا ينادى به فرض ونفل مقصودان في محل واحد ولو اقتصر المتشغل على تشهد واحد من السورة في الكل أو كرسنته فيما قبل التشهد الاول (الامام) إذا سمع الامام أي قرأته فلا تسن له حثيثا وسور قبل صحن من الهوى عن ذلك (أما لو لم يسمعها أو سمع صوتا لا يفهمه فتسن له السورة) (وسورة كلمة أفضل من البعض) من

وتنظر موضع سجوده الأعند الكعبة والأعند قوفه الله فينظر مسجته ويقرأ دعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام ومنه الله أكبر كبريا والحمد لله كثيرا وصحان الله بكرة وأصيلا ويقوت بالتعوذ بجايوس المسبوق مع الامام لتأمينه معه والتعوذ سرا قبل القراءة وفي كل ركعة والتأمين بعد فراغ الفاتحة والجهريه في الجهرية والسكوت بين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ويطولها الامام في الجهرية بقدر الفاتحة وبعد فراغ السورة وقراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة وفي الصبح والاولتين من سائر الصلوات الامام مأموم اذا سمع الامام وسورة كلمة أفضل من البعض

طوله وان طال السليم من الاتباع الذي قد زيد قوله على ثواب زيادة الحروف ولا اشتغال السورة على مبدأ
ومقطع ظاهر في خلاف البض هذا ان لم يرد الاقتصار عليه والا كقراءة آتبي البقرة وآل عمران في سنة
الصحيح والقرآن جمعة في التراويح كان البعض أفضل (و) بسن (تطويل) في قراءة كل كلمة الاولى على الثانية
للاستماع ولان التشاطيف انما كثرتم قد يطلب تطويل على الثانية على الاولى ليرد فيها كسب وهل تألف في نحو
الجمعة أو ليلحق نحو الزحوم (و) بسن (الجهر) بالقراءة (لغير المرأة) والخنثى أمامها (بخصرة الاجاب) فيسن
لها عدم الجهر خشية التشنه وبخصرة والمخارم فيسن لها الجهر لكن دون جهر الرجل وسن الجهر
تكون (في ركعتي الصبح وأوتى العشاءين) أي المغرب والعشاء (و) في (الجمعة حتى) في ركعة المسبوق التي
يأتي بها (بعد سلام امامه وفي العيدين والاستسقاء والنسوف) للقر (والتراويح والوتر بعدها) للاحاديث
الصحة في أكثر ذلك وبالقياس في غيره (و) بسن (الاسرار في غز ذلك) كذلك ايضا (و) بسن (التوسط في
فواصل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار) ان لم يخف دياراً وتشو يشاع في نحو مصلا أو طائف أو فائز أو نائم
والأسر والتوسط أن يجهر تارة ويسر أخرى كالورد من فعله صلى الله عليه وسلم خرج بها المطلقة القعدة
بوقت أو سبب فقصوا العيدين يندب فيها الجهر كما هم ونحو الرواتب يندب فيها الاسرار وحذا الجهر أن يكون
بحيث يسمع غيره والاسرار أن يكون بحيث يسمع نفسه (و) بسن (قراءة قصار المفصل في المغرب وطواله)
بكسراً أو له ونحوه بالنسبة للنفرد وامام محصورين رضوا بالتطويل (في الصحيح وفي الظاهر شره بغيره) أي
مما يقرأ في الصحيح (وفي العصر والعشاء باوساطه) للاستماع قال ابن معن وطواله من الجرات التي عتم ومنها إلى
الضحي وأوساطه ونها إلى آخر الآية قصار وفيه نظروا ان كان قول المستنف (كالمسح ونحوها) بواقفه
والمقول كما قاله ابن الرفعة وغيره ان طواله كقاف والمرد لا تأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص
وأشار بقوله للنفرد الخ أن طواله وكذا أوساطه لاسن الالنفرد وامام محصورين بغيره مطروفاً بظراً
غيرهم أو قل حضور ورضوا بالتطويل وكانوا أحراراً لم يكن فيهم متروجات ولا اجراء عين ولا اشتراط اذن
السيد والزوج والمسا جرفان اختل شرط من ذلك غلب الاختصاص في سائر الصلوات على قصار المفصل وبكره
خلاله خلافاً لما استدعه جهلة الأئمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة فلا يسن
للامام تطويلها على أدنى الكمال في الصلاة المشروطة والاكراه (و) بسن (في أولى صبح الجمعة الم تنزل وفي
الثانية هل) بكاملها للاستماع ونسب المدامسة علم ما لا تفرق قول بسن الترك في بعض الأيام لان
العامية قد تعتقد وجوبها خلافاً لبعضهم ولوضايق الوقت عنهما فصوران قصيرتان أفضل من بعضهما على
الاوجه وصح أنها صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة بالجمعة والمنافقين وفي مغربها بالكافرون
والاخلاص فيكون ذلك سنة ويسن الكافرون والاخلاص أيضاً سنة الصحيح والمغرب والطواف
والاحرام والاستسقاء وفي صبح المسافرون قصير سقرها ولكن نالاً (و) بسن (سؤال الرحمة) بخسوف اغفر
وارحمه وأنت خير الراحمين (عند) قراءة (آية رحمة والاستعاذة) بخسوف أعني من عذابك (عند) قراءة (آية
عذاب) فحوت كلمة العذاب على الكافرين (و) بسن (التسبيح عند) قراءة (آية التسبيح) بخسوف يسلم
ربك العظيم (و) بسن (عند) قراءة آخر سورة (والتين وآخر) سورة (القيامة) أن يقول (بلى) وأعلى ذلك
من الشاهدين (و) عند قراءة (آخر) سورة (المرسلات) آمناً بالله يفعل ذلك الامام والمنفرد لقراءته نفسه
(والمأموم) لقراءته امامه أو نفسه حيث شئت له أو غير المصلح لكل قرائته مجعها (و) ويجهران (أي الامام
والمأموم وكذا المنفرد به) أي مجاز كذا (في الجهرية) كافي المجموع (و) بسن لكل مصل (التكبير لا تتقال من
ركن إلى آخر في كبر الكوع والسجود والرفع منه ومن التشم بالاول ويسن ابتداءه عند أول هوى أو
رفعه (ومنه إلى الركن الذي بعده) وان جلس للاستراحة للاستماع ولا يتخلل من صلاته عن الذكر والمذ
المذكور انما هو على لام الجلالة (الافى الاعتدال) ولو لثاني قيام الكسوف (في قول) اماما كان أو منفردا

وتطويل قراءة الركعة
الاولى والجهر لغير المرأة
بخصرة الاجاب في ركعتي
الصبح وأوتى العشاءين
والجمعة حتى بعد سلام
امامه وفي العيدين
والاستسقاء والنسوف
والتراويح والوتر بعدها
والاسرار في غير ذلك
والتوسط في فواصل الليل
المطلقة بين الجهر والاسرار
وقراءة قصار المفصل في
المغرب وطواله للنفرد
وامام محصورين رضوا في
الصحيح وفي الظاهر يقرب
منه وفي العصر والعشاء
باوساطه كالمسح ونحوها
وفي أول صبح الجمعة لم تنزل
وفي الثانية هل أفى وسؤال
الرحمة عند آية رحمة
والاستعاذة عند آية عذاب
والتسبيح عند آية التسبيح
وعند آخر التين وآخر
القيامة بلى وأعلى ذلك
من الشاهدين وآخر
المرسلات آمناً بالله يفعل
ذلك الامام والمأموم ويجهران
به في الجهرية والتكبير
للاقتدال ومثله إلى الركن
الذي بعده الا في الاعتدال
فيقول

ونخذه وأخذ كتيبه بيده وشرق

الاصابع ونوجها للقبلة
ويقول سبحان رب العظم
وبجمده وثلاثا أفضل
وزيد المنشرد وامام
محصولين رضوا بالتطويل
الله للركعتين ان كنت
ولك أسلت خشع لاسمعي
وبصري وعني وعظمي
وعصي وما استقلت به قدمي
قرب العالمين

أوامامو ما بلغ أو غيره (سمع الله ان حمده) للابحاع أي تقبل الله منه حمده ويحصل أصل السنة بقوله من حمد الله

فصل في سقن الركوع (وبسن في الركوع عند الظهر والعنق) حتى يستويا كالصفيحة للابحاع فان ترك ذلك كره (ونصب ساقيه ونخذه) لانه أعون على مداظره والعنق (و) يسن فيه أيضا (أخذ كتيبه بيده) مع تقرقهما (وتقرق الاصابع) للابحاع ويسن كونه تقرقا وسطا (ونوجها للقبلة) لانيته ولايسره لانها أشرف الجهات (ويقول سبحان رب العظم وبجمده) ويحصل أصله السنة بغيره ولو نحو سبحان الله (وقوله ثلاثا ثلاثا) فخمسة فباعتقدها قاضيا إحدى عشرة (أفضل للابحاع) وزيد المنشرد (ان شاء) (و) كذا (امام) جمع (محصولين رضوا بالتطويل) بالشرط السابقة والاقتصر على التسليم ثلاثا (اللهم للركعتين) ولثلاث أسلت خشع لاسمعي وبصري وعني وعظمي وعصي وما استقلت به قدمي أي جلسته في جميع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الناحص (قرب العالمين) تا كيد لقوله للثلاث للابحاع

فصل في سقن الاعتدال (وبسن اذا رفع رأسه للاعتدال أن يقول) عند انتهاء الرفع (سمع الله ان حمده) اماما كان أو غيره كما (فإذا استوى قائما قال ربنا الله الحمد) أو بناو الله الحمد والله ربنا الله الحمد أو والله الحمد أولك الحمد بنا والله ربنا الله الحمد (مل السموات) بالرفع والنصب أي مالتا بتقدير كونه جسم (ومل الارض ومل ما شئت من شيء بعد) أي كالكرسي والعرش وغيرهما على إبعاده الله (وزيد المنشرد وامام محصولين رضوا بالتطويل) بالشرط السابقة (أهل) أي بأهل (الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكلنا العبد) جملة معترضة (لما نعت) خبر (لما أعطت ولا معطى) لما صنعت ولا نفع ذا الجسد أي صاحب الغنى (منك) أي عندك (الجسد) أي الغنى وانما ينفعه ما قدمه من أعمال البر وذلك للابحاع (و) يسن (القنوت في اعتدال ثمانية الصبح) بعد الحمد كرا التراب وهو إلى من شيء بعد ما صلى الله عليه وسلم ما زال يثبت حتى فارق الدنيا ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض ولو غير ما قرآن كان بأخروي ووده أو مع ذنوبى (وأفضله) ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وهو (اللهم اهدني فين هديت وعافيت فين عافيت ولو تني فين توليت) أي معهم (وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنيك) زيادة الغاف فيه أخذت من وروده في قنوت الوتر (تقضى ولا يقضى عليك وانه) في الواو وهما مذكر في الفاء (لا يذل من واليت ولا يعز من عادي تباركت ربنا وتعالى) ولا بأس بزيادة (فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك وباقى الامام به بلفظ الجمع) وكذا سائر الأذكار لخبره في الاتي ورويت بصيغة الانفراد فحورب اغفر لي إلى آخره من السجدة (وبسن الصلاة) والسلام (على النبي صلى الله عليه وسلم) وأهو صحبه (في آخره) للابحاع في الصلاة توقفا في الباقي (ورفع اليدين) مكشوفتين إلى السمله (ففيه) أي وفي حال الثناء كسائر الادعية ويجعل فيه وفي غيره يظهر كفيه إلى السماء ان دعا لغيره بلا موقع وعكسه ان دعا لنفسه شيء كرفع البلاء عنه فيما بقي من عمره ولا يسن مسح الوجه بما عقب القنوت بل بذكر مسح نحو الصدر (والجهره للامام) في الجهره والسريه للابحاع ولكن الجهره بدون الجهره بالقرآن أو بالمشور فيه سريه مطلقا (وتأمين المأموم) جهرا اذا سمع قنوت امامه (للدعاء) منه من الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن بها (ويشركه في الثناء) سراً وهو فلك تقضى ولا يقضى عليك الخ في قوله سراً أو يقول أشهد أن بلى وأنا على ذلك من الشاهدين أو نحو ذلك أو يسمع والاول أولى (و) يسن (قنوته) سراً (ان يسمع قنوت امامه) بكيفية الأذكار والدعوات التي لا يسمعها (ونقته ثانيا) في اعتدال الركعة الأخيرة من (سائر) أي باقي المكتوبات للثالثة اذا نزلت بالمسلمين وبعضهم انما دفعه عليهم كالعالم والشجاع والخوف من نحو عدو ولومن المسلمين والقطر والجراد والواو الطاعون ونحوها الماصح انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهر الدفيع ضرر عدوه

فصل في سقن اذا رفع رأسه للاعتدال أن يقول
سمع الله ان حمده فاذا
استوى قائما قال ربنا الله
الحمد مل السموات ومل
الارض ومل ما شئت من
شيء بعد وزيد المنشرد
وامام محصولين رضوا
بالتطويل أهل الثناء
والحمد حق ما قال العبد
وكلنا العبد لا مانع لنا
اعطت ولا معطى لما صنعت
ولا يسمع ذا الجسد منك الحمد
والقنوت في اعتدال ثمانية
الصبح وأفضله اللهم اهدني
فين هديت وعافيت فين
عافيت ولو تني فين توليت
وبارك لي فيما أعطيت وقني
شر ما قضيت فإنيك تقضى
ولا يقضى عليك وانه لا يذل
من واليت ولا يعز من
عادي تباركت ربنا
وتعالى فلك الحمد على
ما قضيت أستغفرك وأتوب
إليك وباقى الامام بلفظ
الجمع وبسن الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في

آخر ورفع اليدين فيه والجهره للامام وتأمين المأموم للدعاء ويشركه في الثناء وقنوته ان لم يسمع قنوت امامه وقبب في حائر المكتوبات للثالثة

فصل في السجود وضع ركبته (٤٦) ثم يديه ثم جبهته وأمامه مكشوفاً ومخافة الرجل من ثقبته عن جنبه وبطنه عن نقده وبخاف

في الكوع أيضا وتضم المرأة
بعضهم إلى بعض وسكان
ريف الأعلى يحمدهم ثلاثا
أفضل وزير يدلفنرد دامام
محمود رين رواس سوح
قسيس رب الملائكة
والأولاح اللهم لا تجهدت
وبك آمنت ولما أسألت
مصد وجهي الذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره
بحوله وقوته فتبارك الله
أحسن الخالقين واجتهد
المزدر في الدعاء في مجوده
والفرقة بين القدمين
والركبتين والفخذين
وضع الكتفين - جذو
الركبتين وضع أصابع
اليدين واستقبلها ونشرها
وأصاب القدمين وكشهما
وأراهما من فوقه وبوجه
أصابعهما للثقة والاعتماد
على طولهما

﴿فصل﴾ وبسبب
الجلوس بين السجدين
الافتراض ووضع يده قريبا
من ركبته ونشر أصابعهما
وعدهما قائلًا رب اغفر لي
وارحني واجبرني وارفعني
وارزقني واهدني وعافني
واعصني ونسجسنة
خفيفة للاستراحة قدر
الجلوس بين السجدين
بعد كل سجدة يقوم عنها
الاجتماع الثلاثة والاعتقاد
بده على الأرض عند
القيام

﴿فصل﴾ ويسن في التشميد

عن المسلمين ونحوها المكتوبة بالنقل والمذكورة صلاة الحجازة فلا يسن فيها فصل في سنن السجود (ويسن في السجود وضع ركبتيه) أولاً للاتباع وخلافه منسوخ على ما فيه (ثم يديه ثم جبهته وإن شئت) ثم أويسن كونه (مكشوقاً) قياساً على كشف اليدين ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأيدي (و) يسن فيه أيضاً (مخفاً) (الجل) أي الذكرو لو صيا بشرط أن يكون مستوراً (مرقبه عن جنبه وبطنه عن نخديه) وتشرق ركبتيه (ويجافي في الركوع) كذلك (أيضاً) للاتباع إلا في رفع البطن عن التخزين في الركوع قبل التماس (وتضم المرأة) أي الأثني ولو صغيرة ومثلها الخشني (بعضها إلى بعض) في الركوع والسجود كثيراً مما لا أستلها أو حوطه ولو استلها حدث السلس بالضم فإني يظهر أخذ من كلامهم وجوب الضم (ويسن في السجود (سجوداً) إلى الأعلى وبجهد) للاتباع وأقله مرقوا كثره إحدى عشرة مرة (و) كونه ثلاثاً للاتمام (أفضل) نظراً ما في تسع الركوع (وزيد المفرد) وإمام محصورين (رضوا) بالتطويل والنسوط السابقة على الثلاث إلى إحدى عشرة مرة (ثم) (سبح) قدوس رب الملائكة والروح (وهو جبريل وقيل غيره) اللهم لا تجبت ولا أنت ولا أنت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع (و) يسن أيضاً (إحدى عشرة مرة) وإمام من مر (في الدعاء في سجوده) سبعاً ما لا تؤثر فيه وهو كثير غير مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه أي من رجليه ولطيفه وانعامه عليه وهو ساجداً كثر واقفه من الدعاء (و) يسن فيه أيضاً لكل مصل (التضرع) بقدر شرب (بين القدمين والركبتين والتخزين ووضع الكفين حسداً) (المسكين) للاتباع وهو مجتمع عظم الكف والعصا (وتم أصابع اليد واستقبلها وشرها) للقبلة للاتباع (ونصب القدمين وكشفهما محدث لا خوف وأبرأه) لمن ثوبه ويوحيه أمه أبعها للقبلة والاعتقاد على بطونهما) لأن ذلك أعون على الحركة وأبلغ في في الشروع والتواضع

فصل ١٠ في من الجالس بين السجدين (ويسن في الجالس بين السجدين الاقتراس) الا في وضع
يديه فيه على فخذه وكون موضعهما (قريبان ركبته) بحيث تسامت رؤسهما لركبة ولا يضر في أصل
السنة انعطاف رؤسهما معاً على ركبته وعلم محقر برب كلامه أنه لو جلس ثم جلد ولم يرفع يديه عن
الأرض صلاته وهو كذلك خلافاً لمن زعم بطلانها (ونشر أمابعيها موضعهما) صوب القبلة (فأما
رباعته واربعة واربعين وارزقي واهدني وعافني) للاتباع (واعف عني) وهذا ازادة للغزالي
لمناسبة لما قبله (وتسن جلسة خفيفة للاستراحة) للاتباع ويسن كونها (قدرا الجالس بين السجدين)
فان زاد عليه أدنى زيادة كرمو قدر التشميد بطلت صلاته لان تطويل جلسة الاستراحة كتطويل الجالس بين
السجدين كما بينته في غير هذا المحل ومحله (بعيد لكل سجدة يقوم عنها) وتسن في التشميد الأول عند تركه
وفي غير العائنه قلن صلى على شمر كذا مثلاً تشميد واحد قال الأذري وقد تضمن ان فوت بعض الفاتحة
لكونه بطيء أو الفاتحة أو الامام سر يعها وهي فاصلة وليست من الأولى ولا من الثانية وتسن بعد
كل سجدة يقوم عنها (البعيد) سجدة التلاوة لانها لثرفيدو (ويسن لكل فصل (الاعتقاد يديه) أي
سطنهما مبسوطين (على الأرض عند القيام عن سجوداً وقعوداً للاتباع والهنى عن ذلك ضعف

فصل في حقنا التشهد (ويسن لكل مصل في التشهد الأخير التوليذ وهو أن يخرج رجله من جبهة يمينه ويلبص ويترك بالارض) للاتباع (الامن كان عليه مسجودا) ولم يرتد تركه سوا ما زاد فعله أو أطلق على الوجه (أو) كان (مسجودا) الأولى أو مسجودا (قد تشر) كل منهما كما في سائر طرقات الصلاة ما دام أذا تر للاتباع والاقتراض أن يجلس على كعب يسر أم يجيب ي ظهرها الارض ويصحب عناءه ويضع يطلون أصابعها

الآخِر التَّوْرَةُ وَهُوَ أَنْ يُخْرِجَ رَجُلًا مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْقِيَهُ بِالْأَرْضِ الْأَمْنِ كَانَ عَلَيْهِ مَحْوَسَةٌ وَأَمْسَقَ فُخْفَرُشْ عَلَى

ويضع يده اليسرى على فخذ اليسرى في الجاوس التشميد وغيره بمسبوبة مضمومة (٤٧) محمدانير وفيها طرف الركبة ووضع اليد

على الارض ورؤمها للقبلة (ويضع) بخبا (يده اليسرى على فخذ اليسرى في الجاوس التشميد وغيره) من سائر جلسات الصلاة وفيهم كلامه انه يسن وضع طرف يساره وساعدها ايضا على الفخذ وهو ماصر ح غير غيره وعليه لا مبالاة بعنايته من نوع عسرو يسن كون أصابعها (مبسوبة مضمومة) و يسن كونه (مخاينا برؤسها طرف الركبة) بحيث تستاهلها رؤسها ولا يضرب انعطافها كاهم ويسن (وضع اليد اليمنى على طرف الركبة اليمنى) كذلك في كل جاوس ما عدا جالس التشميد (ويقبض في) الجاوس لاجل (التشهدين) الاول والاخر (أصابعها) انخفضوا اليسرى والوسطى (الاسمجة فيرسلها) ممدودة (ويضع الاجام) أي رأسها (تحتها) أي عند أسفلها على حرف الراحة) كعقائد ثلاثة وخمسين (للاابع) وكون هذا الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض الحساب وأكرمهم يسعون تسعة وخمسين وآثر الفقهاء الاول تعالفاظ الخبر ولو أرسل الاجام والسبابة معا وقبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما رأسها أو وضع أغلظ الوسطى بين عقدتي الاجام أي بالسنة ولو روجع ذلك لكن الاول افضل لان روايته أفتح (و) يسن (رفعها) أي المسجعة ما انما تاكلها لغير صحيح فيه وثلاث خرج عن سم القبله وخصت بذلك لانها انصلا بباط القلب فكان رفعها سببا لحضوره (عند) الهمز من قوله (الا أنه) للاباع وقصد أن المعبود واحد لجميع في توحيدنا اعتقاده وقوله وفعله يستند برفعها الى السلام (بلاخر يك لها) فلا يسن بل يكروان ورد فيه حديث لان المراد بالخير يك فيم الرفع وتكره الاشارة باليسرى ولو لا قطع لقوات سنيتها بسطها (وأكل التشميد) ماروام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو (التحيات المباركات) أي التاميات (الصلوات) أي الخمس وقيل الدعاء بخير (الطيبات) أي الصالحات للثناء على الله (قله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكنا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) وفي رواية التحيات لله الزاكن الله الطيبات لله الصلوات لله وقدم الاول لانه أصح وليس في هذا زيادة اذا المباركات ثم يعنى الزاكن هنا وهما أولى من خبر ابن مسعود رضي الله عنهما كان أصح منها وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك الخ الآية قالوا أشهد أن محمدا عبده ورسوله لما فيه من الزيادة عليه وتأخر الاول عنه وموافقته لقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة (وأكل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وعلى آله مافى الاذكار وغيره وهو أولى مما في الروضه زبادة عليه وهو (الهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الاي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الاي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد) ولا يسن زيادة سيدنا قبل محمد وخبر لا تسيدوني في الصلاة ضعيف بل لأصله وآل ابراهيم اسمعيل وإسحق وإلهما وخص ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم تحتج للنبي غيره (و) يسن (الدعاء بعده) أي بعد التشميد الاخير (بالحاء) وأفضله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن شر فتنة المسيح بالخاء المهملة لانه يسع الارض كلها الامنة والمدينة والخالمعجمة تسخا حدى عينه (الجال) أي الكذاب للاباع وفيه قول بالاجوب فكان أفضل مما قبله (ومنه اللهم اني أعوذ بك من الغر والمائم ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) ولا مانع من طلب مغفرة ما سبق اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك (وما أسررت وما أعلمت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني) أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت) ومنه ما ملأ قلب القلوب ثقت قلبي على دينك ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وروي كيبا بالموحدة والمثلثة فبين الجمع بينهما خا لظان نازع فيه و يسن أن يجمع المنفرد واما من من بشرطه بين الادعية المأثورة في كل محل لكن السنة هنا أن يكون الدعاء أقل من التشميد والصلاة (ويكره) لكل مصل (المهر) بالتشميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح (وسائر الاذكار التي لم يطلب فيها المهر

الا اله الا أنت ويكره المهر بالتشميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح

فصل في سنن السلام (وأكل السلام عليكم ورحمة الله) دون وبركته (و) بسن (تسليمة ثانية) وإن تركها امامه للإتباع وقد تحرم أن عرض عقبه الأولى متاف كحدث وخروج وقت الجمعة ثانية فأما وهي وإن لم تكن بمرأى الصلوة إلا أنها من تواجدها ومكالاتها ويسن فصلها عن الأولى (والاستداه) أي السلام فيها (مستقبل القبلة) بوجهه أمام صدره فواجب (والالتفات في التسليتين) بحيث يرى خداه الأيمن في الأولى وخداه الأيسر في الثانية) للإتباع ويسن له أن يكون (يا وبايا التسليقة الأولى) مع قولها (الخروج من الصلاة) خروجاً من خلاف من أوجبها ما لو في قبل الأولى فإن صلاته تبطل أو بعداً أولها فإنه لا يجعل له أصل السنة ولا يضر تعين غير صلاته خطأ بخلافه عندا (و) بسن لكل مصل (السلام) أي نيته (على من على عينه من ملائكة ومسلمي انس وجن ونوى) ندبا (للمأمومين بالتسليقة الثانية) الرد على الإمام إن كان عن عينه وإن كان عن يساره فبالأولى ينوي الرد عليه (وإن كان) الأمام (قبالة تغير) بين أن ينوي عليه بالأولى أو الثانية (وبالأولى أحب) لسبقها (وينوي الإمام) الاستداه على من على عينه بالأولى ومن على يساره بالثانية ومن خلفه بأيهما شاء (الرد) بالثانية (على المأموم) الذي على يساره إذا لم يفعل السنة بان لم يقل أن يسلم الإمام للثاني ولم يصبر إلى فراغه منها و بسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض قنوه بمن على عينه المسلم بالثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمامه بأيهما شاء والأولى أولى لسبقها أو الأصل في ذلك خير البزار أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أمتنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة فخير الترمذي وحسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر أربعاً وقبل العصر أربعاً ففضل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنعيم ومن تبعهم من المؤمنين **فصل في** سنن بعد الصلاة فيها (ويندب الذكر) والدعاء المأثوران (عقب الصلاة) ومن ذلك استغفر الله ثلاثاً اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا بالخلال والأكرام والتسبيح ثلاثاً وثلاثين والتهميد كذلك والتكبير أربعاً وثلاثين أو ثلاثاً وثلاثين وتعماد المائة لاله الله وحده لا شريك له المثلث له الحمد وهو على كل شيء قدير ومنه اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقرائة الاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي والفاتحة ومنه لاله الله وحده لا شريك له الخز ياذن يحيى ويميت عشر بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة إلى آخر السورة وآية شهادته وقل اللهم مالك الملك إلى بغير حساب وغير ذلك مما أسطته في شرح مختصر الروض مع بيان الترتيب والأكمل فيه (ويسره) المتفرع والمأموم خلافاً لما هو عليه كلام الروضة (الا اماماً لم يدتعليم الحاضر في فيجهز إلى أن يتعلوا) وعليه حملت أحاديث الجهر بذلك لكن استعمله الأذني واختار تدبير رفع الجماعة أصواتهم بالذكر دائماً (وقبل الإمام) ندبا (على المأمومين) في الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك بحيث (يجعل يساره إلى الخراب) وعينه اليهم وإن كان بالمسجد النبوي وقول ابن العماد يحرم جالوسه بالخراب مردود (ويندب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء وفي كل دعاء رفع الدين للإتباع ووقفه أحد يديه أو كان معاً رفع الأخرى ويكره رفع المتحسنة ولو لم يجل ونفاة الرقع حدوا المنكبين إذا اشتد الأمر قال الغزالي لا يرفع يده إلى السماء وتسبب الإشارة بسبابه النبي وتكره بأيهما (ثم مسح الوجه بهما) للإتباع (و) يندي في كل دعاء (الدعوات المأثورة) عنه صلى الله عليه وسلم في أربعين وهي كثيرة فيصير نطاق الحصر عنها أي تحريمها والاعتناء بهما الذي ذكرناه ونظيره غلبة رجاء استجابتهما بركته صلى الله عليه وسلم ومنه اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل أثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل والفشل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد اللهم أعني على ذكرك وشكرك

فصل في أكل السلام
السلام عليكم ورحمة الله وتسليمة ثانية الإبتداء به مستقبل القبلة والالتفات في التسليتين بحيث يرى خداه الأيمن في الأولى وخداه الأيسر في الثانية فأولاً بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على من على عينه من ملائكة ومسلمي انس وجن ونوى المأموم بالتسليمة الثانية الرد على الإمام إن كان عن عينه وإن كان عن يساره فبالأولى أحب وينوي الإمام الرد على المأموم **فصل في** ويندب الذكر عقب الصلاة ويسره إلا الإمام المريد تسليم الحاضر في فيجهز إلى أن يتعلوا وقبل الإمام على المأمومين يجعل يساره إلى الخراب ويندب فيه وفي كل دعاء رفع الدين ثم مسح الوجه بهما والدعوات المأثورة

وان لم يتحرك بحركته لتسببه اليه ومرة الفرق بين هذا وحركة السجود عليه (و) لانصع صلاة قابض طرف جبل) أو نحوه (على نجاسة) لافاها وألاق ملاقها كأن شد بقلادة كلب أو جعل طاهر من سفسنة تعجز بحبر بر أو حجر أو فاه نجاسة أو حمار حامل لها لانه حينئذ كل حامل للنجاسة وشروط البطان في ذلك أن يكون الوضع الذي لاق النجاسة من الجبل ونحوه يتحرك بحركته على المعقد فقول المصنف (وان لم يتحرك بحركته) ضعيف وان وافق ما في الروضة وأصلها خرج بشد بحجر اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لو جعله تحت قدمه فإنه لا يضرب وان كان مشدودا بذلك في النجاسة أو يتحرك بحركته لانه ليس حامل النجاسة ولا للتصل بها (ولا يضرب بحذاء النجاسة) ليدنه أو يحمله (من غير أصابه في ركوع أو غيره) وان تحرك بحركته كبساط بطرف خبت لعدم ملاقاته ونسبته اليه نعم تذكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكذا لانه تحت سقف متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لانه نجاسة تعدى يحملها الذوق غرا للجلد بالابرة إلى أن يدعى ثم يذره عليه نيلا أو نحوها فان امتنع أجبره الحاكم هذا كله (ان لم يحف بخدور من مخدورات التيمم) السابقة في يديه وان لم يتدبه يان فعمل به مكرها أو فعله وهو غير مكلف فلا جرم لانه حيث لم يحس مخدورا فلا ضرورة إلى بقا النجاسة أما إذا خاف ذلك فلا يلزمه مطلقا (ويعني عن محسب استجماره) بحجر أو نحوه في حق نفسه ولو عرق ما لم يجاوز صفته أو وحشته لمشقة اجتناب ذلك مع حل الاقتصاد على الحرج أو ما لو جعل مستحرا أو حامله فان صلاته تسقط إذا لحاجة اليه ومثله جعل طير بنقطة نجاسة ونحو وصت طاهر لم يطهر باطنه ويضه مذرة بان حكم أهل الخبرة أنه لا يأتي منها شر وخبت بقارورة ولورصت عليه النجاسة بخلاف حل الحلي الطاهر المنفذ (وعن طين الشارع الذي يقن نجاسته) وانما خلط بنجاسة مغلفة لعسر تجنبه (و) اتعاب في عما (يتعدى) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن وأمام البثرات والدمامل والقروح والقيح والصدمة ودم البثرات والبرص والقمل والبعض والبق وموضع الحماصة والقصد ودم الذباب وبول الخفاش ولس البول ودم الاستحاضة وماء القيح والنفاطات المتغير ويحسب في عن قابل ذلك وكثيره إلا إذا فرش الثوب الذي فيه ذلك أو حله لغرض ضرورة في عن قلبه دون كثيره ويعني عن قابل دم الاجنبي غير الكلب والخنزير وإذا عصر البشرة أو الدمل أو قمل اليرغوث

من صلاته (وان لم يتحرك بحركته) لتسببه اليه ومرة الفرق بين هذا وحركة السجود عليه (و) لانصع صلاة قابض طرف جبل) أو نحوه (على نجاسة) لافاها وألاق ملاقها كأن شد بقلادة كلب أو جعل طاهر من سفسنة تعجز بحبر بر أو حجر أو فاه نجاسة أو حمار حامل لها لانه حينئذ كل حامل للنجاسة وشروط البطان في ذلك أن يكون الوضع الذي لاق النجاسة من الجبل ونحوه يتحرك بحركته على المعقد فقول المصنف (وان لم يتحرك بحركته) ضعيف وان وافق ما في الروضة وأصلها خرج بشد بحجر اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لو جعله تحت قدمه فإنه لا يضرب وان كان مشدودا بذلك في النجاسة أو يتحرك بحركته لانه ليس حامل النجاسة ولا للتصل بها (ولا يضرب بحذاء النجاسة) ليدنه أو يحمله (من غير أصابه في ركوع أو غيره) وان تحرك بحركته كبساط بطرف خبت لعدم ملاقاته ونسبته اليه نعم تذكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكذا لانه تحت سقف متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لانه نجاسة تعدى يحملها الذوق غرا للجلد بالابرة إلى أن يدعى ثم يذره عليه نيلا أو نحوها فان امتنع أجبره الحاكم هذا كله (ان لم يحف بخدور من مخدورات التيمم) السابقة في يديه وان لم يتدبه يان فعمل به مكرها أو فعله وهو غير مكلف فلا جرم لانه حيث لم يحس مخدورا فلا ضرورة إلى بقا النجاسة أما إذا خاف ذلك فلا يلزمه مطلقا (ويعني عن محسب استجماره) بحجر أو نحوه في حق نفسه ولو عرق ما لم يجاوز صفته أو وحشته لمشقة اجتناب ذلك مع حل الاقتصاد على الحرج أو ما لو جعل مستحرا أو حامله فان صلاته تسقط إذا لحاجة اليه ومثله جعل طير بنقطة نجاسة ونحو وصت طاهر لم يطهر باطنه ويضه مذرة بان حكم أهل الخبرة أنه لا يأتي منها شر وخبت بقارورة ولورصت عليه النجاسة بخلاف حل الحلي الطاهر المنفذ (وعن طين الشارع الذي يقن نجاسته) وانما خلط بنجاسة مغلفة لعسر تجنبه (و) اتعاب في عما (يتعدى) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن وأمام البثرات والدمامل والقروح والقيح والصدمة ودم البثرات والبرص والقمل والبعض والبق وموضع الحماصة والقصد ودم الذباب وبول الخفاش ولس البول ودم الاستحاضة وماء القيح والنفاطات المتغير ويحسب في عن قابل ذلك وكثيره إلا إذا فرش الثوب الذي فيه ذلك أو حله لغرض ضرورة في عن قلبه دون كثيره ويعني عن قابل دم الاجنبي غير الكلب والخنزير وإذا عصر البشرة أو الدمل أو قمل اليرغوث

(عني عن قليله فقط) أي دون كثيره على المقداد لا كبير مشقة في تحبسه حينئذ (ولا يعني عن جلد البرغوث ونحوه) عامر لعدم عوم الباري به فوقعه في الصلاة بطلت ان جل جلد بعد موته والا فلازم ان كان في تعاطيف الخياطية ولم يكن اخر ارجه فينبغي أن يعني عنه (ولو صلى بنفسه) لا يعني عنه (ناسيا) له (أو جاهلا) به أو يكونه مبطلا ثم يتحقق كونه فيها (أعاده) وجوبه لان الطهر عنه من قبل الشرط وهي من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل والنسيان (الشرط الثامن ستر العورة) عن العيون فقط بل بعدم سترها مع القدرة عليه وان كان خاليا ظلة لاجتماعهم على الامر بالستر في الصلاة والامر بالنسي نهي عن ضده والنهي هنا يقتضي الفساد (و) عورة الرجل أي الذكر الصغير والكبير (والامة) ولو لم يعضه ومكاته ومستولاه (ما بين السرة والركبة) تحسب عورة المؤمن ما بين سرة وركبته وهو وان كان ضعيفا الا أن له شواهد تحسبه وقيل بالذكر الامة بجامع أن رأس كل ليس بعورة (و) عورة (الحر) الصغيرة والكبيرة (في صلاتها وعند الاجاب) ولو طهر جها جميع بنسب الالواح والكتفين ظهر أو بطنه إلى الكوعين لقوله تعالى ولا يدين زينهن الا ما ظهر منها أي وما ظهر منها وجهها وكفاها واما أن يكون عورة حتى يجب سترها الا ان الحاجة تدعو إلى ابرازها ما حرم مظهرها فلو نظر ما عدا ما بين السرة والركبة من الامة ليس لان ذلك عورة بل لان النظر اليه مفنة الفتنة (و) عورة الحرة (عند) مثلها وعلوها كلها الضيق اذا كانت عفيفة أيضا من الزنى وغيره وعند المسحوق الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند (محارها) الذي كور ما بين السرة والركبة فيجوز أن يذكر النظر من الجانبين لماعدا ما بين السرة والركبة بشرط أمن الفتنة وعدم الشهوة وان لا يتطرق تلبسها ولا غشيش المشكل كالاتي فخذ كرا فو حرة فان استمرت كرا حل لم تصح صلاته على المقد (وشرط الساتر في الصلاة وخارجها) أن يشعل المستور لسا ونحوه مع ستر اللون فيكتفي (ما عجم) ادراك (لون البشرة ولو) حتى الحجم كسر والضميق لكنه لم يذكر وهو خلاف الأولى للرجل أو كان غسيرا ستر الحجم الاعضاء كان كان طينا ولو لم يعد به الستر كان (كان) (ماء كدرا) أو صافا فاذا اكت حفرته حتى تمتع الرطوبة وحفرة أو غشايا ضيق رأس يستتران الواقعين هما وان وجدوا بالحصول المقصود بذلك بخلاف ما لا يشعل المستور كذلك ومن ثم قال (لا خيمة ضيقة وظلمة) وما يحكي لون البشرة بان يعرف به سانه من سوادها كزجاج ومهلل وما صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لا يجرم لها من تنجوس جرة أو صفرة ولن سترت اللون لانها لا تعد سترًا وتصور الصلاة في المسامعين يمكنه الركوع والسجود فيه وفي حيحها وفي الصلاة على الجنازة ولو قدر على الصلاة فيه والسجود في الشط لم يلزم بل له الامتناع به ويجب على فاقنحوا الثوب السراطين وان رقا الماء السكرو وكفى بخلاف فيه اثنان وان حصلت حمامة محجمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجواب لان الاعتاد ويجوز ستر بعض العورة (بده) من غير من ناقض لحصول المقصود به وكذا في غيره وان حرم ولو لم يجد المصل رجلا أو غدا ما لا يستر بعض عورته وجب لانه يسوره فان وجد ما يكتفي سوا ثيابه (الفسل والدبر) (تعين لهما) لانهما أغلظ (أو) كافي (أحدهما فاقدم) وجوبه رجلا أو غيره (قبله) ثم يبرز وجهه بالقبيل للقبلة فستره أهم تعظيها لهما والستر الدبر غالباً باليتين (ويزر) وجوبه (بالقبصة) أي بقبضه ولو بقبضه أو بستره ولو بقبضه أو بستره أو بستره أو بستره أو بستره ان كانت عورة تظهر منه في الركوع أو غيره) فان لم يقبل صم ارامه ثم عمد الكراع ان ستره والابطلت صلاته ويجب عليه السعي في تحصيل الساتر بذلك أو اجازة أو غيره انظر ما في الما هو يقدمه على المساءل واما نفسه ولا بد له ويصلي عاريا مع وجود الساتر التحس لامت مع وجود الحرج بل بلبسه للحاجة ولو أمكنه تظهرها للثوب وجب وان خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا ولو حبس على تحس فرش السرة عليه وصلى عاريا ثم اتركه ولا اعاده عليه (الشرط التاسع استقبال) عين (بالقبض) أي الكعبة فلا يكتفي التوجه بل بها القبلة التحصيص أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها وقال هذه القبلة وخبر

عني عن قليله فقط ولا يعني
عن جلد البرغوث ونحوه ولو
صلى بنفسه ناسيا أو جاهلا
أعاده (الشرط الثامن)
ستر العورة وعورة الرجل
والامة ما بين السرة والركبة
والحر في صلاتها وعند
الاجاب جميع بنسب الالواح
والوجه والكتفين وعند
محارها ما بين السرة
والركبة بشرط أمن الفتنة
وعند المسحوق الذي لم يبق فيه شيء
من الشهوة وعند (محارها) الذي
كور ما بين السرة والركبة فيجوز
أن يذكر النظر من الجانبين لماعدا
ما بين السرة والركبة بشرط أمن
الفتنة وعدم الشهوة وان لا يتطرق
تلبسها ولا غشيش المشكل كالاتي
فخذ كرا فو حرة فان استمرت كرا
حل لم تصح صلاته على المقد (وشرط
الساتر في الصلاة وخارجها) أن
يشعل المستور لسا ونحوه مع ستر
اللون فيكتفي (ما عجم) ادراك (لون
البشرة ولو) حتى الحجم كسر والضميق
لكنه لم يذكر وهو خلاف الأولى
للرجل أو كان غسيرا ستر الحجم
الاعضاء كان كان طينا ولو لم يعد
به الستر كان (كان) (ماء كدرا)
أو صافا فاذا اكت حفرته حتى تمتع
الرطوبة وحفرة أو غشايا ضيق رأس
يستتران الواقعين هما وان وجدوا
بالحصول المقصود بذلك بخلاف ما
لا يشعل المستور كذلك ومن ثم قال
(لا خيمة ضيقة وظلمة) وما يحكي
لون البشرة بان يعرف به سانه من
سوادها كزجاج ومهلل وما صاف لان
مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ
التي لا يجرم لها من تنجوس جرة أو
صفرة ولن سترت اللون لانها لا تعد
سترًا وتصور الصلاة في المسامعين
يمكنه الركوع والسجود فيه وفي حيحها
وفي الصلاة على الجنازة ولو قدر على
الصلاة فيه والسجود في الشط لم يلزم
بل له الامتناع به ويجب على فاقنحوا
الثوب السراطين وان رقا الماء السكرو
وكفى بخلاف فيه اثنان وان حصلت
حمامة محجمة (ولا يجب) عليه (الستر
من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجواب
لان الاعتاد ويجوز ستر بعض العورة
(بده) من غير من ناقض لحصول
المقصود به وكذا في غيره وان حرم
ولو لم يجد المصل رجلا أو غدا ما لا
يستر بعض عورته وجب لانه يسوره فان
وجد ما يكتفي سوا ثيابه (الفسل والدبر)
(تعين لهما) لانهما أغلظ (أو) كافي
(أحدهما فاقدم) وجوبه رجلا أو غيره
(قبله) ثم يبرز وجهه بالقبيل للقبلة
فستره أهم تعظيها لهما والستر الدبر
غالباً باليتين (ويزر) وجوبه (بالقبضة)
أي بقبضه ولو بقبضه أو بستره ولو
بقبضه أو بستره أو بستره أو بستره
ان كانت عورة تظهر منه في الركوع أو
غيره) فان لم يقبل صم ارامه ثم عمد
الكراع ان ستره والابطلت صلاته
ويجب عليه السعي في تحصيل الساتر
بذلك أو اجازة أو غيره انظر ما في
الما هو يقدمه على المساءل واما نفسه
ولا بد له ويصلي عاريا مع وجود الساتر
التحس لامت مع وجود الحرج بل بلبسه
للحاجة ولو أمكنه تظهرها للثوب وجب
وان خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا
ولو حبس على تحس فرش السرة عليه
وصلى عاريا ثم اتركه ولا اعاده عليه
(الشرط التاسع استقبال) عين (بالقبض)
أي الكعبة فلا يكتفي التوجه بل بها
القبلة التحصيص أنه صلى الله عليه وسلم
صلى ركعتين في وجهها وقال هذه
القبلة وخبر

ما بين المشرق والمغرب قبله محمول على أهل المدينة ولابد أن يسامتها بجميع بدنه فلو تخرج بعض بدنه أو بعض
 صف طويل امتد بغيرها عن محاذاتها بطلت الصلاة تسوا من بأخرات المسجد الحرام وغيرهم ويجب
 استقبالها في كل صلاة (إلا في صلاة شدة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كريض لا يجلس بوجهه إلى القبلة
 ومروءة على خشبة وغريق ومصابر فيصلي على حسب حاله ويعبد (والأفضل السفر) المعين المقصود
 (الباح) أي الجائر وإن كان مأثورا أو قصر بأن كان ميلا فلا كراهة لأقل حينئذ لا يشترط الاستقبال فيه بنفسه إلا أن
 لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير المكتوبة حينما توجهت به في جهة مقصده
 وقيل بالركب الماشي ولأن الناس حاجة بل ضرورة إلى الاستسقاء فلو كانوا الاستقبال لتركوا أو أوردتهم
 لمشتقة فيه أما القرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلي على دابة سائر مطلقا لأن الاستقبال فيه شرط احتياطا
 له أتم أن خاف من القتل على نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقته إذا استوحش به كان له أن يصلي الغرض
 عليها وهي سائر ما إلى مقصود يوثق ويعبد ويجوز فله على السائر أو الواقعة أن كان له من يلزم طمأنينة بحيث
 لا يتحول عن القبلة أن أتم الأركان وعلى سائر عيشه به رجال وفي زورق جاروفي أرجوحه معقله بحبال وإذا
 جازا التسلق على الرحلة (فإن كان في مرقد كهودج وحجارة) أو في سفينة (أتم) أو جوبا (ركوعه) ويجوز
 وسائر الأركان وبعضها من بعض من الباقي (واستقبل) وجوبا بالتيسر ذلك عليه وعلى غيره سائر السفينة
 أها هو ومن لم يدخل في سبيلها فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا إتمام الأركان بل في التصرع فقط أن سهل
 كراكب الدابة (وإن لم يكن في مرقد ولا في سفينة) فإن كان راكبا (في الأيسر) بل فيه الاستقبال في جميع
 الصلاة وأعمال الأركان (استقبل في أحراره فقط أن سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطوعة والألم
 يلزمه في الأحرار أيضا ما غيره ولو السلام فلا يلزمه فيه طمأنينة لأن الانقضاء بحثا له لا لما احتجأ به
 (وطريقه) يعني جهة مقصده وإن لم يسلك طريقه ولو غير غير (قبلته في باقي صلاته) بالنسبة لمن سهل عليه
 التوجه في التصرع فقط وفي كلها بالنسبة لغيره لغير السابق فلو انحرف عن صوب مقصده واستدبره عمدا
 وإن قصر أو أكره أو غير عدد وأن طال بطلت صلاته والأفلا بد بعد للسهل ونعم أن انحراف إلى القبلة ولو
 بر كونه مقابلا وعلى جنبه لم يضر لانها الأصل ومن ثم جاز له جعل وجهه لها وظهوره لمقصده (ويوثق الركب)
 وجوبا (بركوعه وسجوده) ويجب كون الأيدي السجود (أكثر) تحذيرا لكن لا يلزم قبل وسجدة في الأيدي
 (وإن كان) المسافر (ما شيا استقبل) القبلة (في الأحرار) في (الركوع والسجود) فلهما وفي الجلوس بين
 السجدين (السهل) وذلك كله عليه بخلاف الركب ولا عشي إلا في قيامه ومنه الاعتدال ونهيه مع السلام
 لطول زمنهما (ومن صلى في الكعبة) أو عليها فرضا أو نفلا جاز له بل نذب الصلاة فيها (و) حينئذ فإن
 (استقبل من سائرها) أوترأها المجموع من أجزائها لا الذي تلقىه الريح (شخصا ثابتا) ككتبه وباب هرود
 وكذا عصاهم رقيه أو مشقة (قد وثائق ذراع) تقر بها كثر بدواعي الدنيا وبعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر
 (صحت صلاته) لتوجهه إلى جهة من غير منتهى خلاف فتوح حشيش ثابت بها أو عصاهم رقيه أو غصاهم استقبال
 هو أنها بالنسبة لمن هو خارج عن حاله بعد حينئذ متوجهها إليها كالصلي على أعلى منها كآب قيس بخلاف
 الصلي فيها أو عليها (ومن أمكنه مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن بينه وبينها حائل كان كان بالمسجد أو كان
 بينهم حائل بغير حاجة (لم يقلد) يعني لم يأخذ بقول أحد أو كان مخبرا عن علم بل لا بد من مشاهدتها أو
 مسها بالنسبة للآلعي ومن في ظلة لأفاده اليقين فلا يرجع إلى غيره مع قدرته عليه (فإن عجز) عن عملها
 لحائل يسهو وبينها ولو طار كافي لمصلحة (أخذ) وجوبا بقول ثقة في الرواية ولو رقيقا أو غي (خبر عن عمل)
 أي مشاهدتها لعينها لا خبرا أقوى من الاجتهاد فلا يعدل إلى الاجتهاد مع قدرته على أقوى منه ومثله رؤية
 محراب لم يطمع فيه وإن كان يسلطه صغيرا لكن يشترط أن يكثر طارقه وقول الثقة رأيت كثيرا من المسلمين
 يصلون إلى هذا الجهة أو القطب ههنا والمصلي يعلم دلالاته على القبلة أما غير الثقة كالناسق والصبي فلا

إلا في صلاة شدة الخوف والا
 في نقل السفر المباح فإن
 كان في مرقد أو في سفينة
 أتم ركوعه وسجود واستقبل
 وإن لم يكن في مرقد ولا في
 سفينة فإن كان راكبا
 استقبل في أحراره فقط أن
 سهل عليه وطريقه قبلته
 في باقي صلاته ويوثق الركب
 بركوعه وسجود أكثر وإن
 كان ماشيا استقبل في
 الأحرار والركوع والسجود
 والجلوس بين السجدين
 ومن صلى في الكعبة
 واستقبل من سائرها
 ثابته قدر ثلثي ذراع صحت
 صلاته ومن أمكنه
 مشاهدتها لم يقلد فإن عجز
 أخذ بقول ثقة بخبر عن علم

انتهى في قرأته الى تلك الآية أو انشأها حينئذ ولا ينال ما يصلح لخطاب الناس به من نظم القرآن والاذكار
وما لا يصلح وخرج نظم القرآن ما لو غير نظم كقولها يا ابراهيم سلام كوفي فتبطل صلاته مطلقا ثم ان لم يصل
بعضها بعض وقصد القراءة فلا بد ان (ولا تبطل) الصلاة (بأنه كروا الدعاء بلا خطاب) لمخاطب غير النبي صلى
الله عليه وسلم ولا تعلق (ولا بالتلفظ بقربة كالتقوى والنذر) والصدقة والوصية وسائر القرب بالمخبرات بلا
تعلق ولا خطاب بل ذكر لان ذلك قربة ومناجاة لله فهو من جنس الدعاء بخلاف ما مع خطاب لمخاطب غير النبي
صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملائكة وغيرهم وان لم يعقل كقوله لعاطس رحلت الله وهلا ربي وربك
الله أو مع تعلق كان شقني الله مرضي فعلى عقوق رقبته أو اللهم اغفر لي ان شئت فتبطل بذلك مطلقا كما
لنطق بتي من ذلك بغير العربية وهو محسنه ولا تضر اشارة الاخرس ولو يبيع وان صح بيه ولا خطاب
الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد ويدرس حتى للناطق رد السلام بلا اشارة
ولن عطس أن يحمد الله ويستمع نفسه ولو قرأ امامه اياك تعبدوا اليك نستعين فقالها أو قال استعنا أو
نستعين بالله بطلت لم يقصد تلاوة أو دعاء قاله في التحقيق (ولا تبطل) بالسكوت الطويل (ولو) (بلا عذر)
لانه لا يتخلل نظمها (وإس من نابه شيء) في صلاته كنيسته امامه وانته اخل وانما تمحو أعي من وقوعه في
مخذور (أن يسبح الله تعالى أن كان رجلا) بقصد الله كروحه أو مع التنبيه والابطلت صلاته كما علم مما مر
(و) (أن تصفق المرأة) والخشوع والاولى أن يكون (بطن كف على ظهر كف) (أخرى) سواء اليمنى واليسرى
وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته فلا يسبح فاته اذا سجد التفت اليه أو ما التصفيق
لنساء فلو صفق الرجل وسج غير كك خلاف السنة ولو كذا التصفيق كان لا فاشتمالية أبطل ولا ينضر
حيث قصده الاعلام وان كان بضرب الراحتين الشرط الحادي عشر ترك تعبد زيادة الركن الفعلي والدفع
الفاحش وان قل وترك (الافعال الكثيرة) عرفا ولو سهوا (فلو زاد ركوعا) لغزقت في نحو حية (أو غيره من
الاركان) الفعلية (بطلت) صلاته ان تعده ولم يكن للتابعة وان لم يطعن فيه لانه يختلف الركن القوي
لان زيادته لا تغير نظمها بخلاف الزيادة سهوا أو لا يسجد لغيره ولا ينضر بعد زيادة قعود قصران بعد في
الصلاة غير ركن كان جالس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل جلسة الاستراحة بخلاف الجالس قبل نحو
الركوع لانه لم يعهد (أو فعل ثلاثة أفعال متوالية) بان لا يعد عرفا كمنامة طعنا ما قبله (كثلاث خطوات)
وان كاتب بقدر خط ومغتنرة أو مضغبات ثلاث (أو حركات) متوالية مع تحريك اليد (في غير الحرب) وكان
حرك يديه ورأسه ولو ما أو خطا خطوة واحدة نأوا بفعل الثلاث وان لم يزد على الواحدة (أو وثب وثبة)
ولا تكون الوثبة الا (فاحشة أو ضرب ضربة مقرامة) أو صفق تصنيعة أو خطا خطوة بقصد اللعب وان
كانت التصنيعة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء كان عامدا أو ناسيا) لما فا
ذلك أكثر من خشة الصلاة واشعاره بالاعراض عنها والخطوة يتبع الحذاء المروهي المرادة هنا هي عبارة عن
نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الأخرى الى ابعدها أو أقرب خطوات أخرى بخلاف نقلها الى مساواتها
وذهاب اليد رجوعها أو وضعها أو حركة واحدة ما في الحرب الذي لا يصبر معه على عدم الحرك
فيقتصر الحرك لاجله وان كثر لا تضر اذ اليه (ولا ينضر الفعل القليل) الذي ليس بفاحش ومنه الخطوات وان
انعمتوا باليس الخفيف وقع كذب وهم ما فيه لكنه مكرروم (ولا حركات خففات وان كثر) وروايت لكنها
خلاف الأولى وذلك (كحريك الاصابع) في نحو سبعة وحركة فلا يطلان بجميع ذلك وان تعده ما لم يقصده
منافاتها وانما يلزم عن قليل الكلام عدل لانه لا يحتاج اليه في اختلاف الفعل فعني عايشا الاحتراز
عنه مما يتخللها من الاجفان واللسان كلاما صاع وقد يسكن الفعل القليل كمثل نحو الحية (الشرط الثاني
عشر ترك) الفطر فتبطل وصول مفطر حروفه وان قل ولو لا حركه فموضع لان وصوله يشعر بالاعراض عنها
وترك غير المفطر أيضا نحو (الاكل والشرب) الكثير سهوا أو جهل تحريمه فيها قبل طبعه وانما لم يفطر لان الصائم

ولا تبطل بالترك والدعاء بلا
خطاب ولا بالتلفظ بقربة
كالعق والنذر ولا بالسكوت
الطويل بلا عذر ويسكن
نايه شيء أن يسبح الله تعالى
ان كان رجلا ونصف المرأة
بطن كف على ظهر كف أخرى
(الشرط الحادي عشر) ترك
الافعال الكثيرة فلو زاد
ركوعا أو غيره من الاركان
بطلت ان تعده أو فعل ثلاثة
أفعال متوالية كسلاط
خطوات أو حركات في غير
الحرب أو وثب وثبة فاحشة
أو ضرب ضربة مقرامة
بطلت سواء كان عامدا
أو ناسيا أو لا ينضر الفعل
القليل ولا حركات خففات
وان سكنت كحريك
الاصابع (الشرط الثاني
عشر) ترك الأكل والشرب

لا تقصر منه اذ ليس لعباده هشة تذكر بخلاف الصلاة فان كل قليلا ناسيا أنه فيها (أو جاهلا بصره) وعذر تقرب عهده بالاسلام أو نشته بعد ادعاء العلماء (لم يطل) صلاته لعذره (الشرط الثالث عشر أن لا يعصى ركن قولي) كالقنطرة (أو قولي) كالاعتدال (مع الشك في) صحة بقية الصلوة بان تردده نوى أو أتم النية أو في بعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو فعل نوى ظهر أو عصورا (أو يطول) عرضا (زمن الشك) أي التردد فما ذكر كقبي طال أو مضى قبل الخلل امكن بان قارنه من استلهاه إلى عمله أن يطول الندرة مثل ذلك في الاولى ولتقصيره ترك التذكري الثالثة وان كان جاهلا وبعض الركن القولي ككله ان طال زمن الشك أو لم يعد ما قرأ فيه وقرأة السورة والتشهيدا الاول كقرأة الفاتحة ان قرأ منها قدوها أو قدور بعضها او طال وخرج بقوله أن لا يعصى الى آخره ما لو تذك قبل طول الزمن وإتيانه بركن فلا يطل ان لكثرة عروض مثل ذلك وتبعية بالمشكوك ان في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أعياه مع ذلك سواء كان في فرض وطلن انه في نفل أو عكسه (الشرط الرابع عشر أن لا ينوي قطع الصلاة أو ترددي قطعها) حتى نوى قطعها ولو بطريق من غير النوى أو تردديه أو في الاسرار فباطل لما قلنا ذلك للجزم بانه لا يواخذ بالوسواس القهري ولو في الاعيان لم يلزم من الخرج ولو نوى فعل مبطل فيها لم يطل الا ان شرع في المتنوى ولا يطل الوضوء والصوم والاعتكاف والحج فينية القطع وما بعده لان الصلاة أضيقت بما أسرار الاربعة (الشرط الخامس عشر عدم تعليل قطعها بشئ) فان علقه بشئ ولو محالا بما يظهر بطلانها في الجزم بالنية

فصل في مفكروها الصلاة (ويكره الالتفات بوجهه) فيها الإله أخذ لاس من الشيطان كما صرح في الحديث (الالاحاجة) للاتباع ولا بأس بلم العين من غير الالتفات أما الالتفات بالصدر فيطال كما علم بمعامر (ورفع البصر الى السماء) لانه يؤدى الى تخلف البصر كما في حديث البخاري (وكشفه عن أوثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بان لا يكثره لما يجد معه (ووضع يده على فقه بلا حاجة) للنهي الصحيح عنه ما هو ضرورة الحاجة كالتأنيب لنفسه فغير صحيح فيه ولا فرق بين اليمنى واليسرى لان هذا ليس فيه دفع مستقذرحسى (ومسح بخارج يمينه) قبل الانصراف منها (وتسوية الحصى فيه كان محسوده) للنهي الصحيح عنه ولانه كالذي قبله ينافي التواضع والخشوع (والقيام على رجل) واحدة (وتقديهما) على الاخرى (واصفهما بالانحرى) حيث لا عذر لانه تكلف ينافي الخشوع ولا بأس بالاستراحة على احداهما اطول القيام أو نحوه (والصلاة حاقنا بالنون أي بالنول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالعاظ (أو حاقفا) أي بالرفع للنهي عنهما مع مدافعة الاختين بل قد يحرم ان ضره مدافعة ذلك ويندب أو يجب تقريره نفسه من ذلك وان فاتت الجماعة (انوسع الوقت) ذلك والاوجب الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر طرمة الوقت (ومع نوقان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أي اشتباهه بحيث يحتل الخشوع لو قدم الصلاة عليه لانه صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على المشاء أو كل ما يوقر معه خشوعه فان لم يتوفر الا بالاشبع شبع ومحل ذلك (انوسع الوقت) أيضا (والاصل في فورا وجوب للمعسر) وأن يصق في غير المسجد عينه أو قبلاته) وان كان خارج الصلاة للنهي عن ذلك بل يصق عن يساره ان يسر والافقت قدمه اليسرى (ويحرم) البصاق في المسجد ان اصل ينهى من أجزائه الخبر الصحيح أنه خطيئة وقد كارتها دفنها أي أنه يقطع الحزنة ولا يرفعها (ويكره ان يضع يده) اليمنى أو اليسرى (على خصره) لغرض الحاجة للصحة التي عنه ولانه فعل المتكبر من ومن ثم لم يخطأ بليس من الجنة كان كذلك وورده راحة أهل النار أي اليهود والنصارى (وأن يتخضض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قرأة السورة في الاوالتين الخلاف في وجوبها (وقراءة السورة في) الركعة (الثالثة والرابعة) من الاربعة الثالثة من المغرب وهذا ضعيف والعبد أن قرأها فيها لم يست خلاف الاولى بل خلاف السنة واغايه ليست يستغفر في بين ما ليس يستغفره ما هو خلاف السنة (الالمن سبق بالاولى والثانية فيقرؤا) أي السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانهما أو لينا اذا أدركه

فان كل قليلا ناسيا
أو جاهلا بصره لم يطل
(الشرط الثالث عشر) أن
لا يعصى ركن قولي أو فقه على
مع الشك في نية التحريم
أو يطول زمن الشك (الشرط
الرابع عشر) أن لا ينوي
قطع الصلاة أو يسترد في
قطعها (الشرط الخامس
عشر) عدم تعليل قطعها
بشئ
فصل في ويكره
الالتفات بوجهه الالاحاجة
ورفع البصر الى السماء
وكشفه عن أوثوبه ووضع
يده على فقه بلا حاجة ومسح
بخارج يمينه وتسوية
الحصى في مكان محسوده
والقيام على رجل وتقديهما
ولصقه بالانحرى والصلاة
حاقنا أو حاقبا وحازفا ان
وسع الوقت ومع نوقان
الطعام انوسع أيضا وان
يق في غير المسجد عينه
أوقبته ويجرم في المسجد
ويكره ان يضع يده على
خصره وأن يتخضض رأسه
في الركوعه وقراءة السورة
في الثالثة والرابعة الا ان
سبق بالاولى والثانية
فيقرؤا في الاخيرتين

المأموم أول صلاته فان لم يكنه قراتم فيها قراها في آخره ثلاثا تخلصا من السورة ولوسق بالاولى فقط قراها في الثانية والثالثة (والاستناد) في الصلاة (الى ما يسطر) المصل (يسقطه) للخلاف في صحة صلاته حينئذ ومجمله حيث يسمى قائما والابان كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن الارض بطلت صلاته كما مر في بحث اقسامه لانه ليس قائم بل معلق نفسه (والزيادة في جلسة الاستراحة على قدر الجالوس بين السجدين) أي على أقله اقله امانا زائدة على اقله بقدر التشهد الواجب فطوله كما مر أن يطول جلسة الاستراحة بمطل كطول الجالوس بين السجدين (وطالة التشهد الاول) ولو بالصلاة على الاك فيه (والدعاء فيه) لبناؤه على التخفيف (وترك الدعاء في التشهد الاخير) للخلاف في وجوب بعضه السابق كما مر (ومقارنه الامام في أفعال الصلاة) بل وأقوالها للخلاف في صحة صلاته حينئذ وهذا الكراهة من حيث الجماعة لانها لا توجد الا معها فتوقفت فخصيلها ككل مكر ومن حيث الجماعة كالانفراد عن الصف وتركة فرجة فيه مع هولة سحرها والعلم على الامام والاختصاص عنه لفقر حاجة ولو في المسجد والاختصاص بالخطاف ونحوه فلا سبق والمبتدع واقتداء المقترض بالمتنزل ومصلى الظهر مثلا بمصلى العصر وعكسه (و) بكره (المهرق) موضع الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر (خلف الامام) لخالفته للاسراع المتأخر في ذلك (وبجرم) على كل أحد (المهرق) في الصلاة وخارجها (ان شوش على غيره) بنحو مصل أو قارئ أو ناظم للضرر ويرجع لقول المتشوش ولو فاسد قالانه لا يعرف لانه وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن يشاقبه كلامه في غيره وقائه كالصريح في عدمها الا ان يجمع بحمله على ما اذا خاف التشويش (وتركته) الصلاة أيضا (في المنزل) بفتح الموحدة وضمها وهي موضع الزيل (والجزرة) وهي موضع الجزر رأى الفتح لعمدة انتهى عنهما ولم يفتها من محاذات الحاجة فان سمع بعضه أو مجمله بطلت صلاته كما مر (والطريق في البناء) دون البرية بل للهي ولا شغل القلب بغيره والناس فيها يبه يعلم ان السبيل بالبادون السبيل يتجوى على الغالب وأنه حيث كثر مرورهم يعمل كرهت الصلاة فيه حينئذ وان لم يكن طريقا كطائف وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاته الصبح لانه ارحل عنه ولم يصل فيمو قال ان فيه شيطانا (و) في (بطن الوادي) أي كل واد (مع وقوع السيل) نشية الضمروا استعاضوا عن (و) في (الكعبة) وهي من عبد البود (و) في (البسة) وهي متعبدة النصارى وغيرهما من سائر أمكنة المعاصي كالسوق لانها ماوى الشياطين كالجلام (و) في (المنيرة) الطاهرة والتمبوشة ان جعل يشبهه من الحساسة كاللماص في المنزل به تو به يعلم أن الكلام في غير مقابر الانبياء (والحمام) أو مسطحة ولو جند الماسر (وعطن الابل) وهو الحبل الذي تضي اليه بعد شربها يشرب غيرها وهي ناء للهي عنه ولتشوش خشوعه بشدة نهارها (و) على (سطح الكعبة) لما فيه من الاستعلاء عليها (و) في (قوب) أو اليه أو عليه ان كان (فيه تصاوير أو شيء) آخر (باليه) عن الصلاة كخطوط وكادى مستقبله للغير الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه فوبذات أعلام فافترغ قال ألهتنى هذه (والتلم) للرجل (والتنقب) لغيره انتهى عن الاول وقيل به الثاني (وعند غلبة النوم) لقوات النشوع حينئذ ولو كان اتسع الوقت وغلب على ظننا استيقاظه وادراك الصلاة كمله فيها ولا حرم كما مر

فصل في منعة المصلي (يستحب) لكل مصل (أن يصلي الى شخص) من نحو جدار أو عود فان لم يجد فغوى عصا أو متاع يجمعه (أو راقى ذراع) فأكثر أى طوله بقدر ذلك وان لم يكن له عرض كسهم (بشبه) اي من قدميه (وبشبه ثلاثة أذرع فداون) ذلك (فان لم يجد) شاخصا بما ذكر (بسط مصل) أو خطا من قدميه نحو القبلة وكرهه طولا أو في ذلك للاخبار بالصحة كخروعة تروى في صلاتكم ولو يسهم وخبر اذ صلى أحدكم الى ستره فليد منها ولم يصلي عليه الصلاة والسلام في الكلمة جعل يشبهه وبين حائطه اقرى سامن ثلاثة أذرع لانها قدر امكان السجود ولذلك يسن التفريق بين كل صفتين بقدرها وصح جماعته خبر اذ صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصنص عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا من لا يضرمه أمامه وما اقتضاه هذا الخبر

والاستناد الى ما يسطر
يسقطه وان زيادة في جلسة
الاستراحة على قدر الجالوس
بين السجدين وطالة
التشهد الاول والدعاء فيه
وترك الدعاء في التشهد
الاخير ومقارنة الامام في
أفعال الصلاة والجهر في
موضع الاسرار والاسرار في
موضع الجهر والجهر خلف
الامام وبجرم الجهر ان شوش
على غيره وتكره في المنزل
والجزرة والطريق في البناء
وبطن الوادي مع وقوع السيل
والكنيسة والنبعة والمقرة
والحمام وعطن الابل وسطح
الكعبة وقوب فيه تصاوير
أو شيء بليسه والتسليم
والتنقب وعند غلبة النوم
فصل في يستحب أن
يصلى الى شاخص قدر ثلثي
ذراع يشبهه وشبه ثلاثة أذرع
فداون فان لم يجد بسط
مصل أو خطا

من الترتيب هو المعتمد خلافاً لما سنوى التابع له المصنف فلا يمتنع تقديم نحو الجدار ثم نحو العصائم المصلى ثم الخط وسنّى عدل عن رتبة أي ما دونها مع القدرة عليها كانت كالعدم (ويندب) (دفع المار) (ينه وين سترته) (حينئذ) أي حين استبرأته مستوفية للشروط المذكورة لا يمر على الله عليه وسلم بذلك وقال فان أتى فليقاتله فأتاه وشيطان أي فليدفعه بالدرج كالسائل ولا يزيد على حرته ولا يطل صلاته ان والى ويسن لغیر المصلى دفعه أيضاً (ويحرم المرور) (ينه وبين سترته) (حينئذ) أي حين استغفاهم للشروط ولو لضرورة وان لم يجد المار سبيلاً غير المصلى صرح بقوله صلى الله عليه وسلم لو دعى المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاثم لكان أن يشق أربعين خرقاً خيراً له من أن يمر بين يدي المصلى وهو مقيد بالاعتدال بشرطه المعلوم من الاخبار السابقة ولا يحرم المرور (الاذا) لم يقصر المصلى فان قصر بأن (صلى في قاعة الطريق) وأشار ع أدرب ضيق أبواب مسجد أو مجوحا كالحل الذي يقبض مرور الناس فيه في تلك الصلاة ولو في المسجد كالطاف ليحرم المرور بين يديه (و) يحرم المرور في غير ما ذكر (الاذا) كان (الفرجة في الصف المتقدم) فله المرور بين يدي المصلى ليصل فيها وان تعددت الصفوف بينه وبينه التقصير به بالوقوف خلفه ما مع وجودها وحيث اتفق شرط من شروط السجدة السابقة فيحرم المرور ورم الدفع ولو أزيل سترته حرم المرور على من علم بها بخلاف من لم يعلم به لعدم قصره ونظراً أن مثله ما استبرأته تراها مقفلة ولا تراها مقفلة المار

ويندب دفع المار حينئذ
ويحرم المرور حينئذ الاذا
صلى في قاعة الطريق والا
لفرجة في الصف المتقدم

«(فصل)» بسن نجدتان
للسهو باحد ثلاثة أسباب
(الاول) ترك كلمة من
التشهد الاول والقنوت في
السج أو تزلف وضمان

الاخير والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في
التشهد الاول والقنوت أو

الصلاة على ال في تشهد
الاخير (الثاني) فعل ما لا
يطلب سهوه ويطلب عمده

كالكلام القليل ناسياً أو
زيادة ركن ففعل ناسياً
كل ركوع ولا يبطلها

لا يبطل سهوه ولا عمده
كالانقضاء والخطوة
والخطوتين الا ان قرأ في غير

محل القراءة أو تشهد في غير
محل أو صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم في غير محله

فيسجد سوا ففعله سهواً
أو عمداً

«(فصل)» في حدود السهو (يسن سجدة ثان للسهو) في الغرض والنفل للاحداث والاشنة وانما سن (باحد ثلاثة أسباب الاول ترك كلمة من التشهد الاول) المصحح أنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً ومجديلاً أن يسلم وقبس بالنسيان العبد لخلقه أكثر والمراد به اللفظ الواجب في الاخرة فقط كالقنوت ولو نوى أو ريم ركعات وقصد أن يشهد بثنتين تركه أو أولهما لم يسجد لانه ليس سنة مطوية لتمامها في محل مخصوص (أو) كلفتم (القنوت) الراتب وهو الذي (في) أصبح أو تزلف وضمان الاخير) قياساً على التشهد الاول دون قنوت النافلة لانه عارض وقبوعاً التشهد الاول مثله - ما فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يسجد حاله يسن له حينئذ أن يجلس ويقف بقدرهما (أو) تركه (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو أجلس لها (في) التشهد الاول) لانه إذا كرر بغير الاحتمال في الاخرة فيسجد لتركه في الاول كالتشهد (أو) تركه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله وأصحابه أو القيام لها في (القنوت) قياساً على ما قبلها (أو) تركه (الصلاة على ال) أو أجلس لها في (التشهد الاخير) قياساً على ذلك أيضاً وصورة السجود لتركها أن يتنقن تركه امامه لانه بعد أن يسلم امامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن يسلم ولم يطل الفصل (الثاني) من الاسباب (فعل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويطلب عمده كالكلام القليل ناسياً) أو أكل القليل ناسياً (أو زيادة ركن فعل ناسياً كل ركوع) وقطوب نحو الاعتدال بغير مشروع ناسياً لمصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو بعد السلام وقبس غير ذلك عليه بخلاف ما يبطل سهواً أيضاً كالكلام والعمل الكثير لانه ليس في صلاة (ولا) يسجد لانه لا يبطل سهوه ولا عمده كالانقضاء والخطوة والخطوتين (لانه لا يبطل سهوه ولا عمده) أو يسجد للفعل القليل ولا أمر به مع كونه فعلاً (الا ان قرأ الفاتحة أو السورة (في غير محل القراءة) كل ركوع الاعتدال (أو تشهد في غير محله) كالجلوس بين السجدين (أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله) كل ركوع (فيسجد) لذلك (سوا ففعله سهواً أو عمداً) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فقرأها ونفها أو أمر مؤكداً كما كذا تشهد الاول ان لم يقرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد لان القيام محله في الجمله ويقاس به ما وصل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقضية كلام المصنف أن التسبيح ونحوه من كل مندوب قول مختص بمحل لا يسجد لقلها في غير محله واعتده بعضهم لكن اعتمد الاسنوي وغيره أنه لا فرق نعم نقل السلام وتكبيره الاجرام عمداً يبطل وأفهم كلامه ان السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قوله لم لا يبطل عمداً لا يسجد لانه هو ولا يعمده وبضم اليها صور

كثرة القنوت قبل الركوع يثبت وكفر بفتحهم في الخوف غير التقريب إلا في المأمورة (ولونسي) الامام
 أو المنفرد (التشهد الأول) وحده أو مع قعوده (فد كره بعدا تنصاه) أي قيامه (لم بعدا اليه) لتلبسه بفرض
 فلا يقطع لسنته (فان عاد على بخره عمدا بطلت) صلاته لم تجز بأدلة قعود (أو) عاد (ناسيا) أنه في الصلاة
 (أو جاهلا) بفرض العود (فلا) بطلان لعذره وعليه أن يقيم إذا ذكر (و يسجد للسهو) لأن عدله هذا
 مبطل أما المأموم فان تنصب امامه فختلف عمدا عالما ولم يوافق فارتبطت صلاته لنفسه الخافه فلو لا يعود
 ولو عاد امامه لانه ما استمد فصلاته باطله أو سهو والساهي لا يجوز زبانه في قفاره أو يتنظره فان عاد معه
 عمدا عالما بطلت صلاته وان تنصب هو وجلس امامه للتشهد فان كان ساهيا لم يعتد بشغله اذ لا قصد له
 (ويجب) عليه (العود لتباعد امامه) فان لم يعد بطلت ان علم ونجدا وعمدا سن له العود لان له قصدا صححا
 وكان التبايع فرض كذلك القيام فرض وانما يخبر من ركع قبل امامه سهو العدم فخش الخائفة (وان تذكر)
 الامام أو المنفرد تركا التشهد الأول (قبل تنصاه) أي استوائه قائما (عاد) له ندبا له لم يتلبس بفرض (ولو
 تركه) أي غير المأموم التشهد الأول (عمدا فعاد اليه) عمدا عالما (بطلت) صلاته (ان كان) وقت العود (الى
 القيام أقرب) منه الى القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما اذا عاد وهو الى القعود أقرب وكانت نسبه
 اليه على السواء لكن بشرط أن يقصد بالنيوض تركا التشهد ثم يبدله العود أم لا وهذا النهوض
 عدلا لحي فان صلاته تطل بذلك والقنوت كالتشهد في جميع ما ذكر (و) منه أنه (لونسي) غير المأموم
 (القنوت) فذكره بعد وضع جبهته للسجود (لم يرجعه) لتلبسه بفرض (أو قبله) أي قبل وضعه على
 الارض وان وضع بشفة أعضاء السجود (عاد) ندبا لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسهو ان بلغ) حد الرأع
 لزيادة ما يبطل تجده فان لم يبلغه لم يسجد (الثالث) من الاسباب (اي اقعار كركن فعلي مع التردديه فلو شك في) أي
 تردد مع استوائ أو رجحان (في) ترك شي معين من (ركوع أو سجود أو ركعة) أي به وجوبه بالان الاصل علم
 فعله (وسجد) لتردده في زيادة مما أتى به (وان زال الشك قبل السلام) لتردده حال الفعل وهو مضى للنية
 (الا اذا زال الشك قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة) فلا يسجد لان مافعله واجب على كل تقدير فلو يؤثر فيه
 التردد فلو شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً لزمه أن يبين على الأقل (وان أخبره كثير وبنه صلى أربعاً) لا يجوز له
 الرجوع الى قول غيره في النقص ولا في الزيادة لطلان الصلاة بكل منها بخلاف نحو الطواف له الاخذ
 باخبار غيره بالنقص (واذا) تردد ثم زال الشك (فان كان قد زال (في غير) الركعة (الاخيرة لم يسجد) لان
 مافعله منه مع التردد واجب على كل تقدير (أو زال (فيها) أي في الاخيرة (سجد) لان مافعله منه ما قبل التذكر
 يحتمل الزيادة فلو شك في تركه بعض معين سجد أو في ارتكاب منهي فلا أو هل سجد للسهو ولا يسجد له وهل
 سجد له سجدتين أو واحد سجد آخر عملا بالاصل في جميع ذلك والحاصل أن الشك قوله كمال عدم
 غالباً (و) من غير الغالب أنه (لا يضر الشك بعد السلام في ترك ركن) لان الظاهر مني الصلاة على القيام
 (الالتفات وتكبيرة الاحرام) فانه يضر الشك فيها ولو لم يعد اسلام فتنزيمه الاعادة لانه شك في اياه الانقضاء
 فتنزيمه الاعادة كما لو شك هل نوى الترض أو النقل أو هل صلى أولاً (والا الشك في) الطهارة) وغيرهما من
 بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتد ما فيه في موضع آخر وفي غير من أنه لا يضر الشك فيه
 بعد تحقق وجوده عند الخول في الصلاة لا في الطهارة فانه يكتفي بتحقق وجودها أو قبل الصلاة لقوله يجوز
 الدخول فيها يظهر متكول فيه (وسجد المأموم لسهو) (وعند) امامه المظهر وامامه) أي امام امام المظهر
 أيضاً وان كان سها امامه أو امام امامه قبل القدوة لتطرقا لخل فيها الصلاة من صلاته امامه ومن ثم يسجد
 (وان تركه الامام) فلم يسجد (أو بطلت صلاة الامام) كان (أحدث قبل اتملها) وبعد وقوع السهو منه
 أو فارقه أما المحدث فلا يلحقه سهو ما اذا قدوة في الحقيقة وان كانت الصلاة خلف المحدث جماعة لان ذلك
 بالنسبة لحصول الثواب فضلا لا لترتب عليه أحكامها وعند يسجد الامام المظهر يلزم المأموم تباعده فيه

ولونسي التشهد الاول
 فذكره بعد تنصاه لم يعد
 اليه فان عاد عالما بخره
 عاد بطلت أو ناسيا أو
 جاهلا فلا ويسجد للسهو
 ويجب العود لتباعد امامه
 وان تذكر قبل تنصاه عاد ولو
 تركه عمدا فعاد اليه بطلت
 ان كان الى القيام أقرب ولو
 نسي القنوت فذكره بعد
 وضع جبهته لم يرجعه أو
 قبله عاد ويسجد للسهو ان بلغ
 حد الرأع (الثالث) ايقاع
 ركن فعلي مع التردديه فلو
 شك في ركوع أو سجود أو
 ركعة أتى به وسجد وان زال
 الشك قبل السلام الا اذا
 زال الشك قبل أن يأتي بما
 يحتمل الزيادة فلو شك هل
 صلى ثلاثا أو أربعاً لزمه أن
 يبين على الأقل واذا زال
 الشك في غير الاخيرة لم
 يسجد أو فيها سجد ولا يضر
 الشك بعد السلام في ترك
 ركن الالنية وتكبيرة
 الاحرام والطهارة ويسجد
 المأموم لسهو امامه المظهر
 وامامه وان تركه الامام أو
 أحدث قبل اتملها

مسيوفا كان أو موافقا فان تخلف عمدا عالما بطلت صلاته وان جهل سهو (الان علم المأموم خطأ امامه) في السجود سهو بان علم أنه سجد لغير: قضى كنهوض قليل (فلا يتابعه) فباعتبار بعقدته نعم بلحقه سهو به سجود ثالث فيسجد له ولو علم غلطه وهو ساجد معه لم يزمه العود الى الجالس ثم ان شاعفا رقيوه وحد أو انتظر سلامه ثم يسجد ويصوّر على المأموم بغلطا الامام في ذلك بقوله له ذلك بعد سلامه أو ربك أنه أو يجزى معصوم لا يغير ذلك لاحتمال أنه شك في فعل بعض معين وذلك يقتضى السجود وان علم المأموم أنه أتى به فيلزمه موافقته فيه (ولا يسجد المأموم لسهو بنفسه خلف امامه المتطهر) لانه يتحمل عنه سهو في حال قدونه كما يتحمل عنه القنوت وغيره أما المحدث فلا يتحمل عنه لما سويج بقوله خلف امامه ما لو سها منفردا ثم اقتدى به فانه لا يتحمله وانما لحقه سهو امامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عهدتدى الى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون مكسه (ولوطن) المأموم (سلاما امامه فلم يقبل خلافه) أى خلاف طئنه (أعاد السلام معه) أى مع امامه أو بعده لاستناع تقديمه على سلام امامه (ولا يسجد) لانه سهو حال القدوة كالو نسي نحو الر كوع فانه يأتي بركة بعد سلام امامه ولا يسجد سواه تذ كر قبل سلام امامه أو بعده بخلاف ما لو سلم السجود بعد سلام الامام سها فانه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذ كر المأموم في تشهد ترك ركن) فان كان النية أو تكبيرة الاحرام بين يده لان صلاته كاسر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام صلى ركعة) ولا يسجد لانه ان يقوم لها ولا للسجود أن يقوم لها عليه الا (بعد سلام امامه) ولا بطلت صلاته ان علم وتعمدوا الاتعا ما أتى به وزمه العود الى الجالس وان كان الامام قد سلم ثم ان القيام الى الانسان عما بقي عليه (ولا يسجد) لسهو فيما اذا أقبال ركعة بعد سلام امامه ولو سجد سهو حال القدوة أو شك في ذلك) أى في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام (أتى بركة بعد سلام امامه) أيضا (وسجد) نذبالا من افضله مع التردد محتمل للزيادة (واذا سجد امامه) السهو (زمعتان به) كاسر مع ما يستثنى منه (فان كان المأموم مسبوفا بسجد معه وجوب بان يسجد لأجل المتابعة) ويستحب أن يعيده أى يسجد السهو (في آخر صلاة نفسه) لانه يحمل السجود (وسجد السهو وان كثر) السهو من نوع أو أكثر (سجدتان) الاتساع (كسجود الصلاة) أى كسجدة يتأق الاقل والا كمل وما يتدب فيه مما هو ما يتبعها فان سجدوا حادثة نية الاقتصار عليها بتداعبطلت صلاته بخلاف ما اذا بدله الاقتصار عليها بعد فراغها ولا بد من نية سجود السهو (ومحل سجود السهو) سواء سها تقص أو زيادة أوهما (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يتخلل بينهما وبين السلام شئ فلا يجوز فله بعد السلام لان فعله قبله هو آخر الامر من من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري ولو اقتدى بمن رابعه بعد السلام ونويحه على المأموم يسجد سهو في اعتقاده سجد هو قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتبارا بيقينه ولا ينتظر ملووافق لسجده لانه فارق به سلامه وقد يتعد السجود صورة لاحكاما فيسئله المسبوق (ويقوت) السجود (بالسلام عمدا) بان كان ذاكر السهو عالما بان محله قبل السلام لقوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) يقوت بالسلام (نسيان طال الفصل) عرفا بين السلام ويتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو نسيان لقوات محله وتعدرا نسيان الطول وكذا لو لم يرد وان قرب الفصل (فان قصر) وأراد (عاد الى السجود) نذبالا لاحرام ان يطرأ منافع كسجود الجمعة فلا تتأخر وان عاد اليه بان وضع وجهه بالارض ولو من غير طمأنينة صارعنا الى الصلاة وان أنه لم يخرج منها حتى يحتاج الى سلام ثان ويطلب بطر و منافع كالحديث بعد العود وتصير الجمعة طهرا ان خرج وقتا بعد العود ويحرم ان علم ضيق وقت الصلاة لآخر بعضهما عن الوقت

«(فصل)» في سجود الثلاثة وهو في أربع عشرة آية منها سجدتان للحج وثلاثة في الفصل في النجم والانتفاق وأقرأ (يسن سجود الثلاثة للرائى) (الاتساع) (والمستقيم) أى فاصد السماع (والسامع عند قراءة آية سجدة)

الان علم المأموم خطأ امامه
فلا يتابعه ولا يسجد المأموم
لسهو بنفسه خلف امامه
المتطهر ولوطن سلام امامه
فسلم فبان خسلافه أعاد
السلام معه ولا يسجد ولو
تذ كر المأموم في تشهد ترك
ركن غير النية وتكبيرة
الاحرام صلى ركعة بعد
سلام امامه ولا يسجد أو
شك في ذلك أتى بركة بعد
سلام امامه وسجد اذا
سجد امامه لم يزمه متابعتها
فان كان المأموم مسبوفا
بسجد معه وجوب بان يسجد
ويستحب أن يعيده في آخر
صلاة نفسه ويسجد السهو
وان كثر سجدتان كسجود
الصلاة ومحل سجود السهو
بين التشهد والسلام ويقوت
بالسلام عمدا وكذا ناسيا
ان طال الفصل فان قصر
عاد الى السجود

«(فصل)» يسن سجود
الثلاثة للرائى والمستقيم
والسامع عند قراءة آية
سجدة

لماصح من سجود العصابة رضوان الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم وهو المستمع أكد خروج الاصم فلا يسجد وان علم سجود القارئ ولا يجوز لمن ذكر الاعتدال آية والاصم أن آخرها في النحل يؤمر وفي النحل العظيم وفي صواب وفي حم السجدة يسأمون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والا عند مشروعية القراءة يسجد كل من ذكر القراءة كافر حلت له بان ربح اسلامه ولم يكن معاندا وصي ومحدث ومصل قرأ في القيام وتارك لها ومالك وجي ولكل قراءة (القراءة النائم والجنب والسكران والساهي) ونحوها والرد من الطور المعلقة فلا يسجد السجود لسماع قراءتهم لعدم مشروعيةها وعدم قصدتها فالشروع في القراءة والسماع أي عدم كراهتهما وان لم يندب (أي أكّد) السجود (للمستمع) أكثر منه للسامع ولهما (أن يسجد القارئ) لما قيل ان سجوده مأمور به عن سجوده ولهما الاقتداء به (ولا يسجد المصلي لغير قراءته نفسه) من مصل وغيره والابطال صلاته ان علم وتعمد (اللاموم في سجودان سجدا امامه) وان لم يسمع قراءته (والا) بان يسجد دون علمه ولوقراءة امامه أو يتخلف عنه في سجودها وان لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) ان علم وتعمد مصل في المنازعة والتأخير ولو علم والامام في السجود فرغ وهو وارفع معه ولا يسجد امام المصلي المستقل بان كان اماما او متدبرا في سجدة قراءة نفسه في القيام ولوقيل الفاتحة ولا يكره قراءة آية بغير اختلاف المأموم ويكره لكل مصل الامتناع الى قراءة غيره الا المأموم لقراءة امامه ويسن للامام تأخير السجود في السرية الى السلام (ويشكر السجود) ندبا (تشكر) القراءة ولو في مجلس وركعة لتجدد السبب مع بقية حكم الاول فان لم يوقه كفى لهما سجدة ومن يكره للحفظ كغيره وانما يسن للامام التكرار للسجود ان أمن التشويش على المأمومين والا لم يسن له ذلك ويسن أن يسجد حيث قرأ آية السجدة على ما مر (الاذا قرأها في وقت الكراهة) ليسجد في وقت الكراهة فلا يسجد لمغنيها كما (أقرأها في الصلاة) بقصد السجود فقط فلا يسجد لعدم مشروعيها حينئذ (فان فعل) عامدا عالما (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها فبذلك يختلف ما لو ضم الى قصد السجود قصدا صحيحا من ثنويات القراءة والصلاة فانه لا يطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا يذيق سجدة في التلاوة والتكرار من شروط الصلاة والنية مع تكبيرة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيها سائر سنن الصلاة التي يتأقح بها

«(فصل) في سجود الشكر (ويسن) سجود الشكر عند هجوم نعمة ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء وقعها قبل ذلك أم لا سواء كانت أم لا لصوابها من السجدة وذلك كحدوث معرفة أو ولد أو نحو أو أوجاب أو مال وان كان له مثله فقدم غائب نصر على عذوق (وإندفاع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب بوقوعها لا عن ذكر كبحاقن نحو غرق أو حريق أو كسر المساوي لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاء أمر بربه ترحم ساجدا وخارجا للظاهرين ما لا يقع له عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عذوق لا شرفه او جابده من التوسيع في حصول النسيان فمضى العادة بحصولها عطفه ونسيتم اليه فلا يسجد حينئذ فعلم أنه لا تفرق لتسليمه في حصول الولد بالوطء العافية بالاداء وبالهموم المراد بها الحدوث استقرار النعم وإندفاع النقم فلا يسجد لاستغراقه في السجود (و) يسن أيضا (الرؤية فاسق متظاهر) بقسقه ومنه الكفر قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم لرؤية المبتلى الا في مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكر على السلامة من ذلك (و) يظهرها للظواهر (المذكورة) حيث لم يحص منه فتنه أو مقسدة لعله يتوب في بعض النسخ فاسق متظاهر ظاهر او هي أحسن (أو رؤية مبتلى) بيلية في نحو بدنه وعقله للاسراع (ويسرها) ندبا لا يتأذى بالانظار ان كان غير معذور كقطع في سرقة ومجاول في زنى ولم يعلم ربه أظهرها لرؤية من ذكر سماع صوتها (ويستحب) سجود الشكر (في) قراءة (آية ص) في غير الصلاة (للاستماع وشكره على قبول توبته فاداء صلى الله عليه وسلم ويحرم فيها (فان يسجد فيها) لها (عامدا عالما) بقصد السجود بطلت صلاته وان كان تابع الامام

الاعتدال النائم والجنب والسكران والساهي ويتأكد للمستمع ان يسجد القارئ ولا يسجد المصلي لغير قراءته نفسه الا المأموم فيسجد ان سجدا امامه والابطال صلاته ويتكرار السجود يتكرار القراءة ولو في مجلس وركعة الا اذا قرأها في وقت الكراهة أو في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد فان فعل بطلت

«(فصل) ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة وإندفاع نعمة ولرؤية فاسق متظاهر يظهرها للظواهر أو رؤية مبتلى ويسرها ويستحب في آية ص في غير الصلاة فان صدقها عامدا عالما بالانصر يم بطلت

الذي يراه قاضي أو ناسيا أو جاهلا فلا يسجد لله ولا إذا سجد لها مائة مرة أو سجد لها مرة واحدة (قرع) يعجز
التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سب ولولا بعد صلاة وسجود الجلهل بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا ولو
يقصد التقرب إلى الله تعالى وفي بعض صورهما يكون كفرا

«(فصل) في صلاة النفل وهو لغة الزيادة وشراعا معد الفرض وهو كالسنة والمندوب والمستحب والمغرب
فيهما والحسن ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه (أفضل) عبادات البدن بعد الشهادتين (الصلاة)
فقرضها أفضل الفروض وطوعها أفضل التطوع ولا يرد الاشتغال بالعلم وحفظ القرآن لانها مفروض
كفاية وأفضل الصلاة (المسبوبة صلاة العبدن) الا كبروا الصغر لشبه ما الفرض في الجماعة وتعين
الوقت والشلاف في وجوبه على الكفاية وتكبير الاصغر أفضل من تكبير الاخي للنص عليه (ثم
الكسوف) للكسوف (ثم الخسوف) للفرق لا اتفاق على مشروعيته ما بخلاف الاستسقاء وتقديم كسوف
الشمس لتقديمها في القرآن والاخبار ولان الانتفاع بها أكثر من الانتفاع به (ثم الاستسقاء) لنا كدطلب
الجماعة فيها ولعموم نفعها (ثم الوتر) للخلاف في وجوبه بخلاف سائر الرواتب (وأقل ركعة) لكن الاختصار
علمنا خلاف الاولى (وأكثره احدى عشرة) ركعة للاخبار الصحيحة في ذلك وما بيننا واسطه واثنا عشر
(بالاوتار) اما لنا وهي أدنى الكمال وأجسا وأوسعها وتساو كل أكل عما قبله ولا يجوز الزيادة على
احدى عشرة بنية الوتر ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة حسبها سنة العشاء
وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاتا ليل ومن ثم كانتا سنة غير الوتر (ووقته بين) فعل صلاة (العشاء)
وان جمعها تقديم (وطاوع العبد) الصادق للابحاح ثمان أرا د قبل النوم كان وقته المختار الى ثلث الليل
والافهوا آخر الليل (وتأخير بعد صلاة الليل) من نحو راسم أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو
صلاة قبل طلوع قبل النوم أو فائتة أو رادقها هالي الأفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو
قبله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا (أو) تأخيرها (الى آخر الليل) فيها
(اذا كان من عادته أنه (يستيقظ) له آخره نافلة أو غيره (أفضل) من تقديمه أوله لتبرئ من ذلك وعليه
يحمل اطلاق بعض الاخبار افضلية التقديم وبعضها افضلية التأخير ويتأني هذا التفصيل فيمن له تهجد
يعتاده ثم الوتران فعل بعد نوم حصلت به سنة التهجد أيضا والا كان ورا لا تهجد فينمى ما عوم وخصوص
من وجه (ويجوز وصله) أي الوتر لكن (يتشهد) في الركعة الأخيرة وهو أفضل (أو يتشهد في الأخيرتين)
لنوب كل منهما لا ما كثر من تشهدين ولا يما في غير الأخيرتين لاختلاف الوارد والفصل بالسلا من كل
ركعتين ان أوتر بثلاث فما أكثر أفضل من الوصل بغيره لانه أكثر أخبارا وعلا (واذا أوتر بثلاث) فالسنة
أنه (يقرا) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة الكافرون وفي الثالثة
المعوذات (يعنى قل هو الله أحد والمعوذتين للابحاح (ثم يتناول الوتر في النافلة ركعتا التبر) للمص من شدة
مشاربته صلى الله عليه وسلم عليه ما أكثر كثر من غيرهما ومن قوله أنه ما خير من الفتيه أو افها (ثم) الأفضل
بعدها بقبلة الرواتب المؤكدة فهي في من سوا احد وهي عشر (ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان
بعدها وركعتان بعد المغرب) كذا (بعد العشاء) الا لاتباع الا في الجمعة فقياسا على الظهر ثم الرواتب المؤكدة
وغيرها بما يأتي ان كانت قليلة دخل وقتها بدخل وقت الفرض ويجوز تأخيرها عما وان كانت عديدة لم
يدخل وقتها لا بفعل الفرض ويجري ذلك بعد خروج الوقت أيضا على الاوجه فلا يجوز تقديم العبدية على
الفرض القضي (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وان فعلت جماعة ولو انشبه صلى الله
عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) الغيرة أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون
ركعة) في كل ليلة من رمضان بنية قيام رمضان أو سنة التراويح أو صلاتا التراويح والاضافة فيها للبيان لما
صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالي أربع فاصلا معها ثم تأخر وصلها في بيته باقي الشهر وقال

«(فصل) في أفضل الصلاة
المسبوبة صلاته بدني ثم
الكسوف ثم الخسوف ثم
الاستسقاء ثم الوتر وأقله
ركعة وأكثره احدى عشرة
بالاوتار ووقته بين العشاء
وطاوع العبد وتساو بهد
صلاة الليل وألى آخر الليل
اذا كان يستيقظ أفضل
ويجوز وصله بتشهد أو
بتشهدين في الأخيرتين
أو تر بثلاث يقرأ في الاولى
سورة الاعلى وفي الثانية
المكافرون وفي الثالثة
المعوذات ثم يتناول الوتر في
الفضيلة ركعتا التبر ثم
ركعتان قبل الظهر أو الجمعة
وركعتان بعدهما وركعتان
بعد المغرب وبعد العشاء ثم
التراويح وهي عشرون
ركعة

خشي أن تفرض عليكم فتجوزوا عنها وتعين كونها عشرين جاعلي حديث ضعيف لكن أجمع عليه
 الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين من مرسله أو حسب مع الوتر فأنهم كانوا يوترون
 بثلاث أما أهل المدينة فعملها ستا وثلاثين وإن كانا قصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغیرهم ذلك
 ويجب فيها أن تكون مشي فختنذ (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعاً بتسليمه لم يصح له فيها الفرض في
 طلب الجماعة فلا تغر عوراد بخلاف سنة الظهور وغيرهما من الروايات يجوز جمع الأربع القبليّة والأبعدية
 بتسليمه وقتها (بين فعل صلاة العشاء) طالع (الفجر) كالوتر (ثم تلاوها في القبليّة) (الغني) (لشروعة
 الجماعة في التراويح وأهلها (ركعتان) ويراد عليهما فتقول أشعاعاً (إلى عات) من الركعات فهي أفضلها وإن
 كان أكثرها اثني عشر لم يثبت حديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحياً ما تبركها كذلك
 فتقول عاشة رضي الله عنهما ما رأيته صلاها وقول ابن عمر أنها بدعة موقوف (يسلم لمن كل ركعتين) (للابتاع
 ويسلم أن يقرأ فيها سورتي الشمس والغني وقتها) (بعد ارتفاع الشمس) (رغم تقربها إلى الاستواء وتأخيرها
 المربع النهار أفضل) حديث صحيح فيه (ثم) بعد الغني (ركعتا الأجر) بتسليم ولو مطلقاً (وركتا
 الطواف) وهما أفضل من ركعتي الأجرم للخلاف في وجوبهما (وركتا النية) وهما أفضل من ركعتي
 الأجرم أيضاً لتقديمهما وهو دخول المسجد (ثم) بعد الثلاثة سنة (الوضوء) وإن كان سبباً معتقداً وسبب
 سنة الأجرم متأخراً ودليل تدبها (الابتاع) (وتفضل النية بفرض أو نفل هو ركعتان أو أكثرها أو لا) (لأن
 القدان لا يفتنك المسجد بلا صلاة ثم المراد يحصلها بغیرها عند عدم نيتها وطالب وزوال الكراهة
 لا حصول الثواب لأن شرطه النية فالتعلق بالداخل حكما ركعتا الجاوس قبل صلاة وتنتهي بآي صلاة
 كانت مما ينوع من النية وحصول الثواب عليها وهو متوقف على النية أما أقل من ركعتين ركعة واحدة
 تلاوة وذكر وصلاة فتارة فلا تحصل بهما مع من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يصلي ركعتين والاشتغال بهما عن فرض ضائق وقتها وعن فائنة وجب عليه فعلها فور إتمام
 وعن الطواف لمن دخل المسجد لمرام يقصده وقد تمكن منه وعن الخطبة وعن جماعة ولو نفل دخل وهي
 قائماً أو قرب قيامها مكره وقبل المردس كالخطيب بجماع التشويق اليه (وتكرار تكرار الدخول) ولو على
 قرب الفجر السابق وإن لم يرد الجاوس (وقوت) النية (الجاوس) قبل فعلها حال كونه عالماً (عامداً) وإن
 قصر الفصل (أو ناسياً) أو جاهلاً (وطال الفصل) بخلاف ما إذا قصر الفصل على العقد بعده لإلزامه وإن
 طال ولا بالجاوس بعد الأجرم بها قائماً أو بكره دخول المسجد بغیر وضوء ويسلم لم يتمكن منها الحدث
 أو نفل أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعاً
 (ويستحب زيادة) روايت أخر غير مأمرة لكنها ليست مؤكدة فهي فعل (ركعتين قبل الظهور) (ركعتين
 قبل الجمعة) (ركعتين بعده) (ركعتين وأربع قبل العصور) (ركعتين قبل المغرب) (ركعتين قبل
 العشاء) (للابتاع في كل ذلك الجماعة قسماً على الظهور) (ومن المندوب أيضاً ركعتان) (عند الخروج
 من المنزل ولو لغير السفر) (ويسلم فعلهما في بيته) (للابتاع ويقرأ فيها ما شاء من القرآن والاعلام) (و) (ركعتان
 عند القدوم) (من السفر) (ويبدأ بهما في المسجد) قبل دخوله منزله ويكفيانه عن ركعتي دخوله فأنه مأمور
 أيضاً وإن دخله من غير سفر ويسلم ركعتان أيضاً عقب الأذان وبعد طلوع الشمس وخروج وقت الكراهة
 وعند الزفاف لكل من الزوجين وبعد الزوال وعقب الخروج من الحمام وإن دخل أيضاً بعد صلاة الله فيها
 وللسافر كلتا زلزلة ولتوتيه من صغرة (وصلاة الاستخارة) أي طلب الخير تغييراً بآي فعله وبعثها
 في التماس الاستخارة في تعيين وقته لآي فعله وهي ركعتان (للابتاع ويقرأ فيها ما شاء من القرآن والاعلام) (و) (ركعتان
 بدعائها المنه ورؤيته في حاجته وتحصل بكل صلاة كالنية فإن تعذرت احتجراً بالدعاء أو يحض بعدها
 ينشرح له صدره) (و) صلاة (الحاجة) وهي ركعتان لحديث فيها ضعيف ولا إحياء ثم اثنتا عشرة

يسلم من كل ركعتين بين
 العشاء والغني ثم الغني
 ركعتان إلى عات يسلم ندماً
 من كل ركعتين بعد ارتفاع
 الشمس إلى الاستواء
 وتأخيرها المربع النهار
 أفضل ثم ركعتا الأجرم
 وركعتا الطواف وركعتا
 النية ثم سنة الوضوء وتحصل
 النية بفرض أو نفل هو
 ركعتان أو أكثرها أو لا
 وتكرر بتكرار الدخول
 ونفوت بالجاوس عامداً
 أو ناسياً وطال الفصل
 ويستحب زيادة ركعتين
 قبل الظهور وقبل الجمعة
 وبعده وبعدها وأربع
 قبل العصور وركعتين قبل
 المغرب وقبل العشاء وعند
 السفر في بيته وعند القدوم
 في المسجد وصلاة الاستخارة
 والحاجة

ركعة فإذا سلم منها أتى على الله سبحانه وتعالى بجماع الجود والثناء ثم صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل حاجته وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء (أو صلاة) (التسليم) وهي أربع ركعات يقول في كل ركعة بعد الفاتحة سورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زاد في الأحبار ما لا حول ولا قوة إلا بالله خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية في كل ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم لعمه العباس رضي الله عنه وذكره فيها فضلاً عظيماً لم لو كانت ذو بلك مثل زيد البصر أو رمل عالج غفر الله له وحديثها ورث من طرق بعضها حسن وذكر ابن الجوزي في الموضوعات مردود وقال التاج السبكي وغيره لا يسمع بعظيم فضلها وتركها الا متهون بالدين أي ومن ثم ورد في حديثها فان استطعت أن تصليها كل يوم مرة إلا في كل جمعة والأثني كل شهر والأثني كل سنة والأثني عمل عمر المؤمنين البدع القبيحة صلاة الرغائب أول جمعة من رجب وصلاة نصف شعبان وحديثها ما طل وقد بالغ النووي وغيره في تنكرها (ومن فاتته صلاة مؤقته) بوقت مخصوص وإن لم تشرع جماعة أو اعتادهوا وإن لم تكن مؤقته (فصاحبها) يدان طال الزمان لا مريم ولا ذئبان في سنة الصبح والظهر انقلبه (ولا يقضى) (نفل مطلق) لم يعتده إلا أن شرع فيه أو أسدده (وله سبب) كغيب وكسوف واستسقاء وغيرهما مما جعل العارض إذا فعله لذلك العارض وقد زال وينبغي لمن فاته ورده ولو غير صلاة أن يتدارك في وقت آخر ثلاثين نفساً في البدعة والرافية (ولاحصر لنفل المطلق) وهو ما لا يقيده بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذرى الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (فإن أحرم) في النفل المطلق (بأكثر من ركعة فله أن يتشهد في كل ركعتين أو في كل ثلاث أو كل أربع) لأن ذلك معهود في الفرائض في الجلة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير صلاة لأنه اختراع صوري في الصلاة لم تعهدهوسن أن يقرأ السورة ما لم يتشهد (وله) في النفل المطلق إذا أحرم بعدد (أن يذبح على ماواه) أن (يقصص) عنه بشرط تغيير النية قبل ذلك أي قبل الزيادة أو القصص فلا قوى أو بعد ما وسلم من ركعتين أو قام خامسة قبل تغيير النية تطلبت صلاته أن علم وتعد فلو قام زيادة تاسياً أو جاهلاً ثم تذكر أو علم فقد وجب ما قام لزيادة أو تاسياً (والأفضل) فيه (أن يسلم من كل ركعتين) لما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار متفق مخفي (وطول القيام) في سائر الصلوات (أفضل من عدد ركعات) للغير الصبح أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره القرآن وهو أفضل من ذكر غيره فاحصلي شخص عشرين أو طال في قيامها وصلّى آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (ونفل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق وعليه حل خير أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (ونقصه لا خير) إن قسمه بمقتضى أي الصلاة فيه أفضل منها في نصفه الأول للغير الصبح أفضل الصلاة بعد المكتوب بخوف الليل (وثلاثة الأوساط) أن قسمه أثلاثاً (أفضل) من ثلثها الأول والأخير والأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس للغير الصبح أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ويكره قيام كل الليل دائماً) للهي فيه ولأن من شأنه أن يضر ويحرج دائماً بعض الداء إلى كماله العشر الأخير من رمضان وليتلى العيد ثلاثاً (ويكره) (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) أي صلاة للهي عنه (ويكره) تركه بعد اعتاده ونقصه بلا ضرر وقبل ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله ابن عمر بن العاص لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن أن لا يخلّي الليل من صلاة وإن قلت وأن يقطع من طعامه في تمجده إن لم يمتضضراً (وإذا استيقظ من النوم عن وجهه ونظر إلى السماء عوراً) قوله تعالى في أوائل آل عمران (إن في خلق السموات والأرض إلى آخر السورة) وأن ينام من له تجد وقت القبالة وأن ينام أو يستريح من نفس أو تفر في صلاته (وافتحاح تهجد بركعتين خفيفتين) ثلاثاً جامعاً (واكثر الدعاء والاستغفار بالليل) خير مسلم إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى في خير

والتسليم ومن فاتته الصلاة مؤقته قضاء ولا يقضى ماله سبب ولا حصر للنفس المطلق فإن أحرم بأكثر من ركعة فله أن يتشهد في كل ركعتين أو كل ثلاث أو أربع ولا يجوز في كل ركعة وله أن يذبح على ماواه أو يقصص بشرط تغيير النية قبل ذلك والأفضل أن يسلم من كل ركعتين وطول القيام أفضل من عدد ركعات ونفل الليل المطلق أفضل ونقصه لا خير وثلاثة الأوساط أفضل ويكره قيام كل الليل دائماً وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وترك تهجد اعتاده وإذا استيقظ مسح وجهه ونظر إلى السماء عوراً أن في خلق السموات والأرض إلى آخر السورة وافتحاح تهجد بركعتين خفيفتين واكثر الدعاء والاستغفار بالليل

من أمر النساء والآخره ألا أعطاه ما به وذلك كل ليلة ليل محفل الغفلة (وذلك في النصف الآخر والثالث
الآخر أهم) الخبر الصحيح ينزل رتبة ما رتبة تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من
يدعوني فاستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل رتبة ينزل رتبة ما ينزل
أورسته أو هو كناية عن من يدع القرب وبالجهد فيجب على كل مؤمن أن يقتل من هذا الحديث ومشا به من
المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرجح على العرش استوى ويبقى وجه ربك ويذلل الله فوق أيديهم
وغير ذلك مما شأ كله ليس المراد بها ظواهرها لاسمائها عليه ببارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون
علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك مخبر أن شاء أولها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة الخلفاء وأروها الكثرة المبتدعة
القاتل بل بالحق والجسم متغيرهما محال على الله تعالى وإن شاء فوثن علمها إلى الله تعالى وهي طريقة
السلف وأروها لثباتهم عما حدث من الضلالات الشنعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى
الخوض فيها (واعلم) أنا أقرافي ونصير حكما عن الشافعي ومالك وأجدوا في حقيقة رضى الله عنهم
القول بكفر القائلين بالجمعة والتجميع وهم حقيقة بذلك

(فصل) في صلاتها للجمعة وأحكامها أو الأصل فيها الكتاب والسنة كبر الصلوات صلاة للجمعة أفضل من
صلاة التنبيع وعشرين درجة وفي رواية لصاري بخمسة وعشرين ولا منافاة لأن القليل لا ينسحق
الكثير وأنه أخبر أولا بالقليل ثم علم بالكثير فأخبر به أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلوة
(الجمعة) في الجمعة فرض عن كفاية وفي المكتوبة) غيرها (المؤداة للاحرار جال المقمين ولو سبادة
وطنوها استورين الذين ليسوا معذورين بشئ مما يأتي (فرض كتابية) فإذا قام به البعض بحيث يظهر
التعارف في محلها فاستمات بأن تقام في القرية الصغيرة يحمل وفي الكبيرة والبلد محال بحيث يمكن قاصدها أن
يدركها من غير كثير تعب فلا ثم على أحد إلا كانت أقاموها في الأسواق والبيوت وأن تظهر بها الشعار أو
في غيرها لم يظهر ثم أتم النكل وقولنا المانع من قوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بدولتقام
فيهم للصلوة إلا جئته كآفادته رواية أخرى الاستخوذ عليهم الشيطان أي غلب وخرج بالمكتوبة
المذكورة وصلواتها زواياها في الأوقات والمؤداة المقضية بالاحرار من فيهم رقب بالرجال النساء والخائفين
وبالقامين المسافرين وبالمستورين العراة وبغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر
بل هي سنة في جملة المندوبين والرواتب ولا تكرر فيه ما يحل ندح في المنفعة ان اتفق فيها الإمام والمأموم
والأكثر كالعادة خلف القضاء وعكسه ونسب للعادة ان كانوا عموما أو في ظلة (و) الجماعة في التراويح
سنة للأنساب (و) في (الوتر) في رمضان سواء فعل (بعدها) أم لم تفعل هي بالكلية (سنة) لنقل الخلفاء عن
السلف (و) كذا الجماعة) الجماعة (في الصبح) يوم الجمعة تحسب فيه ثم سائر الأيام لانها فيه أشق منها في بقية
الصلوات (ثم) في (العشاء) لانها فيه أشق منها في العصر (ثم) في (العصر) لانها الصلاة الوسطى وبما تقر علم
أنه لفظ التفضيل المشقة لفاضل الصلوات (والجمعة للرجال في المساجد أفضل) منها في غيرها إلاخبار
المشهورة في فضل المشي إليها أما النساء والخائفين فيسويهن أفضل لهن (الأنسا كانت الجماعة في البيت
أكثر) منها في المسجد على ما قاله القاضي أبو الطيب ومال إليه الأذرى والزر كشي لكن الأدب
ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وصرحه الموردي من أنها في المسجد أفضل وإن قلت لأن مصلحة طلبها
قيمة تر بوعي مصلحة وجودها في البيت والكلام في غير المساجد الثلاثة أمأهي فقليل الجماعة فيها أفضل
من كثيرها خارجها باتفاق القاضي والموردي وقول المتولي الانفراد فيها أفضل من الجماعة خارجها ضعيف
(وما كثرت جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت جماعته للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب
إلى الله تعالى (الأنسا كان امامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفيا) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان
والشروط وإن علم منه الاتيان بها لانه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقا) أو متهم

وفي النصف الآخر والثالث
الآخر أهم
(فصل) في الجماعة في المكتوبة
المؤداة للاحرار الرجال
المقمن فرض كفاية بحيث
يظهر الشعار في التراويح
والوتر بعدها سنة وأكد
الجمعة في الصبح ثم العشاء ثم
العصر والجمعة للرجال
في المساجد أفضل إلا إذا
كانت الجماعة في البيت
أكثر وما كثرت جماعته
أفضل إلا إذا كان امامها
حنفيا أو فاسقا

بالفسق (أو سدا) كاعتزى وبجسم وجوهري وقدرى ورافضى وشيعى وزيدى (أو) كان (تعتل عن الجماعة) القليلة بغيبته عنه (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه لكون جماعته لا يحضرون إلا أن حضروا وكان محل الجماعة الكثيرة من بني شبهة أو شاك في ملك بانيه لبقعته أو كان امامه سريع القراءة والمأموم بطيئهم بحيث لا يدرك معه القاطنة أو يطيل طولاً وعلاً والمأموم لا يطيقه أو يزول وبخشوع (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها معاقبة توفّر مصلحتها أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة فلا شرع بل الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكر وهبط إن قول يطلنأها ما إذا لم يحضر بحضوره أحدث تعطيله وإلغاب المسجد بالجماعة أو في اتفاقاً (فإن يجحد الاجاعة امامه مبتدع ونحوه) بمن يكرهه لا اقتداء به (فهو) أى الجماعة معهم (أفضل من الانفراد) على ما زعمه جمع متأخرون والعقد أنها خلف من ذكر مكرهه مطلقاً (وتدرك الجماعة) أى جميع فضلها بأدراك من الصلاة مع الامام من أولها أو انتهائهم بان بطلت صلاة الامام عقب اقتدائه أو فارقته بعد ذلك أو من آخرها وان لم يجلس معه (ما لم يسلم) أى ينطق باليمن من عليكم فإذا تم كرمه قبل النطق بها صح اقتداؤه وأدرك الفضيلة لأدراكه ركناعه لكنها دون ثواب من أدركها من أولها إلى آخرها ويسن للجماعة حضوره والامام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبروا إلى أن يسلم ثم يصبروا تسن المحافظة على أدراك تحريم الامام لانيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تكبيره الاحرام بحضوره مع الامام واساعه) للامام فيها (قورا) لخبر البراء لشيء مصفوف وصفوة الصلاة التكبير الأولى فاقفوا عليها ثم بعد ذلك وسوسة خفيفة ولا يسن الاسراع لحول فوت التحريم بل يندب عدمه وإن خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على العقد (ويستحب) للامام والمنفرد (الانتظار الداخر) قبل الصلاة من بدا الاقتداء به (في الركوع) غير الثاني من صلاته الكسوف (و) في (التشهد الأخير) من صلاة تنشر فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين ويسن ذلك للمنفرد مطلقاً ولا امام بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يعز بين الداخلين) إلا لاعتناء على ادراك الركعة الأولى وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية يقولون كان الداخل يعتاد البطون تأخير الاحرام إلى الركوع لم ينتظره زجره وكذا ان خشي من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو الجماعة عجزاً أو أراد جماعة مكرهه أو لاقائه في الانتظار حينئذ (ويكره أن ينتظر في غيرهما) لنقد المعنى السابق وكذا عند فقشرط عاذ كيان أحسن به خارج محل الصلاة أو دخوله لم يكن في الركوع أو والتشهد الأخير أو كان فيه ما أو خشي فيه بان يطول تطو بلا وزع على الصلاة تظهره أثر محسوس في كل ركن على حياله أو بين الداخلين ولو للالزمة أو علم أو دين أو مشقة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد ابتعادهم وجه الله تعالى نعم كان الانتظار لتو تدرج وقيل يكفر (ولا ينتظر في الركوع الثاني من) صلاة (الكسوف) لان الركعة لا تحصل بأدراكه (ويسن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أى المكتوبة ولو جمعة (نية الفرض) أى كونها على صورته والا ففى نافله تأماني (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن عن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكرهه (وان كان قد صلاها معها) أى مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها أو علم مثلاً لا محصر من أمره صلى الله عليه وسلم إن صلى جماعة بانه أذا قد صلا جماعة يصلها معهم وعلاه بانها تكون له نافله ومن قوله وقد جاء بعد صلاته العصر رجل من يتصدق على هذا فيصلي معه فيصلي معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الخائف لعدو أو غير ما يشفع الى من يصلي معه واحتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الأولى أكمل منها ظاهر أو امتحان الاعادة مرة (وفرضه الأولى) للبراء السابق فلو تدرج حالها في التكاه الثانية وان توى ما الفرض على العقد للمران معنى تنبئه الفرض أى ضرورية لاحتقيقته أو لوقوع حقيقته ليضع تلاعبه وإذا توى صورته ليحزم عن فرضه (ولا يندب أن يعيد) المنذورة ولا (الجنائز) إذ لا يتنفل بها بخلاف ما سن في الجماعة من التوافل فانه تسن اعادته كالفرض

أو مبتدعاً أو يتعطل من الجماعة مسجد قريب فالجماعة القليلة أفضل فإن لم يجد الاجاعة امامها مبتدع ونحوه فهي أفضل من الانفراد وتدرك الجماعة ما لم يسلم وفضيلة الاحرام بحضوره مع الامام واتباعه فقورا ويستحب انتظار الداخل في الركوع والتشهد الأخير بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يعز بين الداخلين ويكره أن ينتظر في غيرهما ولا ينتظر في الركوع الثاني من الكسوف ويسن إعادة الفرض بنية الفرض مع منفرد أو مع جماعة وان كان قد صلاها ففرضه الأولى ولا يندب أن يعيد الجنائز

﴿فصل﴾ في أعذار الجمعة والجماعة المرحصة تركها محاشي التلحق الكراهة حيث سنت والا ثم حشيت وجبت (المطر) والتلج والبرد ليلاً أو نهاراً (ان بل) كل منها (نوبه) أو كل نحو البرد كبراً يؤتى (و لم يجز كذا) عني فيه الاستماع (والمرض الذي يشق) بعده الحضور (كشفته) مع المطر وان لم يبلغ حداً يسقط القيام في القربى قياساً عليه بخلاف الخفيف كصداع يسير وحي خفيفة فليس بعذر (وغيره من لا تمتعه له) ولو غير قريب ونحوه بأن لا يكون له متعهداً أصلاً أو يكون لكنه مشغول بشراً لا ادوية ونحوها لان دفع الضر عن الأذى من المهمات (واشراف القربى على الموت) وان لم يأنس به (أو) كونه (يأنس به) وان كان له متعهديهما (ومثله) أي القربى (الزوجة والصهر) وهو كل قريب لها (والمالك والصدیق) وكذا على الأوجه (الاستاذ) أي المعلم (والمعتق والعتيق) لتضرره أو شغل قلبه بالسلب للشعور بغيته عنه (ومن الاعذار الخوف على) معصوم من (نفسه أو عرضه أو ماله) أو نحو مال غيره الذي يلزمه الدفع عنه ومن ذلك خشية ضياع مقول كخبره في التنور ولا متعهده غيره بخلافه (و) خوف (ملازمة غريمه) الذي له عليه دين (وهو معسر) عنه وقد تعسر عليه ثبات اعساره بخلاف الموسر عليه والمعسر القادر على الاتيان ببيته أو عين لتقصيره (ورجاء عفو) ذي (عقوبة عليه) كعوفى نفس أو طرف بجائناً أو على مال وحده قد فتنه ونظر رلاً دعى والله تعالى لا منسوب لخاله وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب اليه والتغيب طريقه أما ما لا يقبل العفو عنه كذات الزنا والسرقة فلا يعذر بالخوف منه اذا بلغ الامام ووثب عنده (ومداقة الحديث) البول أو الريح أو الفائط وكذا مداقة كل خارج من الجوف وكل مشوش للتشويش وانما يكون ذلك أعذار (مع سعة الوقت) كما صرح في مكروهات الصلوات ثم انه لو خشى من كتم كل شراً راقع نفسه منه وان خشى خروج الوقت (وقد لبس لائق) به وان وجد سائر عورته أو بدنه الا رأسه مشالان عليه مشقة في خروجيه كذلك بخلاف ما اذا وجد ما اعتاد الخروج معه اذ لا مشقة (وغلبة النوم) أو ان العباس لمشقة الانتظار حينئذ (وشدة الریح بالليل) أو بعد الصبح الى طلوع الشمس للثقة ويؤخذ من تنقيده بالليل أنه ليس أعذاراً في ترك الجمعة (وشدة الجوع والعطش) بحضرة مما كول أو مشروب يتناقض وقد اتسع الوقت للغير الصحيح لاصلا بحضرة طعام وقرب الحضور كالحاضر حينئذ في كسر شهوته فقط ولا يشبع ويأني على المشروب كاللبن (و) شدة (البرد) ليلاً أو نهاراً (و) شدة (الوحل) بفتح الحاء ليلاً أو نهاراً كالطرب وكثرة وقوع البرد والتلج على الأرض بحيث يشق المشي عليهما كشفتة في الوحل (و) شدة (الحرب) حال كونه (ظهِراً) أي وقتاً وان وجد غلا عشي فيه للثقة (وسفر الرفقة) لم يد سفر مباح وان قصر ولو سفر زهت للثقة تحققة باستيلائه وان آمن على نفسه أو ماله (وأكل منتن) كبصل أو ثوم أو زراث وكذا الخ في حق من يجسأه (في) بكسر النون وبالمد والهمزة ومطبوخ غني له ریح يؤتى لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصلاً أو ثوماً أو كراً تأفلاً يقرب من المساجد وليصدق في شبهة فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم قال جابر رضي الله عنه ما رأيتني الا بئس زاد الطرائق أو غلا ومثل ذلك كل من يئنه أو نوبه ریح خبيث وان عذر كذا يضر أو من شأن مستحكم وحرفة خبيثة وكذا نحو المجدوم والارص من من قال فال العلماء انهم بائنه من المسجد وصلاته والجمعة واختلاطها بالاس وانما يكون أكل حاصر عذراً (ان لم يكنه) أي يسهل عليه (ازالته) بغسل أو معالجته فان سهلت لم يكن عذراً وان كان قد أكله بعذر ومحل ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط الجمعة والازمة ازالته ما لم يكن ولا تنقطع عنه ويكره لمن أكله لاعدد دخول المسجد وان كان حانياً ما بين ریحهم والحضور عند الناس ولو في غير المسجد قال القاضي حسين (و) من الاعذار (تقطيع) الماشع (سقوط الاسواق) التي في طريقه الى الجماعة وان لم يبل نوبه لان الغالب فيه التجمعة أي والقدار فتر قال غيره (و) منها (الزلزلة) والسموم وهي ریح حار ليلاً أو نهاراً والحب عن ضالة

﴿فصل﴾ أعذار الجمعة والجماعة المطردان بل نوبه ولم يجز كذا والمرض الذي يشق كشفته و غير رض من لا تمتعه له وشراف القربى على الموت أو يأنس به ومثله الزوجة والصهر والمالك والصدیق والاستاذ والمعتق والعتيق والخوف ومن الاعذار ومن نفسه أو عرضه أو ماله أو نحو مال غيره الذي يلزمه الدفع عنه ومن ذلك خشية ضياع مقول كخبره في التنور ولا متعهده غيره بخلافه (و) خوف (ملازمة غريمه) الذي له عليه دين (وهو معسر) عنه وقد تعسر عليه ثبات اعساره بخلاف الموسر عليه والمعسر القادر على الاتيان ببيته أو عين لتقصيره (ورجاء عفو) ذي (عقوبة عليه) كعوفى نفس أو طرف بجائناً أو على مال وحده قد فتنه ونظر رلاً دعى والله تعالى لا منسوب لخاله وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب اليه والتغيب طريقه أما ما لا يقبل العفو عنه كذات الزنا والسرقة فلا يعذر بالخوف منه اذا بلغ الامام ووثب عنده (ومداقة الحديث) البول أو الريح أو الفائط وكذا مداقة كل خارج من الجوف وكل مشوش للتشويش وانما يكون ذلك أعذار (مع سعة الوقت) كما صرح في مكروهات الصلوات ثم انه لو خشى من كتم كل شراً راقع نفسه منه وان خشى خروج الوقت (وقد لبس لائق) به وان وجد سائر عورته أو بدنه الا رأسه مشالان عليه مشقة في خروجيه كذلك بخلاف ما اذا وجد ما اعتاد الخروج معه اذ لا مشقة (وغلبة النوم) أو ان العباس لمشقة الانتظار حينئذ (وشدة الریح بالليل) أو بعد الصبح الى طلوع الشمس للثقة ويؤخذ من تنقيده بالليل أنه ليس أعذاراً في ترك الجمعة (وشدة الجوع والعطش) بحضرة مما كول أو مشروب يتناقض وقد اتسع الوقت للغير الصحيح لاصلا بحضرة طعام وقرب الحضور كالحاضر حينئذ في كسر شهوته فقط ولا يشبع ويأني على المشروب كاللبن (و) شدة (البرد) ليلاً أو نهاراً (و) شدة (الوحل) بفتح الحاء ليلاً أو نهاراً كالطرب وكثرة وقوع البرد والتلج على الأرض بحيث يشق المشي عليهما كشفتة في الوحل (و) شدة (الحرب) حال كونه (ظهِراً) أي وقتاً وان وجد غلا عشي فيه للثقة (وسفر الرفقة) لم يد سفر مباح وان قصر ولو سفر زهت للثقة تحققة باستيلائه وان آمن على نفسه أو ماله (وأكل منتن) كبصل أو ثوم أو زراث وكذا الخ في حق من يجسأه (في) بكسر النون وبالمد والهمزة ومطبوخ غني له ریح يؤتى لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصلاً أو ثوماً أو كراً تأفلاً يقرب من المساجد وليصدق في شبهة فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم قال جابر رضي الله عنه ما رأيتني الا بئس زاد الطرائق أو غلا ومثل ذلك كل من يئنه أو نوبه ریح خبيث وان عذر كذا يضر أو من شأن مستحكم وحرفة خبيثة وكذا نحو المجدوم والارص من من قال فال العلماء انهم بائنه من المسجد وصلاته والجمعة واختلاطها بالاس وانما يكون أكل حاصر عذراً (ان لم يكنه) أي يسهل عليه (ازالته) بغسل أو معالجته فان سهلت لم يكن عذراً وان كان قد أكله بعذر ومحل ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط الجمعة والازمة ازالته ما لم يكن ولا تنقطع عنه ويكره لمن أكله لاعدد دخول المسجد وان كان حانياً ما بين ریحهم والحضور عند الناس ولو في غير المسجد قال القاضي حسين (و) من الاعذار (تقطيع) الماشع (سقوط الاسواق) التي في طريقه الى الجماعة وان لم يبل نوبه لان الغالب فيه التجمعة أي والقدار فتر قال غيره (و) منها (الزلزلة) والسموم وهي ریح حار ليلاً أو نهاراً والحب عن ضالة

يرجوها والسعي في استبدادهم بقصوب والسمن المقراط والهم المانع من التوسع والاشتغال بتجهيز بيت وجود من يؤتبه في طريقه أو المستجد وزفاف زوجته اليه في الصلاة الليلية وتطويل الامام على المنبر وتزليق لثمة مقصود كونه سريع القرائة والمأموم بطنيتها أو يمن بكرة الاقتداء به وكونه يحشى وقوع فتنه له أو به

(فصل) في شروط التدفد (شروط صحة القدوة أن لا يغفل) (بطلان صلاة ماله محدث أو غيره) كحجامة لانه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدي به (وأن لا يعتقد بطلانها) أي بطلان صلاة امامه (كجهتدين اختلاف في القبلة) فصلى كل لحمة غير التي صلى اليها الآخر (أو في) (إنه من) (من الماه) (أو في) (أو بين) طاهر ونحس فتوضأ كل في الثالثة ما باصنهما وليس كل في الثالثة فو باصنهما لا اعتقاد كل بطلان صلاة صاحبه بحسب ما أداها اليه اجتهاده (وكنفي) أو غيره اقتدى به شافعي وقد (علمه ترك فرضا) كالسنة مالم يكن أمرا أو العلم بأنه أو أدخل بشرط كأن لم يس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ اعتبارا باعتقاد المأموم لانه يعتقد أنه ليس في صلاة بخلاف ما أداها فقصده لانه يرى صحة صلاته وإن اعتقد هو بطلانها وبخلاف ما أداها لم يعلم أنه ارتكب ما يحل بصلاته أو شك فيه لان الظاهر أنه رأى الخلاف وراى بالكل عند (وأن لا يعتقد) المأموم (وجوب قضائها) على الامام (كقيم نيم) لفقدهما جعل يغلب فيه وجوده ومحدث صلى مع حديثه لا زامة وقد الطهورين ومضرة وإن كان المأموم مثله لعدم الاعتقاد بصلاته من حيث وجوب قضائها فكانت كالفاصلة وان صحت حرمة الوقت أمانا لقتضائه عليه كوشوم خشى من ازاله وشعه مبرج نيم وإن كان تعذ به فيصح الاقتداء به (وأن لا يكون) الامام (مأموما) لانه تابع فكيف يكون متبوعا (أو أن) (لا يكون) (مشكوكا فيه) أي في كونه اماما أو مأموما في جواز المقدس في امامته أنه مأموم كان وحده رجلين يصلان وتردد في أيهما الامام لم يصح اقتداء به أو به واحد منهما وإن ظنه الامام ولو باجتهاد على الوجه الذي بينهما عند استوائهم الا لانه لا اطلاع عليها (و) أن لا يكون (أميا) ولو فسر به وان لم يعلم بحاله (وهو) أي الامي (من لا يحسن) ولو (حرفا من الفاتحة) بان يهجر عنه الكلبة أو عن آخر اسم من مخرجه أو عن أصل تشديد من حال شاذ لسانه فلا يصح الاقتداء به حينئذ لانه لا يصلح لتعلم القراءة والامام اغما هو بسدد ذلك (الاذا اقتدى به مثله) في كونه أميا أيضا فياضاف ذلك الحرف بعينه بان اتفق الامام والمأموم في احسان ما عداها أو خلاها لاستوائهما وان كان أحدهما يسهل عنه مثالا ولا آخر سببه لا ما بخلاف ما إذا أحسن أحدهما حرفا لم يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كن يسمع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى من يصلى بالذكر ولو هجر امامه في الاثنا عشرة وجوب بان لم يعلم حتى فرغ أعاد لتدريج حدث الخرس دون الحديث وتكره القدوة قلن يكره حرفا من حروف الفاتحة به كلاحن لا يغير المعنى فان غيره ولو بابدال أو قراءة شاذة فيها زيادة ونقص أو تنبيه معنى فان كان في الناحية أو بدلهما وجز عن النطق به الا كذلك فكأي أو في غيرها صحت صلاته والقدوة بان عجز أو جهل أو نسي (وأن لا يقتدى بالرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو (الخنثى) المشكل ولا الخنثى بامرأة أو خنثى لما صحت قوله صلى الله عليه وسلم لن يطلع قوم ولو امرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة بالمرأة أو بالخنثى وبالرجل واقتداء الخنثى بالرجل بالرجل فيصحب اذا محذور (ولو صلى) انسان (خلقته) أي خلف آخر وهو بظنه أهلا لامامة (ثم بين) في آنيته الصلاة وبعد ذلك أنه لا يصح الاقتداء به لما تمكك ادراكه بالبحث عنه كأن بان (كقره) (ولو باراداد أو بزدقة) أو جنونه أو كونه ناسرا أو امرأة أو مأموما أو أميا أعادها) لتقصيره بترك البحث عما شأنه أن يطلع عليه وتجب الاعادة أيضا على من ظن امامه خلا عما ذكر ويحتمل أن لا يخل به لعدم صحة القدوة في الظاهر للتردد عندها (الان بان) امامه (محمدنا أو جنبا) أو حاضرا لقتضائه تقصير المأموم (أو عليه بحسب خفية أظاهرة) في ثوبه أو بدنه على ما صححه في التحقيق واعتمد ما لا ينوي لكن المعتقد أن الخنثى وهو ما يكون يبطل النوب لاعادة معه ليسر الاطلاع عليه بخلاف الظاهر ومحل هذا ما قبله في غير الجمعة وفيما ان

(فصل) في شروط صحة القدوة أن لا يعلم بطلان صلاة امامه محدث أو غيره وأن لا يعتقد بطلانها كجهتدين اختلاف في القبلة أو أن يمين أو فبين وكنفي علمه ترك فرضا وأن لا يعتقد وجوب قضائها كقيم نيم وأن لا يكون مأموما ولا مشكوكا فيه وأما وهو من لا يحسن حرفا من الفاتحة الا اذا اقتدى به مثله وأن لا يقتدى بالرجل بالمرأة أو بالخنثى ثم بين كفسره أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموما أو أميا أعادها الا ان بان محدثا أو جنبا أو عليه بحسب خفية أو ظاهرة

زاد الامام على الاربعين والابطال لبطان صلاة الامام فلم يتم العدد والصلا تخطف المحدث وذى الخشب
انقضى جماعة يترتب عليها شرأحكامها الا نحو لحوق السهو وتحمله وادراك الركعة بآل كوع (أو بان
امامه) فأعبر ركعة زائدة وقد ظنه في ركعة أصلية فقام معها لزيادة ثم ألقى باركانها كالأداء قضاء عليه
لحسن هذا الركعة لعدم قصوره بسبب خضا الحال عليه ولولم يدرك المقتدى بذى حدث أو خبث أو ألقى
بركعة زائدة الناتجة بكمالها بتحصيها الركعة (ولو) علم المأموم حدث امامه أو خبثه أو قيامه لزائدة (نسى
حدث امامه) أو خبثه أو قيامه لزائدة فاقتدى به ولم يحتمل وقوع طهارة عنه (ثم نذر أعاد) استعذ بالحقكم
العلم ولا تظن لفساده لأن فيه نوع قصير منه

﴿فصل﴾ فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة (يشترط لصحة الجماعة) بعد توفر الصفات المعبرة في الامام
(سبعة شروط) الأول (أن لا يتقدم المأموم على امامه) في الموقف الصالح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعل
الامام لي ثم بعد الانتهاء الاتباع والمتقدم غير تابع ولو شك في تقدمه عليه لم يؤثر سواء جعلن خلفه أو امامه
لأن الأصل عدم المبطل والعبرة في التقدم (بعقبه) التي اعتمد عليها من رجله أو من احدهما وهو موخر
القدم على الأرض هذا ان صلى قائما (أو بأنيته ان صلى قاعدا) وان كان راكبا (أو يجنبه ان صلى
مضطجعا) أو برأسه ان كان مستلقيا فحق تقدم في غير صلاة شدة الخوف في جرح من صلاته بشئ مما ذكر
تصميم صلاته لخاص وأهمل تغييره بالهقب أنه لا أثر للاصابع تقدمت أو تأخرت لأن تقدم العقب يستلزم
تقدم المنكب بخلاف تقدم غيره نعم لو تأخر وتقدمت رؤس أصابعه على عقب الامام فإن اعتمد على العقب
صح وعلى رؤس الاصابع فلا (فان ساواه بالعقب (كره) ولم يحصل له شئ من فضل الجماعة (و يندب) للمأموم
الذكر ولو صلبا اقتدى وحده بمصل مستور (تختلفه عنه قليلا) اظهار الرتبة الامام (و يقف الذكر) المذكور
كأن ذكر (عن يمينه) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فأخذ
برأسه فأماه عن يمينه وبه يعلانه يندب للامام اذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة أن يرشدها اليه أيداه أو
غيره ان وثق منه بالامتنان أما اذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثيرا فانه يكره ذلك ويقونه فضل الجماعة (فان
جاء آخر فقفن يساره) أي الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين المأموم ويقونه فضل الجماعة (ثم) بعد احرامه
(يتقدم) الامام أو يتأخر ان حافة القيام لا غيرة (وهو) أي تأخر هنا حيث أمكن كل من التقدم والتأخر
(أفضل) فان لم يمكن إلا أحدهما فعل وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فإذا ربي عن يمينه ثم جاعل يمين من يحضر فأماه عن يساره فأخذ بيدينا جميعا فدفننا حتى
أطمانا خلفه ولكون الامام مشوعا لم يلق به الانتقال من مكانه أما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام الثاني
أول يتأخر أو تأخر ان في غير القيام فكرهه يقونه فضل الجماعة (ولو حضر) ابتداء معا أو مر (تا) ذكر ان
ولو بالفاوضا (صفا خلفه وكذا) اذا حضرت (المسرة) وحدها (أو التسوية) وحدها قائم اتقدم أو يقمن
خلفه لاعتنا يمينه ولا عن يساره للاتباع (و يقف) ندبا فاعا اذا تعددت أصناف المأمومين (خلفه ان رجال)
صفا (ثم) بعد ارجال ان كل صفهم (الصبيان) صفا ثانيا وان تغيروا عن البالغين بعلم ونحوه هذا (ان لم
يسبقوا) أي الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أحق به) من الرجال فلا يتجاوزون عنه لهم
لأنهم من الجنس بخلاف الخفائي والتساء بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الخفائي (ثم) يعلمهم وان لم يكمل
صفهم (النساء) الغيرة المحج ليلين منكم أو لوالا الاحلام والنهي أي البالغون المارقون ثم الذين يلونهم فلا تأ
وصى خوف الترتيب المذكور كره وكذا كل مندوب يتعلق بالموقف فانه يكره مخالفته وتفوته به فضله الجماعة
كما قلتم في كثير من ذلك ويقاس بما يأتي (وقف) ندبا امامتهن (أي النساء) و (سوطهن) لأنه أمترها (و) يقف
(امام المرأة) البصره (المستور وسطهم) يسكون السبع ويقفون صفا واحدا ان أمكن فلا ينظر بعضهم
الى عورت بعض فان كانوا عيا أو في ظلمة فتقدم امامهم (ويكره) للمأموم (وقوفه منفردا عن الصف) اذا وجد فيه

أو قائما بركعة زائدة ولو
نسى حدث امامه ثم تذكره
أعاد

﴿فصل﴾ يشترط لصحة
الجماعة سبعة شروط أن
لا يتقدم المأموم على امامه
يعقبه أو بأنيته ان صلى
قاعدا أو يجنبه ان صلى
مضطجعا فان ساواه كره
ويندب خلفه عنه قليلا
ويقف الذكر عن يمينه فان
جاء آخر فقفن يساره ثم
يتقدم الامام أو يتأخر ان
وهو أفضل ولو حضر ذكران
صفا خلفه وكذا المرأة أو
النسوة يقف خلفه الرجال
ثم الصبيان ان لم يسبقوا الى
الصف الاول فان سبقوا
فهم أحق به ثم النساء وتقف
امامتهن وسطهن وامام
المرأة غير المستور وسطهم
ويكره وقوفه منفردا عن
الصف

أى الامام والمأموم (في سفل والاخرى علوا) شرط محاذاً أحدهما الاخرى غير المسجد والا (كام) بان يحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى والامام بعد المجتمعين ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا ضعف خلافاً للجامع متأخرين وان تعهم المصنف والعقيد أن ذلك ليس بشرط (ولو كان الامام في المسجد والمأموم خارجه فالثالثة) الفرع (محموس بمن آخر المسجد) لانه آخر متصل فيه لانه مبنى الصلة فلا يدخل منتهى في الحد الفاصل وفي عكس صورته المصنف يعتبر اسافتم صدره (ثم ان صلى) المأموم (في علوا) بعد صلاة الامام في المسجد قال الشافعي (رضي الله عنه) (لنص) صلاة أى سواء كان اتحاد بين أم لا وبوافقه نصه فمن صلى باني قيس صلاة الامام في المسجد الحرام على المنع وصوبه الاسنوى لكن المعتد نصه الاخرى أى قيس على النجعة وان كان أعلى منه والنص الاول في السطح وأى قيس محمول على ما اذا لم يكن المرور للامام الا بالانطفاف من غير جهة الامام أو على ما اذا بعدت المسافة وأحوالاً بنية هناك المنع الرؤية فلم أنه يعتبر في الاستطراق أن يكون استطرأ فاعاديا وأى يكون من جهة الامام وأن لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلا لا يلتفت عن القبلة بحسب يبق ظهره اليها والاضر لتعقق الانعطاف حينئذ من غير جهة الامام أو أنه لا فرق في ذلك بين المصلى على نحو جيل أو سطح (وبكره) في المسجد وغيره (ارتفاع أحدهما) أى الامام أو المأموم على الآخر للتمييز عن ارتفاع الامام وقبلا عليه في ارتفاع المأموم هذا ان كان الارتفاع (غير حاجة) والا كتعليم المأموم كيفية الصلاة أو بليغ تكبير الامام فلا يكبر بل يذب الشرط الرابع (نية) نحو (القدوة أو الجاعة) أو الاتمام بالامام الحاضر أو من في الحراب أو نحو ذلك (فواجب) في فعل أو سلام (بلانية) أو مع الشك في بطلت صلاة (ان طال) عرقا (انتظاره) له لينبع في ذلك الركن لانه وقف صلاته على صلاة غيره بل لا يبطئ منه ما أو التقييد في مسئلة الشك بالاطول والمتابعة هو الوجه خلافاً للجامع وانما بطل الشك في أصل النية مع الانتظار الكثير وان لم يتابعه باليسر مع المتابعة لان الشك في أصلها ليس في صلاة بخلافها فان غابته أنه كالغير فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع الانتظار الكثير ولو عرض ذلك الشك في الجمعة أطلها حيث طال زمنه لانه لا جمعة شرط طمع فاشك فيها كالشك في أصل النية وأنها كلام المصنف أنه لو تابعه اتفاقاً أو بعد انتظار يسيراً وانتظار كثيراً بمتابعة لم تبطل لانه في الاولى لا يسمى متابعة وفي الثانية تغفر لقلته وفي الثالثة لم يتحقق الانتظار فاشكته وهى المتابعة فأنى النظر اليه وانه لا يجب تعيين الامام بل لو عصى وأخطأ بطلت صلاته الا ان يشيرا اليه لانه يجب التعرض له في الجملة بخلاف ما لو عين الامام المأموم فأخطأ فإنه لا يضرم مطلقاً لانه لا يجب التعرض له في الجملة ولا تقصير ولا وان الامام لا تلزمه نية الامامة فهو كذلك بل تسن له والتم يحصل له فضيلة الجماعة ومجمل في غير الجمعة ما فيها فتلزمه نية الامامة معتقنة بالتحريم (الشرط الخامس) توافق نظم صلاتيهما (أى الامام والمأموم) بان يتفقوا في الاعمال الظاهرة وان اختلفا عدداً (فان اختلف) نظم صلاتيهما (ككتوبة) أو فرض آخر أو فقل (وكسوف) أو ككتوبة أو فرض آخر (أو فقل) (جنازة) لم يصح القدوة بمن يصلى غير الجنازة بمصلها وعزم الكسوف بمصلها وعكسهما التماسية عندنا (ومن ثم يصح الاقداء امام الكسوف في القيام الثاني من الركعة الثالثة لا يمكن المتابعة حينئذ وانما يصح الاقتداء بمصل الجنازة أو الكسوف وبفارق عند الافعال الخاقلة لان ربط احدى الصلاتين الاخرى مع تنافهم ما مبطل ومثلها مسجد تالذلة وفارق كون صحت احدهما خلف الاخرى ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تقطيل ما يبطل تطويله كالا اعتدال ينتظر في الركن الذي بعده (ويصح) مع الكراهة المقوتة لفضيلة الجماعة (الظهر خلف) مصلى (العصر) خلف مصلى (المغرب) وعكسه لا يتخذوا النظم وان اختلفا عدداً ونية (والقضاء خلف) مصلى (الاداء) وعكسه والفرض خلف مصلى (النفل) وعكسه (لائقاً) النظم في الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول فتخير المأموم عندما تعلم صلاته ان يسلم وأن ينتظر وهو أفضل ومحل حل انتظاره حيث لم يفعل تشهد اليه بمحله

في سفل والاخرى علوا
اشترط محاذاً أحدهما
الاخرى غير المسجد
والا كما ولو كان الامام في
المسجد والمأموم خارجه
فالثالثة محسوس بمن آخر
المسجد ان صلى في علوا
داره صلاة الامام في المسجد
قال الشافعي لم تصح وبكره
ارتفاع أحدهما على
الاخر غير حاجة (الشرط
الرابع) نية القدوة أو الجاعة
فلو تابع بلانية أو مع الشك
في بطلت ان طال انتظاره
(الشرط الخامس) توافق
نظم صلاتيهما فان اختلف
ككتوبة وكسوف أو جنازة
لم تصح القدوة ويصح الظهر
خلف العصر والمغرب
والقضاء خلف الاداء
وعكسه والفرض خلف
النفل وعكسه

الامام فاولى المغرب خلفه صلى العشاء امتنع الانتظار وان جلس الامام للاستراحة في الثالثة أو الرابع
خلف الظهر جازا للانتظار ان جلس الامام للتشهد الاول وتشهد لانه حينئذ يكون مستحبا للتشهد الامام
فان لم يجلس أو جلس ولم يتشهد لمزم المأموم المراقبة لثلاث بحيث تشهد لم يتشهد الامام (الشرط السادس
الموافقة) للامام (في سنة واحدة في الخاتمة) يعني نقض المخالفة بها (فانزلة الامام سجدة لتلاوة وسجدها
المأموم أو عكسه) بان سجدها الامام وتر كلها المأموم (أوترك الامام للتشهد الاول وتشهد المأموم بطلت)
صلاته ان علم وتعدوا لحقة على القرب لعدمه عن فرض المتابعة الى سنة ويحذف ذلك سجود السهو
والتبعية الثانية لانها ما يفعل بعد فراغ الامام ما غير فاحشة المخالفة كجلسه الاستراحة لياضرا لالتيان
بها ومنه القنوت ثلث أدرك الامام في السجدة الاولى وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث غير ما فعله الامام
وانما طول ما كان فيه ومن ثم لو أن الامام ببعض التشهد وقام عنه جازا للمأموم كله لانه حينئذ مستحب
كالقنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم) سهوا الزمه العود والبطل صلاته أو (عدم تبطل) صلاته
بعدمه لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندبه العود) خروج من خلاف من أوجبه (الشرط
السابع المتابعة) للامام كما سيعلم من كلامه وأما المتابعة المدبوبة فهي ان يجري على أثره في الافعال
والاقوال بحيث يكون ابتداء فعل منها متاخر عن ابتداء الامام ومقتضا على فرضه وسهوا يشترط يقين
تاخر جميع تكبيره لا احرار عن جميع تكبيره امامه (فان فاره في القصر) أو في بعضه أو شل فيه أو بعده
هل فاره فيه أو لا والاول زمن السك أو اعتقد تاخر تحريمه فيان تقدمه (بطلت) صلاته يعني لم يتعد للغير
الصحيح اذا كبر فكيروا ولا تولى الاقتداء بغيره مصل اذ يتبين بتمام تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة من
أولها (وكذا) تبطل صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي على امامه عايدا على ما لا يحرم (بركنين فعلمين ولو غير
طو يلين بان بركن المأموم قبل ايراد امامه بان بركنه رفع قبل ايراد ان رفعه حد فمجرد سجدة تبطل صلاته
وفارق ما يأتي في التحلف بان التقدم أغش فابطل السبق بالر كنين ولو في التعاقب لانها لم يتحصنا في
الركوع ولا في الاعتدال (أو تاخر عنه بما) أي بركنين فعلمين تأمين ولو غير طو يلي كأن ركع الامام
واعتمد وهوى للسجود وان كان في القيام أقرب والمأموم قائم وسجدا الامام السجدة الثانية وقام وقرا
وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدين فهذا ان كان (لغير عذر) بما يأتي كان تحلف لكال السنة
كالسورة (وان فاره في غير القصر) من أفعال الصلاة يضرون فاره في السلام لكن بكم ذلك وقوته
فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلى أو تاخر عنه لم يضر) لعدم غش المخالفة (ويحرم تقدمه عليه
بركن فعلى) تام كأن ركع ورفع والامام قائم للغير الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول
الله رأسه رأس حمار أما اذا لم يتم كان ركع قبله ولم يعتدل فكيروه وسنه للعود لواقفه فان سهايا ركوع
لم يلب تغير بين العود والقيام ويكره ما لا يخر صكن (وان تحلف) المأموم (بعذر كبطه قراءة) واجبة (ولا
دراسة) بل ليجز لسانه ويحويه (واستغفال) المأموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعود عن الافتتاح حتى
ركع الامام أو فارق الركوع (أو) كأن (ركع امامه مفسك) بعد ركوعه وقبل ان يركع هو (في الافتتاح)
هل فاره أو لا ومنه لابلها (أو تركه) كأن (أسرع الابلم قرائته) وركع قبل ان يتم المأموم
ان يقتضوا ان لم يكن بطي القراءة (عذر) في التحلف عن الامام لانهم قراءه ما بقي عليه لعدم وجوب
ذلك عليه بخلاف تحلفه مندوب كقراءات السورة أو لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب
سواء كانت ظاهرة أو خفية فانه متى كان يتم ركعتين فعلمين بطلت صلاته لعدم عذره وحسب عذره التحلف
كفي الصورة التي ذكرناها فانما يتحلف (الى) تمام (ثلاثة أدرك طوله) وهي المقصودة نفسها فلا يعتد
بها الا قصر وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين فيسعى على ترتيب قلم صلاته نفسه حيث فرغ
من قيام الامام من السجدة الثانية وحلوه بعدها (فان زاد) التحلف على ذلك لم يضر غير الاول الامام

(الشرط السادس) الموافقة
في سنة فاحشة الخالقة قلو
ترد الامام مجده التلاوة
وسجدها المأمور أو عكسه
أورد الامام التهنيد الاول
وتشهده المأمور بطل وان
تشهد الامام وقام المأمور
في الم تطل ويشديله
الصود (الشرط السابع)
للتابعة فان قارنه في الحرم
طلت وكذا ان تقدم عليه
ركنن فعلن أو تاخونه
بهما الغر عذر وان قارنه في
غير الحرم أو تقدم عليه
ركنن فقل أو تاخونه لم
ضرر يحرم تقدمه عليه
ركنن فقل وان تحلف بعذر
يكفي قسرة بلا وسوسة
استغفال الموافق دعاء
الافتتاح أو ركع امامه
شك في الفاحشة أورد كمر
كها وأسرع الامام قرائنه
لنالي ثلاثة أركان طويلة
ان زاد

منتصب للقيام وأجالس للتمسك (نوى المفارقة) إن شاء وصحى على ترتيب صلاة نفسه (أو وفاقه) فيها هو فيه بان تركه فراه فهو يتبع الامام في القيام أو التشهد (وأقرب ركعة) بدل هذه الركعة التي فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام للمسبوق ولا يجوز له بلانمة المفارقة ليجرى على ترتيب صلاة نفسه فان نعل عماداً على باطلت صلاته لما فهم من المخالفة الفاشحة (هذا) كلمة في الموافقة وهو من أدرك مع الامام قدر الفاتحة أسوا الركعة الاولى وغيرها (وأما المسبوق) وهو من لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى أو غيرها فقد راسع الفاتحة (إذا) ذكر مع الامام وهو باق في فاتحته) الى الآن لم يكملها (فان) كان قد (اشتغل) قبلها (بسنة) كعداء الافتتاح أو التعوذ أو مسكتاً ومع قراءة الامام أو غيره (قرأ) وجوباً من الفاتحة (شذرها) أي بقدر حرف السنة التي اشتغل بها أو بقدر زمن السكوت الذي اشتغل به لتقصيره بعدوله عن الفرض اليها إذا السنة للمسبوق أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان ركع ولم يقرأ قدر ما قوته بطلت صلاته ان علم وتعد والافر كركعة (ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما قوته (ان) أكملها (أدركه) أي الامام (في) الركوع أدرك الركعة) كغيره (والا) يدركه فيه بان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقله فان فرغ الامام في الاعتدال (فاتته) الركعة على اضطراب طويل فيه بين المتأخرين (و) حينئذ وفاقه) وجوباً في الاعتدال وما بعده ولا يرجع لانه لا يحسب له فان ركع عامداً على ما بطلت صلاته (وبأنى ركعة) بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى معه وان لم يقرب في الامام في الاعتدال بان أراد الهوى منه الى السجود وهو الى الآن لم يكمل قراءته ماله فقد تعارض معه وجبان متابعاً الامام وفراراً متعاضداً مولماً به لا حدهما فيزنيه فيما يظهر أن ينوى المفارقة ليكمل الفاتحة ويصحى على ترتيب صلاة نفسه ويكون هذا رقبته بعد فيما يظهر أيضاً وان قصير يارث كتاب بسبب وجوبها وهو اشتغاله بالسنة عن القرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد اتمامه (سنة) ولا يغير ما قبل بالفاتحة وركع امامه (قطع القراءة) وقيل ركع معه لم يدرك الركعة ويعمل الامام عنه بقية الفاتحة أو كمالها لم يدركه الا في الركوع فان لم يرجع معه فاتته الركعة بل وبطلت صلاته ان تخلف ليكمل الفاتحة الى أن شرع الامام في الهوى الى السجود

«(فصل)» في بيان ادراك المسبوق الركعة (ومن أدرك الامام المتطهر اركها) ركوعاً بحسب ياله أو قرب يمان الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه (و) يقين انه (اطماناً) معه) في الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل الركوع السابق يانه (أدرك الركعة) بالمصاحف من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صليبه فقد أدركها ومن ثم لم يسن الخروج من خلف من منع ادراك الركعة بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو متنجس أو (في ركوع) غير محسوب له نحو (زائد) فام الله سهواً أو في أصلي ولم يطمئن معه فيه أو اطماناً بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بالغ راحته ركبتيه أو ترددهل اطماناً قبل وصول الامام لحد أقل الركوع سواء غلب على نته شيء أم لا (أو) أدركه (في) الركوع (الناسي من) صلاة (المكسوفين لم يدركها) أي الركعة لعدم أهلية نحو المحدث لعدم القيام والقراءة لولا الحكم بادلها ما قبل الركوع (الركوع) ركعة واحدة فلا يصح اليها الا يقين ولان الركوع الثاني وقبائه من كل ركعة من صلاة المكسوفين تابع للركوع الاول وقبائه فهو في حكم الاعتدال ولذا سن فيه مع اعتدال جدهم بناتك الحد ولو قرأ الفاتحة أدرك الركعة وان كان الامام محدثاً أو في زائدها لم يعلم بحدته أو سهواً ومن نسي بعد بدأ صرح حيث أتى السالك في الطمأنينة المذكورة بركعة بعد سلام الامام سجدة السهو بشرط صحة صلاة المسبوق المذكور أن يكمل للأحرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط أن ينوي بها الاحرام وان تمها قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوى بها الهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنقض صلاته

«(فصل)»

في صفات الأئمة المسجبة (أحق الناس بالامامة الاولى) في محل ولايته الاعلى فالاعلى وان اختص غيره بنسائه الصفات الاية للخبر الصحيح لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ويحل خلف في غير من ولاده الامام الاعظم أو نائبه أو مأمون ولأحد هما في مسجد فهو أولى من والى البلد وقاضيهما وفيه تغلبت ولايته بالامامة عرفاً

نوى المفارقة أو وفاقه وأقرب ركعة بعد سلامه هذا في الموافقة وهو من أدرك مع الامام قدراً للفاتحة وأما المسبوق اذا ركع الامام في فاتحته فان اشتغل بسنة كعداء الافتتاح أو التعوذ قرأ بقدره ما تم ان أدركه في الركوع أدرك الركعة والافاقه ويأتي بركعة وان لم يشتغل بسنة قطع القراءة وركع معه «(فصل)» ومن أدرك الامام المتطهر راكعاً واطماناً معه قبل ارتفاعه أدرك الركعة وان أدركه في ركوعه زائد أو في الثاني من المكسوفين لم يدركها «(فصل)» أحق الناس بالامامة الاولى

أَوْضَاحُ خِلَافٍ شُحُوخٍ وَلَا تَخَوُّوا الْحَرْبَ وَالشَّرْطَةَ فَلَا حَقَّ لِهَيْمٍ فِي الْإِمَامَةِ وَحَيْثُ كَانَ الْوَالِي أَحَقَّ (فَيُتَقَدَّمُ) بِنَفْسِهِ (أَوْ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ فَيَنْبَغِي فِيهِ مَنْ شَاءَ (وَلَوْ) أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ (فِي مَلَكٍ غَيْرِهِ) وَقَدْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِقَامَتِهَا فِي مَلِكٍ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ بِمَحْضِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ لَا يُلِيقُ بِذَلِكَ الطَّاعَةِ (و) لِأَحَقِّ بَعْدَ الْوَالِي فَيَاذَا أَقْبَمَ الصَّلَاةَ فِي مَلِكٍ أَوْ رَقِيبَةٍ أَوْ مُنْفَعَةٍ (السَّكَنِ) يَعْنِي السُّنْحَ لِنِجَارِ الْمُنْفَعَةِ (عَلَّاءُ) أَوْ إِعَادَةُ أَوْ إِبَارَةُ أَوْ وَقْفٌ أَوْ وَصِيَّةٌ أَوْ تَحْوِيَّةٌ) فَيُتَقَدَّمُ (بِنَفْسِهِ) أَوْ يُقَدِّمُ (أَيْضًا) الْمَا فِي الْوَالِي وَغَيْرِهِ رَأَى دَاوُدَ لَا يُؤْتَنُّ الرَّجُلُ فِي رَجُلٍ فِي عَمَلِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ قَدَّمَ الْقَدِّمَ هُنَا (وَفِي جَسَمٍ مَا يَأْتِي) كَلِّقْدَمَ وَانْكَانَ مَنْ قَدَّمَهُ غَيْرُ أَهْلِ الْإِمَامَةِ كَلَامُهُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْمُنْفَعَةِ حَقَّ أَقْبَمْتَ الْجَمَاعَةُ فَهِيَ وَالتَّسَرُّفُ وَكَانَ يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدِّمُ أَحَدُهُمَا لِإِبَادَةِ الْآخَرِ أَوْ وَكَسَلِهِ لِأَحَقِّ لَوِي الْمَجْهُورِ فِي التَّقْدِيمِ وَلَا التَّقَدُّمِ وَالسَّكَنِ أَوْلَى كَأَنَّهَا (الْأ) فِي مَسْأَلٍ مِنْهَا (إِنَّ الْمَعْدِ أَحَقَّ) بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ (مَنْ الْمُسْتَعِدُّ) لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمُنْفَعَةِ وَالرَّجُوعُ فِيهِ لَمَتَى شَاءَ (و) مِنْهَا أَنَّ (السَّيِّدَ أَحَقَّ) بِمَعْدُكَ (مَنْ عِبْدُهُ) أَيْ قَتْلُهُ (الَّذِي لَيْسَ بِكَاتِبٍ) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ كَأَنَّهُ مَصْحُفُهُ قَاتِلُهُ أَحَقُّ مِنَ السَّيِّدِ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِالتَّصَرُّفِ (وَالْإِمَامُ الرَّابِعُ) بِحَقِّ الْجَمَاعَةِ (أَحَقُّ) مِنْ غَيْرِ الْوَالِي (وَإِنْ أَخْصَصَ الْغَيْرَ بِمَا يَأْتِي) (فَيُتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدِّمُ) مَنْ تَصَحَّ إِمَامَتُهُ وَانْكَانَ خِفَافُتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا تَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ السَّابِقُ وَلَوْ لَمْ يَحْضُرِ الرَّابِعُ مِنَ الْأَسَالِيبِ لَيُضَرُّ وَيَأْتَنُّ فَانْ خِفَافُتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا تَقْتَضِيهِ تَأْنِي لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ مِنْ أَوْلَادِهِ أَوْ يَوْمَ الْقَوْمِ وَلَوْ أَنَّ الْوَقْتُ أَوْ كَانَ الْمُسْتَعِدُّ مَرُوحًا جَعَلُوا مَطْلَقًا (نَمْ) أَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَوْلَى بِاعْتِبَارِ الْمَسْكَنِ كَانَ كَأَنَّهُ أَعْوَاتُ أَوْ مُسَدَّدٌ لِإِمَامِهِ وَرَأَيْتُ أَوَّلَهُ أَمَامَهُ سَقَطَ حَقُّ وَجَعَلَهُ لِلْأُولَى (قَدَّمَ) بِاعْتِبَارِ الصَّنْعَةِ (الْأَفْقَةِ) بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى خُرُوجِ الْفَقْهِ بِلِ حَزِينٍ أَوْ كَثْرَتِ نَفْسِ الْفُقَرَاءِ (نَمْ) إِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْفَقْهِ وَأَحَدُهُمَا أَقْدَمُ (الْأَقْرَأُ) أَيْ الْأَحْقَظُ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَشَدَّ حَاجَةً إِلَى مَنْ الْأَوْجَعُ (نَمْ) إِنْ اسْتَوَى بِأَقْبَمَهُمَا أَوْ قَدَّمَ (الْأَوْجَعُ) أَيْ الْأَكْثَرُ وَهُوَ اجْتِنَابُ الشَّهَادَةِ خَوْفًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْ لَزِمَهُ حَسَنُ السَّرْعَةِ وَالْفَقْهِ (نَمْ) إِنْ اسْتَوَى بِأَقْبَمَهُمَا أَوْ قَدَّمَ وَهُوَ قَدَّمَ (مَنْ سَبَقَ بِالْهَجْرَةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْلَى دَاوُدَ الْإِسْلَامَ سِوَاهُ كَانَ السَّابِقُ (هُوَ أَوْ أَحَدُ آبَائِهِ) نَحْبَهُ مُسْلِمٌ وَجَعَلَ الْهَجْرَةَ هَاهُنَا الْمُعْتَدَّ (نَمْ) بَعْدَ مَنْ ذَكَرَ يُقَدِّمُ الْأَسَنَ نَحْبَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا أَوْ الرَّابِعُ (مَنْ سَبَقَ) إِسْلَامَهُ) كِتَابُ أَسْلَمَ أَمْسَ عَلَى شَيْخٍ أَسْلَمَ الْيَوْمَ فَإِنْ اسْلَمْنَا قَدَّمَ الْأَكْبَرُ سَبَا يُقَدِّمُ الْمُسْلِمَ بِنَفْسِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِالتَّبَعِيَّةِ (نَمْ) بَعْدَ مَنْ ذَكَرَ يُقَدِّمُ (النَّبِيَّ) بِمَا يَتَّبِعُهُ فِي الْكُفْرَانِ يُقَدِّمُ الْهَاشِمِيَّ عَلَى الْمُطَّلِيَّ ثُمَّ بَقِيَّةُ قُرَيْشٍ ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعَرَبِ وَيُقَدِّمُ ابْنَ الصَّالِحِ وَالْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ (نَمْ) بَعْدَ مَنْ ذَكَرَ يُقَدِّمُ (حَسَنَ الذِّكْرِ) لِأَنَّهُ أَهْبَبَ مِنْ بَعْدِهِ وَالْقَالِبُ إِلَيْهِ أَمِنْهُلُ (نَمْ) بَعْدَهُ (تَطْيِيفُ التَّوْبِ) ثُمَّ بَعْدَهُ (تَطْيِيفُ الْبَدَنِ وَطْيِيفُ الصَّنْعَةِ) عَنْ الْأَوْسَاخِ ذَلِكَ (نَمْ) بَعْدَهُ (حَسَنُ الصَّوْتِ) ثُمَّ حَسَنُ الصَّوَرَةِ أَيْ الْوَجْهِ ذَلِكَ أَيْضًا وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ آخِلًا كَثْرَتِ الرُّوْضَةِ وَبَعْضُ مَنْ تَقَبَّلَ هُوَ الْعَدْلُ لِلدَّارِ كَالشَّعْرِ بِتَعْلِيلِهِمْ عَلَى مَا هُوَ أَقْضَى إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْقُلُوبِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَكَرَ أَقْضَى إِلَى ذَلِكَ بِمَا يَجْعَلُهُ كَمَا لَا يَحْتَقِقُ وَحَيْثُ ذَكَرَ الْأُولَى بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي التَّسْبِ وَبِأَقْبَلِ الْأَحْسَنِ ذَكَرَ أَلَا تَلْفُظُ تَوْأْبَةً بِأَقْبَمَ فَصَنَعَةُ الْآخِرِ صَوْتًا فَوْضِيهَا (فَانْ اسْتَوُوا) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرُوا وَتَشَاحُوا (أَقْرَعُ) بَيْنَهُمْ بِأَقْبَلِ التَّرَاوُعِ (وَالْعَدْلُ) وَلَوْ قُنَا (أَوْلَى) بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ (مَنْ الْفَاسِقُ) وَانْ كَانَ (الْفَاسِقُ) حُرًّا أَوْ (أَقْبَمًا) وَأَقْرَأُ لِكِرَاهَةِ الْقَدِّمِ بِهِ لِأَنَّهُ قَدِيقُصْرُ الْوُجُوبَاتِ (و) كَذَلِكَ (الْبَالِغُ) وَلَوْ قُنَا (أَوْلَى) مِنَ الصَّبِيِّ وَانْ كَانَ (الصَّبِيُّ) حُرًّا أَوْ (أَقْبَمًا) وَأَقْرَأُ لِكِرَاهَةِ الْقَدِّمِ بِهِ وَلِخِلَافِ فِي صَحَابَتِهِ (وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ) لِأَنَّهُ أَكْبَلُ (وَيَسْتَوِي الْعَبْدُ الْقَصِيَّةُ) أَوْ الْقَارِي مُثَلًّا (وَالْحُرُّ غَيْرُ الْقَصِيَّةِ) أَوْ الْقَارِي لِحُجْمِ رَقَصِ الرِّقْعَةِ بِالنَّظْمِ إِلَيْهِ مِنْ صَفَةِ الْكَالِ وَاعْتِنَا كَانَ الْحُرُّ أَوْلَى فِي خِلَافَاتِ الْجَنَازَةِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي الدَّعَاوِ وَالشَّفَاعَةِ وَهُوَ بِمَا أَلْقَى (وَالْمَقِيمُ) وَالْمَلَمَّ (أَوْلَى مِنَ الْمَسَافِرِ) الَّذِي يَقْصُرُ لَهَذَا أَمَّا أَتَوْا كُلَّهُمْ فَيَلْتَحِقُونَ وَلَئِنْ أَمَّ الْقَاصِرَ اخْتَلَفُوا (وَلَوْ كَانَ الْحَالُ أَوْلَى مِنَ الْغَائِزِ) وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ أَبُي وَانْ

فَيُتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ وَلَوْ فِي مَلَكٍ غَيْرِهِ وَالسَّكَنِ يَكُنْ أَوْ إِعَادَةُ أَوْ إِبَارَةُ أَوْ وَقْفٌ أَوْ وَصِيَّةٌ أَوْ تَحْوِيَّةٌ بِحَقِّهَا يُتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدِّمُ أَيْضًا لِأَنَّ الْمَعْدِ أَحَقَّ مِنَ الْمُسْتَعِدِّ وَالسَّكَنِ أَحَقَّ مِنَ الْعَبْدِ الَّذِي لَيْسَ بِكَاتِبٍ وَالْإِمَامُ الرَّابِعُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِ الْوَالِي فَيُتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدِّمُ ثُمَّ الْأَفْقَةُ ثُمَّ الْأَقْرَأُ ثُمَّ الْأَوْجَعُ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ بِالْهَجْرَةِ هُوَ أَوْلَى أَحَدُ آبَائِهِ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ إِسْلَامَهُ ثُمَّ النَّسَبُ ثُمَّ حَسَنُ الذِّكْرِ ثُمَّ تَطْيِيفُ الشَّوْبِ ثُمَّ تَطْيِيفُ الْبَدَنِ وَطْيِيفُ الصَّنْعَةِ ثُمَّ حَسَنُ الصَّوْتِ ثُمَّ حَسَنُ الصَّوَرَةِ فَانْ اسْتَوُوا أَوْ قَرَعَ وَالْعَدْلُ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ وَانْ كَانَ أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأُ وَابَالِغُ أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ وَانْ كَانَ أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأُ وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ وَيَسْتَوِي الْعَبْدُ الْقَصِيَّةُ وَالْحُرُّ غَيْرُ الْقَصِيَّةِ وَالْمَقِيمُ أَوْلَى مِنَ الْمَسَافِرِ وَانْ الْحَالُ أَوْلَى مِنَ الْغَائِزِ

كان أئمة أو أقران إمامته خلاف الأولى الحق العارية ولو تعارضت هذه الصفات فالذي يظهر أن
العدل أولى من الفاسق مطلقاً وأن البالغ العدل أولى من الصبي العدل وإن زاد بغو الفقه وإن أجاز العدل
أولى من الرقيق العدل مالم يرتد بما ذكره البعض أولى من كامل الرق وقد علم عامراً أن الأولى يقدم وإن كان
فيه جميع هذه النقص (والأعمى مثل البصر) حيث استوى باقي الصفات السابقة لأن في كل حزمة ليست في
الآخر لأن الأعمى لا يطرأ إلى ما يشبهه فهو أشنع والبصر يطرأ إلى الخسب فهو أحفظ لتجنبه
فصل في بعض السنن المتعلقة بالمجاعة (يستحب) لمزيد الجاعة غير المقيم (أن لا يقوم إلا بعد فراغ
الإقامة) إن كان يقدم على القيام بسرعة بحيث يدرك فضيله تكبيرة الأحرار والإقامة قبل ذلك بحيث
يدركها ومن دخل في حال الإقامة أو وقد قرب بحيث لو صلى الخيبة فإنه فضل التكبيرة مع الإمام استمر قائماً
ولا يجلس ولا يصلي (و) يستحب تسوية الصفوف والأمر بذلك لكل أحد (و) هو (من الإمام) بنفسه أو
مأذونه (أكد) للاتباع مع الوعيد على تركها والمراتب المتعاقبة الأولى فالأول وسد الفرج وتحاذي القاطنين
فيها بحيث لا يقدم صدر واحد ولا شيء منه على من هو بجانبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الأول ولا
يقف في صف حتى يتم ما قبله فإن خولف في شيء من ذلك ترك أخذ من الخلف الصحيح ومن وصل صفاً وصله الله
ومن قطع صفاً قطعه الله (وأفضل الصفوف الأولى) وهو الذي يلي الإمام ولا يتخلله منبراً وغيره (فالأول)
وهو الذي يليه وهكذا وإذا استداروا في مكة فالصف الأول في غير حجة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه
الإمام لا ما قرب من الكعبة على الأوجه وأفضلية الأول فالأول تكون (لرجال) والصف الثاني وإن كان ثم
غيرهم وللنخائي الخلف أو مع النساء والنساء الخلف بخلاف النسايع الذي كوراً وانخسأ في الأفضل لهن
التأخر وكذا الخنثى مع الذي كور كما علم من ذلك خبر مسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها
وخير صفوف النساء ما مع غيرهن آخرها وشرها أولها ومن يخبر عيين الإمام (وتكره إمامة الفاسق)
والاقتداء به حيث لم يخش فتنة يتركه وإن لم يوجد أحد سواه على الأوجه للتلذذ في حجة الاقتداء به لعدم
أمامته (و) إمامة (اللقف) والاقتداء به (وهو الذي لم يخش) سواء ما قبل البلوغ وما بعده لا قد لا يحافظ
على ما يشترط لصحة صلاته فضلاً عن إمامته وهو غسل جميع ما يصل إليه البول غلبت قفلة لأنه لما كانت
واجبة الإزالة كان ما تحتها في حكم الظاهر (و) إمامة (المبتدع) الذي لم يكفر بدعته والاقتداء به وإن لم يوجد
غيره كالفاسق بل أولى ويحتمل الأذرى حرمة الاقتداء به على من شهر لأنه سبب لاغواء العوام يبدعه أمان
يكفر بدعته كتركه الله بالزنيات وبالعدوم والبعث والحشر للأجساد كذا الجسم على تناقض فيه
والقاتل بالجمعة على قول نقل عن الأئمة الأربعة فلا يصح الاقتداء به كسائر الكفار (و) إمامة (المتنام) وهو
الذي يكره رتبته (والنافاه) وهو من يكره رتبته (والأواء) وهو من يكره رتبته وغيره ممن يكره رتبته
الخروف للزنا دقوا لظنوا بل القراءات للتركز ولتفرق الطباع عن سماع كلامهم وصحت إمامتهم لعذرهم ويكره
أيضاً إمامته من يلحق بالغير المعنى والموسوس ومن ركه أكثر من نصف القوم لمعوم فيه شرعاً (وكذا تكره
الجماعة) أي أفعالها (في مسجد) إمام راتب قبلها ومعها أو بعده (وهو) أي المسجد (غيره) طرق ولم يأت
في ذلك لأنه لو ثبت الطعن فيه وتفرق الناس عنه بخلاف ما إذا لم يكن له إمام راتب وإذا كان إمامه الراتب لأن
الحق له أن كان المسجد مطروقا لا تنافس ما ذكر لأن العادة في المطروق أن لا تقتصر فيه على جماعة واحدة
ويكره ذلك في غير المطروق بغير راتبه كما تقرر (الأذا) غاب الراتب أول الوقت (خشى) بالناسد للقبول
(فوات فضله) أول الوقت ولم يخش فتنة ولا يأتى الراتب لو تقدم غيره فيسن حينئذ لو أحد كونه الأحب
للإمام أولى أن يؤم بالقوم فإن خشي فتنة أو تأذله صلوا فرادى وبنسب لهم إلا عاده معه فإن لم يبق من الوقت
الماضي تلك الصلاة جموا وإن خافوا الفتنة هذا كله في غير المطروق كما تقرر أما المطروق فلا بأس أن
يصلوا أول الوقت جماعة (ويشدد أن يجزأ الإمام بالتكبير ويقول مع الله من جدوا السلام) للاتباع فإن

والأعمى مثل البصر
(فصل) يستحب أن
لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة
وتسوية الصفوف والأمر
بذلك ومن الإمام أكد
وأفضل الصفوف الأولى
فالأول للرجال وتكره إمامة
الفاسق واللقف وهو الذي
لم يخش ولا يستدع والقتام
والنافاه والأواء وكذا تكره
الجماعة في مسجد إمام
راتب وهو غير مطروق إلا
إذا خشي فوات فضله أول
الوقت ولم يخش فتنة
ويشدد أن يجزأ الإمام
بالتكبير ويقول مع الله من
جدوا السلام

كبر المسحسدين مبلغ يحجر بذلك (ويوافقه) أي الامام (المسوق في الاذكار) والاقوال الواجبة والمندوبة
 أي يتدب ذلك وان لم يحسبه ومن ذلك انه يكبر معه فيما ينادي به فلو أدركه في الاعتدال كبر الهوى وفي
 بعده من سائر الانتقالات وفي نحو السجود لم يكبر الهوى فيه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له وخرج بذلك
 الافعال فيجب عليه موافقته فيما أدركه معه من احوال لم يحسبه له واذا قام بعد سلام الامام ليأتي بجاعليه
 فان كان جالساً في محل تشهد كالاول من (الرابعة أو الثالثة) قام كبر ان يداو لا يلزمه القيام فوراً وان لم يكن
 محل تشهد قام فوراً وجوباً بلا تكبير يداو ما أدركه مع الامام فهو أول صلاته وما أتى به بعده آخرها فقرأ
 فيه السورة ثانياً لم يكن قراءتها في أوله ولا يحجر بقراءته في الاخيرتين ولو أدركه في ثانياً الصبح أو العبد
 قمت معه وكبر معه نحو وقت في ثابته وكبر فيها خاسلاً اسبعا

• (باب) • كيفية (صلاة المسافر) قصر او جعاً وبشيء جمع المقيم بالمطر •

(يجوز للمسافر سفر طويلاً مباحاً) يعني جائزاً وان كره كسفر الواحد أو الاثنين (قصر الظهر والعصر والعشاء
 ركعتين ركعتين) دون الصبح والمغرب والمنذورين والنافلة لانه لم يرد (أداءه) ولو كان سافراً وقد بقي من الوقت قدر
 ركعة (و) كذا (قضاء) مما فات في سفر قصر يقبض وقضى فيه أو في سفر قصر آخر (الافاقية الحضر) لانها الزينة
 تامة (و) لا (المشكوك) فيها (انها) تشهداً أو حوضاً لان الاصل الاتمام وخرج بالطويل القصير والجائز
 الحر ايمان بقصد محل الفعل محرم وهذا هو العاصي بالسفر بخلاف من عرضت له معصية وهو مسافر
 فأرتكبها وهذا هو العاصي في السفر فلا يقصر ولا السفر القصير اذا لامشقة عليه ولا العاصي يسفره لان
 السفر سبب الرحمة فلا تناط بالمعصية ومن غم امتنع سائر رخص السفر حتى في كل الميتة عند الاضرار
 لتكتم من دفع الهلاك بالتوبة ومنه من يسافر لمجرد رؤية مال بلاد ومن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا
 غرض شرعي (و) السفر (الطويل) (يوماً) أو ليلتان أو يوم وليلة (معتدلاً) أي مسير هذا ما دام المعتاد
 من النزول والاستراحة ولا كل ونحوها وذلك مرحلتان (بسر الاقبال) وديب الاقدام وهي بالرد أربعة
 وبالقراخ ستة عشر وبالاصل ثمانية وأربعون ميلاً والميل ستة آلاف ذراع والفرع أربعة وعشرون
 اصبعاً أو الاصبع ست شعيرات معتدلات معتزلات والشعر تست شعيرات من شعر البرذون والمسافة في
 البحر كالمير ولو قطعه هائياً وفي البر في لحظة ترخص ولو شك في طول سفره اجتهدت فالتظهير أنه القدر المعبر
 ترخص والافلا (والاعنام) للصلا في مرحلتين أو أكثر (أفضل) من القصر (الافى ثلاث من احل) فالقصر
 أفضل من جامين قول أبي حنيفة رضي الله عنه وجوب الاتمام في الاول والقصر في الثاني نعم الاول ملاح
 وهو من دخل في تسير السفينة اذا كان معه أهله فيها أو لمن لم يزل مسافراً بلا وطن الاتمام مطلقاً لان أحمد
 رضي الله عنه يوجب عليهما (و) الا (لن) يقتضى به أو (وجدي فضة كراهة القصر) الارضية عن السنة لانه
 كفر بل لا يثارة الاصل وهو الاتمام فالاولى له القصر بل يكره تركه والقصر في ذلك كل رخصة وكان كراه
 لذلك الثالث في جواز ما أي لحن فاستغله فهو مريض به قهر النفس عن الخوض في مثل ذلك

• (فصل) • فيما يتحقق به السفر (وأول السفر) الطويل هنا والقصر فيما مر بالنسبة للقتل على الدابة
 أو ماشاء (آخره) من السور في البلدة (السورة) أو من بعض في المسورة بعضها وهو صوب سفره وان تم دم
 أو تعدد أو كان ظهره ملصقاً به أو كان وراءه عمارة أو احتوى على خراب ومزارع لان ما كان خارجاً لا يعتن
 البلد بخلاف ما كان داخله ولو من الخراب والمزارع ومثله الخندق ومحل ذلك ان يختص والابان جمع بلدتين
 أو قرية يتن لم يشترط مجاوزته بل لكل حكمه (و) أوله فيما لا سورة الخروج (من العيران) وان تحمله خراب أو غير
 أو ميدان له فارق محل الإقامة فوافهم كلامه أنه لا يشترط مجاوزة الخراب الذي وراءه ولا المزارع والبساتين
 المتصلة بالبلدان كانت محطوة أو كان فيها دور تسكن في بعض فصول السنة وهو المحقق فيهما والقريتان

ويوافقه المسوق في الاذكار

• (باب صلاة المسافر) •

يجوز للمسافر سفر طويلاً
 مبالحا قصر الظهر والعصر
 والعشاء ركعتين ركعتين
 أداء وقضاء لافاقية الحضر
 والمشكوك انهما فاقية سفر
 أو حضر والطويل يومان
 معتدلاً بسير الاقبال
 والاعنام أفضل الا في ثلاث
 من احل ولن وجن في نفسه
 كراهة القصر
 • (فصل) • وأول السفر
 الخروج من السور
 المسورة ومن العيران

المصلتان كالفرقة فان انفصلتا ولو سيرا فكل حكمها ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد الخروج منها
(مع ركوب السفينة) يجرى أو جرى الزورق إليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر قول المصنف
(فيما لا سور له) أشخاص على السور له وهو متجه (و) أوله لساكن الخيام (مجاورة الحلة) يكسر الحاء وهي بيوت
مجمعة وتفرقت ولا بد أيضا من مفارقتها من أفاقه المعاطن الأبل ومطرح الرماح ومطلب الصبيان والنادي
ونحوها كلها وانحطبت لأن يتبعها حيث لا يختص بالنازلين لأن ذلك كله من جملة موضوع الإقامة
فاعتبرت مفارقتها وانحطبت الحلة بانحدام يسرون فيه واستعاره بعضهم من بعض والافتكاك لقرنين فيعاصر
(وينتهي سفره) المجوز لخصه بالقصر وغيره (وصوله) ما مر به حيث لم يجاوز في ابتداء السفر وان لم يدخله
وذلك بأن يصل (سوروطه) ان كان مسورا (أو غمرانه) أي عمران وطنه (ان كان) وطنه (غير مسور) وان لم
ينزل الإقامة به (و) ينهي أيضا (نية الرجوع) وبالتردد فيه من مستقل ما كتب ولو لم يجعل لا يصلح للإقامة كقائمة
قبل وصوله مسافة القصر (إلى وطنه) سواء أقصم ذلك ترك السفر أو أخذني منه فلا يترخص في إقامته
ولا رجوعه إلى أن يفارق وطنه تغلبا لظن وخروج به غيره وان كان فيه أهل أو غيره فقير خص وان
دخله كسائر المنازل وفيه الرجوع ما لورجعه إلى ضالعي الطريق وبالمستقل من هو تحت حجر غيره وفهره
كأروحية والعبد فلا أثر لنتهم وبما كتب السائر فلا أثر لنتهم حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به ويقم
به لا بد فعله وهو السهر يخالف نيتها مادام فقهه موجودا وقبل وصوله ما ذكر ما لورجعه أو نوى الرجوع
من بعيد لحاجة فقير خص إلى أن ينهي سفره (و) ينهي أيضا (وصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه
مطلقا) من غير تعييد بمن وان لم يصلح للإقامة (أو) نوى أن يقيم فيه (أربعة أيام) باليالها (صحبة) أي غير
يوحي بالدخول والخروج لأن في الأول الحظ وفي الثاني الرحيل وهما من أشغال السفر (أو) أن يقيم فيه
(لحاجة لا تنقضي إلا في الملتأذ كورة) لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للهاجج من إقامة الثلاثة بين أظهر
الكفار وكانت الإقامة عندهم محرمة والترخيص فيها يدل على شماسكهم السفر في وقتها ما فوقها
ودون الأربعه مؤاخذة بإقامتها إقامة (وان كان) نوى الإقامة لحاجة كرجل حبس لحاجة في البحر
(يتوقع قضاءها كل وقت) أي قبل مضي أربعة أيام صحاح (ترخص) بالقصر وغيره سواء المقاتل والتاجر
وغيرهما (إلى ثمانية عشر يوما) غير يوي الفحول والخروج للإتباع (ولا يجوز الترخص بالقصر وغيره إلا
لمن قصده مكانا معينا فلا) قصر هاتم وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال تردده لأن سفره معه صعبة إذا تعاقب
النفس بالسفر لغير عرض حرام (و) لا يقصر (طالب غريم أو أبق لا يعرف موضعه) ومضى وجهه رجوع وان
طال سفره كالهاتم ان شرط القصر ان يعزم على قطع مسافة القصر فان علم أنه لا يجده قبل مر حلتين أو قصد
الهاتمة رهما قصر فيما لا فيأزاد عليه ما أدلى لم يعد هاما مقصدا لم (ولا) يقصر قبل قطع مسافة القصر
(زوج أو عبد لا يعرفان المقصد) إلا بعد مر حلتين الزوج أو أبق السبل لا يتفاد شرط الترخص وهو تحقيق السفر
الطول بخلاف ما إذا جازاهما قائم ما يقصران وان لم يقصر المتبع لثنتين طول سفره

هـ (فصل) في بقية شروط القصر ونحوه (وشروط القصر) ونحوه ما مر أربعة الأول (العلم بجوازه) فلو
قصر أو جمع جاهلا بجوازه ذلك لم يصح لتأجيله (و) الثاني (أن لا يقتدى) في جرم من صلاته (يتم) ولو مسافرا
منظورا وان ظنه مسافرا أو أحدث عقب اقتدائه كان اقتدى صلى الظهر مثلا في جرم من الصبح أو الجمعة أو
الغربة أو النافلة لأنها تامة في تقسم (ولا يشكك في السفر) لأنه لم يجز حينئذ نية القصر والخروج بها شرط كما
يأتي ويصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربع إذا أتته بمقيم
فقال قلت السنة (و) الثالث (أن ينوي القصر في الأحرار) أي عندهم بأن يقرئها به فيصليها ويستدبرها بالخروج بها
بأن لا يأتي بميامنها إلى السلام لأن الأصل الإتمام فاحتج في الخروج منه إلى قصد جازم فان لم يجز بها

مع ركوب السفينة فيما
لا سور له ومجاورة الحلة
وينتهي سفره بوصوله سور
وطنه أو غمرانه ان كان غير
مسور ونية الرجوع إلى
وطنه بوصول موضع نوى
الإقامة فيه مطلقا أو أربعة
أيام صحبة أو لحاجة
لا تنقضي إلا في المسنة
المذكورة وان كان يتوقع
قضاءها كل وقت ترخص
إلى ثمانية عشر يوما لا يقصر
هاتم وطلب غيرهم أو أبق
لا يعرف موضعه ولا زوجة
وعبد لا يعرفان المقصد
(فصل) في شروط القصر
العلم بجوازه وأن لا يقتدى
بمتم ولا يشكك في السفر وأن
ينوي القصر في الأحرار

أو عرض ما ينافيها كان ترددها يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا ثم ذكر حاله الأصل وبه فارق
الشك في أصل النية إذا تذكر حاله لا يضر تعليقها بنية ما لمه من ظن سفره ولم يطر قصره فقل إن قصر
قصرته والأعمت لأن الظاهر من حال المسافر القصر وانما يلزم التعليق لأن الحكم معلق بصلاة ما لمه
وان جزم (و) الرابع (أن يدوم سفره من أول الصلاة إلى آخرها) فإن انتهت به مسقنته إلى محل إقامة أو
سارت به منها أو نوى الإقامة أو شك هل نواه أو هل هذا البلدة التي انتهى إليها بلده أو لا وهو في أثناء
الصلاة في الجميع أتم لزوال سبب الرخصة أو الشك في زواله

«(فصل)» في الجمع بالسفر والمطر (يجوز في السفر الذي يجوز فيه القصر) (الجمع بين العصرين) أي الظهور
والعصر وغلبت لأشرفها لأنها الوسطى (و) بين (العشاءين) أي المغرب والعشاء وغلبت لأنها أفضل وعبر
غيره بالمغربين لأنه يومهم في هذه التسمية المغرب عشاء وهو مكروه وليس كذلك فلا اعتراض على المصنف
(تقديمها وتأخيرها) ويكون كل أداء لان وقتها ماصارا كالوقت الواحد ثم يمنع جمع التقديم والعصر وفائد
الظهورين وكل من لم ينقطع صلاته لأن شرطه كما يأتي وقوع الأولى مستند بها وما يجب أعاده لا اعتدائه
لأنها انما غفلت لحرمه الوقت أما الصبح مع غيره هاء والعصر مع المغرب فلا جمع فيها لانه لم يرد بخلاف ما ذكره
فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل الزوال آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن
زال قبل الزوال صلاهما ثم ركب وإنه كان إذا جئته السيرة جمع بين المغرب والعشاء أي في وقت العشاء
(وتركه) أي الجمع (أفضل) لأربعة اختلاف فمن منعه لانه عارض السنة الصحيحة فإذا على الجواز كما تقر به
لأن فيه خلافا لأحد الوقتين عن وظيفة وهو فارق تقديم القصر فيها (اللاتي) وجد في نفسه كراهة الجمع
أو شك في جوازها (و) كان ممن يقتدى به فيسئل له الجمع تقديم ما مضى في القصر (أو) كان (يصل) منفردا ولو ترك
الجمع (وفي جماعة) لوجه أفضل للجمع أيضا لاشتماله على فضله لم يشك عليها ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك
سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة فحق اقترنت صلاته في الجمع بكمال ولو ترك الجمع فأتى ذلك الكمال كان الجمع
أفضل والأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمها بمحضه فترجع العشاءين تأخيرا بمنزلة ما كان
يصلح ما قبل مضي وقت الاختيار والعشاء لا يتابع فيها وفي ذلك مورد كثيرة (وشروط) جمع (التقديم أربعة)
الأول (البداءة بالاولى) لا يتابع ولان الثانية تابعة فلا تتقدم على متبوعها ولو قدم الأولى وبان تسادها
فسدت الثانية (و) الثاني (يتابع) فيها (ولو مع السلام) غنم أو بعدنية الترتيب نواه ثم نوى تركه ثم نواه ثم نواه
للتقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا وفارق القصر بأنه يلزم من تأخير نيته عن الاحرام تأدي جزم على
القسم (و) الثالث (الموالاتة) فيهما في الفعل لا يتابع في الجمع بمرور قياسي عليه في غير ذلك ولان الجمع يجعلهما
كصلاة واحدة فتوجب الموالاتة ذكرهما في الصلاة ولا يضر الفصل بينهما بغير عرف أو لغير شغل بخلاف
الطويل عرفا ولو بعد ذكرهما وانما موافقه صلاة ركعتين (و) الرابع (دوام السفر) من حين الاحرام الأولى
إلى تمام الاحرام الثانية فالإقامة قبل الاحرامها مطلبة للجمع لزوال العذر ولا يشترط في جميع التأخير
شي من الشروط الثلاثة الأولى لكن ما سئل فيه (و) انما (يشترط في) جمع (التأخير) شيان الأول شرط طوار
التأخير كون الأولى أداموه (ينته قبل خروج وقت الأولى) ويجوز بالنسبة إلى الأداء تأخير النية إلى زمن
(و) لو كان (تقدرا ركعة) وأما الجواز فشرطه أن ينوي وقتا من وقت الأولى ما يسببها أو أكثرها أو لا
عصى وان كانت أداموا على الأول فيحمل عبارة الروضة وأصلها وعلى الثاني فيحمل عبارة المجموع وغيره فلا
تثنائي بينا عبارات خلافا في غنم (و) الثاني شرط كون الأولى أداموه (دوام السفر) أي الثانية
(والأولى) يتم الخلقان أداموا ولو في أثناءها (صارت) الأولى هي (الظهور) والمغرب (قضاء) لأنها تابعة للثانية
في الأداء العذر وقد زال قبل تمامها وقضيتها أو لم تقدم الثانية فأدام في أثناء الأولى لا تكون قضاها طوار جواز العذر
في جميع المتبوعة وهو ما اعتقده الاسنوي لكن خالفه بعض شراح الجاوي (ويجوز الجمع بالمطر تقديمها)

وأن يدوم سفره من أول
الصلاة إلى آخرها

«(فصل)» يجوز الجمع بين
العصرين والعشاءين

تقديمها وتأخيرها وتركه
أفضل لأن وجد في

نفسه كراهة الجمع أو شك
في جوازها أو يصلي منفردا

ولو ترك الجمع بشرط التقديم
أربعة البداءة بالاولى ونية

الجمع ولو مع السلام والموالاتة
ينتهي ما دوام السفر إلى

الاحرام بالنية ويشترط
في التأخير نيته قبل خروج

وقت الأولى ولو قدر ركعة
ودوام السفر إلى تمامها

والاصح أن الظهر قضاء
ويجوز الجمع بالمطر تقديمها

لا تأخير إلا أن استدعاء المطر ليست إلى الصلي بخلاف السفر ويجوز جمع العصر إلى الجمعة تعذر المطر والسفر
وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال
الشافعي كالرشي الله عنهم أرى ذلك بهذا المطر ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم به وإنما
يساح الجوع في العصر من والعشاء من (إن) وجدت فيه الشروط السابقة في جمع التقديم نعم الشرط وجود
المطر عند الأحرار الأولى والتحليل منها والعصر الثانية ولا يضر انقطاعه فيعادل ذلك (صلى) أي إذا كان
يصلي (جامعة في مكان) مسجد أو غيره وكانت تلك الجامعة تأتي ذلك المكان من محل (بعيد) عنه (وتأذي)
كل منهم (بالمطر) ولو خفيفا بحيث يل النوب والبرد والتلج أن ذابا أو كاقطعا كبارا للشفقة حينئذ أما إذا
صلى ولو جامعة بيته أو جعل الجامعة القريب بحيث لا يتأذى (في طريقه) إليه بالمطر أو مشى في كن أو صلا
فرادى ولو في محل الجامعة فلا جمع لا تنقضاء التأذي نعم للإمام الجمع بالما مومين وإن لم يتأذى

إن صلى جامعة في مكان بعيد
وتأذى بالمطر في طريقه

«باب صلاة الجمعة»

«باب صلاة الجمعة»

هي تثليث الميم وباسكانها وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية ومثل سائر النجس في الأركان
والشروط والآداب لكنها اختلفت بشروط لصحتها وشروط لزومها وآداب كإتيان بعض ذلك (تجب الجمعة
على كل مكاتب) لا صبي ومجنون كغيرها (حر) لأن في فرق ولو لم يعضوا أن كانت النوبة ومكاتبه لا تقصسه
(ذكر) لا امرأه أو خنثى لا تقصمه أيضا (مقيم) بالحل الذي تقام فيه وإن لم يكن مستوطنه لا مسافر كما يأتي
(بلا مرض ونحوه مما تقدم) من سائر أعيان الجامعة فالعذر بدني من أن لا تنجزه الجمعة لمرض ثم لم تستطع
عن كل منتفأ إذا لم يقصده إسقاطها أو الإزمته وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على
كل مسلم الأربعة عبد حلال أو أحر أم أوصى أو مريض (وتجب) الجمعة (على المريض ونحوه) كالعذر
بالمطر (إذا حضر) محل إقامة (وقت أقامتها) ولا يجوز له الانصراف إلا أن كان هناك مشقة لا تتحمل كنه
إسهال ظن انقطاعه فحضر ثم عاد بعد عذره وعلم من نفسه أنه إن مكث جرى جوفه فله الانصراف
لا ضراره إليه وكذا لو زاد ضرره بطل صلاة الأمام (أو حضر في الوقت) أي بعد الزوال (ولم يشق عليه
الانتظار) بأن لم يضر ضرره بذلك لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبالحضور زال المانع فان تضررا بالانتظار أو
لم تضر لكن حضر قبل الوقت فله الانصراف وإن لا تنجزه لتصور انصرافه مطلقا (و) كالتجيب على أهل
محل إقامتها تجب على غيرهم وهم كل (من بلغه) نداء الجمعة تخير الجمعة على من سمع النداء استغناء ضعيف
لكن له شاهد باسناد جيد والمعتبر (نداء صبي) أي على الصوت يؤذن كعادته في عدا الصوت وهو واقف
على الأرض (من طرف موضع الجمعة) الذي يلي المكان الخارج عن موضعها (مع سكون الرمح والصوت)
واعتبر ما ذكر من الشروط لأنه عند وجودها لا مشقة عليه في الحضور بخلافه عند فقدها وقد بعضها
وتجب على من ذكر (الاعلى مسافر سقرا ما طويلا أو قصيرا) بشرط أن يخرج من سور محلها أو عمراته
قبل الغيب (ويحرم) على من زنته الجمعة (السفر بعد الغيب) ولو طاعة لانها مضافة إلى اليوم وإن كان وقتها
بالزوال وانما تدخل وقت غلبها الغيب ولم يعد لها دار السقي قبل وقتها بدركها فيه (الامع) إمكانها في طريقه
أو أن (وحش) أي حصلت له وحشة (تختلفه عن الرفقة) وإن لم يحضر راعى الأوجه أو انخفى
ضراعى محترمه أو لغريم (وتسن) الجمعة في ظهر العذرين (لعموم أدلتها) ويقتضونها (نداء) أن خفي عذرهم
لثلاثتهم أو رغبة عن صلاة الإمام أو الجمعة أو ما ظاهر العذر كثر أفتسن لها إظهارها لا تنقضاء النية (ومن
صحت ظهره) من لا تنجزه الجمعة (صحت جمعة) فتخير بين فعل ما سألهم ما لكن الجمعة أفضل له لأنها صلاة
أهل الكمال نعم أن أحرم مع الإمام بالجمعة تعيين عليه أتمها فليس له أن يمتها ظهره بعد سلام الإمام لا تنقضاء
عن فرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة (لا يصح) إحراره بالمظهر قبل سلام الإمام (من) الجمعة ولو بعد رفعه من
ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه فبطل على الأصح أنها الفرض الأصلي ويستبدلها عن الظهر وبعد سلام

تجب الجمعة على كل مكاتب
حر ذكر مقيم بلا مرض
ونحوه مما تقدم وتجب على
المريض ونحوه إذا حضر
وقت أقامتها أو حضر في
الوقت ولم يشق عليه
الانتظار ومن بلغه نداء
صيت من طرف موضع
الجمعة مع سكون الرمح
والصوت لا على مسافر سقرا
مباحا طويلا أو قصيرا
ويحرم السفر بعد الغيب
الامع إمكانها في طريقه
أو أن وحش يتخلفه عن الرفقة
وتسن الجماعة في ظهر
العذرين ويقتضونها أن
خفي عذرهم ومن صحت
ظهره صحت جمعة ومن
وجبت عليه لا يصح إحراره
بالمظهر قبل سلام الإمام

الامام يلزمه فعل الظهر فوراً وان كانت أداً لعصائه بتغيره من الجمعة فاشبهه بعصائه بغيره ووقت الظهر ولو تركها أهل بلد تأخيرهم وصلوا الظهر لم تصح إلا ان ضاق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والركعتين (ويندب للراحي زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالصديق العتيق والمريض يرجو الخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) لما في تعجيل الظهر حينئذ من تقويت فرض أهل الكمال فإن أيسر من الجمعتين رفع الإمام رأسه من ركوعها الثاني فلا تأخير وإنما يمكن الفوات فيما مر به هذا بالسلام لأن الجمعة ثم لازمة فلا ترقع إلا بعين بخلافه هنا ما من لا يرجوز والعدده كلراً فليس من حيث عزم على أنه لا يصلي الجمعة الظهر أو الوقت ليصور فضيلته

«فصل الجمعة» هـ أي لصحتها (شروط زوائد) على شروط غيرها (الأول وقت الظهر) بأن تقع كلهما مع خطبتها لنفسه للأتباع رواد الشيطان (فلا تقضى الجمعة) لأنه لم ينقل (فلا ضاق الوقت) عن أن يسهما مع خطبتها أو شكوها إلى متى ما سبغ ذلك أم لا (أحرما بالظهر) وجوب الفوات الشرط واولها الركعة الأولى حتى تحقق أنه لا يبق ما يسبغ الثانية أم لا (فلا تقبل ظهره) لأن أن وان لم يصرح الوقت ولو خرج الوقت وهم فيها أتواها ظهره أو وجوباً ولا شرط بتعديده لأنهم أصلاً ناوقتوا ولقد غار بنا أطول ما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السهر وسر بالقرار فمن حينئذ لا أثر للشكاً ثم ما هنا في خروجه لأن الأصل قائه ولو قام المسبوق ليكمل طرح الوقت انقلبت ظهره أيضاً (الثاني) من الشروط أن تقام في خطبة بلدة أو قرية مبنية ولو نحو قصب للأتباع فلا تصح إلا في مبنية مجمعة في العرفان لم تكن في مسجد أو ان لم تكن في جامع أو قروى أو غيرها ولو في غير مثال لأنها لو ظهره فارق مالوز أو كانا البحر ومقره فإن جعلته لم تصح فيه قبل السامو دخل في قوله خطبة وهي بكسر الخاء المجرمة أرض سخط عليها أعلام السامية فيها القضاء المعلوم من الآية المخرجة بأن كان في محل منها لا تقصر فيه الصلاة وان كان منفصلاً عن الآية بخلاف غير المعلوم وهو ما يقصر فيه المسافر إذا وصله وعليه يحمل قولهم لو بني أهل بلد مسجد بهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لا بفضاله وخرج بالبلد للقرية لأنها لو انما استوطنتها أهلها فلا الجمعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبغها ولا يقارنها بجمعة في تلك البلد أو القرية) (لا أتباع) (الاعسار الإجماع) في محل مسجد أو غيره منها فحينئذ يجوز تعديدها بحسب الحاجة ما إذا سبقت وأحتمل عدم عسر الإجماع فهي الصحيحة وما بعدها باطل وأما إذا تزامن فيها ما بطلان والعبرة في السابق والمقارنة بالآمن تكبيرة أحرار الإمام فإن علم سبق وأشكل الحال أو علم السابق ثم نسي فالواجب الظهر على الجميع لا التماس الصحة في الفاسدة وان علمت المقارنة أو لم يعلم سبق ولما قارنه أعيدت الجمعة ان اتسع الوقت لعدم وقوع جمعة مجزئة والاحتياط لمن صلى بالبلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ما يبعد ما ظهر آخره من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة (الرابع) من الشروط (الجماعة) فلا تصح إلا بربعين فرادى لأنه لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليست فيها بالجمعة (أربعون) بالآمال لأن الأمانة أجعوا على اشتراط العددين أو الأصلي الظهر ولا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها بأربعين وثبت صلاته على الله عليه وسلم لها بأقل من أربعين فلا يجوز بأقل منه (سلباً ذكرنا مكلفاً) أي بالغافقلاً (أحرار متوطنين) بالبلد الجمعة بأن يكون بحيث لا ينظرون عن وطنه صفوا ولا شتاء (الالحاجة) كنجاة زيارته فلا تنفد داخلها من ذكر نقصهم ومنهم غير المتوطنين كمن أقام على عزم عوده إلى بلده بعد مدة ولو طوله كلفقه هو المتوطن خارج بالبلد الجمعة مع التذاف لا بتقديم ما في محبة تقديم أحرام من لا يعتقدهم على من يعتقدهم اضطراب طوبى لمن يفتني لمن لا يعتقد أنه لا يحرمهم إلا بعد أحرام أربعين عن معتقدتهم (فان نقصوا) عن الأربعين بانقضاء أو غيره (في الخطبة أو بينا وبين الصلاة أو الركعة الأولى من الصلاة) (بطلت الخطبة في الأولى والجمعة في الثالثة) (صارت ظهرها) إلا أن اتعالي القورع معاً أو كان الخطبتين فحينئذ يني على ملغى أو كان أحرم قبل الانقضاء من كل العددين وان لم يسمع الخطبة لأنهم لم يلقوا العدد تام صار حكمهم واحداً ولو تعجزوا تسعة

ويندب للراحي زوال عذره تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة

«فصل» الجمعة شروط زوائد (الأول) وقت الظهر فلا تقضى الجمعة فلو ضاق الوقت أحرما بالظهر (الثاني) أن تقام في خطبة بلدة أو قرية (الثالث) أن لا يسبغها ولا يقارنها بجمعة في تلك البلد أو القرية إلا لعسر الإجماع (الرابع) الجماعة وشروطها أربعون مسلماً ذكراً مكلفاً متوطناً لا ينظرون الحاجة فان نقصوا في الصلاة صارت ظهرها

وثلاثون لاحقون بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرمهم أو نقصوا فالجمعة باقية
وان لم يحضر الاثلاثون الركعة الاولى لما ضر ولا يضربا طوطا للمؤمنين بالاحرام بعد احرام الامام لكن بشرط
تمكنهم من قراءتها فالتحفة قبل ركوعه والام تنقذ الجماعة بهم ولو كان في الاربعين أي قصر في التعلم لم يصح
جمعهم لارتباط صحة صلاتهم ببعض فصار كالتداء القاري بالاي ولو جهلوا كلهم انخطب لم تصح الجمعة
بخلاف ما قاله لجهل بعضهم وعلم مما تقرر ان الجماعة هنا غائبة بشرط في الركعة الاولى فليس على الاربعين ركعة
ثم أحدث غائت كل واحد ما وفارقوه في الثانية وان لم يحدثوا أو غابوا من ثلثيهم الجمعة لكن بشرط بقائه
العادى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع
لثبوت فساد صلاتهم وأولها فكله لم يحرم (ويجوز كون امامها عبيدا ومسافرا أو صبيا) أو محدثا ولم يبن
حديثه لانه صلاة أو محرم ما ربيعة كالعصر (ان زاد على الاربعين) ولا أثر لحديثه لانه لا نعلم الجماعة ولا
نيل فضله فان لم يكن زائدا على الاربعين لم تنقذ الجمعة لان تمام العدد للمعتبر ومنه ما لو بان كافر أو امرأة
وان زاد على الاربعين لانهما ليسا أهلا للامامة بحال ولو بان حدث الاربعين صحت للامام ولتطهر تعالاه
وان لم يكن الامام زائدا على الاربعين لانه لم يكلف العلم بغيره اذ هم بخلاف ما لو بان فيهم خبوع عبيدا أو امرأة
لسموله الاطلاع على حاله (الخامس) من الشروط خطبتان قبل الصلاة) للاتباع أو خربت خطبتان نحو
العبد للاتباع أيضا (وفروضهما) من حيث المجموع (خمس جملات لله تعالى) للاتباع وبشرط كونه بلفظ الله
ولفظ حمد وما اشتق منه كالحمد لله أو أحمد الله أو الله أحمده أو الله أحمده أو الله أحمده أو الله أحمده أو الله أحمده
والشكر لله ونحوهما فلا يكفي (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعين صيغتها كالهم صل أو
أصلي أو أصلي أو الصلاة والسلام على محمد أو حمدا أو رسول أو النبي أو الحاشا أو الماشي أو العاقب أو البشير
أو الزنديق فخرج سلم الله على محمد ورحمته الله محمد أو صلى الله عليه فلا يكفي على المعتد خلافا لمن وهم فيه وان
تقدم له ذكر جمع اليه الضمير (والوصية بالثقة) للاتباع ولانها المقصود الاظم من الخطبة ولا تعين
لفظها بل يكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله ولا يكتفي بالقصار فيها على التحذير من غرور الدين أو زناؤها لان
ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع من العصية (وتجب هذه) الاركان
(الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعا للسلف والخلف (الرابع قراءة آية مفهومة) للاتباع سواء آية أو عدد
والوعد وغيرهما فلا يكفي شرط آية ولو طوله ولا آية غير مفهومة نحو ثم تطروا وتكني ولو (في احدهما) لان
الثابت القراءة في الخطبتين تعيين محلها وبن كونها بعد فراغ الاولى وقراءة في الاولى في كل جمعة
للا اتباع (الخامس الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات باخرى (في) الخطبة (الثانية) لاتباع السلف والخلف وان
اختص بالاتباع من حرمهم الله (وشروطهما) أي شروط كل منهما (القيام بقدر) عليه للاتباع فان عجز
عنه بالضابط السابق في صلاة الفرض خطب فاعدا فان عجز عن ذلك فخطب ما يجوز الاقتداء به وان لم
يتبين عذره لان الظاهر انه معذور فان ثبت قدرته لم يؤثر الاولى العاجز الاستتابة (وكونهما بالعربية) وان
كانا لكل أجمعين لاتباع السلف والخلف فان أمكن تعليمهما ما خطب به جميع أهل البلد على الكفاية
وان زادوا على الاربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصالحوا الظهور وقائمة الخطبة بان لم يعرفها
القوم العلم بالوعظ من حيث الجملة اذا شرط سماعها لافهم معناها وان لم يكن تعليمها خطب واحد بل يقتضون
لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحسنهم الترجمة فلا جمعة لهم لان شفعها (و) كونها (بعد الزوال) للاتباع
(والجلوس بينهما) للاتباع (الطماينة) فيه وجوبا كافي للجلوس بين السجدين في القيام ان أمكنه
الجلوس والا فصل بسكتة كذا من خطب بالسالك العجز فلا يكتفيه الفصل بالاضطباع ويذهب كون الجلوس
ونحوه مقدرة الا خلاص (واسماع العدد الذي تنعقده) الجماعة يرفع الخطيب صوته به كأنه ما حث
يسمعهما تسعة وثلاثون غير كملون فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط

ويجوز كون امامها عبيدا
أو مسافرا أو صبيا زاد
على الاربعين (الخامس)
خطبتان قبل الصلاة
وفروضها خمسة جدا لله
تعالى والصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
والوصية بالتقوى وتجب
هذه الثلاثة في الخطبتين
(الرابع) قراءة آية مفهومة
في احدهما (الخامس)
الدعاء للمؤمنين في الثانية
وشروطها القيام لمن قدر
وكونهما بالعربية وبعد
الزوال والجلوس بينهما
بالطماينة واسماع العدد
الذي تنعقده

أن يسمع نفسه على الوجوه وأن كان من الأربعين ولا يشترط معرفة الخطيب معني أركان الخطبة خلافا للزركشي (والولاد بينهما) أي بين كلت كل من الخطبتين (ويتهما) بين (الصلاة) للاتباع (وطهارة الخدين) الأصغر والأكبر (وطهارة الحاسة) في الثوب والبدن والمكان (والستر) للعودة للاتباع وكان في الصلاة فلما حدث في الخطبة ستانفها وأن سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو أحدث حدث بينهما وبين الصلاة وتطهر عن قرب لانهما مع الصلاة عبادتان مستقلتان كافي الجامع بين الصلاتين وأفهم كلامه أنه لا يشترط ترتيب الأركان الثلاثة ولا لينة الخطبة ولا لينة فرضتها

فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة (تسنن) الخطبة (على منبر) للاتباع (فان لم يتيسر فعلى من تقع) لأنه أبلغ في الإعلام فان تعذر استند إلى خشبة أو نحوها (وان يسلم) الخطيب على الحاضرين (عند دخوله) المسجد لإقباله عليهم ولا يستلزم فعل التحية (و) أن يسلم ثلاثا على من (عند المنبر) قرب وصحبه (وارادة طلوعه) للاتباع (و) أن يسلم ثلاثا إذا أقبل عليهم (للاطلاع أيضا) (وان يجلس) على المستراح (حالة الأذان) لستر من تعب الصعود وان يؤذن بين يديه للاتباع (وان يقبل عليهم) وجهه ويستدير القبلة للاتباع ولأنه لا يلائق بالمخاطبات فان استقبل أو استدبر أو كره أو أن يرفع صوته زيادة على الواجب للاتباع أيضا وان لا يلتفت يمنة ولا شمالا ولا يعقب بل يتحسم كافي الصلاة (وان تكون) الخطبة (بليغة) لأن المتدلة الركعة لا تؤثر في القلوب (مقهرمة) لكل الناس لأن الغريبة الوحشية لا تنفع بها كترهم (قصيرة) يعني متوسطة بين الطويلة والقصيرة للاتباع رواه مسلم ولا يعارض خبره أيضا المصريح بالامر بقصرها وبالطالة الصلاة وان ذلك علامة على الفقه لأن القصير والطول من الامور بالنسبة فالمراد بقصرها أقصاها عن الصلاة وبالطالة الصلاة اطالها على الخطبة فعمل أن تسنن قراءة في الأولى لياتي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة (وان يعتمد) الخطيب (على شوعصا) أو سيف أو قوس (بشاره) للاتباع وسكته ان هذا الدين قاتم السلاح (و) تكون (بهاء) مشعرة (بالنبر) ان لم يكن فيه نجاسة كحاج أو زرق طير فان لم يجد شيئا من ذلك جعل النبي على اليسرى تحت صدره (و) أن (يبادر بالتزول) ليلجأ الخراب مع فراغ المؤذن من الإقامة مباغتة في تحقيق المودة ما أمكن بين الخطيب والصلاة (ويكره) ما أشد وجهه الخطيب ومنه (التفاتة) في الخطبة الثانية (والاشارة) يده (وقد درج المنبر) في صعوده نحو سفي أو رجليه (والدعاء) اذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة يدعو فيها ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والمجازفة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم ومن البدع المنكرة كتب كثيرا أو فادى منها حفاظ آخر جع من رمضان حال الخطبة بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه لانه قد يكون ذل اعلى كفر (و يقرأ) (بنبا) في (الركعة الأولى المصغرة) الركعة (الثانية المناقضة) ولو صلى بغير المحصورين (أو) في الأولى (وسبح الاعلى وفي الثانية الغاشية) للاتباع فيها وقراءة الاوتن الأولى كإبشرا إليه كلامه فان ترك الجمعة أو سبغ في الأولى عمدا أو لا قرأ بعدها المناقضة أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبغ في الثانية ولا يعيد ما قرأ في الأولى وان لم يقرأ في الأولى واحدة منهما جامع بينهما في الثانية ثلثا خلاصته عنهما ويسن أن تكون قراءته في الركعتين (جهرا) للاتباع

فصل في سنن الجمعة (يسن الغسل لحاضرها) أي من يدخل حضورها وان لم يحب عمله لان الغسل الصلاة للأيوم بخلاف العيد وذلك لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويكره ترك الخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قول صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فمها ونعت ومن اغتسل بالغسل أفضل (و وقمن من الفجر) لان الاخبار علقته باليوم (ويسن تأخيرها إلى الرواح) لانهما قضى إلى الغرض من التنظيف ولا يبطله حدث ولا اجنبية ويندب لمن يجزعه التيميمية الغسل بدلا عنه احرزا الفضيلة العبادة وان فاتت قصدا للنظافة كسائر الاعمال المشهورة (و) (يسن) (التكبير) إلى الصلوات لاختلافها مع غيرها وتنظر في الصلاة للتكبير الصحيح من

والولاد بينهما وبينهما والصلوة وطهارة الخدين وطهارة الحاسة والستر

فصل في سنن على منبر فان لم يتيسر فعلى من تقع وان يسلم عند دخوله وعند طلوعه وإذا أقبل عليهم وان يجلس حالة الاذان وان يقبل عليهم وان تكون بليغة مفهومة قصيرة وان يعتمد على نحو عصا يساره وعنه بالنبر ويبادر بالتزول ويكره التفاته والاشارة يده ووجهه من المنبر ويرأ في الأولى الجمعة وفي الثانية المناقضة أو سبغ الاعلى وفي الثانية الغاشية جهرا

فصل في سنن الغسل لحاضرها ووقمن من الفجر ويسن تأخيرها إلى الرواح والتكبير

اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فمكثا تقرب منه ومن راح في الساعة الثانية فمكثا تقرب بقرة
ومن راح في الساعة الثالثة فمكثا تقرب كبشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فمكثا تقرب دجاجة ومن
راح في الساعة الخامسة فمكثا تقرب ضئ وفي رواية مخصصة وفي الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفور
وفي السادسة ضئ وفي أخرى مخصصة أيضا وفي الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة وفي السادسة ضئ
وانما سبب البكور (غير الامام) أما الامام فينبد له التأخير الى وقت الخطبة للاتساع والساعات
المد كورة (من طلوع الفجر) والمراحم ساعات النهار الفلكية وهي اثنا عشر ساعة زمانية مصفاة وثناء
والعبرة بخمس ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر ويؤيد الخبر الصحيح وهو يوم الجمعة ثننا عشرة
ساعة أدمقتضاه أن يومها لا يختلف فلكم الساعات على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال لكن بدنه
من جاء أول الساعة أكمل من بدنه من جاء آخرها وبدنه المتوسط متوسطة وكذا يقال في بقية الساعات
هذا هو المعتمد اضطراب طول الليل في المسئلة (وليس) الثياب (البض) والاعلى منها أكملها من قوله
صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البض فانه من خير ثيابكم وما صبح غزله قبل الفجر أو في محاصيغ
بعده بل بكر ليس المصوغ بعده ولم يلبس صلى الله عليه وسلم وليس الأول ويندب للامام أن يزف بحسن
الهتة والعفة والارتدام (والتنظيف) بحلق العانة وتنق الأظفار وقص الشارب وتقليم الأظفار والسؤال
وإزالة الأوساخ والرائحة الكريهة للاتساع (والطيب) وأفضله وهو السلك أكد الخبر الصحيح من اعتقل
يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن من طيبان كان عنده ثم أتى ولم يخطأ عناق الناس ثم صلى
ما كتبه ثم انصت اذا خرج امامه حتى يخرج من صلاته كان كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها
(والمنى بالسكنية) للخبر الصحيح من غسل يوم الجمعة واعتقل وبكر وباشكر ومضى ولم يركب ودنا من
الامام واستمع ولم يلق كأنه بكل خطوة على سنة أبرصا مياها وقيامها ومعنى غسل قبل جامع حليته
فألقاها الى الغسل أديسن له الجماع قبل دعا بليامن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو الإولى فيه أن
معناه من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل بخبر أبي داود وبكر بالتخفيف خرج من باب يشه ما كرا
وبالتشديد أتى الصلاة ولوقتوا يشكر أي أدرك أكل الخطبة ومحل ندب ما ذكر ما يصدق الوقت والواجب
أن لم يدرك الجمعة لا به ويكره عند اتساع الوقت العدو إليها كسائر العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر
في طريقه وفي المسجد) ليحوز فضله ذلك (والانصات) في الخطبة ليحصل الاصغاء إليها قال تعالى وإذا قرئ
القرآن أي الخطبة فاستمعوا له وأنصتوا وانما يحصل (بترك الكلام والد) (بالنسبة) للسامع وتترك الكلام
دون الذكركه أي لغیر السامع إذا الأولى له أن يشتغل بالتلاوة والد كروا فيهم كلامه أن تدب الانصات
لا يختص بالاربعين بل بالرا حاضرين فيه سواء أما الكلام فمكر ومغير وسلم اذقلت لصاحبك أنصت يوم
الجمعة والامام يحفظ فقد لغوت وانما لم يحرم لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على من كلمه وهو يحفظ ولم يبين
له وجوب السكوت والآخر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب بجماعين الأدلة ولا يكره الكلام قبل
الخطبة وبعدها وبين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اختلفه مكانا واستقر فيه (ويكره الاحتباء) للحاضرين
لما دام الخطيب (فيها) أي الخطبة لم يصح من النهي عنه ولا نهى يجلب النوم (و) كره (سلام الداخل) على
الحاضرين في كل المجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (لكن يجب اجابته) لان عدم مشروعيته
لعارض لا لأنه يختلفه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين (تسبب العاطس) اذا جدد
الله بان يقول له رحمة الله عليكم أدلتهم وانما لم يكره كسائر الكلام لان سببه قهري ولوعرض مهم ناجز كتعليم
خبر ونهي عن منكر وانما ربه لك حكره الكلام بل فيجب وحر أنه يحرم على أحد الحاضرين بعد
صعود الخطيب المنبر وحاوله الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) يس (قراءة سورة التكوير)
واكتنارها (يومها وليلتها) لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاعه من النور

لغير الامام من طلوع الفجر
وليس البض والتنظيف
والطيب والمنى بالسكنية
والاشتغال بقراءة أو ذكر
في طريقه وفي المسجد
والانصات بترك الكلام
والذكر للسمع وبترك
الكلام دون الذكر لغيره
ويكره الاحتباء فيها وسلام
الداخل لكن يجب اجابته
ويستحب تسبب العاطس
وقراءة سورة التكوير يومها
وليلتها

ما بين المجتعيين ووردين قراءتها ليلتها أضاعه من التورما حته وبين البيت العتيق وقراءتها نهارا أكدوا الأولى
منه بعد صلاة الصبح مدارقة بالعبادة ما أمكن (واكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيما) أي في
يومها وأوليلتها للاخبار الكثيرة للسهر في ذلك (والدعاء في يومه) ليصادف ساعة الاجابة فانها فيه كانت
في أحاديث كثيرة لكنهم متعارضة في وقتها (وساعة الاجابة) أرجاها أنها (فيما بين جالوس الامام الخطيبة
وسلامه) كما رواه مسلم والمراد أنها لا تخرج عن هذا الوقت لأنها مستغرقة ليلتها لخطبة لطيفة وخبر
القصوها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل انها منقولة تكون من وقت ومرة في آخرها
الختار في ليلة القدر (ويكره) تنزيها لوقيل يخرج على عليه كسرون وهو المختار من حيث الدليل للاخبار
الصحيحة الدالة عليه (القطعي) لما فيه من الاندحام (ولا يكره لامام) لا يبلغ المنسبر أو المحراب لانه لا يضطراره
اليه ومن ثم لو وجد خطبها بلغ له ما دون كرهه (ولا من بين يديه فرجة) وفيه ومنها نصف أو صفان
لنقصه القوم بأخلاقهم لكن من له ان وجد غيره هأن لا يتخطى فان زاد في القطعي على الصنفين ورجا أن
ينقصوا اليه اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى (ولا المظلم) لعلم أو صلاح (إذا أقموضعا) من
المسجد على ما قاله جع لان النفوس تسمح بتعطيه وفيه نظر والذي يجبه الكراهة له كغيره بل تأخيره
الحضور إلى الزمة غاية في التقصير بالنسبة اليه فلم يسأله في ذلك ويحرم عليه أن يقيم أحد المجلس مكانه
بل يقول تقصروا أو توسعوا الامر به فان قام بالجلوس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة على الغير ثم يكره
الجلوس لذلان انتقل الى مكان أبعد لكرهه الاينار بالقرب (ويحرم) على من تارما للجمعة التشاغل
عنها) يبيع أو غيره (بعد) الشرع في (الاذان الثاني) بين يدى الخطيب لانه آخر الجمعة وقس بالبيع فيها
كل شاغل أي ما شانه ذلك ولا يبطل العقودان حرم لانه معنى خارج ولو سابع اثنين أحدهما تارمه الجمعة
أما كالأولع الشافعي الشطر مع محقق نه لم يفسر ما يحتاجه كما ظهره ونحو البيع وهو سائر اليها
وفي المسجد ويكره التشاغل بذلك (بعد الزوال) وقبل الاذان السابق لدخول وقت الوجوب نه لانه كراهة
في نحو مكة مما يغضب فيه التأخير لغيره من الضرور ومن أبعد الدار يلزمه السعي ولو قبل الوقت فيصير
عليه التشاغل بذلك من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت (ولا تترك الجمعة البركة) لما مر من أنه يشترط
الجمعة وكومهم أو بعين في جميع الركعة الأولى فلا أدرك المسبوق ركوع الثانية واستقر معه أن يسلم
أقرب ركعة بعد سلام الامام جهرا أو غيبا بجمعه ولو لم يدرك الركعة الثانية قبل سلام الامام هل يصح معه
أم لا يصح أو أنها جمعة وبعد سلامه أم أنها ظهر لانه لم يدرك ركعته فعمل أنه لو أتى بركة الثانية وعلم في
تشهد تركه يصح من الثانية يصحها ثم تشهد ويصلي بسلامه وهو مدرك الجمعة وان علمها من الأولى أو شك
فأتمها للجمعة وحصل له ركعة من الظهر (فان أدركه بعد ركوع الثانية قواها جمعة بوجوبها وان كانت الظهر
هي الزمة له موافقة للامام ولان البأس منها لا يحصل الا بالسلام (وصلاها ظهرا) لعدم أدراك ركعته مع
الامام (واذا أحدث الامام) أو بطلت صلاته بغير الحدث (في الجمعة) استغفله هو أو أحد المؤمنين وجواب أن
بطلت صلاته في الركعة الأولى ليدركوا الجمعة وتبدأ بان بطلت في الثانية ليقومها جماعة وانما يجب الاستغفار
فيها الادراك كهم مع الامام ركعة. وانما استغفله فيها بازلهم التابعة والافراد ويشترط في خلية الجمعة أن
يكون مأموزا وان لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى ثم الخليفة في الأولى يتم الجمعة كذا خليفة الثاني ان
اقتدى في الأولى ثم أحدث الامام في الثانية فاستغفله بخلاف ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدرك ركعة خلق
المعلم يكون تابعه في ادراك الجمعة وانما أدركه وهو خليفة ثم ان أدرك المسبوق الثانية خلفه أمها جمعة
لانه صلى ركعة خلف من راعي نظم صلاة الجمعة ما غير المأموم فلا يجوز استغفاره في الجمعة لانه يشبه انشاء
جمعة بعد أخرى وهو مجتمع (أو) بطلت صلاة الامام في (غيرها) من سائر القروض والتوافل (استغفله) ندبا
مطلقا الامام أو غيره (ماموما) أو غيره ولكن يشترط أن يكون (موافقا للصلاة) أي الامام ليحشى على نظمها

وأكثر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيها
والدعاء في يومها وساعة
الاجابة فيما بين جالوس
الامام الخطبة وسلامه ويكره
القطعي ولا يكره لامام ومن
بين يديه فرجة والمظلم اذا
أقموضعا ويحرم التشاغل
عنها بعد الاذان الثاني
ويكره بعد الزوال ولا تدرك
الجمعة الا بركة فأن أدركه
بعد ركوع الثانية قواها
جمعة وصلاها ظهرا واذا
أحدث الامام في الجمعة أو
غيرها استغفله ماموما
موافقا للصلاة

كان يستخلفه في أولى الرابعية أو ثالثتها بخلاف ما إذا استخلفه في ثانیتها أو أواخرها لانه يحتاج الى القيام
وهو الى الجالس (ورای) الخليفة (المسبوق نظم) صلاته (امامه) لانه لا ترميه بقبيله مقامه (و) من ثم
(لا يلزمهم) أي المأمومين (تجديدياً القدوة) به واقعاً علم

«(باب) كيفية صلاة الخوف»

من حيث أنه يحتفل في الصلاة عندهم لا يحتفل فيها عند غيره ويشعربان حكم اللباس وقد جاءت بها
الاحاديث على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي رضي الله عنه منها أنواعاً أربعة ذكر المصنف منها واحد الكثيرة
وقوعه فقال (إذا التحم القتال المباح) ولومع باع وأصائل عليه وعلى غيره ولم يتمكنوا من تركه أو اشتد
الخوف ولم يمتوا أن يدركهم العدو ولولوا أو اتفقوا (أو هرب بها بما حلت من حبس) بغير حق (وعدو)
زاد على الضعف (وسمع) وسئل لم يجد عدلاً عنه وغريم لا يصدقه في دعوى اعساره ولا يثبت معه وأمن
فأخذ نفسه أو ماله أو حره أو من مقتصر على غيره منه سكن غضبه حتى يعفو عنه (أو ذب) ظالم (عن)
شئ (ماله) أو حره أو ماله الغير أو حره في كل هذه الصور لا يباح اخراج الصلاة عن وقتها بل يصل كيف
أمكن عند ضيق الوقت (عذر) حينئذ (في ترك القبلة) عند العجز عن الاستقبال بسبب العدو ونحوه
سواء الرأب والمأشئ وحالة الصرم وغيرها للضرورة وبعد رجئناً أيضاً في استدبار الامام والتقدم عليه
للضرورة (أو) في كثرة الافعال التي يحتاج اليها ابتداء كالطعنات والضرب بالمال واليد والعدو والاعداء
(و) في (الرکوب) الذي احتاج اليه ابتداء في الأثناء كذلك لقوله تعالى فان خفتم فرجالاً أو ركباناً ولو آمن
وهوا كبرن فوراً وجوابه ان لم يستدبر القبلة والاسانف (و) في (الانحياز بالركوع) والسجود
عند العجز عنهما للضرورة (و) يجب أن يكون (السجوداً خفص) ليميز عن الركوع وفي حمل السلاح
المطبخ ينحس لا يفي عنه إذا احتاج الى امساكه وان لم يضطر اليه لكن يجب عليه القضاء هذه الأخيرة
لندرة عذره (ولا يعذر في الصلح) بل سئل به الصلاة اذا لضرورة اليه البسكوت أهيب ولا يعذر أيضاً في
النطق بالصباح كافي الامم وعلم من كلامه أنه يمتنع جميع ما ذكر على العاصي بنحو قتاله كيفية وقطاع
طريق أو هربه كان بزوال العدو وعلى ضعفه لان الرخص لا تنطبق بالعاصي ولا يباح شئ من ذلك أيضاً الطالب
عدو وخاف فونه لوصلي متفكناً لان الرخص انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجوز لمجملها وهو
الحصل ثم ان خشى كرهه عليه أو كيناً وانقطاعه عن رفقته جازله ذلك لانه خائف ومن خاف فوت الوقوف
يعرفه لوصلي متمكناً وجب عليه تحصيل الوقوف فوراً للصلاة في وقتها لان قتله المصعب بخلاف الصلاة

ورای المسبوق نظم امامه
ولا يلزمهم تجديدياً القدوة

«(باب) صلاة الخوف»

إذا التحم القتال المباح أو
هرب بها بما حلت من حبس
وعدو وسع أو ذب عن ماله
عذري ترك القبلة أو كثرة
الافعال والركوب والايامه
بالركوع والسجود
أخفص ولا يعذر في الصلح
«(فصل)» يحرم الحرير
والقصر للذكر البالغ الا
لضرورة كجرب وحكة وفل
ويحصل المركب من حرير
وغیره ان استوفى الوزن

«(فصل)» في اللباس يحرم الحرير والقطن وهو نوع منهن لكنه أدون (لذلك) والخشن (البالغ) العاقل أي
عليه بأس وجوه الاستعمالات كالتمسك والتدبر لما صح صلى الله عليه وسلم من النهي عن لبسه وعن
الجلوس عليه وقس جهماً وأوجوه الاستعمالات ولان فيه مع معنى الخيل لانه لو نزل رفاهية وزينة وبداية
زى يلحق بالنساء ودون شهامة الرجال (الضرورة) أو حاجة (كجرب وحكة) ان آذاه غيره ودفع حرور
شديد (وقيل) فجعل استعماله لاجل ذلك حضراً ومفران كان القمل لا يندفع بدونه ولا بأس به لانه
الطاعة ولانه صلى الله عليه وسلم أرخص فيه لعبد الرحمن بن عوف ولز بر الحكة كانت جهماً ويجوز لبس
يجب لبسه اذا لم يجد غيره لبس عذره ولو في الخلو وللحارب لبس ديباج لا يفي غيره وقاية به وكذلك نفاجه
قتال بقتله فلم يكن عليه طلب غير الحرير أو لم يجد غيره (ويجوز للمركب من حرير وغيره ان استويا
في الوزن) أو كان الحرير راقلاً سواء زاد ظهور الحرير أو لا لا يمتنع ذلك لا يسمى حريراً الاصل الحبل
بخلاف ما أكثره حرير في الوزن لا يمتنع ذلك يسمى حريراً وخرج بالذكور المرأة فيحصل لها ما سائر
استعماله اقل شأواً وغيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لائهم نعم يحرم عليها تزيين
الجسد ان به وتعليق المستور على الابواب ونحوها وخرج بالبالغ الصبي والعاقل المجنون (و) من ثم

حل (الباس الصبي) ولو لم يهقاوا المجنون (الحريرو) حل (الذهب والفضة) في يوم العبد وغيره ناديس
 لهما منهم تان في خنوته ذلك ولا نهما غير مكلفين وكاليس هنا أيضا ما روجوه الاستعمال (د) يحل
 (الحري للكبعة) أي استرها سواد الديبايح وغيره لمقل السلق والخلف له وليس مثلها في ذلك حاشا ترا المساجد
 ويكره تين مشاهدا العلماء والصلحاء سائر البيوت بالثياب لمسلم ويحرم الحر والبرص والمصور أمانتين
 الكبعة بالذهب والفضة غرام كايثيرا اليه كلامهم (د) يحل للرجل والخنثى (قطر في معتاد) أي جعل
 طرف نوبه مسجقا بالحر بر بقدر العادقوان جاوزت أربع أصابع لمص الله صلى الله عليه وسلم كان له
 جسيه يلبسها لها رقب في طوقها من ديباج وفرجها مكشوفان بالديبايح وان كان له جسيه مسجقة الطوق
 والكبن والفرجين بالديبايح أمانا جاوز العادة فيصير (ونظر زور قيع قدر أربع أصابع) مضومة بخلاف
 ما اذا جاوزها لمسلم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحر والاموضع اصبع أو أصبعين أو
 ثلاث أو أربع ولو نه سدت محلها اشتراط على الأوجه أن لا يزيد على طراز ين كل طراز على كم وان كل طراز
 لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع والتطرز يجعل الطراز الذي هو حر خالص مراكبا
 على الثوب أمانا للطراز بالبرقة كالنسيج على الأوجه فان زاد الحر على وزن الثوب حر والافلا (د) يحل
 (حشو) لتخو مخدة وجبة بالحر وبالس ذلك الحشو واستماله لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعتد صاحبه
 لابس حر ورمي به ذافرق حرمة البطانة (د) يحل للرجل وغيره (خياطية) كذلك (وخط سبعة) كافي
 المجموع وليقة الدواة لاستنارها بالحسرة قاله الزكشي وكيس المصنف قال القوراني وكيس الدراهم وغطاء
 الكوز على مازعه الاستوى وخلع الحر من الملوكة على ما نقل عن الماوردي كاتبة الصداق فيه ولو للزاة
 على المعتد ولا اتخاذ بلا لبس (د) حل من (الحلوس عليه فوق حائل) فرش عليه وخوشه فامهل
 التبع لانه لاسي في العرف مستعلا (ويحرم على الرجل) والخنثى (المزعر والمصفر) كافي الروضة
 وغيرهما من صوب البيوت وأطال فيه وألق جمع المورس بالمزعر لكن ظاهر كلام الاكثرين حله
 ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والخر (وبسن التتم بالفضة للرجل) ولو له ردى منصب
 للاتباع والاولى أن يكون (دون مثقال) فان بلغ مثقالا وعده العرف اسرافا حر والافلا على الأوجه وخبر
 فلا يلبسه مثقالا ضعيفا وان حسنه بعض المتأخرين ويسن كونه (في الخنصر) البني أو اليسرى
 للاتباع (د) لكن (البني أفضل) لان حديث لبسه فيها أصح كما قاله البخاري ويكره لبسه في غير الخنصر
 وقيل يحرم واعتقده الأذرى ويجوز لبسه فيها معا وبفس وبدونه وجعله في باطن الكعب أفضل ونقشه
 ولو نه كروا يكره ويكره تنزيه للرجل لبس فوق خاتين والرائيس أكثر من خلفاين ويجوز التتم بنحو
 المديد والنصا والراص بلا كراهة وخبر ما رأى عبدك حلقة أهل النار لرجل وجده لاساحام حديد
 ضعيف لكن حسنه بعضهم فالاولى ترك ذلك والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون في النصف السابق
 ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكتفين وفي الكعب أن يكون الى الرسغ وهو المنصل
 بين الكعب والساعد (ويكره نزول) ذلك عما ذكره من نزول (الثوب) أو الازار (من الكعبين) أي عنهما
 (ويحرم) نزول ذلك كله عند رقبته (الخنلاء) أي بقصده لوعيد الشديا لوارديه وللر آثار سال الثوب
 على الأرض الى نزاع ويكره لها الزيادة على ذلك واستداع النزاع من الكعبين على الأقرب وافراط وقصة
 الاكام والثياب عة وصرف نم ماسا شرا واللعلى يتدب لهم لبسه كما قاله العز بن عبد السلام لم يعرفوا
 بذلك فبس طاولا ويطاعوا فباعه زجروا ويسن أن يبدأ يمينه لسا يساره وخلعوا أن يتخف نحو نعليه
 اذا جلس وأن يجعلهما وراة أو يجنبه الاعدد وأن يطوى ثيابه اذا را اسم الله تعالى والالبسة الشيطان
 كأورد (ويكره لبس الثياب الخشنه لتغير عرض شرعي) على ما قاله جميع لكن الذي اختار في المجموع أنه
 خلاف السنة ويقاس بذلك كل الخشن

والباس الصبي الحر والذهب
 والفضة والحر والكعبة
 وقطر في معتاد وقطر
 وترقيع قدر أربع أصابع
 وحشو وخياطية وخيط
 سبعة والباس عليه
 فوق حائل ويحرم على
 الرجل المزعر والمصفر
 وبسن التتم بالفضة للرجل
 دون مثقال في الخنصر
 والبني أفضل ويكره نزول
 الثوب من الكعبين ويحرم
 الثياب ويكره لبس الثياب
 الخشنه لتغير عرض شرعي

«(باب صلاة العيدين)»

الأصل فيها الإجماع وغيره وأول عيد صلاهما النبي صلى الله عليه وسلم عيد القطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكلف وإن لم تنزهه الجمعة فلا ثم ولا قتال بتركها وإن سنى حتى الجاهل حتى لكن فردا لا جماعة (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويبقى (إلى الزوال ويسن تأخيرها إلى ارتفاع) أي ارتفاع الشمس قدر رمح للأشباع وللخروج من خلاف من قال أنها تدخل بارتفاعها (د) يسن (فعلها في المسجد) لشرفه فإن صلى في غيرها كره ويقتحمو الخيض بياها (الأذناساق) عن الناس فالسنة فعلها في العصر للأشباع ويكره فعلها حينئذ في المسجد وكاتبه حصول نحو مطر مانع من العصر أو تسن في مسجد مكة وبيت المقدس مطلقا سعا للسلف والخلف (د) يسن (أحياء ليلتهما) أي ليلة عيد القطر وعيد الأضحي (بالعبادة) من نحو صلاة أو قرأت أو ذكر أو ما ورد بأسانيد ضعيفة من أحياء ليلة العيد أحياء الله قلبه يوم غوت الأقباب ويحصل ذلك بأحياء معظم الليل (و) يسن (الغسل) لكل من العيدين للأشباع وإن كان سنده ضعيفا ويدخل وقته (من نصف الليل) ليتسع الوقت لاهل السواد إلا أن اليم قبل الفجر بعد خطبتهم والأفضل فعله بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بعمار في الجمعة ومنه لبس أحسن ما عنده والاولى البياض الآن يكون غيره أحسن فهو أفضل وفارق غلب البياض في الجمعة مطبقا بأن القصد هنا اظهار التعم وتم اظهار التواضع وينبغي ذلك لكل أحد حتى (للقاعد) في بستره (والخارج) إلى صلاة العيد (و) الكبار والصغار لأصلي منهم (وغيره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله الأمر بحضوره المأمور ثم (و) يسن (خروج العجوز) لصلاوات العبد والجماعات (يسدلة) أي في ثياب مهنتها وشغلها (ولا تطيب) ويتنظف بالماء ويكره التطيب والزينة كما يكره الحضور في ثياب الهبات ولو عجايز ولا شابات وإن كن مبتذلات بل يسيلن في بيوتهم ولا لباس يجماعن ولأنه تعظهن واحدة وينبذن ليخرج منهن التزين اظهارا للسرور وانما يجوز الخروج لليلة باذن حليها (و) يسن لقاصد صلاة العيد (البكور) إلى المحلى ليصل فضيلة القرب إلى الامام واستظهار الصلاة (لغير الامام) أما الامام فيسن له تأخير الحضور إلى اداء الصلوة للأشباع (و) يسن (المشي) إلى المحلى ان قدر عليه (ذهبا) أي في الذهاب للغير الصحيح في الجمعة أو غيرها وأنتم تشقون أما العابر بعد أو ضعف فركب وأما غيره فلا يسن له المشي راكبا بل هو محذور منه وبين الركوب ثم انضر للناس يركب به لغير الزجة كره ان خفا الضرب والارحم (د) يسن لمصلي العيد (الرجوع) من المحلى (طريق) أي في طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه وأن يكون (أقصر) من طريق الذهاب (كافي سائر العبادات) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العبداء المشاهدة الطريقين له أو لتبرك أهلها به أو لاستغفنا به فمما أو لتصدق على فقرائهم أو لارادة غط المشافقين وللتأشؤ لتغير الحال إلى المغفرة والرضا (د) يسن للامام (الاسراع في) الخروج إلى صلاة عيد (الخروج والتأخير) قليلا (في) الخروج إلى صلاة عيد (القطر) لما ورد من سلا من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ولتيسر الوقت بعد صلاة التحر للتخفيف وقبل صلاة القطر لأخارج الفطرة (و) يسن (الأكل) والشرب (فيه) أي في القطر (قبلها) أي قبل الصلاة أو المساك في عيد التحر للأشباع ولتغير اليومان عما قبلهما وإن الأكل من كبد الأضحية للأشباع (و) يسن (قروور) أي ان يكون الماء كوكب للأشباع وصلاة العبد ركعتان وصفته في الشروط والأركان والسنن كغيرها لكنها المتأخرت عن غيرها بما وردت فيها (و) منها أنه (يكبر) الامام والمنذور (في الركعة الاولى) ولولين المقضية (قبل القراءة) أي قراءة الفاتحة (سبعين) سوى تكبيرة الارحام والركوع فإن شك أخذ بالقل (مع رفع الدين) في كل تكبيرة حذو منكبيه كما مر في صلاة الصلوة ووقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة لقاء وقتها بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة بحمد أو هو أو بغيره لا يحلها وأشرع امامه قبل أن ياتي بالتكبير أو يتنه فانه

«(باب صلاة العيدين)»

هي سنة ووقتها بعد طلوع الشمس إلى الزوال ويسن تأخيرها إلى ارتفاع وقتها في المسجد إلا إذا ضاق وأحياء ليلتهما بالعبادة والغسل من نصف الليل والتطيب والتزين للقاعد والخارج والكبار والصغار للمصلي وغيره ونحو ذلك المجوزة بلباس طيب والبكور لغير الامام والمشي ذهابا والرجوع بطريق آخر أقصر كما في سائر العبادات والاسراع في العصر والتأخير في الفطر والأكل فيه قبلها أو قروور ويكره في الركعة الاولى قبل القراءة سبعين أو تسعين مع رفع الدين بين الاستفتاح والتعوذ

يفوت ولا يأتي به للتلبس بفرض ولتداركه بعد الفاتحة من له اعادتها أو بعد الركوع بأن ارتفع ليأتي به
 بطأت صلاته ان علم وتعمد (وفي الثانية تجسأ) ويأتي فيها الظاهر ما تقر في الأولى والمأمور وافق امامه ان كبر
 ثلاثاً أو ستافار يزيد عليه ولا ينقص عنه بما فيه أو لولذلك امامه التكبيرات لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق إلا
 ما أدرك) من التكبيرات مع الامام فلا وقتني به في الأولى مثلاً ولم يبق من السبع إلا واحد مثلاً كبرها معه
 ولا يزيد عليها ولو أدركه في الأولى الثانية كبر معها تجسأ أو في ثابته يمتص أيضاً لان في هذا ما ذكر ترك سنة
 أخرى (و) (يسن قراءة) في الأولى وان أم جميع غير محصورين (واقترت) في الثانية (والأعلى) في الأولى
 (والغاشية) في الثانية (الانواع) (ويقول) (ندبا) (ين كل تكبيرتين) من السبع أو الخمس (الباقيات الصالحات)
 في قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً وهي عند ابن عباس وجعاعة (سبحان الله
 والحمد لله والله لا اله الا الله والله أكبر) (يسن أن يأتي بذلك (سراً) وان يكون (واضعاً بناء على يسره) تحت
 صدره (بينهما) أي بين كل تكبيرتين كما يعضهما كذلك في حال القراءة كما مر في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة
 (خطب) (ندبا) ولو لم يسن من الاعتقاد الاتباع (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط
 فلا تجب هناك تسن ويسن أن يسلم على من عند المنبر وان يقبل على الناس ويوجه ثم يسلم عليهم ثم (يجلس)
 قبله ما جلست خفيفة) بمقدار الأذان في الجمعة (ويذكر كرمها) أي الخطبتين (ما يلبس) بالجلال فيعرض
 لأحكام مكة القطري عيده ولا يحاكم بالاختصاص في عيده (الانواع) في بعض ذلك (ويذكر) (ندبا) في الخطبة
 (الأولى) عند استفتاحها (تسعا) يقيناً متوالية أفراداً (وفي) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعاً)
 كذلك (ولاه) (الموارد) عن بعض التابعين بسند ضعيف ان ذلك من السنن والتكبيرات المذكورة مقدمة
 للخطبة لأمنا

«(فصل) في أوجاع ما مر (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (رفع الصوتان كان رجلاً) اظهارا
 لشهارة العيد بخلاف المرأة التي (من غروب الشمس ليلتي العدين في الطريق ونحوها) من المنازل
 والمساجد والأسواق كما وماشياً وقائماً وقاعداً أو غير ذلك من مائر الأحوال (و) لكن (تساً) كدمع
 الزجعة) وتغير الأحوال فيما يظهر قياساً على التلبس للحاج وكيفية التكبير ان يكون (ثلاث تكبيرات
 متوالية) اتباعاً للسلف والخلف (ويزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله أكبر) الله أكبر والله لا اله الا الله
 من كلام الأئم (زيادته) أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرةً وأصيلاً (لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
 مخلوقه) الذين ولوا الكافرون (لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده) لا اله الا
 الله والله أكبر (وسمى) تكبيراً كذلك (الى تحرم الامام) أي نطقه بالآمن تكبيراً لأحرام الصلاة المدفوع على
 منفرداً فالعبرة بآحرامه وتكبيراً ليله عدد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى ولتكموا العدد أي عدة صوم
 رمضان ولتكموا الله على ما هدأ أوله ليله عدد الحرم مقس عليه ومن ثم كان الأول أكد (ويكبر الحاج من ظهر
 يوم النحر الى صبح آخر) أيام (التشریق) لان أول صلاة تصليها بعد تحلله الظهر وأخر صلاة تصليها يعني قبل نحره
 الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين ان يقدم القفل على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين ان يكون لم ي
 أو غيرهما ولا بين ان يقرر النحر الأول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعدها في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره)
 أي غير الحاج (من صبح يوم عرفه الى عصر آخر) أيام (التشریق) للاتباع وتكبير الحاج وغيره في الوقتين
 المذکورين يكون (بعد) أي عقب (صلاة) فرض أو نفل (اداموقفه) مواجزة (ومندورة) (وان نسي) التكبير
 عقب الصلاة (كبراً) (تذكر) وان طال الزمان لانه شعار الأيام لامة الصلاة بخلاف سجود السهو (ويكبر) (ندبا)
 (لرؤية النعم) أي عند رؤية من أضيء الايام والقرى والنعم (في) الأيام المعلومات وهي عشرون (حجة) لقوله
 تعالى ويذكر اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام (ولو شهدوا قبل الزوال) يوم الثلاثاء
 برز من اجتماع والصلاة كلها أو ركعة منها (الرؤية الهلال الليلة) الماضية فأنظرنا وصلينا العبد (أداء

أوقبل الزوال ومن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب) قبلوا أيضاً وأقرب بالقبول شهادتهم لكن الصلاة (هانت) لخروج وقتها (وتقضى) في أي زمن أرادوا في صلاة النفل (أو شهدوا (بعد الغروب) أو قبله وعدلوا بعدهم بقبولها بالنسبة لصلاة العدا لا فائدة في قبولهم الا تركها فمضوا الى شهادتهم ولذا (صليت من الغداة) وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقا بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يحضون ويوم عرفة يوم يعزقون الحديث الصحيح بذلك أما بالنسبة لتجاوز أجل وتعليق طلاق فتسع شهادتهم مطلقا

باب صلاة الكسوف للشمس والقمر

ويسميان خسوفين وكسوفين وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر (هي سنة مؤكدة) لا تباع فاته صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كيفية أقلها (ركعتان) كسنة الظهر (ويستحب) إذا أراد أن يكمال (زيادة) قيامين وركوعين بأن يجعل في كل ركعة قياما بعدد الركوع وركوعا بعدد القيام لا تباع وحين أن يأتي بسمع القلب من حمله ثم يركع للركعة في كل اعتدال وإن كان يقرأه كالا اعتدال من قراءة الفاتحة كأم (و) يس أن أراد ألا يكل (قطوبيل القيامات) فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة البقرة وأقدها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران وأقدها وفي الثالث بعد الفاتحة النساء وأقدها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة وأقدها ونطويل الركعات والصدقات) لا تباع بان يسبح في الأول منها قدر مائة آية من البقرة وفي الثاني قدر عشرين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر تسعين (و) يس (الجهر) بالقراءة (في) كسوف (القمر) والاسرار بها في كسوف الشمس لأنها من أفعال الأولى ليلية (ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام خطبتين) لا تباع كخطبة الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البيهقي لكنه مردود بان النص لا يفهم ذلك وإن الوجه أنه لا بد من خطبتين (ويبحث فيها على الخير) كالعتق والصدقة والتوبة والاستغفار ويحذرهم من الغفلة والتفادي في الغرور لا تباع في بعض ذلك والأمر به في الباقي (ويقول الكسوف) أي صلاة كسوف الشمس (بالانحلاء) التام بقينا لأنه المقصود بالصلاة وقد حصل (وبغروب الشمس) كسوفة لعدم الانتفاع به بعده (وأنكسوف) أي صلاة خسوف القمر (بالانحلاء) التام بقينا (وبطالع الشمس) انهب سلطان (لأباليقير) البقاء ظلمة الليل والانتفاع به (ولا يغروبه) قبل القمر أو بعده وقبل طلوع الشمس (حاشا) كالواسته بغيرهم (وإذا اجتمع صلاتا خاف فواتها قدم) الأخوف فواتا ثم الأسا كد فيقدم (القرض) العيق ولو منذر التعينه وضيق وقته (ثم الجنازة) لما احتش على من تغير الميت بأخبرها ومحلان لم يتصا تغيرا لو قدم غيرها أو لو اجتمع تقديمها مطلقا ويكون الاشتغال بجوارها تباع إذا في أخرج الصلاة عن وقتها (ثم العبد) لأن صلاته أكرم من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف ووقت قدم الخسوف وان تيقن فوت الوقت لأن صلاة الخسوف أكد (وان وسع الوقت) بأن آمن الفوات (قدم الجنازة) مطلقا (ثم الكسوف) لكن يتحققه فلا يزيد على خصوصية الاختلاس به هذا فاختص كل قيام ثم القرض أو العبدان كن مؤخر خطبة الكسوف عن القرض ثم ان اجتمع عبدو كسوف كني لهما خطبتان بعد صلاتهما بقصد هما وبذكر فيها أحكامهما وان اجتمع مع جمعة وصلها ما قبلها سقطت خطبتهما وخطب الجمعة بينهما ولو لكن تعرض فيها باختصار لما ينسب فيها (ويصلون) نداء ركعتين ككيفية الصلوات لا على هيئة صلاة الخسوف (والزوال والزلزال والصواعق) والريح الشديدة (متفردين) ثلاثا يكونوا أقلين لاجتماعه لانه لم يرد وسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها أو الأصل فيها قبل الاجماع الاتباع (ويسن) على التأكيلا عليهم ومسافر (الاستسقاء) ولو لطلب الغير المحتاج اليهم لم يكن ذا بدعة وضلالة ثم هو

أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب
أو قبله وعدلوا بعدهم بقبولها بالنسبة
لصلاة العدا لا فائدة في قبولهم
الا تركها فمضوا الى شهادتهم ولذا
(صليت من الغداة) وليس يوم الفطر
أول يوم من شوال مطلقا بل يوم فطر
الناس وكذا يوم النحر يوم يحضون
ويوم عرفة يوم يعزقون الحديث
الصحيح بذلك أما بالنسبة لتجاوز
أجل وتعليق طلاق فتسع شهادتهم
مطلقا

باب صلاة الكسوف للشمس والقمر

هي سنة مؤكدة وهي
ركعتان ويستحب زيادة
قيامين وركوعين ونطويل
القيامات ونطويل الركعات
والصدقات والجهر في
القمر ثم يخطب الإمام
خطبتين أو واحدة ويبحث
فيها على الخير ويقوت
الكسوف بالانحلاء
وبغروب الشمس وأنكسوف
بالانحلاء ويطالع الشمس
لا بالقمر ولا يغروبه حاشا
وإذا اجتمع صلاتا خاف
فواتها قدم القرض ثم
الجنازة ثم العيد ثم الكسوف
وان وسع الوقت قدم الجنازة
ثم الكسوف ويصلون نحو
الزلازل والصواعق
متفردين

باب صلاة الاستسقاء

ويسن الاستسقاء

ثلاثة أنواع ثابتة بالإخبار الصحيحة أدناها في الفضل أن يكون بالدعاء فردياً ويحتمل في أي وقت أرادوا وأوسطها أن يكون (بالدعاء خلف الصلاة ولو) نافله (في خطبة الجمعة) ونحوها لأنه عقب الصلاة أقرب إلى الاجابة (والأفضل) من الأنواع الثلاثة هذا الآخر وهو (أن يأمر الإمام) بنفسه أو نائبه (الناس) سواء هم يد الحضور وغيره (بالبر) من صدقة وعق وغيرهما كالنوبة والخروج من المظالم لأن ذلك أريح للاجابة (ر) يأمر المطيعين منهم بحوالاة (صوم ثلاثة) من الأيام مع يوم الخروج لأن الصوم معني على الرياضة والخشوع ويأمر الإمام أو نائبه بصبروا جبالاً مثلاً لأنه تعالى أمر بطاعة أمي وأمي وبجباية التبييت لأنه فرض ويجب على القادرين منهم أمثال كل ما يأمرون به من نحو صدقة وعق على ما رجحنا الأسنوي وفيه كلام يشته في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم (الرابع) حال كونهم (صياماً) فيه كالذي قبله (إلى العصر) وإن كانوا عكة أو بيت المقدس (بشباب البذلة) بمحرمات مكسورة تفججها كنفوي ما يلبس في حال مباشرة الإنسان للخدمة في بيته فلا يصحبون طيباً ولا زينة ولا تناسع ولا ن هذا يوم مسئلة واستحالة بخلاف العيد ولا يلبسون الجديدين ثياب البذلة ويسن كونهم (مختفين) في مشيهم وجلسهم وغيرهما للانساع (و) يخرجون (بالمشايع) أي مع المشايخ (والصبيان) لأن دعاءهم أريح للاجابة (وبالهام) خبر ضعيف لكن له شاهد لولا شباب شنع وبهم تأخرت وشو تركم وأطفال ارضع لصب عليكم العذاب صبا وتقفر عروضة عن الناس ويكره أخرج الكفار ولو ذميين معنا أو مفقدين لأنهم ربما كانوا سبب القطع فإن خرجوا أمر وأبائهم عنالوا بفردوا يوم وانما يسن خروجهم (بعد غسل) لجميع أبلانهم (وتتطيف) بالماء والسوائل وقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم بعض (ويصان) للاستيقاظ (ركعتين) كالعيد تكبيرين (أي كسلانه) فيكبر سبعاً في الأولى والأولى وخمسة كذلك أول التكبير في رفع يديه ويقف بين كل تكبيرين قائلاً ما أمر ولا تأت بوقت صلاة العيد لكنه أفضل (ويحيط بخطبتين) كخطبة العدي في الاركان والسند دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف (و) كون الخطبة (بعدها) أي الصلاة (أفضل) لأنه لا أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم (واستغفر الله تعالى) في الخطبة (بدل التكبير) فاستغفر الله قبل الأولى تسعاً وقبل الثانية تسعاً ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو كتر دعائه (ويدعوى) الخطبة (الأولى) والثانية (جهرًا) الأولى أن يكثر من دعاء الكرب ومن قوله اللهم ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن الأدعية المأثورة في ذلك وهي مشهورة (ويستقبل) الخطيب (القبلة) للدعاء (بعد ثلاث الخطبة الثانية) أن يستقبل في الأولى والألم يستقبل في الثانية (وحول الإمام والناس) في حال جلوسهم (شاهج) أي أريدتهم (حينئذ) أي حين استقبال القبلة فإن يجعل ما كان على كل جانب من الأيمن والأيسر ومن الأعلى والأسفل على الآخر وهذا في الرداء المربع أما المثلث والمدرج فليس فيهما الا نحويل ماعني الأيمن على الأيسر (وبالغ فيها) أي في الثانية (في الدعاء سرًا وجهرًا) ويسر وتبانه أسر ويجهر وتبانه جهر (ثم يعذر اغمى الدعاء) استقبال (الناس) بوجهه وجوههم على الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين ودعا المؤمنين والمؤمنات وختم بقوله استغفر الله لي ولكم ويزله كل داء أو نحوه نحو لا حتى ينزع شيا بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرا

بخالص عمله وباهل الصلاح سبأاً فأمره عليه الصلاة والسلام

«(فصل) في توابع ما مر (ويسن) لكل أحل (أن) يبرزو (يظهر) غير عورة له لأول مطر السنة) ليصديه للانساع ولانه حديث عدي به أي تكبيره وتزيله (و) ان (يقبل) ويتوضأ في السبل) سواء سبل أول السنة وغيره (فان لم يجبهما) فليغتسل فان لم يغتسل (فليتوضأ) ولا تشترط النية هنا لأن الحكمة فيه هي الحكمة فيها قبله (و) أن (يسبح للرد) وهو ملك (البرق) وهو أخصه لقول ابن عباس رضي الله عنهما عن كعب رضي الله عنه قال حين يسبح الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثاً عوفي

من ذلك (ولا يتبعه) أي البرق ومنه الرعد والمطر (بصره) خشيتم أن يذهب (و) أن يقول عند نزول المطر اللهم صيبا وهو بقية شديدة المطر الكثير (هنا وصيبا) أي عظام (نافعا) مرتين أو ثلاثا لا تنافع المأخوذ من ربه وذلك في أحاديث معترفة وإن يكتمن الدعاء والشكر حال نزول المطر (و) ينبغي أن يقول (بعده) أي بعد نزوله (مطرنا بفضل الله ورحمته) ويكره مطر نابوء كذا أي وقت التجم الغلات في هذا لم يصف الأثر إلا بالآثار (و) أن يقول (عند انقضاء المطر) ودوام الغيم (اللهم حولنا ولا علينا) اللهم على الآكام والطراب ويطون الأودية ومناكب الشجر اللهم سقارحة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاه ولا هدم ولا غرق (ويكره سب الریح) بل يسأل الله خيرها ويستعين به من شرها لا تنافع

«(فصل) في ترك الصلاة (من وجوب الصلاة المكتوبة) أي أحكمها الخمس (كفر) لا نكار ما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة (أو تركها) بلفظ الماضي أي المكتوبة دون المنذورة ونحوها (كسلا أو ترك) (الوضوء) لها أو شرطاً آخر من شروطها أن اجتمع عليه (أو ترك) (الجمعة) إن (صلى الظهر) لأنه لا يتصور قضاؤها والظهر ليست بدلائعها (فهو) مع ذلك (مسلم) لما في الحديث أن الله أنشأه سقيا عنه وإن شاء عبده الكافر لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة لأنه محمول على الجحاد أو على التغليب (و) مع كونه مسلماً (يجب) على الإمام أو نائبه (قتله) ولو بصلاة واحدة لكن يشترط إخراجها عن وقت الضرورة فلا يقتله ترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا ترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتله في الصبح يطلع الشمس وفي العصر يغربها وفي العشاء يطلع الفجر فطال ما بدا لها إذا ضاق وقتها ويؤخذ بالقتل أن يخرجها عن الوقت فإذا خرج الوقت ضرب عنقه (بالسيف بعد الاستئذان أن يترك) قياساً على ترك الشهداءين بجماع أن كلارك لا سلام ولا يدخله نية يدين ولا مال يخلاف بقية الأركان واستأنه عند وفاة وأغابا وجبت استئذاناً لم تزلان الردة فتخلد في النار فوجب اقتناعه من بخلاف ترك الصلاة وينبغي أن تكون استئذنته حالاً ومن قتله في مدة الاستئذان وقبلها أو لم يرضاعاً عليه ولو قال حين إرادته قتله صلى بها في بيتي أو في عذر أو لا يظالم يقتل نيم بحسب أمر به أن ذكر عذر أو لا يظالم متى قال تعذر تركها بلا عذر قتل سواء قال أصلها أم سكنت لتصف جنايته بتعذر التأخير ولا يقتل بقاءة إن فاتته بعد خبر مطلقاً أو بلا عذر وقال أصلها التوبة بخلاف ما إذا لم يقل ذلك

«(باب الجنائز)»

جميع جنازة التمتع وبه وبالكسراسم لليت في النعش فإن لم يكن عليه الميت فهو سرور ونفس من جفزه إذا ستره به (يستحب) لكل أحد (ذكر كرامات بقلبه) ولسانه (والأكثر منه) أي من ذكره بأن يحمله نصب عبده لأنه أنزعه عن المعصية وأدعى إلى الطاعة ولما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار من ذكره وعلمه بأنه ما ذكر في كثير من أمر الدنيا والامل فيها الاقله ولا في قليل أي من الأعمال الأكثر (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) أي تحسبها والاعتناء بشأنها ويحمله أن يعلم أن عليه مقتضىها والواجب فوقها بالاجماع (والمرضى أولى) بذلك لأنه إلى الموت أقرب (ويحسن عيادة المريض المسلم حتى الأرذل) لا تنافع ولو في أول يوم من مرضه وخبرنا غايه بعد ثلاثة موضوع (والعقد) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أي الذي والمعاهد والمستأمن (أن كان جاراً أو قريباً) أو نحوهما كخادم ومن يرجى إسلامه فإن اتقى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تنب عيادة تشق بدعته منكر أو أهل الفجور والمكس إذا لم يكن قريباً أو لا فهو حرام ولا راجعاً إليه لأنه ما مورون بهما فيهم وينبغي أن تكون العيادة (غيباً) أي وما بعد يوم مثلاً فلا يواصله كل يوم إلا أن يكون مغلوباً ثم غلبوا القريب والصديق عن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسمن لهم المواصله ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك (ويحقق)

ولا يتبعه بصره و يقول عند نزول المطر اللهم صيبا هبتنا وسيبا نافعاً وبعده مطرنا بفضل الله ورحمته وعند انقضاء بكرة المطر اللهم حولنا ولا علينا ويكره سب الریح «(فصل) من وجوب المكتوبة كسر أو تركها كسلا أو الوضوء أو الجمعة وصلى الظهر فهو مسلم ويجب قتله بالسيف بعد الاستئذان أن يترك

«(باب الجنائز)»

يستحب ذكر كرامات بقلبه والأكثر منه والاستعداد له بالتوبة والمرضى أولى ويسن عيادة المريض المسلم حتى الأرذل والعقد والجار والكافر أن كان جاراً أو قريباً غيباً ويحقق

المكث عنده بل تكبروا طاعتهم بفهم منه الرغبة فيها (ويدعوه بالعافية ان احتل حياته) أي طمع في اولو
 على بعدد وان يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات ويطلب نفسه
 بمرضه بان يذكرهم من الاخبار والا تمارن طمئنت به نفسه (والا) يطمع في حياته (يرغبه في قوة ووصية)
 ويدكرها احوال الصالحين في ذلك ويريد في وعظه ويطلب الله عاصته ويوصي أهل وعادته بالرفق به واحتماله
 والصبر عليه لتدب ذلك لهم وبأمره بان يشهد نفسه بانه بلازم الطبيب والذين كلجعه بوقرارة القرآن
 والذكر وحكايات الصالحين واحوالهم عند الموت فان المريض يسن له جميع ذلك ويوصي أهل به بالصبر عليه
 وترك النوح ونحوه وتحسين خلقه واجتناب المنازعة في أمور الدنيا واساتر ضامن له به علة وان خفت
 (ويحسن المريض ظنه بالله) لاسيما ان حضرته أمارات الموت فخير مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن
 الظن بالله أي يظن أن رجعه ويعفو عنه أما الصحيح فالأولى أن يستوى خوفه ورجاؤه ما يقبل عليه القنوط
 فالرجاء أولى وأمن المكرفا خوف أولى ويسن للمريض الصبر على المرض وترك التعرض عنه (ويكره) له
 (الشكوى) ويعبر غيره بكثرة الشكوى ومجمل ما يمكن على جهة التبرع بالقضاء وعدم الرضا به والاحتماء كاهو
 ظاهر بل ربما يخشى من ذلك الكفر ولوسا له فهو صدق وأطيب عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لعل
 صورته يلين فلا يأس والاثين خلاف الأولى بل يشغل بالتسليم ونحوه (و) يكره (تمنى الموت) لضرب له كما
 في الروضة وغيرها لانه (بلا) خوف (فتنة في الدين) فان كان ولا يد مستغنيا فليلق الله ما أحب ما كانت
 الحياة تخير الى وأمتى ما كان الموت خيرا في الخير الصحيح بذلك أما متعبه عند شدة الفتنة فلا يكره وكذا عند
 عدم الضر والفرق أن التقى مع الضر يشعر بعدم الرضا بالقضاء بخلافه بدونه (و) يكره (أكرهه) أي
 المريض (على تناول الدواء) والطعام لحديث لا تكثرهوا مرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم
 لكنه ضعيف ولذلك كان المعتد ان ذلك خلاف السنة لا تكثره (وإنما حضر الموت) أي أماراته (ألقى على)
 شقه الأيمن وجعل وجهه الى القبلة كالوضع في اللحد (فان تعذرا فاليسر) لانه لا يبلغ في الاستقبال من القائه
 على قضاءه (والا) يسير القاءه على اليسر (فعلى قضاءه) يلقى (و) يجعل (وجهه واجناده) وهما بطون ورجليه
 (القبلة) لان ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه) قليلا (بشيئ) يستقبل بوجهه (ويلقن) نداء (لا اله الا الله) للامر
 به في خير مسلم ولا يسير زيادة محمدا رسول الله لانه لم يرد مع أن هنا مسلم ومن ثم يلقن الكافر الشهادتين ويؤمر
 بهما للاتباع (ولا يلق عليه) أي على المسلم (ولا يقال له قل) ثلاثا ينادى بذلك بل يذكر الشهادتين بين يديه
 لئلا تقرأ أو يقال ذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (والأفضل
 تلقين غير الوارث) والعدو والחסدان كان ثم غيره واللقنه فإنما قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فإذا تكلم
 ولو بغير كلام الدنيا عيبت عليه الخير الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (فإذا مات غمض)
 نديا عينا وشد لحياه بعصاة عريضة برطها فوق رأسه حفظا لغيره من الهوام وقبح منظر (وليت) عقب
 مفارقا روحه بدنه (مفاسده) فترد أسباعه الى البطن كفه وساعده الى عضد ذموا ساقيه الى فخذه ومخذه الى
 بطنه ثم يمدحها تسهلا لنفسه وتكشفه فان في البدن حيث حرارة فان لبنت لانت والالام يمكن تلينها بعدد
 أن أمكن تلينها (ولو يدهن ان احتجج اليه) فلا بأس (وتنزع) عنه (ثياب يموتة) المحطاة التي مات فيها بحيث
 لا يرى شيء من بدنه لتلايسه عساده (ويستر) جميع بدنه (بشوب خفيف) يجعل أحد طرفيه تحت رأسه
 والا تخرق رجليه أتاها المفعول به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على بطنه شيء ثقيل) من جلد كسيف
 ورمه أو ثمطين رطب ثم تأيسر ثلاثا تنفع وينبغي صوت المصنف عنه احترامه والحق به كتب العلم المحترمة
 (ويستقبل به القبلة) كالمضطر فيأمر ولا ينافي ذلك وضع شيء على بطنه لانه يوضع عليها طولاً ويشد بنحو
 خرقة وينبججه على نحو ضرر من غير قرش ثلاثا يتغير شذاؤها والارض أو يجمع على القرش فيغيره
 (و يتولى جميع ذلك) أي القيام على الشق الأيمن وما ذكر بعد (أرقق بخارمه) المتد معذ كورة أو أوتة

ويدعوه بالعافية ان احتل
 حياته والافترقه في قوة
 ووصية ويحسن المريض
 ظنه بالله ويكره الشكوى
 وتبقى الموت بلا فتنة في
 الدين واكرهه على تناول
 الدواء واذا حضر الموت
 ألقى على شقه الأيمن فان
 تعذرا فاليسر والأفضل
 قضاء وجهه وأجناده
 للقبلة ويرفع رأسه بشئ
 ويلقن لا اله الا الله ولا يلج
 عليه ولا يقال له قل والأفضل
 تلقين غير الوارث اذا مات
 غمض عينا وشد لحياه
 بعصاة عريضة وليت
 مفاسده ولو يدهن ان احتجج
 اليه وتنزع ثياب يموتة ويستر
 بشوب خفيف ويوضع على
 بطنه شيء ثقيل ويستقبل به
 القبلة ويتولى جميع ذلك
 أرقق بخارمه

(ويُدعى) عند فعل ما ذكره وفي غير ذلك لاحتياجه إلى الدعاء حينئذ (ويُبادر براءة ذمته) بقتضائيه (وتنفذ وصيته) حالاً إن تسروا السؤال وله غرامة أن يحلوا وموعداً لو أبى عليه فإن فعلوا برئ في الحال على خلاف القاعدة للعاجلة والمصلحة وتجب المبادرة على الزاوية والوصى عند الطلب والتمكّن من التركة (ويستحب الأعلام عونه) لا لرباها والسجدة كالأوصاف الغير الملائمة به بل (للصلاة) ليكثر المصاوغ عليه للملائع

فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به (غسله) إن كان مسلماً غير شمسيد وإن غرق (وتكفينه) ولو كافراً (والصلاة عليه) إن كان مسلماً غير شهيد (ودفنه) وجعله ولو كافراً (فروض كفاية) للاجتماع والمخاطب بذلك كل من علم عونه أو قصر في العلم به سواء أقر به وغيرهم فإن فعله أخطأ ولو غير مكلف لامن الملائكة أو ألجأ سقط الخرج عن الباقيين والأائم الجميع (وأقل الغسل نعم بدنه) بالماء ولو من كافراً وبالنية لأن القصص منه النفاقة ويندب أن لا يفيض الماء على بدنه إلا (بعد إزالة العجاسة) فإن صبها فازالها بالتعريف حرمة واحدة أجزأت عن غسل الميت والموت كما تنكفي في الحى عن الحدث وانكبت (وبسن) أن يغسل (في قصص) لانه أستبره وأن يكون التقيص خلقاً وصحفاً حتى لا ينعق وصول الماء إليه ثم إن اتسع أدخل يده في كفه والافتح ذراعاً يصبه فإن تعذر غسله فيستره من يمينه وركبته مع جزم من ماء أو يغسل (في خلة) بأن لا يدخل عليه غير الغسل ومعينه لانه قد يصحكون يدينه ما يفضيه ولاولى الدخول وإن لم يغسل ولم يكن والأفضل كما في الأم أن يكون (تحت سقف) لانه أستبره وأن يرفع (على نحو) (لوح) أو سررهما ذلك لثلاثا يصير الرأس ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما يلي الرأس ليخدر الماء عنه (ويغض الغاسل ومن معه بصره) وجوباً عما بين السرة والركبة وجزئهما الآن يكون وجوباً وأزوجة لاشبهه وقد نفيها بعد ذلك فظنره بلاشبهه وخلاف الأولى (الاحتاجة) إلى النظر كغيره الغسل من غيره والمس كالنظر فمأذ كـ (و) يس (مسح طه) يده اليسرى (بقوة يخرج مافيه) ثلاثاً يخرج منه شيء بعد غسله أو تكفينه ويكون ذلك (بعد إجلاله) عند وضعه على المقبل برفق (مائل) إلى ورائه قليلاً ويستظهره إلى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كفه وأما يده في فرقته ثم يمسح بطنه كذا كرو يكون ذلك (مع فوح بحجرة الطيب وكثرة صب) من المعين لتغني الراحمه بل بسن التبخير عند من حين الموت لاحتمال ظهور شيء منه فتنظيره راحمه الخور (و) بعد ذلك (غسل سوائيه) أي قبله وذبره (والعجاسة) التي حولها ما يستجبي الحى (بحرقه) يلقها على يده اليسرى لثلاثا من العورة يلقها نداء الغسل نجاسة من البدن كما تقتضاه كلامه ويغسل قدسه أيضاً لكن اتعاه يفعل هذا بالطريقة الثانية لا الأولى خلافاً لما يقتضاه كلامه (ثم أخذ) خرقة (أخرى) ولفها على يده اليسرى (للسوكه) بها يساهاه مابولة بالماء لا يرفع أسنانه لئلا يسقط الماء إلى الخوف فيسرع فسلده ثم يتلف بخصمه مابولة أنفه (ويخرج) بها (ما في أنفه) من أذى (ثم يوضأه) ثلاثاً ثلاثاً كل على بمضضة واستنشق قبل فمها رأسه لثلاثا يسقط الماء إلى باطنه ولا يكتفى عنهما ما مر لانه كالسواك وينبع بعد ذلك ما تحت أظفاره وظاهره أربعين وصماخيه (ثم بعد ذلك) (غسل رأسه) ثم حشيه بالسدر) ولا يمسك لثلاثا لئلا الماء من رأسه إلى الحشيه فيحتاج إلى غسلها ثانياً ويسرحها بمسحط برفق (ثم غسل ما قبل منه) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي وجهه من عنقه إلى قدمه (ثم اليسرى) كذلك (ثم يحوله إلى شقه اليسرى فيغسل منه) (مأذبر) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي القطن من كفه إلى قدمه (ثم يحوله إلى يمينه فيغسل (اليسرى) كذلك ولا يعيد غسل رأسه ووجهه لحصول الغرض بغسلهما أولاً لئلا يبدأ بصبغة عنقه فاحتجها بعصر كبه على وجهه احتراماً له وأما كره الحى ذلك لأن الحق له وهذا الغسل يكفيتها المذكورة ينسب أن تكون (بالسدر) أو الخطمي ونحوهما (ثم إذا فرغ من غسل جميع بدنه بالماء ونحو السدر على الكفة المذكورة (أزاله) أي السدر) ونحوه بسبب الماء الخالص من رأسه إلى قدمه (ثم) إن لم تحصل النظافة بنحو السدر في

ويُدعى له ويبادر ببراءة نفسه وتنفيذ وصيته ويستحب الأعلام عونه للصلاة

فصل في غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل نعم بدنه بعد إزالة العجاسة وبسن في قصص في خلة تحت سقف على لوح ويغض الغاسل ومن معه بصره والاحتاجة ومسح طه بقوة يخرج مافيه بعد إجلاله ما تلاعب فوح بحجرة الطيب وكثرة صب وغسل سوائيه والعجاسة بخرقة ثم أخذ أخرى للسوكه بها ويخرج مافى أنفه ثم وضأ بالسدر ثم غسل ما قبل منه اليمين ثم اليسرى ثم ما أدبر اليمين ثم اليسرى بالسدر ثم أزاله ثم

الكيفية الاولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التلطيف فاذا حصل التقاء (ص) وجوبا (الماء) الخالص ومن حيثئذ ثابتة ثالثة بالماء الخالص كغسل الحى ومن أن يصرى الماء (البارد) لانه يبدد البدن والمسخن رخصه نعم ان احتج اليه التصريح بورد كان المسخن اولى ولا يبالغ في تسخينه لانه يسرع القضاء والماء الخالص اولى من العذب ولا ينبغي أن يغسل عما زمر من الخلف في نجاسة الميت وينبغي أن يبعد اناء الماء عما يقدره من الرشاخ وغيره ما أمكن ويجب أن يصرى في ازالة النجوة السدر الماء (الخالص) عما يسلبه الطهور بقا ماضى أول الكتاب نعم بسن أن يكون كل غسلة من الثلاث التي بالماء الخالص في غسل غير المحرم (مع قليل كفور) وهو في الاخرة كالماء صمغ من امره صلى الله عليه وسلم به فيها ويكره تركه لانه يقوى البدن ويدفع الهوام وخرج بالنسبة الكثير بحيث يفسد التغيير فانه يسلب طهوية الماء ان لم يكن صلبا وعلم مما تقر بأن نجوا السدر ما دام الماء يتغير به يمنع الحساب عن الغسل الواجب والمتدب يغسل (من قرنه الى قدمه) بعد الغسلة المزيلة له (ثلاثا) بالماء الخالص متواليه كقادمته وهو الاولى أو متفرقة يان يستعمل الماء الخالص بعد تمام كل غسلة من غسلات التلطيف ويكون كل مرة من التلطيف واستعمال الماء الخالص بعده غسلة (ثم) بعد فراغه من غسلة (ششفه بنوب) مع المبالغة في ذلك ثلاثا تبتل أكفاه فيسر عتاده وبه فارق ندب تركه التشفيف في طهر الحى ومن أن يكون تششفه (بعد اعادة تلبينه) أى تلبين مفاصله عقب الفراغ من غسلة لسبق لينها (ويكره أخذ شعره) أى ما لبث غير المحرم (وظفره) وان كان عميرا لالظفرة واعتاد ازالته حيالا أن أجراه الميت محترمة فلا تنهك بذلك ومن ثم لم يحن الاقارب نعم وليد شعره بنحو صمغ ولم يصل الماء إلى أصول الاجه ولو جبت ازالته أما المحرم اذا مات قبل تحلله الاول فيجب أن يبقى أثر احرامه فلا يجوز أن يفعل به شئ مما يحرم على المحرم بخلاف المعتدة عن وفاة لان تحريم نحو الطيب عليه انما كان للتنعيم وقد زال الموت (والاوى يغسل الرجل الرجل) فيقومون حتى على الزوجة وأولاهم به وأولاهم بالصلاة عليهم ان افتهنأ إلى من الاسن والاوى بعد الرجل الاقارب الرجال الايات ثم الزوجة وان تكبت غيره ثم النساء الحارم (و) الاولى (بالمرأة) أن يغسلها النساء لكن الاولى منهن ذات الحرمة وهى من لو فرضت ذكر احرم ثناكهما وتقدم نحو الامة على نحو الخالة فان لم تكن ذات محرمية تقدمت القرى فاقربى ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة ثم الاجنبيات والحائض كغيرها اذا كراهة في تغسلها ثم بعد النساء الزوج وان نكح اختها أو أربعا سواها ويندب أن تبقى المس حرة بلفها على يديه ثم رجال الحارم يترتبهم الا فى الصلوات شرط التقدم الحرة والا تحادى الدين وعدم القتل الماتك للارث وعدم العداوة والصلوات القس وبغسل السيدات وولمكساة وأوم ولد حيث لم تكن من زوجة ولا معتدة أو مستبرأة ولا مشتركة ولا مبغضة ولا امتنع عليه تغسلها وليس لامة تغسل سيدها مطلقا انتقال ملكه عنهم او كل من الرجال والنساء تغسل صغيره وصغيرته بلبغا احد الشهوة وتغسل الخشنى الذى لا يحرم له الجاعلواضف الشهوة والموت وبه فارق حرمة نظر القرين له وهو حى (وحيث تحذر غسلة) بان أدى الى تهر به عوج وبخلاف ما اذا أدى الى السراغ فساد بعد الدفن فانه يغسل (اولم يحضر) فى المراتز الا رجل (أجنبي) او فى الرجل الامراء (أجنبي عيم) وجوبا ايضا لحرمة النظر حيثئذ الى شئ من بدن الميت

هـ (فصل) هـ فى الكفن (وأقل الكفن) الواجب (نوب) لحصول السترة فلا يكتفى ما يصف البشرى تنفع وجود غيره لا فى الرجل ولا فى المرأة أو يجب كونه ما يباح له لبسه فى الحياة كالحرير للرأة وغير المكلف بخلافه للبالغ ولا يكتفى بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا لمغنية من الارز بالماء ولا يجوز ان الكفن في متنجس بما لا يفتى عنه عند وجود طاهر غيره حر ونحوه أما الطاهر الحر ونحوه فيقدم عليه التنجس ولو تعدد الثوب وجب الحشيش ثم الطين ويكتفى بالنسب مطلقا الله تعالى نوب (سائر العورة) ينقط وهى فى الذكر ما بين السرة

صبا الماء للبارد والخالص
مع قليل كفور من قرنه الى
قدمه ثلاثا ثم ششفه بنوب
بعد اعادة تلبينه ويكره أخذ
شعره وظفره والاوى بغسل
الرجل الرجل والمراة النساء
وحيث تغسل غسلة أو لم
يحضر الا اجنبى أو أجنبية
يم
هـ (فصل) هـ وأقل الكفن
نوب سائر العورة

والركب في المرأة وأمة والخنثى غير الوجه والكفين أما بالنسبة لخلق الميت فيجب ثوبه به جمع البدن
 الرأس الحرم ووجه الحرمه تكميلاً وستر لما يعرض من التفرغ فالحاصل أن من خلفه ما لا وضعت عورته
 ولم يوص بتركه الزائده فخرج عن الامتة وفي حرج تركه الزائده على الورثة بخلاف ما اذا اتفق ذلك ومن ثم
 جاز ثلث منع الزاندين وصي بستر عورته فقط لانه حق وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لانه حق
 لله تعالى ولغيره لم يستقر قدس الله تركه منع الزائده على الأقل وانه رضى به الورثة لانه أوجب الى برائه فتمنع من
 التحصيل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف لان المنفعة تعود له لا لثوبه والمنع من الزائده على ثلاثة
 ولو في المرأة (وبسن الرجل ثلاث لفائف) يستركل من جميع البدن لما صاع انه صلى الله عليه وسلم كفن فيها
 وكمل رجل غيره اذا كفن في ثلاثة فالأفضل أن تكون لفائف (و) بسن (للرأة) والخنثى (خمساً أزار) بسن
 عليها وهو ما يستر المرأة (ثم) بعد شدا الأزار يتدب (قيص) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس القميص يتدب (خمار)
 يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يتدب (لفافتان) تلقفهما اللذان في الأعلى وقيس بهما الخنثى احتياطاً للستر
 (والبياض) أفضل من غيره لما صاع من الامره (والمفسول) أفضل من الجديد لان ما له البلال والبراد
 باحسان الكفن في خبر مسلم يابضه ونظافته وسبقه وكثافته لا ارتفاعاً ذكره المبالغة فيه اللهم عنه نعم
 ان كان الوارث محجوراً عليه أو غائباً حرمت المغالاة فيه من التركة (و) الثوب القطن أفضل من غيره كما
 قاله الغزالي لان كفته صلى الله عليه وسلم كل كذلك (و) يخر) ندبا الكفن لغير الحرم ويتدب أن يخر ثلاثاً
 وأن يكون التجبير (يعود) وأن يكون العود غير مطبوع بالمسك ثم بعد تجبيره تبسط أحسن اللفائف وأوسعها
 وينثر عليه حنوط ويوسط فوقه الثاني وينثر عليه الحنوط ثم الثالث كذلك ثلاثاً يسرع بلا همل من بلل يصيبها
 ثم يوضع الميت على الثالث برفق مستقيماً على قفاه ثم يلق بجميع منافذ ومواضع السجود منه قطن طليح
 مع كافور وحنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين اليشم ويكره ادخاله باطنه لانه لا بد له من خراج
 شيء يسيبها ثم يلق عليه الثوب الذي يابض فيه من شقه اليسرى على شقه اليمين ثم اليمين على اليسرى ثم يلق
 الثاني كذلك ثم الثالث كذلك ثم ربط الأكفان ثم يحفل في القبر والتكفين يجب على من كان عليه نفقة حياً
 كزوجته غير الناشئة والصغيرة وكذا خدمه لو كان كاتباً وموسراً زوجة أو أماً حاملاً من يجب على الأب تجهيز
 وليله الكبير وعلى السيد تجهيز مكاتبه وان لم يلزمهما نفقتهم ما حين وليس على الولد تجهيز زوجة أو ابنة
 لزمه نفقتها حياً وانما يجب عليه تكفين الغير ثوب يعم فقط ثم يحرم الزيادة عليه ان كفن من بيت المال أو مما
 وقف للتكفين واعلم أن حل الجنائز من وظيفة الرجال ولادامة فيه ويجوز بهيمة مزبنة تحمله في غرارة
 أو قفة أو بهيمة يمشى سقوطه منها والجل بن العودين أفضل من الترسع ان أريد الاقتصاري على أحدهما
 وصكيفة الأول أن يحمله ثلاثة يضع أحدهم الخشيعين المتقدمين على عاقبه ويأخذ اثنان بالزورخين
 (والأفضل أن يحمل الجنائز) عند هذا المتقدم عن حل المتقدمين كذا ذكر (خمس) بان عينه اثنان فيضع كل
 واحد منهما واحد من المتقدمين على ياقته والثلاثة الباقون على الكيفية السابقة فحاملوها بالبحر
 ثلاثة وبخمس فان عجزوا فسبعة أو تسعة أو أكثر أو تاراً بحسب الحاجة والتريع أن يحمله أربعة كل واحد
 بعود فان عجزوا فسنة أو ثمانية أو أكثر أشفاً بحسب الحاجة ويكره الاقتصاري على واحد أو اثنين الا في الطفل
 والجمع بين الكيفيتين بان يحمل تاراً بالهشة الأولى وتاراً بالهشة الثانية أفضل من الاقتصاري على أحدهما
 (و) يتدب لكل مشيع قادر (المشي) للأنواع ويكره لغير المعذور ونحوه من ركو به في ذهابه معاهدون
 رجوعه ويتدب حتى تقرأ كب المشي (قدمها) وكونه (يقربها) بحيث يراها ان التفت للاتباع (و) يتدب
 (الاسراع بها) بين المشي المعتاد والحسبان لا يضر لما صاع من الامر به ولو خيف عليه تغير زيدي الاسراع
 ويتدب ستة المرات شيئاً كالخليفة شيئاً كدشيع الجنائز للرجال ويتدب مكتمهم الى أن يدفن (ويكره اللفظ

وبسن الرجل ثلاث لفائف
 وللرأة خمسة أزار ثم قيص
 ثم خمار ثم لفافتان والبياض
 والمفسول والقطن أفضل
 ويخير يعود والأفضل أن
 يجعل الجنائز خمسة والمشي
 قدما بها بجرهما والاسراع
 بهما ويكره اللفظ

فيها) بالحدث في أمور الدنيا بل السنة لتكر في الموت وما بعده ويكره القيام لمن مرته ولم يرد ألقاب معها
والأمر بمنسوخ (و) يكره (اتباعها) تبارك ولو في حجة وان يحصى عند القبر (و) يكره (اتباع النساء) للبناءزة
ان لم يتفقن حراما ولا حرم عليه يحمل ما ورد عماد على التجرم

*(فصل) في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها : أركان صلاة الميت سبعة الاول النية كغيرها فيجب
فيها ما يجب في نفسا القروض من ذلك قرن النية التكبير الاول والتعرض للقرضيه وان لم يقبل فرض
كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء أو نحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى تغير كعدم
صلى عليه الامام (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) منها تكبيرة الأحرار للاتباع ولا يضرك زيادة عليها
سواء أجلس وما فوقها (الثالث قراءة الفاتحة) لموم خير لا صلواتن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تعين في الأولى
كما أفهمه كلام المصنف بل تجزئ في الثانية أو غيرها على تناقض فيه (الرابع القيام للقادر) عليه بخلاف
العاجز عنه فقد تم بضعف ثم يستاق في كافي سائر المواضع المقررة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد) التكبير (الثانية) لقول السلف والخلف (السادس الدعاء للميت) بخصوصه ولو غلظا فيها
يظهر كالحكم اغفر له وألهم أجره أو نحو ذلك (بعد) التكبير (الثالثة) لقول من ذكر كروا لصحن قوله صلى
الله عليه وسلم إذا صليت على ميت فأخلصوا له الدعاء (السابع السلام) كغيرها في جميع ما مر في صفة
الصلاة ويجب أن يكون بعد الرابعة ولا يجب فيه إذ ولكن يسن تطويل الدعاء فيها (ويسن رفع يديه)
سجدتين (في) كل من (التكبيرات) ووضع يديه بين كل تكبيرتين تحت صدره (والإسراء) القراءة
ولو ليل الماصح عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه أخذ من السنة (والنعوذ) للقائحه لا من سننها ولا تطويل
فيه (دون الاستفتاح) والسورة وان صلى على غائب لان معناه على التخصيص ما أمكن (ويشترط فيها
شروط الصلاة) لانها صلاة ويشترط أيضا تقدم غسل الميت أو تمهيه بشرطه لا تكفيه لكن تكره
الصلاة عليه قبل التكفين (ويصل) جوازا من يأتي (على الغائب) عن عمارت البلد أو سورها (و) على
(المدفون) في البلد الماصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى على العائش بالدينونة وموته بالبلد فخرج بهم
الى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات وذلك في درجة سنة تسع وأنه صلى على القرواني على من
ذكر (من كل من أهل فرض الصلاة عليه يوم الموت) أي وقته لان غير مستقل وهذا لا يتقبل ما اقتنع
على الكافر والحائض وقت الموت وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل الفصل (الا النبي صلى الله عليه وسلم) فلا
يجوز الصلاة على قبره كسائر قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لعنه صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى
لا تضاهيهم قبور أنبياءهم مساجد ولا نكرن أهل الفرض وقت موتهم (وأولى الناس بالصلاة عليه) أي
الميت (عصائه) لانهم أقرب وأشقى فيكون دعاؤهم أقرب للاجابة ويقدم منهم الأقرب كالأب ثم ابنه وان
عللنا الأصول أشقى ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم الابن ثم الاخ الشقيق ثم ابن الاخ
لاب ثم عم ثم ابن الم كذلك وهكذا ولو اجمع اتباعهم أحدهم أخ لا مقدم لترجحه بقرب الام وان لم يكن لها
دخل هنا (ثم ذروا الارحام) الأقرب فالأقرب فيقدم اولاد ثم بنو البنات على ما في الخبر ثم الاخ لادم
ثم انحال ثم العم لادم ولا سفل هذا لولا في ولا الامام المسجد وكذا الاخ للزوج أو السيدان وجد أحد من
الاخواب والاقتدى على الاجانب ولا امرأته ثم ذروا الاقرب ثم الابن ثم الاخ الشقيق ولا لقاتل وعدوه ونحو
صبي ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الاسن في الاسلام على أفضله بخلاف ما مر في سائر الصلوات
لان الفرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب الى الاجابة ويقدم العدل الحر الابن على الفتن الأقرب والافقه
والاسن لانه ألبق بالامانة لانهم لولا ان استوا في جميع ما ذكره كثافة التوب والبدن
وأشاقا قدم واحد بقرعة ولو أوصى الميت بالصلاة لغير المتقدم وان كان صالحا لكانت حاق القريب كالآثار
(ولا يفصل الشهيد) ولو اضاها مسلا (ولا يصلى عليه) أي يحرم غسلها والصلاة عليه لما صح على الله

فيها واتباعها شار واتباع
النساء

*(فصل) في أركان صلاة

الميت سبعة الاول النية

كغيرها الثاني أربع

تكبيرات الثالث قراءة

الفاتحة الرابع القيام

للقادر الخامس الصلاة على

النبي صلى الله عليه وسلم بعد

الثانية السادس الدعاء

للميت بعد الثالثة السابع

السلام ويسن رفع يديه في

التكبيرات والاسراء

والنعوذ دون الاستفتاح

ويشترط فيها شروط

الصلاة ويصلى على الغائب

والمدفون من كل من أهل

فرض الصلاة عليه يوم

الموت الا النبي صلى الله عليه

وسلم وأولى الناس بالصلاة

عليه عصائه ثم ذروا الارحام

ولا يفصل الشهيد ولا يصلى

عليه

عليه وسلم أمر في قتلي أحد بدفنتهم بنباحهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك إيقاع أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء غيرهم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار) أو أكثر واحد لم يمت فيه حيا مستقرة (نسبه) ولو ربح دابة لنا وأولهم وأسلحه أو أسلحه مسلم آخر خطأ أو تركى بوجهة أو جيل أو جهل مامات به وإن لم يكن به أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال بخلاف ما لو مات بغير سبه أو جرح فيه ومات وبني فيه بعد انقضاء حيا مستقرة فإنه ليس له حكم الشهيد فيلزم أن قطع عنه بعد بكن مات فآفة فيه أو عرض أو قتله أهل البقي أو اغتاله مسلم مطلقا أو كافر في غير قتال ويجب أن زال عنه نجس غير دم وإن حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سبه أو إن آذنت أزال ذلك إلى إزالة نهال الله ليس من أثر العبادات وينب أن ينزع عنه آلة الحرب ونحوها وإن يكفن في ثيابه الملوثة بالدم (ولا يصل) على السقط أي تحرم الصلاة عليه (إذا ظهرت أمارات الحياة) بصباح أو غمير (كالاخراج) بعد انفصاله فيجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لتلقن حيا أو يظهر أمارات أو صم إذا استمل الصبر ورت وصل على عليه (ويغسل) ويكفن ويدفن وجوبا (أو بلغ أربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حد تنقح الروح فيه ولم تظهر فيه أمارات حياة ولا يجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أو سوغ بياضه إذا لم يبق به مذكر الصلاة أو ما إذا لم يبلغ الأربعة لا يجب فيه شيء من ذلك لكن ينذب أن يورى بجر فقوا أن يدفن (فصل) في الدفن ويجب تقديم الصلاة عليه (وأقل الدفن حفرة تكتم رائحته وتحرسه من السباع) لأن حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار رائحته المستلزم للتأذي به أو استنثار رحيقته فاشترطت حفرة تمنعهما ومن ثم تكف النفاق وإن نعت الوش لأنها لا تكتم الربح وخروجها عن حفرة ما لو وضع على وجهه الأرض وبني عليه ما يمنعها فإنه لا يثني إلا أن تعدد الحفر كالومات بسقية والساحل بعيدا وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البصر ويجوز أن يشق ليبرل إلى القرار (وأكله) قبر أو سمع له من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وضابط ارتفاعه الأكل (قائمة وبسطة) أي قدرهما من معتدل الخلق (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليدوهي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل اليهود (ويحرم نبشه) أي القبر (قبل الإزالة) الميت لا يدخل ميت آخر أو غير ذلك احترامه للساحبه (الاضرورة) كأن دفن بلا طهارة أو لغير القبلة أو في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة أو يسقط في القبر مقول فيجب التمشي في الأولين ما لم يتغير وفي الثالثه وإن تغيره بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حريق فإنه لا ينش لمصون الستر المقصود من الكفن وجوهة الحريق طبق الله تعالى ولو أتبع مال غيره وجب التمشي وشق جوفه إن طلب المال وكذا يجب شق جوفه من مات وفيه جنين رجب حياته ونش أيضا لحقه بعد الدفن نحو ذواته وأسبل أو دفن كافر بالحرم أو احتجب لشاهدته لتعلق على صفة فيه أو ليكون القاتل يلقه بعد الموت من غير فيه

(باب الزكاة)

وهي لغة التطهير والإصلاح والثناء والمدح وشرا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص وهي أحد أركان الإسلام ومن ثم ينكر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه ويقال للمستمتع أن أمثاله أو تؤخذ منه وإن لم يقاتل قهرا (لا تجب الزكاة على الحر) ولو لم يملك شيء من الرضا بخلاف الرقيق لأنه لا يملك وإن ملكه سيده ولا زكاة على مكاتب لضعف ملكه ولا على سيده لأنه ليس بالملك (المسلم) ولو غير مكاتب كالصبي والمجنون للغير الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بزمها الغنى المكف أثم أن يترك في ماله حتى يلزم الولى الذي يقتضيه وجوبه أو مال المولى أو إسهام ماله أما الكافر فلا يزمه آخر إسهامه ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات على كفره وطولب به في الاسترخاء وعقب عليها كسائر الواجبات وبه قضا الأمر في مال الميت دفن مات مرتد أمان أن لا مال له من حينه أو لا يخرج الواجب في الرقة وقبلها (غير الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف له لأنه لا نفقة

وهو من مات في قتال الكفار بسبه ولا على السقط إلا إذا ظهرت أمارات الحياة كالاخراج ويغسل إن بلغ أربعة أشهر

*(فصل) في الدفن وأقل الدفن حفرة تكتم رائحته وتحرسه من السباع وأكله قائمة وبسطة وذلك أربعة أذرع ونصف ويحرم نبشه قبل بلا الاضرورة

(باب الزكاة)

لا تجب الزكاة على الأعداء المسلمين غير الجنين

وجوده فضلا عن حياته وبشرط أيضا كون المالك معينا فلا زكاة في ربيع موقوف على فقير أو مساكين كما يأتي لعدم تعيين المالك بخلاف الموقوف على معين واحدا أو جماعة ويجب على مذكور بالشرط الآتية وإن كان عليه ديون بقدر ما في يده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة وأستلزمها ما ذكرناه بدن وهي زكاة الفطر وما زاد مال وهي إما متعلقة بالعين وهي زكاة النعم والمعتبرات والتقديرات والركن والمعدن وإما متعلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة (الاول النعم) وهي الأبل والبقر والغنم والأنسية فلا تجب في غيرها حتى التولد منها ومن غيرها بخلاف التولد منها كالنوليين الأبل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف أوبه ولو جوبها بشرط منها النصاب (ففي كل خمس من الأبل إلى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة) وأوجد ضأن له سنة) أو أوجد قبل عامها (أو ثنية معز أو ثني لهستان) كاملتان وأما آخره فذكرنا الصدق اسم الشاة في الخبر إذ ناؤها للوحدة لا للتأنيث وشرط الشاهة أن تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها قيمة وأن تكون صحيحة وأن كانت له مرضا أو علم من كلامه أنه يجب في العشرين شاة وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض) وهي ما (لهاسنة) كلمة سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل وتجزئ في أقل من خمس وعشرين وإن وادت قيمة الشياه عليها (أو ابن لبون) ولو خشي وهو ما (لهستان) وأما تجزئ (أن فقدها) أي بنت المخاض بان لم يملكها أو لم يملكها لمعية أو مغموسة وبغير من تخليصها أو مرضه أو تجزئ بغيره أو لا فرق بين أن تساوى قيمة ابن اللبون قيمة بنت المخاض أو لا ولا يكلف تحصيلها بشرط ما أو غيره وبغيره ما فوق ابن اللبون كالخبي الأولي لابن المخاض لأنه لا جابر فيه بخلاف ابن اللبون وما فوقه لأن فضل السن يجبره فضل الأنثى ولو كانت عنده بنت مخاض ركعة تجزئ ابن اللبون بقدره عليها ولا يكلفها إلا أن كانت له كلها كزامل ولا يكلف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من الأبل (بنت لبون) وهي التي تم (لهاسنتان) سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تضع نائبا أو تصير نائبا (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لهاتلاث) من السنتين سميت بذلك لأنها استصفت الركوب أو طرق الفصل (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة وهي التي تم (لهاربع) من السنتين سميت بذلك لأنها جذعت مقدم أسنانها أي أسقطته (وفي ست وسبعين بنتا لبون) وفي إحدى وتسعين حقتان) وكذلك في مائة وعشرين وبعض واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنتا لبون وفي مائة وثلاثين حقة) بنتا لبون وفي كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة) والحاصل أن بنتا لبون الثلاث تجب في مائة وأحدى وعشرين وتسفر إلى مائة وثلاثين فتستغفر الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة ففي المائة والثلاثين ما ذكره في مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وهكذا الأصل في جميع ما ذكرنا أي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كسبه لانس لما وجهه إلى اليمن على الزكاة (ومن فقدها وجه) كأن فقدت اللبون وعندما ست وثلاثون فإن شاء حصلها أو شاء (صعد إلى أعلى منه) بدرجة كالخقة (وأخذ) جبرانا أعنى (شائين كالأخصبة) يعني يجزئان في الأخصبة بأن يكون لكل من الضاثنين سنة أو لكل من الماعزين سنتان وتجزئ شاة لها سنة وماعز ثلثا سنتان (أو عشرين درهما) نفقة شاة (إسلامية) وهي المراد بالدرهم الشريعة حيث أطلقت ثم لم يجدها أو غلبت الغشوشة أجرامها ما يكون فيه من النفقة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة قدر درهم إلا أن كان لا اتخذ مالاً ورضي بذلك وإن لم يفتيه للمعطي وهو الساعي (أو نزل إلى أسفل منه) أي من الواجب بدرجة صكبت شخص في المثال للذكور (وأعطى بغيره) جبرانا أعنى (شائين أو عشرين درهما) وأما كل المدار على غيره للمعطي من المال أو الساعي لغيره غير رأس الذي الحضاري وغيره ومصرفه بنت المال فإن تعدد في ماله وعي الساعي العمل بالصلة لهم في دفعه وأخذته ولا يجوز أن يصعد بدرجة تجبره مع ما مع إمكان بدرجة في تلك الجهة لعدم الحاجة إليها بخلاف

وذلك في أنواع (الأول)

النعم في كل خمس من الأبل

إلى عشرين شاة جذعة أو

جذع ضأن له سنة أو ثنية

معز أو ثني لهستان وفي

خمس وعشرين بنت مخاض

لهاسنة أو ابن لبون له

سنتان إن فقد هاهنا ست

وثلاثين بنت لبون لها

سنتان وفي ست وأربعين

حقة لها ثلاث وفي إحدى

وستين جذعة لها أربع وفي

ست وسبعين بنتا لبون وفي

أحدى وتسعين حقتان وفي

مائة وأحدى وعشرين

ثلاث بنتا لبون وفي مائة

وثلاثين حقة بنتا لبون ثم

في كل أربعين بنتا لبون وفي

كل خمسين حقة ومن فقد

واحدة صعد إلى أعلى منه

وأخذ شائين كالأخصبة أو

عشرين درهما إسلامية أو

نزل إلى أسفل منه وأعطى

بغيره شائين أو عشرين

درهما

ما اذا تعذرت الجهة القرى في جهة المفرجة فقط كان لم يجد من جبت عليه الحقبة الابنت مخاض حيث أراد التزول أو من زمته بنت البون الاجذعة حيث أراد الصعود وكذا يقال في حال الصعود أكثر من درجتين ثم له صعود درجتين مطلقا اذا فتح بجيران واحد ولا يصعد له من ياله عيب لانه متفاوت بين السليتين وهو فوق التفاوت بين المعيتين

• (فصل) • في واجب البقر ولا شيء لها حتى تلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبع) ذكر وهو ما (له سنة) كاملة حتى تبع لانه يتبع أمه (أو قبيعة) أمي وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجزى فيها الذكر لكن الاثني أفضل (وفي أربعة من منها) مسنة وهي ما (لها ستان) كاملتان سميت بذلك لتكامل

أسنانها وذلك لما صرح به معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ذلك لما بعته إلى اليمن (وفي ستين تبعان ثم) يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعة من سنة) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أسعة وقس على ذلك وليس هنا ولا في ذكر كذا الغنم صعود ولا نزول بجيران

• (فصل) • في ذكر كذا الغنم ولا شيء فيها حتى تلغ أربعين (وفي أربعين شاة واحدة) ويستمر ذلك (إلى مائة واحدة) وعشرين من فشانان فيها وولدونها كائة وعشرين وبعض شاة شاة واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشيام (ثلاث منها) وفي أربعة من منها (ثم في كل مائة من الشان) شاة جذعته وهي ما لها سنة ومن المزة شاة ثنية منه وهي ما لها ستان للغير الصحيح جميع ما ذكر ولا يجزى نوع عن آخر إلا برعاية القيمة

• (فصل) • في بعض ما يتعلق بعامر (ولا يجوز أخذها المعيين ذلك) أي جميع ما مر وذلك للغير الصحيح ولا يؤخذ في الصدقة قهرا ولا ذات عوار أي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الانقضية لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يترفع فيها إلا ما يجلب بالمالية (إلا إذا كانت نعمة معينة كلها) فيؤخذ منها حينئذ عيب ولا يكلف صحبها إلا نفيه اضرا ربه (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المراض إلا إذا كانت نعمة

كلها مريض فيؤخذ منها مريض ولا يكلف صحبها ذلك ويجب أن يكون ذلك المعيب أو المراض متوسطا بين العامين الحقيق (ولا يجوز أخذها كالأفمية تقدم) في قولنا في كل خمس الخ (والأداء كانت كلها ذكر) فيخرج ذكر كرامتها نسبها لا عليه لبناء الزكاة على التقصيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين من لبون أو كرقمية من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين بالقسط لثلاثين من النصابين (ولا يجوز أخذها صغيرة إلا إذا كانت) جميعها (صغارا) بأن كانت في سن لا فرض فيه ويتصور بأن قوت الأمهات وقد تم حوله أو الانتاج

صغاراً وذلك نصا ما من صغار المعز وتم لها حول ولا بد أن يكون المأخوذ من ست وثلاثين بعد إفصاله فوق المأخوذ من خمس وعشرين ومن ستة وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا القياس وإنما يجزى الصغار أن كل من الجنس والأكنة أربعة صغار أخرج عنها شاة فلا يجزى إلا ما يجزى في الكبار

ومحل أخذ المعيب ما بعده حيث لم يكن في نفعه كمل والأداء كانت كلها كوامل أو تنوعت إلى سليم ومعيب أو صحيح ومريض أو ذكر وروايات أو كبير وصغير والكامل فيها قدر الواجب أو أكثر فيؤخذ الكامل ولا يجزى غيره ولكن مع اعتبار التقسيط بقدر ما في ما شئت من كمل ونقص ففي أربعين شاة نصفها صحاح

وقبيحة كل صححة دينار وكل مريض دينار يؤخذ صححة نصف القميتين وهو دينار ونصف وهكذا لو كان بعضها سليما وبعضها مريضاً مثلاً (ولو اشتراك اثنين) أو أكثر (من أهل الزكاة) حولاً كاملاً (في نصاب) ذكرى أو أكثر شاة أو أوارث أو غيرها وهو من جنس واحد وجبت عليهم الزكاة فيساعى على خلطه بالحوار بل الأولى بخلاف ما لو كان أحدهما ليس أهلاً للزكاة كان كل منهما مأكلاً أو جنيماً فإنه لا أثر لاشتراكه بل

أن كل نصيب الأهل نصيباً كله ذكر كذا لا تفرد والأقل اثني عشر له لأن من ليس أهلاً للزكاة لا يمكن أن يكون ماله سبباً لتفريغ أكثر غيره وبخلاف ما لو كان ماله مملوفاً دون نصاب أو نصيباً واشترقه كقوله أقل من حول أو كل من جنسيتين كبقرة بقرته بخلاف شأن بقرته مثلاً ويجب الزكاة فيساعى على نصاب أو أكثر وهما من

• (فصل) • وفي ثلاثين من البقر تبع سنة أو تبعية وفي أربعين مسنة لها ستان وفي ستين تبعان ثم في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعين مسنة

• (فصل) • وفي أربعة شاة شاة إلى مائة واحدة وعشرين فشانان وفي مائتين

واحدة ثلاث وفي أربعة من منها أربع ثم في كل مائة شاة

• (فصل) • ولا يجوز أخذ المعيين من ذلك إلا إذا كانت نعمة معينة كلها وكذلك

المراض ولا يجوز أخذها كالأفمية تقدم والأداء كانت كلها ذكر ولا أخذها صغيراً

إلا إذا كانت صغاراً ولو اشتراك اثنين من أهل الزكاة في نصاب وجبت عليهم الزكاة

أهل الزكاة إذا اخطأها خلطة جوارح حولها كسلالم في تميز في المشرب والمسح والمرعى وغيرهما عاذاً
في المخلوقات

«(فصل) في شروط زكاة المشية» ويضعها شروط لزكاة غيرها أيضاً (وشروط وجوب زكاة المشية) النصاب
وقدمه (ومضى حول كل متوال في ملكه) خبر أي داود لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وعليه إجماع
التابعين والفقهاء في تحط زوال الملك أثناء معاوضة أو غيرها كان مبادل خسان الأبل بنحس من نوعها
أو باع النصاب أو وهبه ثم رده عليه ولو قبل القبض أو ورثه استأنف الحول لتجدد الملك ويكره وقيل يحرم
وعليه كثيرون أن يزول ملكه عما تجب الزكاة في عنه بقصد رفع وجوب الزكاة لأنه قرار من القبر بقوله لا يمن
مضى الحول كذا كفي سائر النعم (الأي التناج) بأن تجب المشية وهي نصاب في أثناء الحول وكان تاجها
يقتضى الزكاة من حيث العدد كل نفع من مائة شاة وعشرين واحدة قبل تمام حولها بالخطئة ومن نفع
وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الأبل واحدة كذلك (فتبيع) التناج المذكور (الامهات
في الحول) حتى يجيب في النمل المذكور عند تمام حول الأصل ثمان في الأول وستة في الثاني وثلث
لبون في الثالث لأن المعنى في اشتراط الحول حصول التناج في عام عظيم (وأن تكون) المشية (ساعة)
أداعية (في كلامها) كل الحول ما في الحديث العصم من التقيد بساعة الغنم وقس بها ساعة الأبل
والبقرة واختصت الساعة بالزكاة لتوفر مؤثرها بالزكاة المذكور ومن ثم لو أيسمت في كلامه ملك كانت
معاوضة على الأوجه وإن قلت قيمته بخلاف ما إذا لم يكن له قيمة فإنه كالكل الباح (وأن يكون كل السوم من
المالك) بنفسه أو نائبه (فلا زكاة) في ساعة عطلت نفسها أو علفها غاصباً أو مشتر بها بشرافا فاسدا
القدر المورث أو ورثها لم يعلم أنه ورثها إلا بعد الحول ولا (فيما) أي في معاوضة (ساعت) نفسها أو أمامها غير
للمالك) كالغاصب أو المشتري شرافاً فاسدا لعدم السوم من أصله لعدم سامية المالك أو نائبه ولا في ساعة
علفها المالك بنية قطع السوم لا تمام الأسماء كل الحول وأعتلت نفسها أو علفها المالك من غير نية قطع
السوم قدر الولاء لا شرط على الهلاك بأن كانت لا تيش بدونه بلا ضرر بين ثلاثة أيام فأكثر لا تمام السوم
مع كثرة المونة بخلاف ما دونها فإنه المونة فيه بالنسبة إلى غنم المشية ولا أثر في قدر قصد العلف ولا
للاعتلاف من مال حر ولا يضمن والموت بين ساعة ومعاوضة كالأمر فيضم إليها في الحول إن أسيت والأفلا
(وأن لا تكون) الساعة (عامله في حرث وغزو) فالعامل بالفاعل لا بالقوة في ذلك ولو جرح ما لا زكاة فيها وإن
أسيت أو لم يورث خذ في معاوضة عملها أجرة الغنم الصحيح ليس في البقرة العامل شيء وقس بها غيرها وشروط تأثير
استعمالها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر والموثر

«(باب في زكاة النبات)»

أي النبات (التيجب) الزكاة الآتية (الأي الأقوات) أي التي يقتات بها الخبز أو لونه أدر (وهي من الثمار
الطيب والحب) دون غيرها من سائر الثمار التي تصير فاما القناب والبطيخ والمان فقصوعا عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) والذرة والدخن والعدس والسمسم والحصى
والباقلاد والوسا ويسمى الدجرج والجلجان والماش وهو نوع من (وما ترما يقتات) أي ما يقوم به بدن الإنسان
غالباً (في حال الاختيار) تجب الزكاة في الجميع لو ردها في بعضه وألحق به الباقي ووجه اختصاص الواسع
بما ذكر دون غيره مما لا يقتات به كالعزفران والورس والعلل والقرطم والترمس وجب القليل واليسع
والبطيخ والكثير والمان والذرة وغيرها مما يقتات لافي حال الاختيار كحب الفاسول وحب الحنظل
والحبلة لأن الاقتيات به ضرورة الجسد فوجب فيه حق لأرباب الضرورات (ونصايه) أي مقتاتات ذلك كورق
كل أو حب (خسنة أو سق) تحديداً فلا زكاة في أقل منها إلا في مسئلة الخلطة السابقة قبل أن يخرج من يده صلى الله
عليه وسلم ليس فيها دون خمسة أو سقم من التمر صدقة وقوله ليس في غر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق

«(فصل) في شروط وجوب
زكاة المشية» مضى حول
كل متوال في ملكه الأفي
التناج فتبيع الامهات في
الحول وأن تكون ساعة
في كلامها وأن يكون
السوم من المالك فلا زكاة
فيها سامت بشرطها أو
أمامها غيراً فاسداً
لا تكون عاملاً في
وغيره
«(باب في زكاة النبات)»
لاقتات في الأفي
من الثمار الطيب
ومن الحب الحنطة
والارز وسائر
الانبات التي
تقتات بها

في الزرع والتمر باعتبار المدقوان كان السقي بالآخر أكثر عددا لا على عدد السقيات لان التشوهر المقصود
 ورب سقية أنفع من سقيات فلو كان مدقرا كما عتامة أشهر واحتاج في سنة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى
 سقيتين تنقي المطر وفي شهرين في زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر
 لهما ورب نصفه للثالث (ولا تجب الزكاة إلا بدقوا الصلاح في كل التمر) أو بعضه في ملكه بان يظهر فيه
 مبادئ النضج والحلاوة والتلون (واشتهد ادا حلب) كله أو بعضه في ملكه أيضا (في الزرع) فحينئذ تجب الزكاة
 فيهما الا انهما قد صارا قوتين وقبلهما كما ما من الخضراوات والبسر وألحق البعض بالسكل قياسا على البيع
 (ويسن) الا لامام أو نائبه (خرص التمر) الشامل للرطب والعنب (على مالكه) بعد بدقوا الصلاح لما عاهد
 صلى الله عليه وسلم أمر بخرص العنب كما يخرص التمر وحكته الفرق بالمالك والمستحق ولا خرص في الحب
 لاستتاره ولا في التمر قبل بدقوا الصلاح لكثرة العاهات حينئذ فلو قد لحا كجزال لا لا أن يحكم عدلين
 عاوين بخرصان عليه ليقفل الحق إلى الغنم يتصرف في الفترة كما يأتي (وشرط الخارص أن يكون ذكر مسلما
 سرا عدلا) لان الخارص أخبارا ورواياتا متفاهة ومنع كرمه قبول الخبر والولا لا يتوكل في خارص وأخذوا
 اختلاف خارصان وقت إلى البيان ويشترط كون الخارص (عارفا) بالخارص لان الجاهل بالشيء ليس من
 أهل الاحتكام فيه ويجب أن يتم جميع التمر والعنب ولا يترك لألالت شيئا وأن ينظر جمع الشجر شجرة شجرة
 ويقدّر ثمرها وحوطها أو ثمة كل النوع رطبا ثم بالسالن الارطاب متفاوتا واخرى وأراذل الحق
 أو خدمة المالك لينفذ نصرفه في الجميع فلا بيان يكون ما ذوقه من الامام أو الساعي في التضمين (و) أنه
 (بضمن المالك) القدر (الواجب) عليه من الخارص نصف ما صير بها (في ذمته) كأن يقول ضمنك نصيب
 المستحقين من الرطب كذا تمر (أو يقبل) المالك ذلك التضمين صريحا أيضا فحينئذ يقفل الحق إلى ذمته
 (ثم يتصرف في جميع التمر) يعاؤا كذا وغيرهما لقطع تعلق المستحقين عن العين فان اتى الخارص أو
 التضمين أو القبول لم ينفذ نصرفه الا فيما عدا الواجب شاعرا

باب ذكر كذا النقد

الذهب والقضة ولوغر ضرورين (وز كاه ربيع العشر ولو) حصل (من معدن) وهو المكان الذي خلق الله
 فيه الجوهر لما صرح قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة أي القضة ربع العشر وخرجهم ماسا تراجوهر
 وغيرها الترق أنهم ماعدن النقاء ككلاشية الساجدة بخلاف غيرها (ونصاب الذهب عشرون مثقالا خالصا)
 بوزن مكة تحديدا وان لم يصاب القضة الا (إرادته لما صرح) قوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل
 من عشرين مثقالا مثقالا في عشرين نصف (والمثقال أربعة وعشرون قيراطا) وهو اثنان وسبعون
 خبيصا الشعير المثل الذي لم يشرو وقطع من طريقه مادي وطال ولم يختلف باهلية ولا اسلاما (ونصاب
 القضة ما تاددهم اسلاوي والدرهم) الاسلاوي (سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) فيكون تحسين حبة
 ونحس حبة فموسعة دواني اذ الداني غان حبات وخمسة حبات ومثقالا ثلثة أسباعا كان مثقالا
 ومثقالا ثلثة أسباعا كان درهما فكل عشر قدرا هم سبعة مثاقيل وكل عشر مثاقيل أربعة
 عشر درهما وسبعان (وما زاد) منهما (على ذلك) ولو بعض حبة (فحسابه) اذ لا نقص في التقدير
 كالعشرات لا يمكن التصر في بلا ضرورة بخلاف المواشي وخرج بالعشرين والمائة من ما نقص عنهم ما ولو
 بعض نسبة ولو في بعض الموازين وان راجح رواج التام فلاز كذا فيه التمر السابق وصح أيضا ليس فعدون
 خمس أواق من الورق صدقة ولا بكل جنس باخر ويكل النوع بالتوع من الجنس الواحد وان اختلفا
 جودة ورداءة يؤخذ من كل نوع بالقسط ان سهل والاقرن الوسط ولا يجوز أن يركب سكر وعن جيد
 ويحجم بخلاف عكسه (ولا تقي في الغشوش) من الذهب والقضة (حتى يبلغ خالصه نصيبا) فحينئذ يخرج

ولا تجب الاسلاوي الصلاح
 في التمر واشتداد الحب في
 الزرع ويسن خرص التمر
 على مالكه وشرط الخارص
 أن يكون ذكرا مسلما
 عدلا عارفا وبضمن المالك
 الواجب في ذمته يقبل ثم
 يتصرف في جميع التمر

«باب ذكر كذا النقد»

وز كاه ربع العشر ولو من
 معدن ونصاب الذهب
 عشرون مثقالا خالصا
 والمثقال أربعة وعشرون
 قيراطا ونصاب القضة ما
 تاددهم اسلاوي والدرهم
 سبعة عشر قيراطا الا خمس
 قيراط وما زاد على ذلك
 فحسابه ولا تقي في الغشوش
 حتى يبلغ خالصه نصيبا

خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدر الزكوة يكون متطوعاً بالغش ولا يجوز للولي إخراج الغشوش إذا لم يجوز له
 التبرع بخالصه ومجمله أن نقضت قيمة السبيل أن احتج اليه من قيمة الغش والأجاز أخراجه وبصدق المالك
 في قدر خالص الغشوش ومجمله أن تمهيداً وتصح المعاملة بالغشوش معنية وفي الأمانة وفي إعمالها ولو
 مالت لصالحاً في مضمونه ونصفه السابق مغشوباً ومؤجل في النصف الذي يدهه لالان المدسور لا يسقط
 بالمعسور (ولا) شيء في الخلق المباح أي غير الحرام والمكروه لأنه معد للاستعمال المباح كمواعيل المواشي هذا
 (أن لم يقصد كثره) سواء اتخذته بلا قصد أو بقصد أن يستعملها للاستعمال المباح أو بقصد أن يؤجرها أو يعمرها
 محل لها استعماله وخرج بالمباح ما حرم لعينه كالأواني والقصد كقصد الرجل أن يلبس أو يلبس رجلاً حلي
 امرأته أو أن تلبس امرأته على رجل كسيف وعكسه أو بغير ذلك كثير فخصيصه حلياً وكل نساء الفتن
 في الاسراف فيه وما كره استعماله كضيعة الأناة الكبيرة للباحة والصغيرة للزينة وما اتخذت به كثره فحجب
 الزكوة في ذلك كله ما في الحرم فلا جاعاً وما في المكروه فبالتمس عليه أو ما في نية الكثرة فلا تصرف فيها
 عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالزهر والمضروب ولو لم يكن كذا لم يكره أن يبيع من غير أن يكره لانه غير
 وكذا الوضوء عليه وهو متكسر ولم يقصد إصلاحه بان قصد جعله نيزاً أو دهراماً أو كثره أو لم يقصد شيئاً أو
 أخرج أن يكرهه إلى سبيل وصوغه أو قصد هدمه فحجب عنه وأنه لا يفتقر حوله من حين أن يكرهه لانه غير
 مستعمل ولا معد للاستعمال ما إذا قصد عمله بان يكرهه إصلاحاً أو أمكنه بالاتصاف من غير سبيل وصوغ
 أو مضى حول ولم يقصد إصلاحاً ثم قصد بعد ذلك فلازكته مطلقاً في الأولى وإن دارت عليه أحوال
 ولا بعد حلول الأولى في الثانية لبقاء مضمونه ولو لا أثر لتكسر لا يمنع الاستعمال فلازكته مضموناً لم يتوأصله
 (و يشترط الحلول في) وجوب زكاة (التقدي) للتبر السابق (وفي) (الزكاة) أي المركز وهو المدفون لا في
 (الغنى) للتبر الصغير فيه بذلك ولأنه لا مأمونية فيه بخلاف المدفن (ولا حول) يشترط فيه ولا في المدفن لانه
 انما يشترط تفصيل التفصيل في ما فيه وكل منها ما في نفسه (و شرط) الزكاة أن يكون نقداً أي ذهباً أو فضة مضروباً
 أو غير مضروب وأن يكون (نصاً) وهو عشرين مثقالاً في الذهب وما شادهم في الفضة ولا يكتفي بوزنه
 نصاً بل بوزنه أي مال آخر له فإن كان دون نصاب من الذهب والفضة أو نصاب من غيرهما لم يجب فيه شيء لانه
 مال مستفاد من الأرض فاختص بمحجب الزكاة فيه قدر أو نوعاً كالمدن وأن يكون (من دفن الجاهلية)
 الذين قبل مبعينه صلى الله عليه وسلم وقد وجد ما حل الزكاة (في حوائج) بدار الإسلام وإن لم يحضره ولا أظفعه
 أو بدار الحرب وإن كانوا يذنون عنه (أو) في (ملك أحياء) من المواتسوا أو وجد ما حلها وأظهر السبل أو
 بانهار الأرض أو بغير ذلك أو في قلاع عادية من دار الإسلام وقد عمرت في الجاهلية وبشترط أن لا يعلم أن
 مالك يلقه الدعوة فغانوا لانه في حوزة حاكم أو وجد بطريق نافذ أو مسجوداً مدافنه مسلم أو يجرى
 أو معاهد عورات أو وجد عليه ضرب الإسلام فإن كان عليه أو على ماله قرآن أو ابنه ملك من ملوك الإسلام
 فإنه لقطعة أن لم يعرف مالكه وكذا الوشك في أنه إسلامي أو جاهلي كالتبر أو الأواني وأظهره وشك في أنه ظهر
 بسبل ونحوه أولاً

ولا في الخلق المباح أن لم يقصد
 كثره ويشترط الحلول في
 التقدي في الزكاة ليس ولا
 حلول في المدفن وشرط
 الزكاة أن يكون قد انصافاً
 من دفن الجاهلية في حوائج
 أو ملك أحياء
 (فصل) وفي التجارة
 ربع العشر وشرطها ستة
 (الأول) العروض دون
 التقدي (الثاني) نية التجارة
 (الثالث) اقتران النية
 بالثبات (الرابع) أن يكون
 التملك معاً

(فصل) في زكاة التجارة وهي قلب المال بالمعاوضة لغرض الربح (وفي) مال (التجارة) الذي لا زكاة
 في عينه ولا التجارة كالخيل والرقائق والتولدين أحد النعم وغيره من هياكل سائر العروض وما لا يمتنع من
 نتائج وغرة وغيرهما (ربع العشر) اتفاقاً على التقدي لانه يقوم بهما (وشرطها) أي التجارة حتى يجب
 الزكاة في مالها (سنة الأولى العروض) التي لا تجب الزكاة في عينها ولا التجارة (دون التقدي) لأن الزكاة تجب
 في عينه كأمس (الثاني) نية التجارة (الثالث) اقتران النية (المذكورة) بالثبات (أي بآول عقد يفتنم قصد التجارة
 الذي فعلها ثم لا يحتاج إلى تجديدها في كل تصرف) (الرابع) أن يكون التملك معاً (محصنة) وهي التي تقصد
 نفساً للعروض كالبيع والهبة وشوابه الأجار لنفسه أو ماله أو ما استأجره أو غير محصنة كالصدق وعروض
 الخلع وصلى الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة كالآثار والهبة بالآثاب والميدوم اقتره أو ملكه بالآلة

أورد يعيب فلاز كفتيه وإن اقترنت به نية التجارة لانه لا بد من أسلم الاستقاء العاوض ولو اشترى لها صفا
ليصنع به أو يدبغ به للناس صار مال تجارة فتنزه كانه بعد مضي حوله وإن لم يبق عين نحو الصنف
عنده عامما وصاونا ومحال غسل أو يغن به لهم لم يصح كذلك لانه يستلزم خلافه مسأله (الخامس) أن
لا ينض مال التجارة حال كونه (ناقضا) عن النصاب بقده القى يقوم به في أثناء الحول في نض (بقده)
ناقضا عن النصاب (في أثناء الحول) كانه اشترى عرضا نصابا ذهب أو دونه ثم باعه أثناء الحول بتسعة عشر
مثقالا انقطع حول التجارة لتحقيق نقص النصاب حسبالا لتنض بخلاف ما لو نض بقدر لا يقوم به كان
بايعه في هذا المثال غايته وخسب درهمها قصه أو نض بقدر يقوم به وهو نصاب أو أكثر فانه لا يقطع كالمواضع
بعرض الاستواء عدم التقويم بما هو المبادلة لا يقطع حول التجارة (السادس) أن لا يقصد القنية (مال
التجارة) (في أثناء الحول) فحق قصد بشي معين من الماله ذلك ولو لا استعمال محرم انقطع حول التجارة فيحتاج إلى
تجديد قصد مقارنته للتصرف بخلاف مجرد الاستعمال بلا نية قنية فانه لا يؤثر وانما لا يجد نية لتبيدون
مجرد نية التجارة لان القنية هي الامسالة لا لا تنقطع وقد اقترنت نيتها فأنزلت بخلاف التجارة فانها تغلب
المال كالمرو لم يوجد حتى تكون نية ما قرنته (وواجهار ربع عشر القيمة) لا العروض لانها متعلقة كالمال
عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لم يبيع الا دم قيمه وأكثر كانه المار ربع عشر القيمة آخر الحول لانه
وقت الرجوع كما يأتي فالآخر الاخراج بعد التفكير منه فقصت حين ما قصص لتقصيريه بخلافه قبله وإن
زادت ولو قبل التفكير أو بعد الانلاف فلا شيء عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخر ربع عشر قيمته (بجنس
رأس المال) الذي اشترى العرض به نصابا كان أو بعضه وإن لم يملك ما قبله أو بطله السلطان أو لم يكن هو
الغالب لانه أصل ما يدمه أقرب اليمن بقدر البلد فاقدم يبلغه نصابا فلاز كانه وان بلغ غيره (أو) يقوم (بقدر
البلد) الغالب درهم كان أو دينار (ان ملكه بعض) للقنية أو بخوخلع أو كحاح أو بقدر ونسب أو جعل
جنسه فإذا حال عليه الحول يعمل فيه نية قدوم تقديم راعى قاعدة التقويم كما في الانلاف ونحوه ويجعل
لا تقديسه اعتبر أقرب البلاد أو لو ساوى بينهما فالأول ذكر وإن لم يساو به غيره أو ساوا بغيره لم يزدان غلب
قتمان ونما باحدهما نصابا قيمه أو بكل منهما مختار (ولا يشترط كونه) أي مال التجارة يبلغ (نصابا) (في آخر
الحول) فحق بلغه آخر وجهت زكاته والافلاسوا ما شتره نصاب أو دونه وسوا ما باعه بعد التقويم نصاب
أورد ونه لان آخر الحول وقت الرجوع فقطع النظر عما سواه لا اضطراب القيم

« (فصل) في زكاة الفطر والاصل فيها قبل الاجماع الاخبار الصحيحة الشهيرة والمشهور أنها وجبت كرمضان
في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها شلت فكر فلا ينافي حكاية الاجماع المذكورة (وتجب زكاة الفطر
بشرط) منها (ادراك) وقت وجوبها بان يكون حيا بالصقات الا تمتع عند غروب الشمس ليلة العيد بان
يدرك آخر يوم من رمضان وأول يوم من شوال لاضافتها إلى الفطر في الخبر وايضا قالوا لو حب نسا من الصوم
والفطر منه فكان لكل منهما دخل فيه فاستد الهما دون أحدهما لا يلزم التكلم فلا يجب ما يحدث بعد
الغروب ومن ولد وكحاح واسلام غنى وملا فحق ولا تقط بما يحدث بعد من نحو موت ومن لم يملك كعتق
وطلاق ولو لم يأن أو اردت ادونى قريب ولو قبل التفكير من الاداء لتقرها وقت الوجوب نعم ان نكاح المال
قبل التفكير سقط كما في زكاة المال (ومنها) (أن يكون) المخرج (مسلم) فلا يجب على كافر في الدنيا
كمسلم أول الباب لانها طهر وهو ليس من أهلها وهذا بالنسبة لنفسه أما مسلم عليه مؤنة فبما راجعها
عنه ويجزئه اخر اجها بالنية هذا في الكافر الأصلي أما المرتد فان عاد إلى الاسلام وجبت فطره نفسه أيضا
والأفلا وأن يكون حيا أو بعضا فلا يجب على رقيق ولو ملكا الصنف ملكه واغلام تازم سيده في الزكاة
الصحيحة لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرة ووجبه وان لم يملكه فقضى في كسبه بل ان كانت أمة
فعل سيدها أو مرسفسيان (ومنها) (أن يكون) المخرج عن نفسه أو عنه وموربان يكون ما يخرج

(الخامس) أن لا ينض ناقضا
بقده في أثناء الحول
(السادس) أن لا يقصد
القنية في أثناء الحول
وواجهار ربع عشر القيمة
ويقوم بجنس رأس المال
أو بقدر السلطان ملكه
بعرض ولا يشترط كونه
نصابا (في آخر الحول)
« (فصل) في وجوب زكاة
الفطر بشروط ادراك
غروب الشمس ليلة العيد
وأن يكون مسلما وأن يكون
ما يخرج

فاضلاعن موته وموته من) تحب (عليه موته ليلة العيد يومه) لان موته وموته بموته في هذا الزمن
 ضرورة فاعتر الفاضل عنها واعماله يعتبر زياده على اليوم واليلة المذكورين لعدم ضبط ما وارهها (د)
 فاضلا (عن دست ثوب) له اولموته (يلقبه) أي بكل منهما منصبا ومرواؤه ومنه قص وسراويل وعلمة
 ومكعب ويحتاج اليه من زياده قلردوا التحمل وغير ذلك مما ترك لأفلس لان ذلك يبق للذين والقطرة
 ليست بأشدهن الدين (د) عن (مسكن) له اولموته (د) عن (خادم) له اولموته (يحتاج) كل منهما (اليه)
 أي الى ما ذ كر من المسكن والخادم ويلقان بهما فيا ساعلي الكفارة ولا نهان من الخواص المسموعة كالثوب
 فان كانا نفيسين يمكن ابدالهما بلاثين ويخرج الثقاوت لزمه ذلك وان كانا ما لأوفين والحاجة للسكن
 والحاجة للعبد ثم الحاجة لاجل منصب من ذكرنا وضعه لالاجل علمه في ماشيته أو أرضه بل يبيع في القطرة
 العبد المحتاج اليه فيهما والحاجة الى ما ذكره فعلق الرجوب يشدوا ما اذا وجد فلا ترفعها فاذا تعلقت
 القطر بالذمة مبارتيه فينا فيباع فيها نحو المسكن والخادم وهل يعتبر الفضل عمل عليهن الدين الذي لله
 أولاد دى فيه تناقص والمعتقدنه أن الدين يمنع الرجوب فاذا لم يكن المخرج فاضلا عنه لم تازمه فطرة (د)
 كما تحب الفطرة عن نفسه كذلك (تحب) عليه (عن نفقته) وقت غروب الشمس ليلة العيد (من)
 المسلمين) فلا تحب فطرة الكافر وان وجبت نفقته لقوله في الخبر من المسلمين ولا نهنا طهره للصابغ من الغزو
 والرفث كإوردوا الكافر ليس من أهلها وحمله في الكافر الاصل أما الرقيق المرتد فحب فطرته ان عاد الى
 الاسلام (من زوجة) ولو رجعية وباتن حامل ولو أمه لوجوب نفقته ما يختلف البائن غير الحامل ولو لم
 اخذ من زوجته فان اخذها أمته فطرتها أيضا وأجنبية فلا وفي معناه من صحتها اتقدهما بنفقتهما
 بانه ولا تحب فطرة تاشترى بخلاف التي حبل بينها وبين الزوج ولا فطرة زوجة أب ومستولته وان وجبت
 نفقتهما لانها لازمة للاب مع اعباره فيحصلها الولد بخلاف القطرة ولو أعسر الزوج بان كان قنأ أو أكر ليس
 معهما يفضل عسار لم يزم زوجته الحرة فطرتها وان كانت غنية لا يمكن يسر لها خراجها ونحوها من
 الخلاف وانما لم يستدأ من زوجة محسرة أو عبد لكل تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة لا تستدأه ان
 يسافر به أو يستدعها (د) من (ولد) وان سفل (والله) وان علما لمعزهما بخلاف الولد الغني والوالد الغني
 أو القادر على الكسب اذا لا تحب نفقتهما حيثن (د) (وملاوك) ومنه المكاتب كآية فاسد قول المدر والمعلق عتقه
 بصفة وأم الولد والمهرن والحناني والمؤسر والموصى بمتهته والابق وان انقطع خبره والمغصوب فحب
 فطرتهم في الحال كما تحب نفقتهم ولان الاصل فيمن انقطع خبره بقا حياه ولا تحب فطرته من وجبت نفقته في
 بيت المال أو على المسلمين وفي بيت المال والمملوك للمسيحود الموقوف عليه والموقوف ولو على معين وان
 وجبت نفقتهم (والواجب) على كل رأس (صاع) وهو قنطن بالمصري الاسبعي مذكر يهاهنا فنيا كيكال أما
 ما لا يكال أصلا كاللحاف والجن فغيره بالوزن فيعبر فيه الصاع بالوزن بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث
 بالبغدادى وأربعة أرطال ونصف ورطل وسبع أوقية بالمصري وانما يجزى صاع (سليم من العيب) فلا
 يجزى للعيب بخوص أو سوس أو قدم غير طمأ أولونه أو ربحه ولا أقط فيه لم يصبه وان لم يقصد جوهره
 فان لم يصبه وجب باوغ خالصه صاعا ولا يحسب الخمر في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء المعسر
 كالمسوق والحر والزبيب وغيره كاللحاف واللبن والجن بشرط أن يكون في كل منها زبد كبوت بعض المعسر والأقط
 في الاخبار يوقن بهما الباقي أما الخضر والسمن والسم والدقيق والسويق والأقوات التي لازكتها أو الأقط
 واللبن والجن المتروكة الزبد فلا يجزى شي منها وان كان قوت البلد لا نه ليس في معنى ما نص عليه والعمرة في ذلك
 بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لهما وجبت عليه استدامه فيحصلها المؤدى فلا يجزى من غير غالب قوت
 محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لتشوف النفوس الى الغالب في ذلك الحمل ومن ثم
 وجب خبره في القطر تلقى من ابلد المؤدى عنه لأبلد المؤدى فلا كان الرقيق أو الزوج متلا يبلدوا السيد أو الزوج

فاضلاعن موته وموته
 من عليه موته ليلة العيد
 يومه وعن دست ثوب
 يلحق به ومسكن ونادم
 يحتاج اليه وتجب عن في
 نفقته من المسلمين من
 زوجة وولد أو ولد عاقل
 والواجب صاع سليم من
 العيب من غالب قوت البلد

بالباء خصرقت من غالب قوت بلاد الرقي أو الزوج على مستحق بلديهم ما لا بلدا للسيد أو الزوج ويختلف
 الغالب باختلاف النواحي والأزمان والعبرة بغالب قوت البلد في غالب السنة لا بغالب وقت الوجوب
 ويجزئ الألف في الأقيان وإن كان نقص في القيمة عن الأدنى فيه ولا عكس فالتميز على اقتباس الزبيب
 والتميز على منها (وإن قدر على بعضه أي الصاع فقط) أي دون باقيه (آخرجه) وجوب الخبر الصحيح
 إذا أمر تكبم بأمر فأوامنه ما استطعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم
 نفسه ثم زوجته لأن نفقته أكثر ثم ولده الصغير ثم أبيه وإن علا ولومن قبل الام ثم أمه وإن غادعت الام
 في النفقة لأنها للعاجة والام أحوج وأما الفطرة فلا تطهر والشرف والاب أولى به - فالألف منه سد باب اليه
 ويشرف بشرته (ويجوز) للثلاث دون الولي تعجيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان فيجزئ (أخرجهما)
 ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لانقضاء السبب الأول اذهى تجب بيمين رمضان والفطر منه فخر تقديمها
 على أحد هادون تقديمها عليهم كما ذكرنا المال وسياق شرط اجزاء المجل (وبين) اخراج الفطرة ثم ارا
 وكونه بعد يوم الفطر (وقبل صلاة العيد) انفلت أول النهار كما هو الغالب أولى للازمة قبل الخروج
 اليها في الصحيحين فان أخرت الصلاة سن المبادرة بالاداء أول النهار توسعة على المستحقين وانتظار نحو
 القريب والجار أفضل في زكاة المال فيأق مثله هاتما ثم يزخر هاعن يوم الفطر (ويجزم تأخير هاعن يومه) بلا
 عذر كفسه ماله والمستحقين لان القصد اغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم مسرور ومن ثم ورد اغناؤهم
 عن طواف هذا اليوم وبزمنه القضاة ورأى آخر بلا عذر

«(فصل)» في النية في الزكاة في تعجيلها (وتجيب النية) بالقلب ولا يشترط النطق وبها ولا يجزئ وحده كما
 في الصلاة وغرها (فينوي) الزك (هذا كذا مائة) ولو بدون القرض لأنها لا تكون الا قرض باختلاف الصلاة
 والصدقة لكن الأفضل ذكر القرضية معها (وتحوزك) كهدافرض صدقة مائة أو صدقة مائة في المروضة
 وكذا فرض الصدقة أو الصدقة المروضة على الوجه مختلفا لصدقة المال فقط لأنها لا تكون نافذة وفرض
 المال لأنه قد يكون كنار وتؤذرا ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة واعطاء المالك
 أو بعده وقبل التفرقة كيجزئ بعد العزل وقبل التفرقة وإن لم تقارن أحدهما ويجوز تقويفها والوكيل
 ان كان من أهلها بان يكون مسلما مكلفا مانحو الصبي والكافر فيجوز كونه في أيها لكن بشرط أن يعينه
 المدفوع اليه ويعينه نية الوكيل ان دفع من ماله بانذ المالك وتجيب نية الولي في ذكاته لصبي والمجنون والسفيه
 والاضمة النية صبره ولو دفعها المالك إلى الامام بلانية لم تجزئه نية الامام متى استمع من دفعها أخذها الامام أو
 نائبه منه قهر أو أم نوى المتع عند اخذ منه أجر أو لا واجب على الأخذ لنية فان تركه ثم لم يجزئ
 المالك (ويجوز) للثلاث دون الولي كأم (تجيبها) أي الزكاة في الحول (قبل) آخر (الحول) وبعد انقضاء
 بان يكمل النصاب في السائبة والتقدير دون عروض التجارة لما صحت أنه صلى الله عليه وسلم أعرض
 في التعجيل للعباس وهو من سل لكن عضد به ورد معناه في الصحيحين وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم
 بخلاف ما لو جعل عن معارفه سبيها أو عن دون نصاب فإنه لا يجزئ مطلقا وإنما يجزئ التعجيل لعام فقط وفي
 الثمار بعدد أو الصلاح وفي الزروع بعد اشتداد الحلب ولا يجوز قبل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفته مقداره
 بتحقيقا ولا ظنا (وشرط اجزاء المجل) هنا وفيما مر في زكاة النضر (ان يتيق المالك أهلا للوجوب إلى آخر
 الحول) في الحول ودخول شوال في الفطرة (وأن) يصحكون القايض في آخر الحول) وأعد دخول شوال
 (مستحقا) والمال المجل عنه باقيا فامات المالك أو القايض قبل ذلك أو ارتد القايض أو غاب أو استغنى
 بمال غير المجل كزكاة أخرى ولو مجمله أخذناه بعد الأولى أو نقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة
 لم يجزئه المجل نظروجه عن الاهلية عند الوجوب ولا يضر عروض مانع في المستحق زال قبل الحول وكذا
 لو لم يعلم استحقاقه أو حياته (وإذا لم يجزئه) المجل لفوات شرط ما ذكرنا وتلف النصاب الذي يعمل عنه كله

وان قد رد على بعضه نقط
 أخرجه ويجوز أخرجهما في
 رمضان وليس قبل صلاة
 العيد ويحرم تأخير هاعن
 يومه
 «(فصل)» وتجيب النية
 فينوي هذا زكاة مائة ويحوز
 ذلك ويجزئ تعجيلها قبل
 الحول وشرط اجزاء المجل
 أن يتيق المالك أهلا للوجوب
 إلى آخر الحول وأن يكون
 القايض في آخر الحول
 مستحقا وإذا لم يجزئه

أوبعضه استرد من القابض (ان علم القابض) عند القبض أو بعده (أنها زكاة مجعولة) ولو بقول المالك له
هذه زكاة المجعولة كما جعل لآخر الدار ثم دمت في انشاء المتعلم لو قال هذه زكاة المجعولة فان لم تقع زكاة
فهي زكاة لم تسترد ولو اختلف المالك والقابض في مثبت الاسترداد كعلم القابض بالتجديد صدق القابض
بجميعه لان الأصل عدم الاسترداد واذن المجعل لم يلزمه رد زيادته المنفصلة ولو حكي كالمالك في الضرع والصوف
على الظهور ولا ارض لنقص صفة حدث بعده قبل حدوث سبب الرجوع والقابض والمالك أهلان للزكاة
لحدوثهما في ملك المحقق فلا يطالب بشئ منهما (تقريباً) إذا حال الحول على المال الزكوي وجبت الزكاة
وان لم يتمكن من الاداء فابتدأ الحول الثاني من تمام الاول لا من التمكن ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة
على الفور اذا تمكن بان حضر المال والمحقق وخلا المالك من مهم ديني أو دنيوي فان أخر الاداء بعد
التمكن ضمن قدر الزكاة وان تلف المال وله انتظار قريب وان بعد وجارو أو حرج ما لم يكن هناك من يتضرر
بالجوع أو العري فيجزم التأخير مطلقاً لا دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصله ومع جواز التأخير لثلاث
بعض ما تلف في متاعاً أخيراً أيضاً أماما تلف قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قطعه وتعلق الزكاة بالمال
تعلق شركة فالمحقق شريك للمالك بقدر الواجب ان كل من الخس والافيدد قيمته فمتنع عليه سعة القدر
المذكور ورهنه فإذا باع النصاب أو بيعه أو رهنه بعد علم الحول صح في قدر الزكاة ثم مال التاجر يجوز
بعه ورهنه لان متعلقها القيمة لا العين ومن لم يدر حل وقد عر على استيفائه بان كان على محاضر بأذن
أو واحد وعليه يثبت أو بعلم القاضى أو على غيره وقبضه لزمه أخراج زكاة حتى للأحوال الماضية ولو جوبها
فيه كاتجب في الضال والمضروب والمرهون والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل القبض أو حبس عنه بأسر
وتخوفاً لملك النصاب وحولان الحول لكن لا يجب الإخراج من ذلك الا عند ودالمضروب والضال وامكان
السيرة بالغائب مع الوصول اليه فيضرحها حينئذ عن جميع الأحوال الماضية

(فصل) في قسمة الزكاة على مستحقها والاصل في ذلك قوله تعالى انما الصدقات للفقراء (ويجب
صرف الزكاة على الموجودين من الاصناف الثمانية) فان وجدوا كلهم جعل الزكاة وجوب الصرف اليهم ولا
يجوز ان يحرم بعض الاصناف فان فقد بعضهم أو بعض أحاد الصنف ردت حصته من فقد أو اناضل عن
كفائه بعضهم على بقية الاصناف ونصيب المفقود من أحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا يتقل شئ من
ذلك إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم ومحلها اذا نقص نصيبهم عن كفائهم والاقبال إلى ذلك الصنف أمالو
عدمت الاصناف كلهم في البلد أو فضل عنهم شئ فان الكل في الاولى والثاقل في الثانية ينقل إلى جنس
مستحقه بقرب بلدى البلد الزكاة فعمله لا يجوز لثالث ولا يجوز له نقل الزكاة مع وجود مستحقها بوضع المال
حال الوجوب عنه إلى غيره وان قرى بمسافة لان ذلك يوجب حش أصناف البلد بعد امتداد أطعامهم اليها
(وهم الفقراء) والفقير ليس له زوج ولا أهل ولا فرع تكفيه نفقته ولا مال ولا كسب يقع من قدام
كفائته معطاه ومساكن يحتاج إلى عشرة ولا يجد الا ثلاثة وان كان معهما يسأل الناس أو كان له
مسكن ونوب يتجمل به وعبد يخدمه وان تعدد ما يحتاجه من ذلك ولا أثر لقدرته على كسب حرام وغيره لا تلقى
بحروته ومن ثم أفق الغزالي بان لارباب البيوت الذين لم تجرى عادتهم بالكسب أخذ الزكاة ويعطى من غاب
ماله بمسافة القصير قال الفقهاء بشرط ان لا يجد من يقرضه أو يأجل إلى حضوره أو يحاوله لا من يذيه قدر ماله
الا ان صرفه في الدين ولا يكتفى بثقة قريبه الاخذ من باقي السهام ان كان من أهلها حتى عن تازمه نفقته
ولو لم تكفه الزوجة بثقة زوجها أعطيت من سهم المساكين ويسن لها أن تعطي زوجها المستحق من
زكاتها (و) الصنف الثاني (المساكين) والمسكين من له ما يستمده من حاجته علة أو كسب حلال لا تقى به
ولكنه لا يكفيه كن يحتاج إلى عشرة وعنده غنية لا تكفيه الكفاية الا بثقة بجاهه من معلم ومعلم
ومسكن وغيرهما واروا ملكاً أكثر من نصاب العبرة في عدم كفايته وكفاية الفقير بالعم الغالب بناء على

استردان علم القابض أنها
زكاة مجعولة
(فصل) ويجب صرف
الزكاة إلى الموجودين من
الاصناف الثمانية وهم
الفقراء والمساكين

الاصح أنهم يعطيان كفاية ذلك ولا يجمع الفقه والمسكنة اشتغاله عن كسب يحسنه بحفظ القرآن وبالفقه
 أو التقسیر أو الحديث أو ما كان آلة لذلك وكان يأتي منه ذلك فيعطى ليتفرغ لخصمه لعموم نفعه وتعلیه
 وكونه فرض كفاية ومن ثم يعطى المشتغل بنوافل العبادات وملازمة الخلو لا نفعه قاصر على نفسه ولا
 ينفعهما أيضا كتب المشتغل بما ذكرنا احتاجها للتكسب كالؤدب والمدرس بآخرة أو للقيام بفرض من
 نحو اقتلعتو تدريس من غير آخرة لأن ذلك من الحاجيات المهمة وكذلك كتب من يطلب نفسه أو غيره وكتب
 الوعظ ان كان في البلد واعظ بخلاف كتب التواريخ المشتهرة على الوقائع دون تراجم الرجال ونحوها وكتب
 الشعر الخالي عن نحو الدقائق والمواظ وكتب عقارب قص دخله عن كفايته يعطى تمامها ومن تدرصم
 الدهر ولم يكنه أن يكسب مع الصوم كفايته جازله الاخذ وكذا من يكتب كفايته لكنه يحتاج للنكاح فله
 أخذها ما يسكن به لانه من تمام كفايته (و) النصف الثالث (الفارمون) أي المدينون وهم أنواع الاول من
 استدان الدفوع فثنته بين متنازعين فيعطى ما استدانه لذلك وان كان غنيا بقدا أو غيرهم لمعوم نفعه والثاني من
 استدان لقرى ضيفا أو عماره مسجد وقطرة فله أسير ونحوها من المصالح العامة فيعطى ما استدانه وان
 كان غنيا لكن بغير نقد والثالث من استدان لنفسه لطاعة أو مباح أو لخصه وصرفه في مباح أو لمباح وصرفه
 في معصية ان عرف قصد الاباحة أو لا لكن لا نصدق فيه أو لمعصية وصرفه فيها لكنه تاب وغلط على الظن
 صدقه في وقت فيعطى في هذه الاحوال كلها قدر دينه ان حل وعجز وعاقبه ثم ان لم يكن معه شيء أعطى
 السك والافان كان بحيث وقضى دينه عامه عسكن ترك له عامه ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي دينه
 والرابع الضامن فيعطى ان أعسر وحل المضمون وكان ضامنا لمعسر أو لوسلار يرجع هو عليه كان ضخته بغير
 اذنه ومن قضى دينه بقرض استحق بخلاف من مات وان لم يخلف وقاه (فرع) دفع تركه لدون بد بشرط
 ان يرد هاهنا عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوب ذلك بلا شرط لم يضر وكذا ان وعده المدين بلا شرط
 ولا يلزمه الوفاء بعد الوفاة لا لما يذم قضاء ديني أو قد تلازم كفاية اعطاه برئى من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال
 لمدينه جعلت ديني الذي عليك زكاة لم يجز بل لا بد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكاة ان شاء (و) النصف الرابع
 (أبناء السبيل) أي الطريق هو ابن السبيل ملازمتهم لها (وهم المسافرون أو المريدون للسفر المباح المحتاجون)
 بان لم يكن معهم ما يكفيه في سفرهم فن سافر كذلك ولولته زكاة أو كان غير باجتهار اجمل الزكاة أعطى وان كان
 كسوبا جميع كفاية سفره لا ما زاد بسبب السفر فقط نهيا بان لم يكن له مال أو ما هو ماله على محل ماله واما بان
 قصد الرجوع وعلوه على ما يحمله ان عجز عن المشي أو طأ سفره وما يحمل عليه زكاة ومناعه ان عجز عن حملها
 بخلاف المسافر سفره معصية ما لم يبق أو لا قصد صحح كالهائم (و) النصف الخامس (العاملون عليها) ومنهم
 الساعي الذي يرعاه الامام لاخذ الزكاة ونفعه واجب بشرطه فقه بما فرض اليه من ماله وان يكون مسلما
 مكنا حرا عا دلا مسلما بصيرا ذكرا لانه نوع ولأية الكتاب والقلم والحاشية الذي يجمع أرباب الاموال
 والعرف الذي يعرف أرباب الاستحقاق والحاسب والحافظ والمندى والخبز ووزادهم بقدر الحاجة
 وليس منهم الامام والوالي والقاضي بل رزقهم في خمس النجس والذي يستحقه العامل أجر تمثل عمله فقط
 فان استوجبا أكثر من ذلك نطقت الابارة والراشمن سهمه على أجرته يرجع للاصناف (و) النصف السادس
 (المؤلفة) قلوبهم (وهم) أصناف الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون ليتقوا اسلامهم (و) الثاني
 (شريف قومه) مسلم (يتوقع باعطائه اسلام نظرا له) والثالث مسلم مقيم بشعر من ثغور اليك فيناشر من
 يليه من الكفار وما في الزكاة والرابع من يكفينا نشر الغاوة انما من يجبي الصدقات من قوم يتعذر
 ان سال ساع اليهم وان لم ينعوا وبشرط اعطاه المؤلف باقصاصه احتياجا اليه لا كونه ذكرا على التقيد ولا
 يعطى من الرصانة كافر لا تأنف ولا تغره ثم يجوز ان يكون الكتاب والجمال والحافظ ونحوهم كفارا
 سناجر من من سهم العامل لان ذلك آجرة لا زكاة (و) النصف السابع (الغزاة) كور المتطوعون) بالجهاد

والفارمون وأبناء السبيل
 وهم المسافرون والمريدون
 للسفر المباح المحتاجون
 والعاملون عليها والمؤلفة
 وهم ضعفاء النية في الاسلام
 وشريف قومه يتوقع
 باعطائه اسلام نظرا له
 والغزاة كور المتطوعون

بأن يكن لهم رزق في البقي وهو المراد بسبيل الله في الآية فبعض كل منهم وإن كان غنيا فكفايته وكفاية جمونه
 إلى أن يرجع من فققة وكسوته بأبوابها وأقامته في السفر ونحوه إلى الفسخ وإن طال السفر وما يجعل زاده ومناعه أن يبطئ جملهما
 أم الماروق فلا يعطى من الزكاة مطلقا فإن اضطررنا إليه أعانته أغنياؤنا من أموالهم لأن الزكاة (و) الصنف
 الثامن (المكاتبون كتابه صحيحة) وهم المراد بالرقاب في الآية بخلاف فاسد الكتابة لأنهم غاير لازم من جهة
 السيد والاعطى صحبه أن عجز عن الوفاة كان كسواً بغيره ولو بغيره أذن سيده أو يعطى سيده بانه
 قدر دينه الذي عجز عنه ولو قبل حلول الجوع ويرد ما أعطيه من الزكاة بزيادته المتصلة إن رقب بأن عجز نفسه
 لعدم حصول العتق أو اعتقه سيده تبرعاً أو بآرائه أو بإداعيه عنه أو أدانته هو من مال آخر لعدم حصول
 المقصود به وصدق بلا عجز مدعى فقراً أو مسكناً أو عجز عن كسب لافي تلف مال عرف وولداً بالإنجاب عديدين
 أو عدل أو اشتبهوا بين الناس ومدعى ضعف لينة لا بشقة أصناف المؤلفات الإنبال ومدعى إرادة غزو وكفى
 تصديق سيدك كاتب ودان غارم أو الأختيار والأشهار المذكور وشرط الأخذ من هذه الأصناف الإسلام
 والحريّة وأن لا يكون حاشياً ولا مطلقاً ولا مولى لهم وإن انقطع خمس الخمس عنهم ولا يعطى أحد وصفي
 في حالة واحدة بخلاف ما لو أخذ فقير غارم بالغرم فاعطاه غريمه فانه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى من كل
 صنف من (ذلك) إذا فارق المالك نفسه أو وكيله (ثلاثة من كل صنف) علاءا قبل الجمع في غير الأخيرين في
 الآية وتواقيس عليه فيما يجب التسوية بين الأصناف وإن تفاوتت حاجاتهم لأن أحداً أنصف فله أن
 يعطى الثمن كله نقداً أو الأقل مقول فبعضه لثقتين آخر من فأن أعطى واحداً الكل وثغر من ذلك
 الصنف غرم إلا آخر من أقل مقول من ماله (الأذا المحضروا) في أحاديثهم عادة فبعضهم ومعرفة عدددهم
 ولم يزدوا على ثلاثة من كل صنف أو زادوا عليها (و) وقت الزكاة بحاجتهم) فانه يلزم المالك الاستيعاب
 ولا يجوز له الاقتصاري على ثلاث إذا لم يشق في الاستيعاب حينئذ وفيما إذا انحصر كل صنف أو بعض
 الأصناف في ثلاثة فأقل وقت الوجوب يستحقون في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت
 الوجوب فلا يضرهم حدث غنى أو غيبة أو موت لأحد من بل حقهم بأن يحاله في دفع نصب المستلوا به
 وإن كان هو المالك ولا يشار إليهم فادع عليهم ولا تأثب عنهم وقت الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يعد كوا
 إلا بالقسمة إلا العامل فانه يملك العمل (والعامل فانه يجوز أن يكون واحداً) إذا حصل به الغرض بل إذا
 استغنى عن الواحدان فارق المالك بنفسه مقل سهم العامل

والمكاتبون كتابه صحيحة
 وأقل ذلك ثلاثة من كل
 صنف إذا كان المحضروا
 ووقت الزكاة بحاجتهم
 والاعمال فانه يجوز أن
 يكون واحداً
 * (فصل) * والافضل
 الاسرار بصدقة التطوع
 بخلاف الزكاة والتصدق
 على القريب الأقرب والزوج
 ثم الأبعد ثم محارم الرضاع
 ثم المصاهرة ثم الولاد ثم الجار
 وعلى العدو وأهل الخير
 المحتلين وفي الأمانة
 الفاضلة كالجعة

* (فصل) * في صدقة التطوع * وهي سنة مؤكدة فلا حديث الكثيرة الشهيرة وقد تحرم كأن يعلم من
 أخذها أنه يصرفها في عصبية وقد يجب كأنه جدي مضطر أو مميطة فاضلا عنه (والافضل
 الاسرار بصدقة التطوع) لأنه على اقتضاه ولم تكن السبعة الذين يستطلون بالعرش من أخى
 صلته حتى لا يعل شانه ما تنفق بينه ثم إن أظهرها مقتدى به ليقضى به ولم يقصد بدار ولا منعة ولا
 تأدي به إلا أخذ كل الظهار أفضل (بخلاف الزكاة) فأنما ظهرا لها لا مأمراً أفضل مطلقاً وكذا
 للمالك الأفي الأموال الباطنة (و) الأفضل (التصدق على القريب) لانه أولى من الاجنبى والأفضل
 تقديم (الأقرب) فالأقرب من المحارم وإن رمت فققتهم (والزوج) أو الزوجة فهما في درجة الأقرب
 (ثم) بعد الأقرب الزوجان الأفضل تقديم (الأب) من الأقارب ويقدم منهم الأقرب فالأقرب رجلاً
 (ثم) بعد ما رآ الأقارب الأفضل تقديم (محارم الرضاع ثم المصاهرة ثم الولاد) من الجانبين ثم من جانب (ثم)
 الأفضل تقديم (الجار) فهو أولى حتى من القريب لكن بشرط أن تكون دار القريب محل لا يجوز نقل زكاة
 المتصدق إليه ولا تقدم على الجار الاجنبى وإن بعدت داره (و) الأفضل الصدقة (على العدو) القريب أو
 الاجنبى والأشد دعواً وأولى لمخافه من التائب وكسر النفس (و) على (أهل الخير المحتاجين) فهما أولى من
 غيرهما وإن اختص الغير فقرباً ونحوه (و) الأفضل تجزئ الصدقة (في) سائر (الأمانة الفاضلة كالجعة)

ورمضان سماعه أو آخره عشر ذي الحجة وأيام العبد (والأماكن الفاضلة) ككة والمدنية وليس المراد أن من أراد التصديق في الفضول بسن تأخره إلى الفضل بل أنه إذا كان في الفضل تسا كدلة الصدقة وكثرتها فيه اعتنا العظيم ثوابه والافضل تحريرا (و) الاستكثار منها (عند الأمور المهمة كالغزو والكسوف والمرض وفي الحج) والسفر لأنها أربى لقضاء الحاجات وتفرج الكروب ومن ثم سفت عقب كل عصى (و) الافضل أن يصدق (بما يحبه) لقوله تعالى إن تنالوا البرحتى تنفقوا على أنفسكم وتذكروا الصدقة برى يوجد غيره بما فيه شبهة ولا يأتى من التصديق بالقليل ويسن أن يصدق بثوبه إذا ليس جديدا غيره وليس من التصديق بالردى ومثله ما عتيد من التصديق بالقلوس دون القضية (و) أن يكون تصدقه مقرونا (بطيب نفس وبشر) لما فيه من تكثير الأجر وجبر القلب والبسالة وبإعطاء الفقير الصدقة فمن يدعو بعدم الطمع في الدعاء منه فإن دعا له سن له أن يرد عليه ثلثا بقص آخر الصدقة (ولا يحل التصديق بما يحتاج إليه لفقته أو نفقة من عليه نفقته في يومه وليته) لما فيه من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء أن يضع من يعمل وأطعمه الانصاري قوت صباه لمن نزل به ضافة لا صدقة أو الضافة قلنا كذا هو وجوب اعتدأ أحد لا يشترطها الفضل عن العيال (و) بما يحتاج إليه (لدين لا يرجوه وفاء) لأن أداه واجب لحق الآدمي فلا يجوز نفقه بته أو تأخير بسبب التطوع بالصدقة ومجمله أن لم يلق على ظنه وفاء من جهة أخرى ظاهرة ولم يحصل بذلك تأخير عن أدائه الواجب فور إعطائه أو غيره ما يحل ما ذكر في نفسه ما لم يصبر على الإضافه من ثم قالوا يحرم إثارة عطشان عطشا نأثر بالفاء من جاز ومن ثم قالوا يجوز للضطر أن يؤثر على نفسه مضطرا آخر مسلما (و) يستحب التصديق (بما أتي بجميع ما) فضل عن حاجته (و) حاجة مجونه يومه وليته (إذا لم يثق عليه) ولا عليهم (الصبر على الضيق) والآخر على هذا التفصيل حملت الأخبار المختلفة الظاهر كبر خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وخبر صدق أي يكره في الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض النازل عن حاجته مستنون بمطابقا وحيث حرم الصدقة بشئ لم يملكه إلا أخذ (و) يكره (للإنسان) أن يأخذ صدقته أو نحوها من زكاة أو كفارة (من أخذ منه) شيئا على سبيل الصدقة سواء أخذ من المتصدق عليه (بيع أو غيره) لأن العائش صدقته كالكلب يعود في قننه كافي الحديت خرج بقوله بأخذ المشعر بالاختيار ما لو رزقها فلا يكره له التصرف فيها وبقوله من أخذ منه ما لو أخذها من غيره فانه لا يكره ولو بعث فقير شيئا لم يزل ملكه عنه فان لم يوجد أو لم يقبل سن التصديق به على غيره ولا يعد فيه (ويحرم السؤال على الغني بما أو كسب) وكذا اظهار الرفاق وان لم يسأل وعليه ما أخرجه الذي مات من أهل الصفة ترك دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتمان من نار ويكرهه التعرض لها بدون اظهار رفاقة أما أخذها بلا تعرض ولا اظهار رفاقة بخلاف الستة (والمن بالصدقة) حرام (بمحطها) أي يمنع لو ألب لا (وتسا كدالمه) لخبر رأى الصدقة أفضل قال الماء ومجمله فيما يظهر أن كان الاحتياج إليها كثرته إلى الطعام والأهوا أفضل (والمنجحة) وهي الشاة اللبون ونحوها بأن يعطى المحتاج بشرط بله إمامادات لبونا ثم يرد بها إليه لما في ذلك من مزيد البر والاحسان

(كتاب الصيام)

وهو لغة الأسماء وشرع الأسماء عن المقطر على وجه مخصوص وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة (يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين يوما وان كانت السنة لمطبقه بالغير (أو برؤية عدل) واحد (الهلال) إذا شهد بها عند القاضي بلفظ الشهادة قولوا بنحو أو شهد أن رأيت الهلال فلا يكفي أن يقول غد لمن رمضان ولا يشترط تقدم دعوى بل أن يكون عدل شهادة فلا يكفي عبد وافر أهله لكن لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول المزين بل يكفي كونه مستورا ودليل الاكتفاء واحد ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فقام وأمر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته الواحد بدون غيره من الشهور الاحتياط للصوم ومن ثم يكف بأحد إلا بالنسبة للصوم

والأماكن الفاضلة وعند الأمور المهمة كالكسوف والحج وما يحبه وبطيب نفس وبشر ولا يحل التصديق بما يحتاج إليه لفقته أو نفقته في يومه وليته ولدين لا يرجوه وفاء ويستحب ما فضل عن حاجته إذا لم يثق عليه الصبر على الضيق ويكره أن يأخذ صدقته من أخذته يبيع أو غيره ويحرم السؤال على الغني بما أو كسب وان بالصدقة يحط بها وتسا كد بالمال والمنجحة

(كتاب الصيام)

يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين أو برؤية عدل الهلال

ووابعه كالتراوى وهو الاعتكاف والعمر المعلقين بدخول رمضان بخلاف الصوم ووابعه فلا يحل دين
 مؤجل به ولا يقع ما علق به من شحوط لا وقد عتق نعم ثبت ذلك في حق الرأى ولذلك بابعه الصوم وإن كان
 قاسقاً كذا يلزم من أخيره فاسق أنه رآه واعتقد صدقه ولا يجوز العمل بقول المخيم والحاسب لكن لهما
 العمل باعتقادهما ولو لم يكن لا يجوز أن يفتنوا من فرضهما ويختار الأذى الكفاية رتبة الاقتدار المعالجة
 بالمتأثر ليله أول رمضان وقياسه لاكتناها ذلك آخره أيضاً حيث اطردت العادة تعليقها في البلدان المربعة فيها
 بفريقه العيسد حيث اعتقد من رآها أن غدا عيد ثم رأيت جمعاً يجوه أيضاً ولا عبرة بقول من قال أخبرني
 النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم أن غدا من رمضان فلا يجوز بالاجماع العمل بقضية مناهه لافي الصوم
 ولا في غيره وإذا روى الهلال سدلزم الصوم (من وافق مطلعهم مطلعه) لأن الرتبة تختلف باختلاف
 المناظر وعروض البلدان فكان اعتبارهما أولى كافي طواع القبر والزوال وغروهما أما إذا اختلفت المطالع
 فلا يجب الصوم على من اختلف مطلعهم لبعده وكذا الوشك في اتقادها ولا يمكن اختلافها في دون أربعة
 وعشرين فرسخاً أو فاصراً من بلد الرتبة إلى بلد تخالفه في المطالع ولم أر هله الهلال واقعة بهم في الصوم فيمسك
 معهم وإن كان معدلاً لا بالانتقال اليهم صار منهم وكذا الوجه سبعة صائم إلى بلد يوجبهم معدين فإنه
 يقطع عنهم بذلك وأقضى عليه إلا أن صام ثمانية وعشرين يوماً أو لا أثر لرؤية الهلال نهاراً أو ليلاً صام
 (ولمعه الصوم مشروط الأول النية) خبراً في الاعمال بالنسبة ومن الكلام عليهم أو انما يجب بالاقاب ويسن
 التلقظ بها وتجب في الفرض والنفل (لكل يوم) لظاهر الخبر لا في ولا في كل يوم عبادة مستقلة فلو روى أول
 ليله من رمضان صوم الشهر كله لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليصل له ثواب صوم رمضان
 نسي النية في بعض أيامه عند القائل بأن ذلك يكفي (و يجب التبيين في الفرض) بأن يقع نية لا مباح
 من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول على الفرض بقية سنة الخبر
 الآتي في النفل ولا يضر وقوع منافي كالأكل وجوع بعد النية ولا تجزئ مقارنته للفجر ولا أن شك عندها
 في أنه لم يمتدح على الفجر أو لا بخلاف ما لو روى ثم شك أو طلع الفجر أم لا أو شك نهاراً أو ليلاً ثم ذكر ولو
 بعد مضى أكثر النهار بخلاف ما لو مضى ولم يترك (دون النفل) فلا يجب التبيين فيه (فجزءه نية قبل
 الزوال) لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل عندك من غدا فقالت لا قال فاني إذا صوم ولا بمن
 اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه أنصومه
 لا ينقض ولو أصبح ولم ينصومه ثم تضرع ولم يسأل فسبق ما أم المصنعة إلى حوفه ثم نوى صوم تطوع صح
 وكذا كل ما لا يبطل به الصوم (ويجب التبيين أيضاً) للنوى من فرض رمضان أو نذر أو كفارة ومن نقل له
 سبب كصوم الامتناع بغير أمر الامام أو مؤقت كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض لكن
 معنى وجوب التبيين في النفل للمذكور بقسميه أنه بالنسبة لبيان إرادة الثواب المخصوص لأن النية متوافقة
 عليه ولو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة عن جهات مختلفة فتقضى صوم غدا عن رمضان
 أو صوم نذر أو كفارة جائز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوع في الثاني لأن كل جنس واحد (دون
 نية) (الفرضية في) صوم (الفرض) فانهما يجب لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع الاقرضاً بخلاف
 الصلاة فان العادة وإن كانت جمعة نفل وعلم من كلامه أن أقل النية في رمضان أن ينوي صوم غدا عن
 رمضان والأكل أن ينوي صوم غدا عن أحد ما فرض رمضان هذه السنة لله تعالى لتتبرع عن اضدادها ولو
 تسهر لصوم أو شرب لدفع العطش نهاراً أو امتنع من شحوا الأكل خوف الفجر كفاً ذلك أن خطر سبيله الصوم
 بالصفات التي يشترط التعرض لها تضمن كل منها قصد الصوم وكذا الوشك لشفقة على الصوم وخطر
 سبيله ذلك (الثاني الامسالك عن الجماع) فيقطر به وإن لم ينزل إجماعاً بشرط أن يصد من واضح (عد) مع
 العلم بقرينة ومع كونه مختاراً (وعن الاستثناء) يعني وعن تعدد الانزال بلسان يتقص لسه الوضوء واستثناء
 بدءاً ويبدل حيلته لأنه إذا انظر بالجماع بالانزال فالانزال عبارة فيسألون شهوراً أولى أم لا الانزال فهو فكر

وإذا روى الهلال سدلزم
 من وافق مطلعهم مطلعه
 ولعمرة الصوم مشروط
 (الأول) النية لكل يوم
 ويجب التبيين في الفرض
 دون النفل فجزءه نية قبل
 الزوال ويجب التبيين
 أيضاً دون الفرضية في
 الفرض (الثاني) الامسالك
 عن الجماع عمداً وعن
 الاستثناء

ونظر وضع امرائها في الجاهل وان رقيق فلا يقدر به وان تكررت الثلاثة فيهنه واذ لا مباشرة كالاختلاط لكن
بحرم تكريرها وان لم ينزل كالقبيل في القم أو غير ملين لم يملك نفسه من جماع أو أزال لان فيه تعريض لافساد
العبادة بخلاف ما اذا لم يكن لها معه فان تركه أولى ولا يقدر بأس ما لا ينقص لمسه وكفى عضو بيان وان اتصل
ولو حذره لم يعارض سوداء وحكمة فان لم يقدر لتولده من مباشرة مباشرة ولو قبلها ثم فارقها ساعة ثم
أرسل فان كانت المشيمة مستحبة والله كرهاً حتى أُرسل فطروا ولا يزالوا يضربنا المكنى للمشكل ولا
وطوناً بحسد فيه لاحتمال زيادته وخرج عصر الناس والجاهل المذوور يقرب اسلامه أو يشتمه بيادية
بعيدة عن العلماء والمكره فلا يقدر بالجماع ونحوه لعذرهم (الثالث الامساك عن الاستقامة) فيقطن من
استدعى التي عماد اعلم اختاروا وان لم يعد منه شيء الى جوفه لانه مفطر لعينه لا يعود شيء منه (ولا يقدر
تقيوه) نسياناً ولا جحلاً ان عذبه ولا (بغير اختياره) لما صحت قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي ماى
غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض (الرابع الامساك عن دخول عين) وان قلت
كسيسة أو لم تؤكل عادة كصائم في الظاهر في منتهى فتوح مع تعدد دخولها واختاروه والمذوور لم يقدر الى
ما يسمى (جوفاً كباطن الاذن والاحليل) وهو مخرج البول من الذكر والبن من الثدي فاذا دخل في شيء من
ذلك شيا فوصل الى الباطن أو فطروا كان لا يتنغمه الى الدماغ في الاولى ويجاوز الداخل فيه الحشفة أو
الحلقة في الثانية لوصوله الى الجوف وكثيراً يطعم دماغ وصل اليها دوا من مامومة وان لم يصل الى باطنها ويكوف
وصل اليه طعمه من نفسه أو غيره بآذنه ولا يقدر وصولها الى الدماغ لانها ليس بجوف أو وصل اليه دوا من
جافته أو حرقته أو سوط وان لم يصل الى باطن الاعضاء أو الدماغ انما وراه الخشوم وهو أقصى الاتصاف جوف
وانما يقدر بالواصل الى الحلق وان وصل الى الباطن منه شيء ويخرج الهمز قولها باطن ويخرج الحاء الجبهة
والحاء المهمة فظاهر ثم داخل القم الى منتهى المهمة والالف الى منتهى الخشوم له حكم الظاهر في الاضطرار
ياستخراج التي اليه أو ابتلاع النخامة منه وفي عدم الاضطرار دخول شيء فيه وان أسكبه وفي أنه اذا تجسب
وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الاضطرار ابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله عن الجنب وفارق وجوب
غسل النخامة عنه بأن الخش وأندرضيق فإم لم يصب في الحنابة وانما يقدر داخل ما ذكر الى الجوف
(بشرط دخوله) اليه (من منتهى فتوح) كالتحرق (ومن ثم لا يقدر تشرب المسام) بتبليغ الميم وهي ثقب
البدن (بالدهن والكحل والغسل) فلا يقدر بذلك وان وصل جوفه لانه لما لم يصل من منتهى فتوح كان
في حيز العفو ولا كراهة في ذلك لكنه خلاف الاولى وانما يقدر بما امر ان يعلو وتعدده واختار (فان أكل أو
شرب ناسياً) لا صوم (أو جاهلاً) بان ذلك مفطر أو مكرها على الأكل مثلاً (قليل) كان المأكل أو المشروب
(أو كثيراً) يقدر العوم خبر الصحابي من نسي وهو صائم فأكل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه
فإنما أطعمه الله وسقاه وصح لاقضاه عليه ونحوه رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
والجاهل كالناسي بجميع العذر (و) لكن (لا يعذر الجاهل) هنا وفيما مر (الان قرب عهده بالاسلام)
ولم يكن مخالطاً له بحيث لم يعرف منهم أن ذلك يقدر (أو نسياناً بيادية) أو بليدة (بعيدة عن العلماء) بحيث
لا يستطيع النقلة اليهم لعذرهم حينئذ بخلاف ما اذا كان قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من
يعرف ان ذلك مفطر فانه لا عذره لتقصيره وترك ما يجب من تعدد ذلك كما في أول الكتاب (ولا يقدر بفبار)
نحو (الطريق) ولا يقر به نحو الدقيق ولا بوصول الأثر كوصول الریح بالشئ الى دماغه والطعم
بالذوق الى حلقه ولا بدخول ذائبة في جوفه (وان تعدد فتحه) لعدم قصد ذلك وليس تجنبه ولاه
معفو عن جنسه (ولا) يقدر أيضاً (ببلع الريق الطاهر الخالص من معدنه) وهو القم جمعه ولو بعد
جمعه (وان أخرجه على لسانه) ليس بالتحرق زعمه ولا انه لم يخرج عن معدنه اذ اللسان كيمهات لم يعدد
من داخل القسم فلم يشارك ما عليه معدنه وخرج بالطاهر التحسين كمن دميت لثته وان

(الثالث) الامساك عن
الاستقامة ولا يقدر تشرب
اختياره (الرابع) الامساك
عن دخول عين جوفاً
كباطن الاذن والاحليل
بشرط دخوله من منتهى
فتوح ولا يقدر تشرب
المسام بالدهن والكحل
والاغسل فان أكل أو شرب
ناسياً أو جاهلاً قليلاً أو كثيراً
لم يقدر ولا يعذر الجاهل الا
ان قرب عهده بالاسلام أو
نسياناً بيادية بعيدة عن العلماء
ولا يقدر بفبار الطريق وان
تعددت فتحه ولا يبلغ الريق
الطاهر الخالص من معدنه
وان أخرجه على لسانه

أيض ريقه وبانخالص المختلط ولو يظاها آخر كمن قتل خطيما بصوت أقصر به ريقه وبالنار يتلعه من معدنه غيره كأن خرج من فمه ولو إلى ظاهر الشفة وان عاد إلى فمه من خطيما أو أقرق غزله فيقطر بجميع ذلك لوصول الجاسة أو العين المختالطة إلى الجوفه وليس لهولة الاعتراضه في الأخيرة (و) بفطر بحري الرق مجاين الأسنان لقدرته على مجه) أي مع قدرته عليه لتقصيره حينئذ بخلافه ما إذا عجز عن تجزئه وبوجه لعذره (و) بفطر (بالخامة كذلك) بأن زلت من الرأس والجوف ووصلت إلى حد الظاهر من الفم فأجرها هو وان عجز بعد ذلك عن مجه أو جرت بنفسها وقد رجلي مجه التقصير مع أن زلها منسوب إليه بخلاف ما لو جرت بنفسها وبجرح مجه لا يقطر للعذرو كذلك وصل إلى حد الظاهر كأن زلت من دماغه إلى حلقه وهي في حد الباطن ثم إلى جوفه فلا يقطروا على مجه انتهى زلت من جوف إلى جوف (و) يقطر (وصول ماء المضغ) والانتشاق (الخوف) أي باطنه أو دماغه (ان بالغ ولو في واحد من الثلاث لان الماء غشير ومرة طالعاً فهو مسمى بهذا ان بالغ (في غير نجاسة) في الفم أو الانف فان احتاج للماء في نظهره انسحق الماء إلى جوفه فبطر لوجوب ذلك عليه (و) بفطر أيضا وصول ما ذكر إلى جوفه ولو (غير بالغ) ان كان (من مضغ) أو استنشاق (لتبريد أو رابعة) أو بوصول ما بعده في فمه أو أنفه لان فرضي بل لاجل (عبث) لانه غير ما ويرى ذلك بل انتهى عنه في الربعة بخلاف ما إذا سبق ماء مضغ أو استنشاق مشروعين من غير ما بعده فإنه لا يقطر به لأنه لو لم يكن مأثور به بغير اختياره ويجرم كل الشك آخر النهار لآخر الليل لان الأصل بقاؤه حتى يجتهد ويظن انتفاه النهار فيصوره الأكل لكن الاحوط أن لا يقطر إلا بعد اليقين (و) إذا كل أجهاد وظن به بقاؤه الليل أو غروب الشمس أفطرق الصورتين (ينين الاكل نهرا) بخلاف ما إذا بان الأمر ما ظنه أو لم يكن غلط ولا صاب ولا وجهه أو كل من غير تحرقان كان ذلك آخر النهار أفطروا من بين هشي لأن الأصل بقاؤه أو آخر الليل بل يقطر بذلك ولو جهج فبان أنه وافق الصواب لم يقطر مطلقا ويجوز اعتقاد العدل إذا أخبره بالغروب على الأوجه خلافا لاشتراط الرياني أخبار عدلين فقد رجع أنه صلى الله عليه وسلم يكن يعتمد في فطره على خبر واحد بغروب الشمس ولو أخبره بالتعجب وجب العمل بقوله (لا بالأكل) أو غير من المفطر إذا تناوله (مكره) فإنه لا يقطر لما مر (الخاص والسادس والسابع الاسلام والنقاع الحيض والنفاس والعقل في جمع النهار) بقدي الكلى في ارتداد ونقست أو ولدت وان ترما أو حاضت أو جرح في لحظة من النهار بطل الصوم كالصلاة وان كان الجنون بشرب مخدر ليل (ولا يضرا لالخامو السكر) الذي لم يتعبه (ان افاق لحظة في النهار) بخلاف ما إذا لم يبق لحظة منه فان الصوم يبطل بهما لانهم في الاستبلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فاوقلتا المستغرق منهما لا يضرك النوم لا فلتا الأقوى بالاضعف ولو فلتا اللطيف مع ما نضر كل جنون لا فلتا الاضعف بالأقوى فتوسطنا وقتنا ان الاقاة في لحظة كافية (ولا يصح صوم العيدين) ولو نضر واجب انتهى عنه في خبر الصحيحين (ولا صوم يوم من أيام التشريق) ولو نضر واجب أيضا لما صم من النهي عن صيامها (ولا صوم يوم من أيام النصف الاخر من شعبان) ومنه يوم الشك لما صم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا انتصف شعبان فلا تصوموا (الورد) بان اعتداد صوم الدهر أو صوم يوم وطير يوم أو صوم يومين كالأثنين فصا دف ما بعد النصف (أوندر) مستغرق في خمسة (أو ثمانية) لنقل أو فرض (أو كقارة) فيصوم صوم ما بعد النصف عن ذلك وان لم يصل صوم مجا قبل النصف غير الصحيح لا تقدم أو إلى لا تقدم أو رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجح كان يصوم يوم أو يقطر يوما فليصمه وقين بالورد الباقي بجماع السبب (أو وصل) صوم (ما بعد النصف جاقيله) ولو يوم النصف وان قضى ظاهرا الحديث السابق الحرق في هذه الصورة أيضا حفظا لاصل مطلوبه الصوم

ويفطر بحسرى الرقيق
بين الانسان لقد ربه على
مجسمه وبالخاصة كذلك
ووصول ماء المفضضة الجوف
ان بالغ في غرب مجاسه وبقير
مياقه من مضضة تبتد أو
رابعاً وعثت بعين الاكل
نهار الابا كل مكرها
(الخلع والفساد)
والسابع) الاسلام والنقا
عن الحيز والنفاس
والعقل في جميع النهار ولا
يضر الانعام السكران أفاق
لحظة في النهار ولا يصح صوم
العبد ولا أيام التشريق
ولا النصف الاخير من
شعبان الاورد او نذر قضاء
أو كذاة أو وصل ما بعد
النصف عاقلة

﴿فصل﴾ * شرط من يجب عليه صوم رمضان العقل والبلوغ

* (فصل) * فيمن يجب عليه الصوم (شرط من يجب عليه صوم رمضان العقل والبلوغ) فلا يجب على الجنون

ولا الصبي لأداء ولا قضا طر فاعلم عنهما (والاسلام) فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب معاملة في الدنيا كالصلاة (والاطاعة) فلا يجب على العاجز ونحوهم أو مرض كإباق (وإثره) وجوب (الصبي لسبع) من السنين (ويضرب على تركه لعشر) منها (إن أطاقه) كما مر في الصلاة تفصيله

*(فصل) في ما يبيح الفطر ويجوز الفطر بالمرض الذي يشق معه الصوم مشقة ظاهرة أو الخبي (يبيح التيمم) كأن يحشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر (لثائف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عيونه أو منفقته بل يلزمه الفطر كمن خشي مبيح تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقبلوا معه أحدهما يبيح تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقبلوا ما يديكم إلى التهلكة (وللسافر سفر طوطو بلا مباح) لآلة السابقة بخلاف ذي السفر القصير والسفر المحرم وكل ما مر في القصير يأتي هنا (إلا) أنه هنا لا يفطر (إن طرأ السفر) بأن لم يفارق العراق أو السودان (إلا بعد الفجر) تغليباً للحضر بخلاف حدوث المرض فإنه يجوز الفطر لوجود الحرج به بلا اختيار وإذا كان سفر قبل الفجر فله الفطر وإن نوى لا يصدق أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر في سفره وقد حرم ما لم يقبله إن الناس يشق عليهم الصيام (والصوم في السفر أفضل) من الفطر (إن لم يتضرره) أي بالصوم لجواز فضيلة الوقت والآن خشي ضرراً في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما يجب إن خشي من نفسه ضرراً يبيح التيمم بقدر ما مر وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق لما أفطر لبلغه أن ناساً صاموا وذلك العصاة وهو محمول على أن عصياتهم بمخالفتهم أمره بالفطر ليتقوا على عذرهم (وإذا بلغ الصبي أو قدم المسافر أو شفى المريض وهم صائمون) فإن نوا من الليل (حرم الفطر) لزوال السبب المحذور ومن ثم لجوامع أحدهم حيث ذكرتم منه الكفاية (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا قاطعين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامساك) حرمة الوقت وانما يجب الامساك لأن الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخص لا يؤثر ويستحب الامساك أيضاً لمن طهرت من نحو حيض ولكن أفاق أو أسلم في أثناء النهار وينبذ لهذين القضاء آخر وجان الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فحين أفطر لعذر أو لغيره لا يعلى الفور كإباق وانما يجب القضاء حيث يجب التقديرة عنه لو مات قبل صومه إن أخره (بعد التمكن) منه والآن مات عنجب وجب القضاء أو استقر به العذر إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من شوال إلى أن مات فلا فدية عليه له دم فمكته منه (الالصبي والمجنون) فلا قضاء عليهم ما رفع القلم عنهما (و) (الالكافر الأصلي) فلا قضاء عليه أيضاً ترغيباً له في الاسلام وكالصلاة فعمل أن المريض والمسافر والمرد والخالص والنفساء والمغني عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك ولا قياس في الباقي (ويستحب ما لا بالقضاء والمبادرة) مسارعة لإبراء الذمة ما أمكن (وتجيب) المبادرة وهو الآن (أن أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالترك الذي هو متلبس بها (ويجب) الامساك في رمضان (دون غير من التذوق للقضاء على تارك النية) ولو سهواً (و) على (المتعدي بظن) حرمة الوقت وتنبهها بالصائمين مع عدم العذر فمما (و) يجب الامساك أيضاً (في يوم الشك) بين كونه من رمضان (ولذلك) (ويجب قضاءه) على الفور على المعتد لكنه يخالف للقاعدة وكان وجهه أن فطر مدعي كان فيه نوع تقصير له دم الاجتهاد في الرؤية وطرد الباب ببقية الصوم

*(فصل) في سنن الصوم وهي كثيرة فمنها أنه يستحب تعجيل الفطر عند تيقن الغروب (لما صم الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي إذا كان صائماً حتى يؤتي برطب وما خفياً كل ويكره تأخير الفطر إن رأى فيه فضيلة) والافلاس أمام عدم تيقن الغروب فلا ينسجج الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر (و) (يسن)

والاسلام والاطاعة وروى به الصبي لسبع ويضرب على تركه لعشر إن أطاقه
*(فصل) في ما يبيح الفطر ويجوز الفطر بالمرض الذي يشق معه الصوم مشقة ظاهرة أو الخبي (يبيح التيمم) كأن يحشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر (لثائف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عيونه أو منفقته بل يلزمه الفطر كمن خشي مبيح تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقبلوا معه أحدهما يبيح تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقبلوا ما يديكم إلى التهلكة (وللسافر سفر طوطو بلا مباح) لآلة السابقة بخلاف ذي السفر القصير والسفر المحرم وكل ما مر في القصير يأتي هنا (إلا) أنه هنا لا يفطر (إن طرأ السفر) بأن لم يفارق العراق أو السودان (إلا بعد الفجر) تغليباً للحضر بخلاف حدوث المرض فإنه يجوز الفطر لوجود الحرج به بلا اختيار وإذا كان سفر قبل الفجر فله الفطر وإن نوى لا يصدق أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر في سفره وقد حرم ما لم يقبله إن الناس يشق عليهم الصيام (والصوم في السفر أفضل) من الفطر (إن لم يتضرره) أي بالصوم لجواز فضيلة الوقت والآن خشي ضرراً في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما يجب إن خشي من نفسه ضرراً يبيح التيمم بقدر ما مر وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق لما أفطر لبلغه أن ناساً صاموا وذلك العصاة وهو محمول على أن عصياتهم بمخالفتهم أمره بالفطر ليتقوا على عذرهم (وإذا بلغ الصبي أو قدم المسافر أو شفى المريض وهم صائمون) فإن نوا من الليل (حرم الفطر) لزوال السبب المحذور ومن ثم لجوامع أحدهم حيث ذكرتم منه الكفاية (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا قاطعين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامساك) حرمة الوقت وانما يجب الامساك لأن الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخص لا يؤثر ويستحب الامساك أيضاً لمن طهرت من نحو حيض ولكن أفاق أو أسلم في أثناء النهار وينبذ لهذين القضاء آخر وجان الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فحين أفطر لعذر أو لغيره لا يعلى الفور كإباق وانما يجب القضاء حيث يجب التقديرة عنه لو مات قبل صومه إن أخره (بعد التمكن) منه والآن مات عنجب وجب القضاء أو استقر به العذر إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من شوال إلى أن مات فلا فدية عليه له دم فمكته منه (الالصبي والمجنون) فلا قضاء عليهم ما رفع القلم عنهما (و) (الالكافر الأصلي) فلا قضاء عليه أيضاً ترغيباً له في الاسلام وكالصلاة فعمل أن المريض والمسافر والمرد والخالص والنفساء والمغني عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك ولا قياس في الباقي (ويستحب ما لا بالقضاء والمبادرة) مسارعة لإبراء الذمة ما أمكن (وتجيب) المبادرة وهو الآن (أن أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالترك الذي هو متلبس بها (ويجب) الامساك في رمضان (دون غير من التذوق للقضاء على تارك النية) ولو سهواً (و) على (المتعدي بظن) حرمة الوقت وتنبهها بالصائمين مع عدم العذر فمما (و) يجب الامساك أيضاً (في يوم الشك) بين كونه من رمضان (ولذلك) (ويجب قضاءه) على الفور على المعتد لكنه يخالف للقاعدة وكان وجهه أن فطر مدعي كان فيه نوع تقصير له دم الاجتهاد في الرؤية وطرد الباب ببقية الصوم

*(فصل) في سنن الصوم وهي كثيرة فمنها أنه يستحب تعجيل الفطر عند تيقن الغروب (لما صم الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي إذا كان صائماً حتى يؤتي برطب وما خفياً كل ويكره تأخير الفطر إن رأى فيه فضيلة) والافلاس أمام عدم تيقن الغروب فلا ينسجج الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر (و) (يسن)

(أن يكون) الفطر وإن كان عكة على الرطب فإن لم يجد فالتمر وإن يكون (بثلاث رطبات أو غرات) للخبير
الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين أن يصلي على رطبات فإن لم يكن فعلى غرات فإن لم يكن حسا
حسوات من ماء (فان غز) عن الثلاث (فبتمر) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فان غز) عن الرطب
والتمر (فإنه) هو الذي يسن الفطر عليه دون غيره خلافا للروايات حيث تقدم عليه الحارثي ذلك للخبير
الصحيح المذكور (و) يستحب (أن يقول عنده) يعني بعد الفطر (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت)
اللهم ذهب الطعام وأثلت الفروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى للاتباع فيهما (و) يستحب (تفطير صائغين)
ولو على تمر أو شربة ماء أو غيره ما أو الأكل أن يشبه بهما صاع من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائغا فله
مثل أجره ولا تنقص من أجر الصائم شيء (وأن يأكل معهم) لأنه أليق بالتواضع وأبلغ في جبر القلب (و)
يستحب (السحور) لخبر الصحيحين تسحر وأفان في السحور بركة وضع استمعوا طعام الصحر على صيام
التهارود بقوله التار على قيام الليل ويحصل بجمعة ماء خير صحيح فيه والأفضل أن يكون بالتمر خيرة في
صحيح ابن حبان (و) يسن (تأخيره) أي السحور للخبير المتفق عليه لأثر الالباس من غير ما عاوى الفطر وأخروا
السحور وضع تسحر فمفعول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال إلى الصلاة لأن قدر ما بينهما ما حسن آية وفيه
ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير ومحل من تأخيره (مالم يقع) به (في شك) في طواع الفجر والآن يندب
تأخير من يدبر مع ما يريك إلى ما يري بك (و) يستحب (الاعتسال) أن كان عليه غسل قبل الصبح) ليؤتى
العامة على الطهارة ومن ثم ندب له المبادر إلى الاعتسال عقب الاحتلام ثم ارأى لا يصل الماء إلى نحو باطن
أذنه أو دبره ومن ثم ينبغي له غسل هذا الموضع قبل التجران بتمتاله الغسل الكامل قبله وللزوجه من قول
أبي هريرة رضي الله عنه وجوبه للخبير الصحيح من أصبح جنبا فلا صوم له وهو موقوف أو منسوخ (وبئنا كده)
أي لهما (ترك الكذب والغيبة) وأن يضاف بعض الصور والمشاقة وغير ذلك من كل محرم لأنه يحبط
الثواب كاصح حوايه للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك (ويسن ترك الشهوات المباحة) التي لا تطل
الصوم من التلذذ بمسحوق ومصر وملوس ومشعوم كشر بحان ولسه والنظر إليه لما في ذلك من الترفه
الذي لا يناسب حكمة الصوم بذكره لذلك كله كدخول الحمام (فان شاقه أخذت ذكر) قلبه (أنه صائم) للخبير
الصحيح الصائم بحنة فإذا كان أحدكم صائغا فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله أو شاقته فليقلل إلى صائم ثم
صائم مرتين أي يسن له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه ليصبر ولا يشاتم فذهب بركة صومه أو بلسانه بنية وعظ
الشاتم وبقعه بالأي هي أحسن والأولى بالجمع بينهما ويسن تذكره كما أفهمه الخبر لأنه أقرب إلى امتساك كل
عن صاحبه (و) يسن له (ترك) القصدو (الحجامة) من فعله وعكسه خروجه من خلاف من فطر بذلك ودليلنا
ما صححه صلى الله عليه وسلم احتجب وهو صائم وخبر أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ كأي له عليه ما صح عنه
أنس رضي الله عنه أو موقوف بأنهم ممرضوا لا يفطار المحجوم والضف والحاجم لأنه لا بأس أن يصل شيء إلى
جوفه بمص الحجمة (و) ترك (المغض) للبان وغيره لأنه يجمع الريق فان تلعه أفطر في وجهه وإن ألقاه عطشه
ومن ثم تركه كجاء في المجموع خلافا لما فهمه عبار المصنف والكلام حيث لم يفصل من المصنف عن فصل إلى
الجوف والاحرم أفطر كإمام (و) ترك (دوقا الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو إعطاه لغلبة
شهوته (و) ترك (القبلة) في القدم أو غيره والمعانقة واللمس ونحو ذلك أن لم يمش الا تزال له قد ينظم ما غير محرمة
وهي محرمة (و) يحرم (ولو على نحو شجر) أو شئ قويا أو غيرهما مذكر (الانزال) أو قبل الجماع ولو لا انزال
لان في ذلك نقصا لفساد العبادة وضعه صلى الله عليه وسلم يخص في القبلة للشيخ وهو صائم ثم نهي عنها
الشاب وقال الشيخ علة اربها والشاب يقصد صومه فأفهم أنه ليل أن الحكم دار مع خشية ما ذكره عندها
(و) يكره للصائم ولو تقلا (السؤال بعد الزوال) إلى الفجر وإن نام أو أكل كريمة ناسية الفجر الصحيح بخلاف فم
الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ريح المسك وهو بضم المجهة التغير واختص بمابعده الزوال لان التغير

وأن يكون بثلاث رطبات
أو غرات فإن عجز بغيره فان
عجز فإنه وأن يقول عنده
اللهم لك صمت وعلى رزقك
أفطرت وتفطير صائغين وإن
يأكل معهم والسحور
وتأخير ما لم يقع في شك
والاعتسال أن كان عليه
غسل قبل الصبح وبئنا كده
له ترك الكذب والغيبة
ويسن ترك الشهوات
المباحة فإن شاقه أحد
تذكره أو صائم وترك
الحجامة والمغض وذوق الطعام
والقبلة وتحرر من الخشوع
فيها الا تزال والسؤال بعد
الزوال

يشأنا بالقبلة من أثر الطعام وبعد من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى شأؤه تعالى عليه ورضاه به
 فلا يختص يوم القيامة وذكره في النسب ليس للتقيد بل لأنها محل الجزاء وتزول الكراهة بالقرب وإنما
 حرمت الأقدام الشبه بدمع أنه كرم المسك وهذا أطيب من المسك لأن فيه تقوى فضيلة على القيوم ثم
 حرم على القدر إزالة خافه فم الصائم بقدره كالمظهر (ويستحب في رمضان التوسعة على العيال
 والاحسان إلى الأرحام والجيران واكتثار الصدقة) والحدود خير للصالحين أنه صلى الله عليه وسلم كان أجود
 الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين
 والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم (و) اكثار (التلاوة والمدارسة للقرآن) وهي أن يقرأ على غيره وغيره يقرأ
 عليه بخير للصالحين كان جبريل يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن (و)
 اكثار (الاعتكاف) للتأديع ولأنه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما يليق (الاسماء العشر الاواخر)
 فوسى أولي بذلك من غيرها الا تسامع وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحتمل في العشر الاواخر ما لا يحتمل في
 غيرها (وفيها) لا في غيرها اتفاقا وشذوذا قال انه في العشر الاواسط (ليلة القدر) لا تتنقل منه إلى غيرها وان
 كانت تتنقل من ليلة منها إلى أخرى منها على ما اختاروا والنووي وغيره يجابن الأخبار المتعارضة في محلها
 وحسنه على أحياء جميع ليالي العشر وقال جماعة منهم الشافعي رضي الله عنه نزلت ليلة بعينها وأرجاها عنه
 ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ثم سائر الاوتار وهي من خصائص هذه الأمة والتي يفرق فيها كل أمر
 حكيم وأفضل إلى السنة متوافقة إلى يوم القيامة واجاموا المراد برفعها في الخبر رفعه عن عينها والام يؤمر
 بالاعتكاف فيه (ويقول فيها اللهم انك عفوت عني فاعف عني) لما صبح أنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة
 بقوله ذلك ان وافقها (ويكفها) نداء اذ ارادها (ويحبها ويحبى يومها كليلتها) بالعبادة مخلص وصحة يقين
 ويحبته في هذا الوصف في ذلك لقوله تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر
 ليس فيها ليلة القدر ووصف من قام ليلة القدر عابداً أي تصديقاً بأنها حق وطاعة واحتساباً بأي طيلابها ضا الله
 تعالى وتوابعه لا لئلا يربح ويحرمه الله ما تقدم من ذنبه وقبيل بها يومها من علاماتها عدم الحروا والرد فيها
 وأن تطلع الشمس صبيحتها بغير شعاع لا كثر شعاع غير مسلم بذلك وحكمة ذلك كثره معود الملائكة وزوالها
 فيها فاستربت باجتماعها وأجسادها الطليقة ضوء الشمس وشعاعها ولا ينل كمال فضلها الا من اطاع عليها
 (ويحرم الوصال في الصوم) الفرض والنقل للنهي عنه في الصائمين وهو صوم يومين فأكثر من غير أن
 يتناول بينهما في الليل مقطراً أو على ذلك الضعف مع كون ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم فقطم
 الناس عنه وان لم يكن فيه ضعف ومن ثم لو كل ناسياً كثيراً قبل الغروب حرم عليه الوصال مع انتفاء الضعف
 ولو تركه غير الصائم الا كل أياما ولم يضر ذلك لم يحرم عليه

«(فصل) في الجماع في رمضان وما يجب به (ويجب) التعزير (الكفارة) الآية (على من أفسد) على
 نفسه (صوم) يومين (رمضان بالجماع) الذي يأتيه من حيث الصوم (ولو) كان الجماع في دبر (من رجل أو
 امرأ) (أو) فرج أو دبر (بجمعة) لما صبح من أمره صلى الله عليه وسلم لم يجمع في شهر رمضان بالاعتكاف فان لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كالانسان منع الانعتاد كاستدامة تعجماً أصبح
 قتلته الكفارة أيضاً وسياً ما خرج به وانما يجب الكفارة على الواطئ (الاعلى المرأة) الموطوءة ولا على
 الرجل الموطوء وان أفسد صومه بالجماع بان يوطئ فيه مامع مخوف نوم ثم يستدعي ذلك بعد الألت بقاء لا ثم يؤمر
 بها في غير الرجل الموطوء مع الحاجة إلى البيان ولا نغم ما يملق بالجماع يقتضض بالرجل الواطئ
 كالمهر (ولا) يجب الكفارة (على من جامع) أي وطئ ولم يفسد صومه كأن جامع (ناسياً) أو جاهلاً وقرب
 اسلامه أو نسيادته بعد اعان العلماء أو مكرهاً لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كان أفسد من نفسه أو
 مسافر صوم امرأته لا أن أفسد صوم نفسها بالجماع ثم تلذذها بكفارة فأولى أن لا يلزم غيرها إذا أفسد هو لا على

ويستحب في رمضان
 التوسعة على العيال
 والاحسان إلى الأرحام
 والجيران واكتثار الصدقة
 والتلاوة والمدارسة للقرآن
 والاعتكاف لاسماء العشر
 والاواخر وفيها ليلة القدر
 ويقول فيها اللهم انك عفوت
 عني فاعف عني
 ويكفها ويحبها ويحبى
 يومها كليلتها ويحرم الوصال
 في الصوم

«(فصل) في الكفارة
 على من أفسد صوم رمضان
 بالجماع (ولو في دبر) بجمعة
 لأعلى المرأة ولا على من جامع
 ناسياً أو مكرهاً ولا على من
 أفسد صوم

من أقصد بجماعه صوم (غير رمضان) كالقضاء والنذر ولورود النص في رمضان وهو مختص بفنائيل للإشراك
 فيها غيره (والأعلى من أفطر بغير الجماع) كاستنائه وان جامع بعده لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره (ولا
 على) من لا يأثم بجماعه نحو (المسافر والمريض) إذا جامعاً بنية الترخيص لعدم تعديه. ولا على من أتيه لكن
 لامن حيث الصوم كريض ومسافر وان جامعاً حليلتهما من غير نية الترخيص (و) كذا (النزاهة) فانما هو ان
 أنما لكن لا لأجل الصوم وحده بل لأجله مع عدم نية الترخيص في الأولى ولا جيل الزنا في الثانية ولأن
 الاقطار بباح فيصير شبهة في هذه الكفارة (و) علم عامراً أنها (لا) تجب (على) غير أتم ومن أمثلته غير ما مر
 (من ظن أنه) أي الزمن الذي جامع فيه (ليل فتيين نهاراً) بأن غلط ظن بقائه الليل أو دخوله وكذا الوشك في
 بقائه أو دخوله فجامع ثم بان أنه جامع نهاراً لأن الكفارة تسقط بالشبهة وان لم يجزه الاقطار بذلك ولأنه
 أيضاً من كل ناسا ظن أن ما أقطر فجامع لأنه جامع معتقداً أنه غير صائم لكنه بظن بالجماع ومن رأى هلال
 رمضان وحده فرددت شهادته لزمه صومه فان جامع (بنيته) الكفارة (وهي) أي الكفارة هنا كهي في الظاهر
 فبأي شيء هنا جميع ما قاله ثم من ذلك أنه يجب (عشق رقية) كلمة الرق عشقاً خالياً عن شائبة عوض (مؤمنة)
 سليم من العيوب التي تحل بالحل والكسب خلافاً لما نوا من تسلم عما ثبت الرق البيوع ومنع الأجزاء
 في غرة الجنين لأن الملقو صوم عشق الرقيق تكمل حاله ليشرق غلظاً ثاب الأحرار من العبادات وغيرها وذلك
 انما يحصل بقدرته على القيام بكفائته فيجزيه مقطوع أصابع الرجلين ومقطوع الخنصر أو البصر من يده
 واحدة أو يملأها الطليان غير الإبهام وأخرج بتابع المشي أو عوراً يصف بصر سليته ضعفاً يضرب بالحل
 اضراً لا ينالوه مقطوع الأذن والنف وأخرج الكراع وأجندهم وعسوح ومنقودا الأسنان ومن لا يحسن
 صنعة ولا يجيز زن ولا يجنون ومرضى لا يرجى برفه وقطوع الخنصر والبصر أو الإبهام والسبابة
 أو الوسطى أو أغلة من الإبهام أو أغلتي من الوسطى أو السبابا أو الشال كالأطع (فان) يجحد رقية كلمة
 بأن يصبر عليه مدة تحصيلها وقتاً لا دلاً الوصوب لكنه بمحتاجها أو ثمنها الخدمة تلحق به أو كفايته أو كفاية عونه
 ستة مطعم ما ولو ساءوا وسكتوا وغيرها (صام شهرين متتابعين) وهما هلالان فان انكسر الأول ثم تلازم
 من الثالث فان أقصد ما ولو اليوم الأخير ولو بعد زكسرو مرض وارضاع ونسيان نية استأنف الشهرين
 ثم لا يضرب القطر بحبس ونفاس وجنون وانما مستغرق لأن كلامها ينافي الصوم مع كونه اضطراراً (فان لم
 يقدر) على صومه ما بان عسر عليه هو أو ساء به لتصوره أو مرض يدوم شهرين غالباً أو لخوف زيادة مرضه
 أو لخشوة تشهونه للوطم (أطعم) أي ملك (ستين مسكيناً) أو فقيراً من أهل الزكاة (كل واحد منهم) (مداً)
 مما يجزي في الفطرة وسبق فيها بيان المدو ويجوز أن يملكهم ذلك كله مشاعاً وأن يقول خذوه ويؤتيه
 الكفارة فان صرف الستين إلى المائة وعشرين بالسوية بحسبه ثلاثون مداً فيصرف ثلاثين أخرى إلى
 ستين منهم ويسترد الباقي من الباقي ان ذكركم أنها كفارة أو أفلا يجوز أن تصرف لمسكين مسكين من
 كفارتين وأن يعطى رجلاً مداً ويشتر به منه ثم يصرفه لا خروجه بشره منه وهكذا إلى الستين لكنه يكره
 شبهه بالعد في صدقه (وتسقط الكفارة) هنا (بطرق الجنون والموت في أثناء النهار) الذي جامع فيه لأنه بان
 بطرق ذلك أنه لم يكن في صوم لثاقاته (لا بالمرض والسفر) ولا انما هو الردة انظر إلى أحدنا بالجماع فان
 طرقه لا يمنع وجوب الكفارة لأن المرض والسفر لا ينافيان الصوم فمحقق هنا هل حرمة ولا نظر والردة
 لا يمنع الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة (ولا بالاعسار) بل اذا عجزنا للجماع عن الحصول السلامة
 السابقة صغر الكفارة في خدمته فان قدر بعد ذلك على خضلة منها فاعلمها ولا يجوز له أن يصرف شيئاً منها
 إلى من تلزمه نفقته كسائر الكفارات وكذا كاتفتم لغير المكفر التطوع بالكفر عنه بالذنه أو حيث شذ
 صرفه ولا هله لأن المصارف لها غير الجماع (ولكل يوم يقسده) من رمضان بالجماع السابق (كفارة)
 ولا يتداخل سواء ككفر عن كل يوم قبل افا ما بعده أم لا لأن كل يوم عبادة مستقلة تقسمها

غير رمضان ولا على من أفطر
 بغير الجماع ولا على المسافر
 والمريض وإن زنيا ولا على
 من ظن أنه ليل فتيين نهاراً
 وهي عشق رقية مؤمنة
 سليمة من العيوب التي تحل
 بالحل فان لم يجد صام شهرين
 متتابعين فان لم يقدر أطعم
 ستين مسكيناً كل واحد مداً
 وتسقط الكفارة بطرق
 الجنون والموت في أثناء
 النهار لا بالمرض والسفر ولا
 بالاعسار ولكل يوم يقسده
 كفارة

لأرباط لها بما بعد هادليل تغل مناف الصوم من نحو كل وجاع في الليالي بين الأيام
 * (فصل) في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيه يجب عليه (يجب) مع القضاء الفدية بثلاث طرق وهي
 (مد) وحبسه جنس الفطر جنسا ولو عا وصفه فيجب (من غالب قوت البلد في غالب السنة) (ويصرف إلى)
 واحد من (الفقراء والمساكين) دون غيره مما من مستحق الزكاة لأن المسكين ذكر في الآية الأتمية والفقير
 أسوأ حاله ولا يجب الجع بينهما ويجوز إعطاء واحد من وثلاثة لأن كل مد كفارة مستقلة فربما فارق
 ما مر في كفارة الجع ويصح إعطاؤه دون مد وحده أو مع مد كمال لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض
 ويجب المد (لكل يوم) لما مر أن كل يوم عبادة مستقلة الطريق الأولى فوات نفس الصوم حينئذ (يخرج)
 مد لكل يوم (من تركه من مات وعليه صوم من رمضان أو غيره) كئذ أو كفارة (و) قد تمكن من القضاء
 ولم يقض (أو تعذر بظطر) وإن لم يتمكن (أو بصوم عنه قريبه) وإن لم يوص به ذلك سواء العاصب والوارث
 وولي المال وغيرهم من سائر الأقارب (أو) يصوم عنه (من أذنه) القريب المذكور صوم الوارث وغيره
 (أو من أذنه) (الميت) في أن يصوم عنه أباً أو ونداً أو ذلاً لا خيار الصحبة كغير الصحبة من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه وصح ما صلى الله عليه وسلم أن لا تأمن من أن تصوم عن أمها صوم ذرمان وهو
 علمها ولو صام عن عليه رمضان مثلاً ثلاثون قر بياً أو أجنبيلاً لأن في يوم واحد جراً أو الأ طعام أو لمن
 الصوم الخلاف فيه دون غيره وخرج بالقريب وما ذنبه الأجنبي الذي لم يأذنه القريب ولا الميت فلا يجوز
 له الصوم وفارق نظيره من الحج ما به لا ذلها والأطعام والحج لا بد له ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف فلا
 قضاء عليه ولا فدية ولا يصح الصوم عن حي ولو نحوهم اتفاقاً وخرج بقوله تمكن ما إذا مات قبل التمكن منه
 بأن مات عقب موجب القضاء أو النذر أو الكفارة واستقر به العذر كالسفر والمرض إلى موته فله لا فدية
 عليه كالأثر كذا على من تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن من الإداء (ويجب المد) لكل يوم (أيضا) على من
 لا يقدر على الصوم الواجب سواء رمضان وغيره من بخر عنه (لهرم) أو زمانة (أو) فحتمه منسقة شديدة
 لأجل (مرض لا يرجى برؤه) قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أي لا يطيقونه أو
 يطيقونه حال الشباب فيجوزون عنه أو يطيقونه أي يكافونه فلا يطيقونه بناء على خلاف ما عليه الاكثرون
 من عدم نسخ الآية والفدية هنا واجبة ابتداء لا بدلا عن الصوم فلا تأخر عن السنة الأولى لم يلزمه التأخير
 شيء ولو همز عن التأخير فدية على ما يحضه النووي الطريق الثاني فوات فضله الوقت (و) من ثم وجبت
 الفدية أيضا (على) الحرقة والقنة بعد العتق (الحامل والمرضع) غير المخيرة وإن كانت مستأجرة ومنطوعة
 أو كانت امرأ بعتت أو مسافرتين (إذا أفطر تاخوفا على الولد) فقط وإن كان من غير المرض لآية السابقة
 فأنما على القول بنسخها بآية بنسخ حقهما كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما أما المخيرة فلا فدية
 عليها لئلا هذا أفطر ستة عشر يوما فأقل والآن من الفدية لما زاد لأنه لا يحمل فساد بسبب الحضيض
 والفطر فيه كما جاز بل واجب إن خيف نضر الولد لكن محله في المستأجرة والمنطوعة أعاد التوحيد ضرورة
 مفطرة وأصلها ولا تتعدد الفدية بتعدد الأولاد بخلاف العقيقة لأنها فداء عن كل واحد ولو أفطرت
 المرضعة أو المسافرة بنية الترخص لم يلزمها فدية وكذا لم يقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصد الأمرين
 وخرج بقوله على الولد ما لو خاف على نفسه ما ولو مع ولده ما فإنه لا فدية عليه ما حينئذ كالمرض المرحوب إليه
 ولا تلزمهما الفدية وحدها بل (مع القضاء) يجب الفدية والقضاء أيضا (على من أفطر لاقتناحيوان
 مشرف على الهلاك) أو على إتلاف عضوه ومنفعته بنقض أو غيرهما ووقف الاقتضاء على الفطر
 فأفطر ولم تكن امرأه مخيرة ولا نحو مسافر بنفسه السابق لأنه فطر ارتقى به شخصان وإن وجب وخرج
 بالحيوان المال فلا تلزم الفدية فيه أخذ من كلام القائل لا يمكنه فطره في مال نفسه لأنه ارتقى به
 شخص واحد * الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حينئذ يجب الفدية لكل يوم (على من) آخر

* (فصل) يجب بحمد من
 غالب قوت البلد يصرف
 إلى الفقراء والمساكين لكل
 يوم يصرح من تركه من
 مات وعليه صوم من
 رمضان أو غيره وتكفي
 من القضاء أو تعذر بظطره
 أو بصوم عنه قريبه أو من
 أذنه له الوارث أو الميت
 ويجب المد بضاعلي من
 لا يقدر على الصوم لهرم أو
 مرض لا يرجى برؤه وعلى
 الحامل والمرضع إذا أفطرتا
 خروفا على الولد مع القضاء
 وعلى من أفطر لاقتناحيوان
 مشرف على الهلاك وعلى
 من آخر

القضاء أى قضاء رمضان أو شيأ منه سواء فاته بغير أم بغير عذر (الى رمضان آخر بغير عذر) بان أمكنه القضاء في تلك السنة بخلافه عن حق وقصر ومن ضقد رما عليه من القضاء تطير فيه ضعيف لكنه يعيده افتاء مستمعة من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم ولتعديه بجمرة التأخير جنيثاً ما إذا أخره بعد ذلك استقر مريضاً أو مسافراً وأمره حطاً وأمروا به الى قابل أو أخر ذلك جهلاً ونسياناً أو إكراهاً فلا شيء عليه بالتأخير ما دام العذر باقياً وان استقر سنين لان ذلك سائر في الاذباله عذر في القضاء به أولى وسكر والغدية بتكرار الاغوام فيجب لكل سنة عدلان الحقوق المالية لا تدخل

القضاء الى رمضان آخر بغير عذر

«(فصل)» صوم التطوع

سنة وهو ثلاثة أقسام

ما يتكرر بتكرار السنين

وهو صوم يوم عرفة لتغير

الحاج والمسافر وعشرون

الحج فمواشوراء وتاسوعاء

والحادى عشر من المحرم

وست من شوال ويسن في اليا

واقصها بالعيد وما يتكرر

بتكرار الشهور وهى الايام

البض وهى الثالث عشر

والرابع عشر والخامس عشر

من كل شهر والايام السود

وهى الثامن والعشرون

وتاليه وما يتكرر بتكرار

الاسابيع وهى الاثنين

و الخميس وسن صوم الاثني

المحرم وهى ذى القعدة

وذوالحجة والمحرم ورجب

وكذا صوم شعبان وأفضلها

المحرم ثم باقى الحرم ثم شعبان

«(فصل)» في صوم التطوع (صوم التطوع سنة) غير الصحيح من صام يوم ما في سبيل الله باعد الله وجهه عن الناس سبعين خريفاً (وهو) يعنى المتأكد منه (ثلاثة أقسام) الاول (ما) تكررت بتكرار السنين وهو صوم يوم عرفة أو هو تاسع الحجة عليهم صلصام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التى قبله والسنة التى بعده قال الامام والمكفر الصغار أى ما عدا حقوق الا دمين فان لم تكن ذنوب زيد في حسنة وانما يسن صوم يوم عرفة (لغير الحاج والمسافر) والمريض بان يكون قوياً مقيماً أما الحاج فلا يسن له صومه بل يسن له فطره وان كان قوياً بالتابع ولبقوى على الدعاء من غير سن صومه لحاج لم يصل عرفة لا لايلاً ولا أما المسافر والمريض فيسن لهما فطره مطلقاً وصوم عرفة أفضل الايام ويسن أن يصوم معها الثمانية التى قبله وهو مراد المصنف بقوله (وعشرون الحجة) لكن الثامن مطلوب من جهة لا حياطاً لفرقة ومن جهة دخوله في العشر غير العبد كان صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين لما تقر من أنه يسن صوم العشر غير العبد لكن صوم ما قبل عرفة يسن للحاج وغيره (د) صوم (عاشوراء) وهو عاشر المحرم (وتاسوعاء) وهو تاسع العشر الاضيق صيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التى قبله وصم الله صلى الله عليه وسلم قال لئن شئت الى قابل لاصوم من التاسع قلت قبله صلى الله عليه وسلم (د) يسن صومهما مع (الحادى عشر من المحرم) تخبر فيه رواءاً ودصول الاحاطا به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم وبالتاخير وبلا بأس بافراد عاشوراء (د) صوم (ست من شوال) لمن صام رمضان القبر الصحيح من صام رمضان ثم تبعه ست من شوال كان كصيام الدهر أماناً لم يصم رمضان ولو لعذر فهو ولوس له صومها على الاوجه لكن لا يحصل له الثواب المذكور لانه في الخبر على صيام رمضان (ويسن في اليا واقصها بالعيد) مبادرة بالعبادة (د) القسم الثانى (ما يتكرر بتكرار الشهور وهى الايام البض) وصفها باليباض مجاز عن يابض ليا ليا لتعميمها بالثبور (وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر) لما صم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأبدر بصياها والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها وصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن غرس صوم ثلاثين من كل شهر ولو غداً أيام البض فان صلها فى السنين وصوم ثالث عشر الحجة حرام فاصوم بدله سادس عشر والاحسن أن يصوم الثانى عشر من الثلاثة الخلف فى أنه أولها (د) صوم (الايام السود) فى وصفها بالسواد اجتوزاً يعرف محاسن (وهى الثامن والعشرون وتاليه) لكن عند نقض الشهر يتعذر الثالث ليعوض عنه أول الشهر لان ليلته كلها سوداء ويسن صوم السابيع والعشرين مع الثلاثة ليعده (د) القسم الثالث (ما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس) لما صم أنه صلى الله عليه وسلم كان يضى صومهما وقال انه ما يؤمان تعرض فيه ما لا أعمال فاحب أن يعرض على وأصا ثم والمراد عرضها على الله وأمره بالملاتكة لها فاته بالليل مره وبالنهار مره فرفعها في شعبان الثابت في الخبر محمول على وضع أعمال العام مجمله (وسن صوم الاشهر الحرم) بل هى أفضل الشهور لا صوم بعد رمضان (وهى ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب وكذا) يسن (صوم شعبان) لما صم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم غالبه (وأفضلها) أى الاشهر الحرم (المحرم) ثم رجب وان قيل ان الاخبار الواردة فيه ضعيفة وموضوعة (ثم باقى الحرم) ولو قيل تنصّل ذى الحجة على القعدة لم يبعد (ثم بعددا الحرم شعبان) لانه صلى الله

عليه وسلم كان يصوم أكثره بل يستكمل شهرهما بعد رمضان وغيره وهذا يشترط تفضيله على الحرم كما
يسبغته في بعض الفتاوى (ويكره أفراد الجمعة) لما صرح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن صومه إلا أن يصوم يوماً
قبله أو يوماً بعده وليستوى بقطره على الوظائف الدينية ومن ثم لم يلزمه ضعف عنها بالصوم بل يكره لها فراه (و)
أفراد (السبت) أفراد (الأحد) للنهي عن الأول وقس به الثاني لجمع أن اليهود تعظم الأول والنصارى
تعظم الثاني قصد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما ذكره إمامنا من أن الأفراد من الأيام الثلاثة متعاقدة والأفراد
كراهة أو يكره ما فرادها بخلافه وقضاء كفاً في خروج بها بالأفراد ما صام أحد مع يوم قبله أو بعده فلا كراهة
ويسن صوم الدهر غير العيدين وأيام التشريق لمن لم يتحبه ضرراً أو فتق (و) مع ذلك أفضل الصيام
صوم يوم وطريق (و) فهو أفضل من صوم الدهر خلافاً لابن عبد السلام لخبر الصحيبين أفضل الصيام صيام
داود كان يصوم يوماً ويقطروها وفيه لأفضل من ذلك (حق) يحرم على المرء أن تقويع غير عرفة وعاشوراء
بغير إذن زوجيهما الحاضر أو غرضه الله عن وكلا زوج السيدان حلت له والأحرم بغير إذنه أن حصل له أهله
ضرر ينقص الخدمة والعبد كذا لأجل فساد ذكر

• (کتاب الاعتکاف) •

وهو لفظة الثابت وتعاليت بخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص وهو من الشرائع القديمة (وهو سنة مؤكدة) ولا يختص بوقت إطلاق الأدلة لكنه في العشر الاواخر من رمضان أفضل لما مر (وشروطه سبعة) الأول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على التمسك وهو ليس من أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح من مجنون ومعنى عليه وسكران اذ لا يفقههم ولا يصح من المميز والعبد والمرأة وان كره اذوات الهيئة (و) الثالث (النفاء على الحيض والنفساء) الرابع (أن لا يكون جنباً) فلا يصح من سائض ونفساء وجنب حرمة مكتهن من حيث كونهن كمن يختلفن من حرمة مكتهن لغير خارج (و) الخامس (أن يلبث فوق طمأنينة الصلاة) ساكناً أو مزمعاً ذوا ان كان مفطراً لا شعراً فلفظ الاعتكاف بذلك ولما صرح بقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف حياء الا أن يجعله على نفسه فلا يكفي مكث أقل ما يجزئ في طمأنينة الصلاة كجزء العيور لان كلامه بالاسعي اعتكافاً ولو نذر اعتكافاً لمطلقاً آخر أملاحظة لكن بسن يوم لانه لم يقل اعتكاف أقل منه وضم الميم اليه ووسن كمدخل المسجد أن ينويه ليلا لفضلوه وكذا اذا مر فيه ليلا على قول بشرط أن يقلد القائل به فيما يظهر (و) السادس (أن يكون في المسجد) لا في سوا مسجده ومجتمعه ورجعته المعبودة منه فلا يصح في مصلى بيت المرأة ولا في مأوى فرج أو شاة لعاصم عبد او ان حرمت كسك الجنب فيه احتياطاً في الموضعين وفي مسجد أرضه مستأجرة الا ان يني فيه مسطبة أو وقفها مسجداً (و) المسجد (الجامع) أولى للاعتكاف من مسجد غير جامع للخروج من خلافه من أوجبه واكثره جامعته ولا استغناء عن الخروج للمعتمدين فوجب الاعتكاف فيه بان يذرع زماناً مستأجراً فيوم جمعة أو كان من نذرته لم يشترط الخروج لها لان الخروج لها يقطع التتابع (و) السابع (أن ينوي الاعتكاف) عند مقارنة الثابت كالتي الصلاة غيرها (ويجب نية أو فرضية ما ندره) ليعتبر في النقل والتماثل بشرط مع نية الفرضية تمين سبب وجوبه وهو النذر لان وجوبه لا يكون الا بخلاف الصوم والصلاة (ويجوز) وجوبه باعتكاف أطلق الاعتكاف في نيته بان لم يقدره زمان (النية بالخروج) من المسجد ولو شاء الحاجة ان أراد العود اليه للاعتكاف لان الثاني اعتكاف جديد فاحتاج الى نية جديدة (ان لم يزل الرجوع) حاشا لخروج بخلاف ما لو خرج عازماً على العود فله ان يلزمه تجديد النية لانه يصير كنية الدين ابتداء (وان قدره عدة) مطابقة كيوم أو شهر (فيجوزها) أي النسوة وجوباً بالاعادة (ان خرج) غير عازم على العود (لغير قضاء الحاجة) بخلاف ما اذا خرج لقضاء الحاجة من بدل أو أعاد أو أخرج رجع فان اعتكافه لا ينقطع لان ذلك لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر اما ما عزمه لم يشترط

وبكره افراد الجمعة والسبت
والاحد وأفضل الصيام
صوم يوم وفطار يوم

• (کتاب الاعتکاف) •

هو سنة مؤكدة شر وطه
سبعة الاسلام والقفل
والنقاء عن الخبث والنفاس
وأن لا يكون جنباً وان
يلتف فوق طمأ بأئنة الصلاة
وأن يكون في المسجد
والجامع أولى وأن يسوى
الاعتكاف وتجب نية
الفرضين بذرة ويجدد
النية في البحر وان لم ينو
الرجوع وان قدره عذرة
فيجدها ان خرج لغير قضاء
المحلة

الحلقة

تبايعا وان كان) الاعتكاف (ممتاعا) وخرج منه غيرنازم على العود (جلدها) أى النية وجوبا اذا عاين ان
 خرج لما يقطع التتابع بخلاف ما انا خرج لما لا يقطع من قضاء حاجه وأكل وغيرهما ما باتى فانه لا يلزمه
 تجديد النية لشمول النية جميع المدة (وان عين في نذر مسجد) لم يتعين (فله ان يعتكف في غيره) وكذا الصلاة
 لكن يثابن فيما عني (الامساك الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى فتعين لزوم فضلها
 نعم يجوز في الفضل عن الفضول ولا يحسب فجزئ المسجد الحرام عن الاخرين ومسجد المدينة عن
 الاقصى ولا يجوز في الاقصى عن الاخرين ولا مسجد المدينة عن المسجد الحرام ودليل قهواها في الفضل
 ما صبح من غير طعن فيه ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وانما في مسجد
 المدينة بألف صلاة فيما عدا المسجد الحرام وانما في المسجد الاقصى افضل من خمسمائة صلاة فيما سواها
 الا المسجدين الاولين بقربة ما قبله وفي ذلك من يدينه في حاشية الايضاح وينت فيها أيضا ان المراد الاول
 الكعبة والمسجد حولها والثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد به (ويحرم) الاعتكاف على
 الزوج والنفس (غير اذن الزوج والسيد) ثم ان لمقت به منفعة كان حضر المسجد بانها فتقوا به حل

ه (فصل) فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع (ويبطل الاعتكاف) بموجب جنابة يقطره الصائم
 فيبطل (بالجماع) من واضع عدا مع المسلم والاختيار (و) (المباشرة بشهوة انزل) وبالاغتسال كاه
 مسوطا في الصوم وان فعل ذلك خارج المسجد لثاقته ولا يحرم ذلك في الاعتكاف الواجب طلقا وفي
 المستحب في المسجد (و) يبطل (بالجنون والاعمال) ان طرأ بسبب تعدى به لانهما حيث كذا السكر اما اذا لم
 يطرأ بسبب تعدى به فلا قطعان ان لم يخرج من المسجد او خرج ولم يمكن حفظه فيه أو أمكن لكن عسقة
 بخلاف ما انا خرج من المسجد وقد أمكن حفظه فيه بلا مشقة على ما قضاه كلام الروضة وغيره اذا لا
 عذر في اخراجه (و) يبطل بالحيض والاحتلام ونحوهما (الجنابة) التي لا يبطل الصوم كازال ولا مباشرة
 وجماع ناس أو جاهل أو مكره ان لم يغتسل فور الوجوب بالمبادرة بالغسل رعاية للتتابع وله الغسل
 في المسجد ان لم يكت فيه وان خرج له وان أمكنه في المسجد لاداء صورته وغسله من المسجد واذا عاين
 له جدد النية ان كان اعتكافه غير متتابع والافلا (وارد في السكر) المحرم وان لم يخرج المتصرف
 باجدهما من المسجد له دم أهليته للعبادة (واذا نذر اعتكاف مد معينة لزمه) اعتكاف ثلاثا للمنع
 تبايعها فلا يجوز تقديمه عليها ولا تأخيرها عنها وانما يلزم التتابع ان تلفظ بالتزامه سواء كانت المد معينة أم
 غير معينة بخلاف ما اذا نواه فانه لا يلزمه على المعقد (ويقطع التتابع السكر والكفر ونحوه بالجماع)
 وغيرهما مما امر آتينا بفصله (و) يبطل أيضا (تمد الخروج من المسجد) لما ليس ضروريا ولا هو ملحق
 بالضروري (لا) يؤثر الخروج (لقضاء الحاجة) اذا لم يمتد وان كثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه
 ولا يكلف فيه كالأكل الصبر الى حد الضرورة لا غير داره كسبا في المسجد ان تلقى به وله الوضوء الواجب
 خارج المسجد باستباحه (ولا) لاجل (الأكل) وان أمكن في المسجد فقد يسقى منه ويشق عليه
 يختلف الشرب وانما خرج لداره لقضاء الحاجة والا اكل فان تفاحش بعدها عن المسجد عرفا وفي طريقه
 مكان أقرب منه لاثني به وان كان لصديقه أو كان له داران لم يتفاحش بعدها أو أحدهما أقرب بعين
 الاقرب في صورتين والا انقطع تبايعه ولا يضر وقوفه لم شغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت ما لم يعدل
 عن طريقه أو يتباطى في مشيه أو يجماع وان كان سائرا ولا يبطل تبايعه أيضا (ولا الشرب) والوضوء الواجب
 (ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر حضار ولو من بيته (ولا للرض ان شق لبثه
 فيه) لاحتياجه الى نحو فراس وتردد طيب (أو خشي تلوينه) بحيث أو مستقدر فخرج منه بخلاف نحو
 الحي الحيفة والصداع (ومثله في ذلك) (الجنون والاعمال) اذا حصل أحدهما لم يعتكف (ولا) يضر (ان)
 دام في المسجد أو خرج وقد (اكره بغير حق على الخروج) أو خرج خوفا من ظالم أو غريم وهو عدو ولا يثبته

وان كان ممتاعا جردها
 ان خرج لما يقطع التتابع
 وان عين في نذر مسجد افله
 أن يعتكف في غيره الا
 المساجد الثلاثة ويحرم فيه
 اذن الزوج والسيد

فصل فيما يبطل
 الاعتكاف بالجماع والمباشرة
 بشهوة انزل وبالجنون
 والاعمال والجنابة والردة
 والسكر واذا نذر اعتكاف
 مد معينة لزمه ويقطع
 التتابع السكر والكفر
 وتمد الجماع وتمد الخروج
 من المسجد لقضاء الحاجة
 ولا الاكل ولا الشرب ان
 تعذر الماء في المسجد ولا
 للرض ان شق لبثه فيه أو
 خشي تلوينه ومثله الجنون
 والاعمال ولا ان اكره بغير
 حق على الخروج

أومن فهو مسمع أو حريق لعذره كان جل بغير إثمته بخلاف ما لو أخرج مكرها بحق كزوجته وقتن بمسكتان بلا إثم ولكن أخرجه نظام لاداء حق مطل به أو خرج خوف غريم له وهو غني مما طبل أو معسر وله ينسنة فيقطع بتابعه بذلك لتقصده (ولا يقطع الحيض ان لم تسع مدة الطهر) بان طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينفك عن الحيض غالباً بان يكون أكثر من خمسة عشر يوماً فيه نظر رددته في شرح الارشاد ولا يقطع أيضاً خروج مؤنث راتب الى منارة المسجد المنفصلة عنه لكن اقرب منه الى الأذان لانه معصودها للأذان والنف الناس صوته ولا انطروخ لان بقاء عليه محدث بغير اقراره ولا لاجل علة ليست بسببها ولا لاجل أدا شهادة تعين عليه تحصيلها وأداؤه للعذر في جميع ذلك بخلاف أصداده

كتاب الحج

هو لغة القصد وشراؤه قصد الكعبة للأفعال الآتية (والعرة) وهي لغة الزبارة وشراؤه قصد الكعبة للأفعال الآتية (هما فرضان) أما الحج فبالاجماع وأما العرة فلما صاع عن عائشة قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعرة وخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العرة أو أبا جهمي قال لا ضعيفاً نقضاً فأنهم امرأتين من حجة مطلقه وشرطها الاسلام فقط فصاعداً احرام الولي أو ما ذونه عن الجنون والصبي الذي لا يميز وحجته مباشرة وشرطها الاسلام مع التميز واذن الولي فلا تصح مباشرة غيرهما ولا يميز بل ياذن له وليه ووقوع عن حجة التذوق وشرطها الاسلام والتكليف ووقوع عن حجة الاسلام وعمرته وشرطه التكليف والحرة فيجزئ حج الحرام المكلف الفقير واعتماده عن فرض الاسلام والمرئسة الخامسة وجوبهما (وشرط وجوبهما الاسلام) فلا يجبان على كافر أصلي في الدنيا ويجبان على من تدوان استطاع في حال رده ثم أعسر بعد اسلامه لكن لو مات مرتد لم يجز عنه التمتع ووقوعه (والحرة والتكليف) فلا يجبان على رقيق وصبي وجنون لنقصهم (والاستطاعة) لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً والعرة كالحج والاستطاعة عاقل واحدة كائنه نفعاً (ولهما مشروط الأول وجوبه إذا دأبوعته) حتى السفرة (ومؤنة ذهابه وبأيه) الا فتنة من فهو مفسد ومطمع وغيرهما يأتي (الثاني وجود راحله) فاضله عن جميع ما هو وما يأتي ذهاباً وبأياً وان لم يكن له مؤنة أهل ولا عشرة (لن ينهه وبين مكة من حلتان) والاصل فيها وفي الفتنة أنه صلى الله عليه وسلم فسرهم ما السبيل في الآية والمراد بها هنا كل دابة اعتدركو بها في مثل ثلاث المسافة ولو نحو بقل وحمل ووجوب جدها القدرة على تحصيلها ببيع أو إجازة بمن المثل أو باجرة لا بأزيد وان قلت الزيادة أو ركوب موقوف عليه أو على الحمل الى مكة أو موصى بمنفعته الى ذلك والأوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كآهل وظائف الركب من القضاة وغيرهم والشرط اما وجود راحله فقط وهو في حق من ذكر بعد محله أضعف كلياً (أو) وجود (شق يحمل) وهو (لن لا يقدر على الراحلة) بان يلحقه بهامشة شديدة فلا استطاعة معها وابطالها ان يتخلى منها مبيع قيمه فان لحقته بالمحمل وهو شئ من خشب أو نحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اشترط فيه قدرته على الكنيسة وهي المسمى الآن بالبحارة فان عجز فحفه فان عجز فسرير يحمله رجال وان بعد محله لان القرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضله عما مر (والرأى) وان لم يتضرر لان المحمل أستر له ما والشرط وجوده ان المحمل في حق من ذكر (مع) وجوده بركب محمل بلحق بمحج السهم وليس به فهو حذام ولا برص فيما ينظر في السكل فان لم يجد هذا فلا وجوب وان وجدته فالحمل بتمامه ولو لم يزلت تعادله بنص أو متعقلم يتخلى منها حاضر ولا مستعمل بشرط وجوده بشرط (ولا تشترط الراحلة لن ينهه وبين مكة أقل من من حلتين وهو قوي على المشي) بان لم يلحقه بهامشة الا تية اذ ليس عليه في ذلك كنيض ربح بخلاف ما لو ضعف عن المشي بان خشى منه مبيع نعم فانه لا بد له من المحمل في حقه مطلقاً وحيث لم يلزمه المشي فالركوب قبل الاحرام بعده أفضل والا فضل الركوب على القتب والرحل للاتباع (ويشترط كون ذلك كله) أي ما مر من نحو الراحلة والمؤنة (فاضلاً

ولا يقطع الحيض ان لم تسع مدة الطهر

كتاب الحج والعرة

هما فرضان وشرط وجوبهما الاسلام والحرة والتكليف والاستطاعة ولهما مشروط (الأول) وجوب الزاد وأعينه ومؤنة ذهابه وبأيه (الثاني) وجود راحله لن ينهه وبين مكة من حلتان أو شق يحمل لن لا يقدر على الراحلة ولأداء مع وجود شرك ولا تشترط الراحلة لن ينهه وبين مكة أقل من من حلتين وهو قوي على المشي ويشترط كون ذلك كله فاضلاً

عن دينه) ولو مؤجلا وان أمهل به إلى ما به لان الحال على الفور والحج على التراخي والمؤجل محل عليه فإذا
 صرف ماله في الحج لم يجد ما يقضى به الدين (و) عن (مؤتمن عليه مؤتمن) كزوجته وقريبه وماله
 المحتاج اليه والمراة المؤمنة لا لا تقضى به من نحو ملابس ومطعم واعفاف أبدا بركة طبيب وغن أدوية الحاجة
 قريبا وماله وكما ولها حاجة غيرهما إذا تعين الصرف اليه بشرط الفضل عن جيع ما يحتاجه إلى ذلك
 (ذهابا أو بقاء) إلى وطنه وان لم يكن له أهل ولا عشرة لم يبق في الغربة من الوحشة ولتزع النفس إلى الاوطان
 وعلى القاضي منعه حتى يترك لماله نفقة الذهب والياقوت لكنه يخبر في الزوجة بين طلاقها وترك فقها
 عند نفقة يصرفها عليها (وعن مسكن وخادم يحتاج إليه) أي إلى خدمته ونحو زمانة أو منصب تقدر على حاجته
 الناجر عنهم ان كانوا فقيرين لا يلبق ان يلبقوا بغيره من ابداله بالاثني ان وفي الزائد عليه بركة تسكه ومثلها ما التوب
 النفس ولو لم يكن يسع بعض الدار ولو غير نفقة وفي غنى مؤتمن التسك كزمنه أيضا والامة النفس للخدمة
 أو لتقاع كالعبد في ذلك ولا يلزم العالم والمتعلم يسع كسبه لحاجة الماله الان كان لمن كتاب نصبتا وحاجته
 تندفع بأحداهما فينزع يسع الأخرى ولا يجنب يسع سلاحه ولا المحترق يسع آتله (الثالث أمن الطريق)
 أمنا لا تقابل السفر ولتقاع على النفس والبضع والمال وان قل فان خاف على شيء منها لم يلزمه التسك لتضرره
 سواء كان الخوف عاما أم خاصا على المعقد ولا أثر للخوف على مال خطر استصحبه للتحار وكان يامن عليه
 لو تركه في بلدته وبشرط الأمن أيضا من الرصد وهو من رقبه الناس لئلا أخذ منهم مالا فان وجد لم يجب
 التسك وان قل الماله لم يكن المعطى له هو الامام أو نائبه (الرابع وجود الزاد والماله في المواضع المتعاضدة
 منها بئس مثله وهو القصد الدال في ذلك المكان والزمان) فان عدم ذلك ولو في مرحلة أو عند حمله منها
 حين عدم الوجوب والعبرة في ذلك بعرف أهل كل ناحية لاختلافه باختلاف النواحي (و) وجود (علق
 الدابة في كل مرحلة) فليعلم تحمل المؤنة في حمله بخلاف الماله الزاد لكن بحث في المجموع باعتبار العاد في
 كل له وسبقه اليه وسلم وغيره واعتمده السبكي وغيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر (على المرأة) ولو يجوز
 لا تستهي سوا الملكية وغيره (الابن) وجدته مأمورة (خرج معها زوج أو محرم) لها ينسب أو رضاع
 أو صاهرة لمصر من قوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة إذا لم معها زوجها أو ذو محرم ولا يشترط
 عدا التمهال ان الزارع الطيب أقوى من الزارع الشرعي ومثله ما عدا الثقة ان كانت ثقة أيضا اذا يجوز
 لكل منهما انظر الآخر والخلافة لا يجتنب ويكتفى ما روي وأعمى له وجاهة وفطنة بحيث تأمن معه على
 نفسه أو يشترط من يخرج معها ما صاحبته لها بحيث يمنع قطع أعين الفجرة اليها وان كان قديسه لمعتها
 قليلا في بعض الأحيان والامر بالجليل لا بد ان يخرج معهم يامن به على نفسه من قريب وبه ونحوه (أو نسوة
 ثقات) بان لهن بعض صفات العدالة وان كن اما سواء المهاجرات وغيرهن وان لم يخرج معهن زوج أو محرم
 لاحداهن لا تقطع الاطعام باجتماعهن ومن ثم جازت خلوة رجل بامرأتين دون عكسه وأفهم كلامه أنه
 لا بد من ثلاث فغيرها وأنه لا يكتفى بغير الثقات وان كن محارم واعتبار العدد غامر بالنظر لوجوب الذي
 الكلام فيه أما بالنظر لجواز الخروج فلها أن تخرج مع واحدة لفرض الحج وكذا وحدها اذا أمنت أما
 سفرها لغير فرض فحرام مع التسوية مطلقا (الخلاص) أن ثبت على الراحة تغبر مشقة شديدة فمن لا ثبت
 عليها أصلا أو يخشى من ثبوته عليها حدوث تيمم لا يلزمه الحج نفسه بل نائبه بشرطه الآية السادسة
 أن يجد ما من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلدته ما يساعه السرايا من الزمن عند وجود
 الزاد وغيره ومقدرا ما يمكن السير فيه إلى الحج السير المعهود فان احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو في بعض الأيام
 أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج ولا يقضى من تركه لو مات قبله التام ان يجد رفقة بحيث لا يأس الا بهم يخرج
 معهم ذلك الوقت المتعاضدة فقدموا بحيث زادت أيام السفر وأخرجوا بحيث احتاج ان يقطع معهم في يوم آخر
 من مرحلة فلا وجوب بل زيادة المؤنة في الأول وتضرره في الثاني ويلزمه السفر وحده في طريق آمنة لا يحتاج فيها

عن دينه ومؤتمن
 عليه مؤتمن ذهبا أو بيا أو عن
 مسكن وخادم يحتاج اليه
 (الثالث) أمن الطريق
 (الرابع) وجود الزاد والماله
 في المواضع المتعاضدة منها
 بئس مثله وهو القدر الدال في
 ذلك المكان والزمان
 وعلق الدابة في كل مرحلة
 ولا يجب على المرأة الان
 خرج معها زوج أو محرم أو
 نسوة ثقات (الخلاص) أن
 ثبت على الراحة بغير
 مشقة شديدة

الواحد وان استوحش * التاسع أن يحدد ما من الزاد ونحوه عال حاصل عنده فلا يلزمه اتهامه ولا قبول
 هبته لعظم المنفعة فيه ولا شراؤه بمن مؤجل وان امتد الاجل الى وصوله موضع ماله ولا أثر لدن فيه لو جحل
 أو حال على معسر أو منكرو لا يشنه ولا يمكنه النظر بعالمه بخلاف الحال على ملي مقراً أو عليه شئ أو أمكنه
 النظر من ماله بقدره ووجدت شروط النظر والمال الموجود بعد خروج القافلة كلعدهم (ولا يجب على
 الاعلى الحج) والعرة (الاذا وجد قاشاً) وبشرط قدرته على أجزائه ان طلبها ولم تدعى أجرة مثله وكذا
 بشرط قدرة المرأة على أجرة نحو الزواج ان طلبها (ومن حج عن الحج نفسه) وقد أبس من القدرة عليه
 لزماناً أو هرم أو مرض لا يربى برؤيه يسمى معسوا (وجبت عليه الاستئابة ان قدر عليها بعالمه) بان وجد
 أجرة من يبيع عنه باجرة المثل فاضله عما من يبيع بثمنه فلا يشترط كونها فاضله عنها
 الا يوم الاستئابة فقط لانه اذا لم يقاربه يمكنه تحصيل مؤنتهم بخلاف المباشر نفسه (أو يبيع بطبعه) بان
 وجد من يبيع عنه وهو مؤثوق به ولا حج عليه وهو ممن يعصمته حجة الاسلام ولم يكن معسوا بغيره
 القبول بالاذن له في الحج عنه لانه مستطيع بذلك وان كان المطيع أحياناً اجنبية نعم ان كان المطيع أصلاً
 أوفراً وهو ماش فحج بانته لان مشيها يثق عليه وكذلك ان لم يجد ما يكتفي بأيام الحج وان كان راكباً
 كسوا بالافتقار للموت على الكسب أو السؤال كالبعض في ذلك ولو لوسم الطاعة في قرب أو أجنبي لزمه
 سؤال بخلاف ما لو بذله آخر ما لا يستاجر به من يبيع عنه فانه لا يلزمه قبوله نعم ان امتد اجر المطيع الذي هو
 والد أو ولد من يبيع من المعصوب يلزمه القبول ويجوز للعصوب الاستئابة أو حبس (الاذا كان منه وبين مكة
 دون مسافة القصر فليزمه) أن يبيع (نفسه) لانه لا يتعد عليه الركوب في النحل فالخفة فالسري الذي
 يحمله رجال ولا نظر لشقة عليه لاحتياها في حد القرب فان فرض تعد ذلك عليه صحت اناته وان كان مكا
 فصل في المواقيت بحرم العرة كل وقت لان جميع السنة وقت لها نعم يتعنى على الحاج الاحرام بها
 مادام عليه شئ من أعمال الحج كالزمان بقاء حكم الاحرام كبقائه نفس الاحرام ومن ثم لم يتصور جنتان في
 عام واحد ولا في زمنين زعمه تصور بعض الاكثامين العرة ولو في اليوم الواحد اذ هي أفضل من الطواف على
 المعقد والكلام فيما اذا استوى الزمن المصروف اليها وليس (و) يحرم (الحج في أشهره وهي شوال
 وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) فينبغي وقت الاحرام به من ابتداء شوال الى صير يوم النحر فصح الاحرام به
 وان شاق الزمن كان أحرم به مصري بمصر مثلاً قبل فجر النحر (فلأحرم به في غيره وقته) كرمضان اذ بقية
 الحجة (انعمدة) وان كان على المثل ذلك متعذراً وأجرأه عن عرة الاسلام لشدة لزوم الاحرام فاذا يقبل
 الوقت ما أحرم به انصرف فلما يقبله هذا حكم المقات الزمانى (و) اما المقات المسكن فهو ان (من كان بمكة)
 كانت مبقاته بالنسبة للحج وان كان من غير أهلها (فيصر بالحج منها) سواء القارن والمتمتع والقارن فان قارن
 ما لا يجوز فيه القصر لوسافر منها عامر ياتيه في باب وأحرم خارجها ولم يعد لها قبل الووف او لم يمهدهم
 وكذلك ان عاد اليها قبل وقد وصل في خروجه الى مسافة القصر ويستحق من ذلك الأجر للمكي ان استخرج
 عن آفاق ثمانية يلمه الخروج المقات المحجوج عنه ليعمر منه والافضل لمن يحرم من مكة ان يصل سنة
 الاحرام بالمسجد ثم ياتي باب داره ويحرم منه ثم ياتي بالمسجد لطواف الوداع ان أراد فاعلم مندوبه (و) اما
 بالنسبة للعره فليست ميقات بل يحرم من بها (بالعمر من أدنى الحل) من أى جانب شاء فان أحرم بها في الحرم
 انعمدة ثمان خرج الى أدنى الحل فلا دم والا ثم ولزمه دم وأفضل بقاع الحل للاحرام بالعره فالعره لا لا تبايع
 ثم التعميم لاصره صلى الله عليه وسلم عائشة لا اعتبار منه بها الحديبية (وغير المكي) وغنوم ايس عكتمواء
 الا حاق والمكي القاصد مكة للسك (يحرم بالحج أو العرة من المقات) الذي أقمته صلى الله عليه وسلم
 لطريقه التي يسلكها (وهي لثامنة الين بلم ولنجده) أى الين ومنه نجد اخراج (قرن) يسكون الرام (ولاهل
 العراق) وغراسان (ذات عرق) وكل من هذه الثلاثة على مرتبتين من مكة (ولاهل الشام) الذين

ولا يجب على الاعلى الحج
 الا اذا وجد قائداً ومن حج
 عن الحج بنفسه وجبت
 عليه الاستئابة ان قدر عليها
 بعالمه أو يبيع بطبعه الا اذا
 كان منه وبين مكة دون
 مسافة القصر فليزمه نفسه
 فصل في حرم العرة
 كل وقت وبالحج في أشهره
 وهي شوال وذو القعدة
 وعشر من ذي الحجة فلأحرم
 به في غير وقته انعمدة مرة
 ومن كان بمكة فصرم بالحج
 منه او بالعرة من أدنى الحل
 وغير المكي يحرم بالحج
 والعرة من المقات وهو
 لثامنة الين بلم ولنجده قرن
 ولاهل العراق ذات عرق
 ولاهل الشام

لا يمر على ذي الحليفة (و) اهل (مصر والمغرب والحفة) قرية غربية بعد ادخا على نحو ست مراحل من مكة (ولاهل المدينة والحديفة) وهي اهل المسمى الا تبايعا على بينهما بين المدينة نحو ثلاثة اسيال فهي أبعد المواقيت من مكة ومن سلك طريقا لميقات به فان ساءت ميقاته بمنه أو يسرا أحرمت من محاذاته ولا تأتسأسته وراءه أو خلفا فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحزى ويسن ان يحتاط فان حاذى ميقاتين وأحدهما أقرب اليه فهو ميقاته فان استويا في القرب اليه فبقائه الأبعد من مكة وان حاذى الأقرب اليها أو الأقرب استويا في القرب اليها أو اليه أحرمت من محاذاته مما لم يحاذها بعد ما قبل الآخر فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذاته الآخر كالسبيل للدار على ذي الحليفة أن يؤخر احرامه الى الحفة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه مسكنه فان لم يكن بطريقه ميقات ولا حاذى ميقاتا أحرمت على مرحلتين من مكة (فان جاوز الميقات مریدا للنسك) الحج أو العمرة (ثم أحرمت) ولم ينو العود اليها والى مثل مسافته (فعليه دم) لعصائه بالجاوز واجاعا وبلغه العود اليه محرمًا ولا يحرم منه تدارك ما تعذر حتى يقضى به وبعضه بتركه لا العذر وانما يبلغه الدم (ان) أحرمت بعد الجواز في تلك السنة (لبعد على الميقات) ولألى مثل مسافته وان كان تركه للعود اليه لعذر لاساته بتركه الا احرمت من الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه قطع المسافة كلها بحرما وانما تعذر العود (قبل التلبس نسك) فان عاد بعد التلبس نسك ولو طواف القدوم لم يسقط عنه الدم لتأذى النسك باحرام ناقص (والا احرمت من الميقات أفضل) منه (من بلده) لا لا تباع فانه صلى الله عليه وسلم أحرمت بحجته وبعثه تلذبيته من ذي الحليفة

فصل في بيان أركان الحج والعمرة (أركان الحج خمسة) بل ستة (الاحرام) وهونية الدخول في النسك (والوقوف بعرفة والطواف والسعي والحلق) والترتيب في معظمتها الذاب من تقديم الاحرام على الكل والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الحلق على ما تأخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة) بل خمسة (وهي الاحرام والطواف والسعي والحلق) والترتيب في الكل على ما ذكر **فصل** في بيان الاحرام (الاحرامية) الدخول في (الحج أو العمرة أوهما) لما صرح عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وعمره فليعهل ومن أراد أن يهل بالحج فليقبل ومن أراد أن يهل بعمرة فليقبل (ويستقد الاحرام (مطلقا) لما روي الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنية لا باللفظ (للمشا) من حج وعمره وقرآن وان ضاق وقت الحج أو ما لوقت ففقه خلاف والمتمه أنه يبقى مهم ما فان عنه لعمرة ذلك أو الحج فكن فانه الحج وأفهم كلامه أنه لا يجوز العمل قبل التعيين بالنية ثم لو طاف من صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج ولو أحرمت مطلقا ثم أقصد قبل التعيين فاحرم عنه كان مقصده ويجوز أنه يحرم كالحرم زيد ثم ان كان زيدا مطلقا أو غير محرم صلا أو أحرما فاسدا انعقد لهم مطلقا وان علم حال زيد وان كان زيدا فصلا ابتداء تعينه في قصده بخلاف ما لو أحرمت مطلقا وصرفه الحج أو لعمرة ثم ادخل عليها الحج ثم أحرمت كاحرامه فلا يلزمه في الأولى أن يصرفه لما صرحه زيد ولا في الثانية

انحلال الحج على العمرة إلا أن يقصد التشبه في الحال في صورتين (ويستحب التلظظ بالنية) التي يريد بها عماد كركب أو كدما في القلب كما في سائر العبادات (فيقول) بقلبه أو لسانه (نويت الحج أو العمرة) أو الحج والعمرة أو النسك (وأحرمت به لله تعالى وان حج أو عمرت عن غيره قال نويت الحج أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى ويستحب التلبية مع النية) فيقول عقب التلظظ بما ذكره كركب اللهم نسك الخ ثم يسلم أو نحو جهنم التي في فاه أو بالحج والاهلال رفع الصوت بالتلبية والعمر بالنية لا بالتلبية فلو لم يغير ما نوى فانه بغيره بقاوي (و) يستحب (الاكتراثها) أي من التلبية في دوام احرامه حتى لنحو الحائض

ومصر والمغرب بالحفة ولاهل المدينة ذوالحليفة فان جاوز الميقات مریدا فانسكت أحرمت فعليه دم ان لم يعد الى الميقات قبل التلبس نسك والاحرام من الميقات أفضل من بلده

فصل أركان الحج خمسة الاحرام والطواف بعرفة والطواف والسعي والحلق وأركان العمرة أربعة وهي الاحرام والطواف والسعي والحلق

فصل الاحرامية الحج أو العمرة أوهما ويعقد مطلقا ثم يصرفه لمشاة ويستحب التلظظ بالنية فله ولونيت الحج أو العمرة وأحرمت به لله تعالى وان حج أو عمرت عن غيره قال نويت الحج أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى ويستحب التلبية مع النية والاكتراثها

وتسأله كدته تقدير الاحوال من نحو صعود وهبوط واجتماع وافتراق واقبال ليل وانهار وركوب ونزول وفراغ
من صلاوة يكره في مواضع الجلوس (و) يستحب (رفع الصوت بها للرجل) حتى في المساجد بحيث لا يسمعه
الرفع لما خرج من قوله صلى الله عليه وسلم اثنى جبريل فامر ان اخر اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال
ومن قوله صلى الله عليه وسلم افضل الحج العج والتعج ورفع الصوت بالتلبية والتعج خير للبدن اما المرأة
ومثلها الخشني فيندب لها السماع فمما فقط فان جهرت بها كره وانما حرم اذا نال كل احدى صفي اليه
فربما كان سببا للاسراع في التلبية بخلافه فان كل احد من متغفل بتلبية عن تلبية غيره (والا في قول
مرة بوهي التي في ابتداء الاحرام) (فيسرها) ينابح حيث يسمع نفسه فقط على المعتد (و) في هذه (يندبان
بذكر ما حرم به) (لا في ابتداءها) (وصيغتها) المستحبة لتلبية صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه وهي (ليك اللهم ليك
ليك لا شريك لك ليك ان الجدا والنعمة لك والمالك لا شريك لك) ويجوز كسر ان وقصها والكسر اصح واشهر
ويستحب ان يقف وقفة طليقة عند قوله والمالك (ويكرها) أي جمع التلبية المذكورة لا لائق ليك فقط
(ثلاثا) والاعتد بلبسك وهو معنى مضاف الاجابة لعنوا الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج من اب
بالمكان اذا قام به ومعناه انما يقف على طاعتك قامة بعد قامة فالقصد بلبسك التكثيرا للتلبية والابتداع
ما ذكره غير مكروه (ثم) بعد فراغ من تلبيته وتكريرا ثلاثا فان اراد (يصلي) وبسمل على النبي صلى الله عليه
وسلم بصوت اخفى من صوت التلبية لتغير عنوا الا فضل صلاة التسميد (ثم) بعد ذلك (يسأل الله تعالى
الرضا والجنة والاستعاذة من النار) كما روي بسند ضعيف عن فعله صلى الله عليه وسلم (ثم دعا بما احب) ديننا
ودنيا ودين ان لا يتكلم في اثناء التلبية وقد يندب به الكلام كرد السلام وقد يجب كذا انما يشرف على
التسليم ويكره السلام عليه (واذا رأى احراما وغيره مشيا يهجه أو يكرهه قال) يندب باليك ان العيش) أي الغنى
المطلوب الدائم (عيش الآخرة) أي فلا اخرن على فوات ما يحب ولا تأثر يحصل ما يكره وذلك لانه صلى الله
عليه وسلم قال ذلك في أسرار أحواله وفي أسدأحواله فالقول في وقوفه بعد التسليم في جمع المسكين والثاني في
حضر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

فصل في سنن تتعلق بالنسك (ويسن الغسل للاحرام) بسائر كفياته للاسراع حتى للعاوض والنضاه
لان القصد التطيق لكن تسن لهما ان يقولوا في لهما تأخير الاحرام الى الطهر ان أمكن وحتى غير المعين
فيه بوليه ومن عجز عنه لفقد المعسأ أو مشرا نعم يندب ان الغسل برادلقية والنظافة فاذنات أحدهما
بقي الآخر ويجزى ذلك في سائر الاعمال الاتية (ولندخل مكة) وان كان حلالا للاسراع ثم من خرج
من مكة واحرم بالعمرة من قريب بحث لا يغلب التغرير مافقه كالتعميم واعتسل للاحرام لم يسن
له الغسل لدخوله المحصول النظافة بالغسل السابق وكذا من احرم بالحج من ذلك ويسن الغسل ايضا
لدخول الحرم ولدخول الكعبة ولدخول المدينة (ولو قوف عرفة) والافضل أن يكون بعد الزوال (و)
للووقوف في (منزلة) على المشعر الحرام ويكون بعد الغيم (ولرى) جارل يوم من (أيام التشريق) لا تار
وردت في ذلك ولان هذه المواضع يجتمع بها الناس فاشبه غسل الجمعة ونحوها والافضل أن يكون الغسل
لرى بعد الزوال وافهم كلامه انه لا يسن الغسل لرى مرة العقبة يوم الفجر ولا يندب من دلفة ولا
لطواف التمدد أو الاقاضة أو الحلق وهو كذلك اكتفا بما قبل الثلاثة الا لا مع اتساع وقت ما عدا
الثاني والثالث (و) يستحب (تطيب يده للاحرام) بعد الغسل للاسراع وجلا كان أو غيره لا تغزل المرأة
هنا عن الرجال بخلافها في الصلاة في جعلتهم وأفضل أنواع الطيب المسك والاولى سخلطه على الورد
(دون ثوبه) فلا يندب له تطيبه بل يكره ولا يحرم بما سبق عنه بعد الاحرام وله استدامته ولو قوبه لاشته
فيه ولو اخذ من يده أو ثوبه ثم أعاد اليه وهو محرم أو نزع ثوبه للطيب ثم لبسه لم يمتنع التسببه
وكذا الوضوء بعد غسله ولا اثر لاساقه بعرق العذر (و) يستحب للرجل قبل الاحرام (لبس ازوردا) من
للاسراع (أيضين) لخبر مسلم البسوا من يابا بكم البياض (جديدين ثم) ان لم يجد هما لبس (مغسولين)

ورفع الصوت بها للرجل الا
في أول مرة فيسرها
ويندب أن يذكر ما حرم به
وصيغتها ليك اللهم ليك
ليك لا شريك لك ليك ان
الجد والنعمة لك والمالك
لا شريك لك ويكرها
ثلاثا ثم صلى على النبي صلى
عليه وسلم ثم سأل الله
تعالى الرضى والجنة
والاستعاذة من النار ثم دعا
بما احب وذا رأى الحرم
أو غير مشيا يهجه أو يكرهه
قال ليك ان العيش عيش
الآخرة

فصل في سنن الغسل
للاحرام ولدخول مكة
ولو قوف عرفة ومن دلفة
ولرى أيام التشريق وتطيب
بده للاحرام دون ثوبه
ولبس ازوردا أو بضيئ
جديدين ثم يغسولن

وينب غل جديد يغلب احتمال الجاسة في مثله (وتعلين) يلزم أن عوانة ليحرم أحدكم من أن يزور داره أو يعلين
ويكره المصروع والمرعوا والمصرفان ما يحرمان أما المرأة والخشي فلا حرج عليه ما في غير الوحد والكفين
ويستحب له قبل الفصل أن يتنظف بقص شارب وأخذ شربايط وعانة وتظفر الأفي عشر ذى الحجة لم يد
التخصية (و) يسن بعد فعل ما ذكر (ركعتان) أى صلاتهما بنية سنة الاحرام للاستماع ولا يصليهما ما في وقت
الذكر أحقر منهما فافيه في غيرهم مكة ويجزئ عنهما الفريضة والنافلة لكن أن نواهما من ذلك حصل
قوامها ألباوا لا سقط عنه الطلب ولم يشب عليه ما تظروا من في تحية المسجد ثم إذا صلاهما (يعزم بعدهما)
حال كونه (مستقبلا) للقبلة عند الاحرام لغير البضارى بذلك والأفضل أن يعزم (عند ابتداء سيره) فيعزم
الراكب إذا استوت به دابته فاقامة لطريق مكة وللماشي إذا توجه إلى طريق مكة للاستماع في الاول وقدا
عليه في الثاني (ويستحب) الساج (دخول مكة قبل الوقوف) بعرفة للاستماع والكثرة ما يقرب من الفضائل
التي تقوته لودخلها بعد الوقوف (و) يستحب أن يدخلها (من أعلاها) وهو السمي الان يا لحجون وان لم يكن
في طريقه للاستماع وان يدخلها (نهارا) والأفضل له بعد صلاة الصبح للاستماع (ماشيا) (حافيا) ان لم تلقه
مشقة ولم يصح تنجس رجله ولم يضعفه عن الوظائف لانه اشبه بالتراضع والادب ومن تهنى بالمشى والحفا
من أول الحرم بقيد المذكوور ودخل المرأة في شعوره ودخلها أفضل وفيه أن يستحضر عند دخول الحرم
ومكة من الخشوع والخضوع والتواضع ما أمكن ولا يزال كذلك حتى يدخل من باب السلام فإذا وقع بصره
على الكعبة أو وصل الاعمى أو من في ظلماتي محمل يراه لوزال مانع الرؤية وقف ودعا بالماورى ذلك وجا
أحب (وأن يطوف القدوم) عند دخوله المسجد فمد له على تغيير ثيابه أكثر امتزله وغيرها ان أمكنه نيم
ان رأى الجماعة فاقامة أو قرب قيامها أو ضاق وقت صلاة ولونا فله أن وضع الناس من الطواف أو كان فيه رجة
يخشى منها أن يذى بأنا الصلاة فيما بعد الاخير تيز وتحية المسجد فيمهلها أو اغيا يتدب طواف القدوم للدخول
(ان كان) حذلا لأو (حاجبا أو قارنا ودخل مكة قبل الوقوف) لانه ليس عليه عند دخوله طواف مفروض
بضلاف المحقر فانه لا قدوم عليه لانه مخاطب عند دخوله طواف عمرته فإذا فعله لم يدر فيه طواف القدوم
ويحذف حاج أو قارنا دخل مكة بعد الوقوف أو تصافى ليله العرفان لمخاطب طواف حج فافعله لندرج
فيه طواف القدوم أيضا ولا يفوت طواف القدوم بالخلاص وان كان تحية البيت وينبذ ذات الهيئة
تأخيره إلى الليل ويسن لمن قصد دخول الحرم ومكة ان يعزم ينسك

فصل في واجبات الطواف وسننه (وواجبات الطواف على ثمانية) الاول والثاني والثالث (ستر
العورة وطهارة الحدث والنفس) كافي الصلاة وتلي الطواف بالبيت صلاة فلو أحدث أو نجس يذنه أو ثوبه
أو طافه بغير معفو عنه أو عرى مع القدرة على الستر في أثناء الطواف فطهره وستر عوره وبنى على
طوافه وان تعد ذلك وطال الفصل فلا تشترط الموالاة فيه كل موضوع وسن الاستئناف وغلبة الجاسة
في المطاف مما عتبه البلوى فيعني عما يشق الاحتراز عنه أيام الموسم وغيره بشرط أن لا تعبد المشى
عليها وان لا يكون فيها أوفى مما يارطوبه أو العاجز عن الستر يطوف ولا إعادة عليه والا رجه أن للقيم
والتكيس العاجز عن المشى طواف الرضكن ليستديده الفصل ثم ان عاد إلى مكة (لمت ما أعادته
(و) الرابع (جعل البيت على يساره مع المشى أمامه للاستماع فان جعله على يمينه ومشى أمامه أو القهقري
أو أمامه أو خلفه أو على يساره ومشى القهقري لم يصح لما فاته ما ورد الشرع به وإذا جعله على يساره
وذهب تلقاه وجسه فلا فرق على الاوجه بين أن يذهب ماشيا أو قاعدا زحفا أو جوبا أو يكون
ظهوره للسماء ووجهه للأرض أو عكسه وفيما عدا هذه الصور لا يصح بحال وإذا استقبل البيت
لتدويعا فليست عن المروفي الطواف ولو أدى بجزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره (و) الخامس
(الابتداء من الحجر الاسود) للاستماع فلا يتعد عبادا به قبله ولو سها فإذا انتهى إلى البيت استأنه

ونعلين وركعتان يعزم
بعدهما مستقبلا عند
ابتداء سيره ويستحب دخول
مكة قبل الوقوف ومن
أعلاه نارا ماشيا حافيا
وان يطوف للقدوم ان كان
حاجبا أو قارنا ودخل مكة
قبل الوقوف

فصل في واجبات
الطواف ثمانية ستر العورة
وطهارة الحدث والنفس
وجعل البيت على يساره
والابتداء من الحجر الاسود

(و) السادس (محاذاته) أي الجرا أو بعضه عند النية ان وجبت (يجمع منه) أي جمع شقة الأيسر بحيث لا يتقدم من الشق الأيسر على جزء من الجرا فلو لم يجزده أو بعضه بجميع شقة كان جائز بعض شقة إلى جهة الباب أو تقدمت النية على المحاذاة المذكورة أو تأخرت عنها لم يصح طوافه (و) السابع (كونه سبعا) يشنا ولو في وقت كراهة الصلاة وان ركب لغرض فلو تركه من السبع خطو أو أقل لم يجزئه ولو شق في العدد أخذ باليقين كافي الصلاة نعم يسر أنه أن أخذ بغيره من أخبره بالنقص أو ممن أخبره بالتمام فليس له الأخذ بغيره وان كثرة (و) الثامن (كونه داخل المسجد) أن وسع الخارج البيت والشاذرون والجرا قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وانما يكون طائفة به حيث لم يكن جزء منه فيه والافهوطا فيه والشاذرون وهو الحداد القصر للمسكن بين الجانبيين والغربي واليماني دون جهة الباب وان أحدثه الآن عند شاذرون من البيت لأن قريشاً تركته عند سائرهم الكعبة لضيق التفقة ولا ينافيه كون ابن الزبير رضي الله عنهما أعاد البيت على قواعد إبراهيم لانه باعتبار الأصل فلما ظهر الحداد نقص من عرضه لما فيه من مصلحة البناء والجرفيه من البيت ستة أذرع تصل بالبيت وانما لو جمع ذلك الطواف خارج لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارجا وهو قال خذوا عني مناسككم ففي دخل جزء من بدنه في هؤلاء الشاذرون أو أجزأ واحد ارم يصح طوافه ولست قلنا دقيقة وهي أن من قبل الجرا الأسود فرائسه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يترك بدنه في محلهما حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائما (ومن سنه) وهي كثيرة فانه يشبه الصلاة فكل ما يمكن جرائه فيه من سنه لا يعد أن يقال بدنه فيه قياسا عليها (الشيء فيه) ولو أمر أن لا يتابع فلو كسب بلا عذر خلاف الأولى والزحف مكره وليس أيضا الخفا وتقصير الخطا جراه كثرة الجرا (واستلام الجرا) الأسود يبدأ أول طوافه (وتقبيله) من غير صوت يظهر (ووضع جبهته عليه) لا يتابع في الثلاثة ويسن تكرير كل منها ثلاثا ونفضل ذلك في كل مرة فان منعه زوجة من الآخرين استلم بدنه فان جرفه يعود وقبيل ما استلمه فيه ما فان جرفه من استلامه أشار إلى البالد أو بشي فها ثم يقبل ما أشار به ولا يشير للتقبيل بالقم لقبحه ويندب كون الاستلام والإشارة بالبداية التي فان جرفه في السري (واستلام الركن اليماني) يده ثم يقبله فان جرفه من استلامه أشار إليه ولا يقبله ولا يتسلم ولا يقبل الركنين الآخرين لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والجرا الأسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين الآخرين ببيان الجرا وتقبيل واستلام غير ما ذكر من سائر أجزاء البيت مباح ويسن فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو في الأول تأرا كد (والأذكار) المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم والتي صرح عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتني الفنا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار اللهم قنني عار رقتي وبارك لي فيه واخف علي كل غائبة لي بغير بين الجانبيين والاستغفار بالمأثور أفضل من الاشتغال بالقراءة وهي أفضل من غير المأثور ويسن الاسرارهم ما بل قد يصح المهر بأن تأذي به غيره أدى لا يحتمل عادة ويسن الأذكار للاستلام وما بعده (في كل مرة ولا يسن للركن) والختم (الاستلام والتقبيل) أو السجود (الافخوة) المطاف عن الركن لئلا يكن أوتها والضرر به وضرر الركن حاله من وجع ما تقرر للجرا الأسود في هذا الباب يأتي موضعه لوقوع منه والعيان بالله (ويسن للرجل) أي الذكرو لو صياح بخلاف النكتي والائتي حذران من تكسفهما (المرل في) الاشواط (الثلاثة الأولى) مستوعبا البيت فأما الأربعة الباقية فيمضي فيها على هيئته لا يتابع ويكره وسببه اظهار القوة لكرامته كما قالوا عن الصحابة حين قدومهم لمرقة القضاء قد وهتهم حتى المديفة فلقوا منها شدة وجلسوا يسترونها فامرهم صلى الله عليه وسلم به لذلك حتى قالوا هؤلاء أجال من كذا وكذا وانما شرع مع زوال سببه لان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو فاعله وأمرهم فيذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام وأهله وانما يسن الرمل (في طواف بعدهم) مطلوب في حج أو عمرة وان كان عيكا فان رمل في طواف القدم وسعى بعدهم لم يرمل

ومحاذاته بجميع بدنه وكونه سبعا وكونه داخل المسجد وخارج البيت والشاذرون والجرا ومن سنه المشي فيه واستلام الجرا وتقبيله ووضع جبهته عليه واستلام الركن اليماني والأذكار في كل مرة ولا يسن للمرأة الاستلام والتقبيل الا في خلوة ويسن للرجل الزمل في الثلاثة الأولى في طواف

بعدهم

الطهارة والستر وتحري تناول المسعى والموا لافيه وبينه وبين الطواف ويكره للساعي أن يقف أثناء سعيه الحديث أو غيره

فصل في الوقوف (وواجب الوقوف حضوره بأرض عرفة أي يميز منها (الخطبة) لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها وقفوهي معروفة وليس منها عرفة ولا عرفة ومسجد إبراهيم صلوات الله على نبينا وعليه آخره منها وأصدر من عرفة ويشترط كون الحضور فيها (بعد الزوال يوم عرفة) وهو تاسع الحجية ويكتفي حضور الحرم فيها في الوقت المذكور (و) لو كان (مارا) في طلب آب أو غيره وان قصد صرف حضوره عن الوقوف (ونائما) كافي الصوم (بشرط كونه عاقلا) فلا يكتفي الوقوف مع أغما أو جنون أو سكر كافي الصوم لا تناء أهلية العبادة يقع حج المحنوث نقلا (ويبقى) وقت الوقوف (إلى الشجر) أي فجر يوم النحر لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج (وسننه) كثيرة فمنها (الجمع بين الليل والنهار) لا يتابع فلا دم على من دفع من عرفة قبل الغروب وان لم يعد اليه لبعده لما في الخبر الأصح أن من أتى عرفة قبل الفجر ليلا أو نهارا فقد تم حجه ولو لم يدم لكان حجه ناقصا ممن يسن دم وهو دم ترتيب وتقدير يخرج من خلاف من أوجب (و) يسن لهم (التهايل) وأفضله لاله الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير بن قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه أفضل ما فاته هو والنيون يوم عرفة (و) الذكرو منه (التكبير والتلبية والتسبيح والتلاوة) وأولها سورة الحشر لا ترفعها (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأولها صلاة التشهد (واكثر) جميع ذلك وغيره من الأدكار والأدعية من حين يقف إلى حين ينهز أو كثر (البكاء معها) يتضرع وخشوع وخشوع فهناك تسكب العبرات وتقال العثرات وتكون كل دعا تلاوا ويفتحه بالتحميد والتسبيح والتسبيح والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمه بمثل ذلك مع التأمين أو يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه ويكره الإفراط بالجهر وتكلم السجدة (و) يسن للواقف (الاستقبال) حال الدعاء وغيره (والطهارة والستارة) ليكون على أكل الأحوال (والبروز للشعر) الاعتذار بأنه ضار أو ينقص دعاؤه واجتهاده في الأدكار ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استقبل بعرفات مع أنه صبح أنه استقبل شوب وهو زير الجرة (و) أن يحضر الوقوف في موقفه صلى الله عليه وسلم وهو (عند الحضرات) الكبار المعتبرة في أسفل جبل الرحمة الذي وسط أرض عرفة ومحل نبي ذلك (الرجل) أي الذكر (وحاشية الموقف) أي الوقوف بها (للرأة) والخمى (أولى) كانتف آخر المسجد ثم انشق عليه جاذل أفرق أهل أو غيره لم يدب ذلك (و) يسن (الجمع) قديما (بين العصرين) الظهر والعصر بمسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه في أول وقت الوقوف للإتياع ويكون بعد أن يخطف الامام خطبتين وإنما يجوز الجمع المذكور (للسافر) دون المقيم لأنه بسبب السقرا لا النسك (و) يسن (تأخير المغرب إلى العشاء) للسافر لبعدهما) تأخيرا (عز دلته) للإتياع ومحل منه ان كان يصل من دلته قبل مضى وقت الاختيار للعشاء أو الألف سنة أن يصل كل واحدة في وقتها ما غفر المسافر فلا يجوز له الجمع تأخيرا أيضا لما مر

فصل في الحلق وقدمه ان ركن في الحج والعمره فلا تحلل بدونه إلا أن لا شعر رأسه (وأقل الحلق) الذي هو ركن (إزالة ثلاث شعرات) من شعر الرأس وان نزل عنه باللسواء أزال ذلك بثقب أو حرق أو قص أو غيرهما سائر طرق الإزالة على دفعة أو على دفعات فلا يكتفي بأدوية الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه ومن غيره ولا أخذه شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لا شعر بجميع رأسه أو بضعه من أرا أو لوسى على ما لا شعر عليه تشبيها بالخالقين وان يأخذ من نحو لحية وشاربه وما ببت بعد دخول وقت الحلق لا يؤمر بأزالته لأن الواجب بقت شعر أشكل الأحرار عليه (ويذهب تأخيرهم) أي الحلق (بعد رمي جرة العقبة) يوم النحر وقد قدم على طواف الأضحية في ذلك اليوم للإتياع (والإتياع بالعين) من الرأس بأن يبدأ بجميع شعرة العين

فصل في وجوب

الوقوف حضوره بأرض

عرفة لحظة بعد الزوال يوم

عرفة وما را وأثناء بشرط

كونه عاقلا ويبقى إلى الفجر

(ومنه) الجمع بين الليل

والنهار والتهايل والتكبير

والتلبية والتسبيح والتلاوة

والصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم وأكثر البكاء

مهما والاستقبال والطهارة

والستارة والبروز للشعر

وعند الحضرات للرجل

وحاشية الموقف للرأة أو

والجمع بين العصرين للسافر

وتأخير المغرب إلى العشاء

للسافر لبعدهما مع ما دلته

فصل في وأقل الحلق

إزالة ثلاث شعرات ويندب

تأخير رمي جرة العقبة

والإتياع بالعين

واستقبال القبلة واستيعاب
الرأس للرجل والتقصير
للرأه

فصل في واجبات الحج
ستة ملبت بجزدقة وهوان
يكون ساعة من النصف
الثاني فيها ولا يجب على من
له عذروى جرة العقبة
سعا وري الجرات الثلاث
أيام التشريق كل واحد مبعبا
وميت بالمال الثلاث أو
الثلثين الأوتين إذا أراد
النفر الأول في اليوم الثاني
والاحرام من الميقات وطواف
الوداع

فصل في وسن الوقوف
بالشعر الحرام بجزدقة وأخذ
حصى جرة العقبة منها
وقطع التلبية عندا شداء
الري بجمرات قلعة والتكبير
مع كل حصة ويدخل وقت
الحلق وري جرة العقبة
وطواف الافاضة نصف
لسله الصر وري في الرى الى
آخر التشريق والحلق
والطواف أياما وتسن المبادرة
بطواف الافاضة بعد روى
جرة العقبة ويدخل مكة
ويطوف ويسعى ان لم يكن
قد سعى ثم يعود الى منى
ويبيت بها الى التشريق
ويرى ككل يوم من أيام
التشريق الجرات الثلاث
بعد الزوال كل واحد مبعبا
حصىات ويشترط روى

(واستقبال) الملقوق لجهة (القبلة) والتكبير بعد الفراغ (واستيعاب الرأس) بالحلق للرجل بأن يبلغ به الى
العظمين الذين عند عنق الصدغين لانهم ما انتهى نبات شعر الرأس والحلق (للرجل) أفضل (والتقصير
للرأه) ومثلها الخفى أفضل خبرا يداود ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير ويكره لها الحلق بل يحرم
بغير إذن عليها أو سدها ان كان يتقص به استناعه أو قبحه لامة

فصل في واجبات الحج (وواجبات الحج ستة) الاول (الميت بجزدقة) للاتباع وهي ما بين ما زى عرفة
ووادى محسر (وهو) أى الميت الواجب (أن يكون ساعة) أى لحظة (من النصف الثاني) من ليلة النحر (فيها)
وان كان مارا كافى عرفة وقيل الميت بما ركن ليصالح الحج بدونه (ولا يجب) كبيت منى وري الجمار (على من
له عذر) يمته منه كأن يخاف على محترم أو يشتغل عند سائر عرفة أو يطواف الافاضة أو عن الرى بالرى
أو عذو عن الميت حتى يسقى الناس (و) الثاني (رى جرة العقبة سباعا) الثالث (رى الجرات الثلاث) أيام
التشريق كل واحد مبعبا (و) الرابع (ميت بالمال الثلاث أو الثلثين) لا وتين إذا أراد النفر الأول في اليوم
الثاني من أيام التشريق (و) الخامس (الاحرام من الميقات) السابق لمن عليه أو خرج منه مره باللسك
(و) السادس (طواف الوداع) على كل من أراد مفارقة مكة الى مسافة القصر مطفا أو الى وطنه وان كان
قريسا ويجب حتى على حاج أراد الرجوع من منى الى بلد وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى ويسقط
دمه بعد عودته قبل باوغ وطنه أو مسافة القصر ولا يلزم سائلا أو تفسا طهرت بعد مفارقة عمران مكة ومتى
مكث بعدها أو بعد ركضه والدعاء عقبها أعاده وان كان معذورا ما لم يكن لاستغاله بأسباب السفر أو بصلاة
جماعة أقيمت والسنة له إذا انصرف بعد من عشى ثلثا بوجهه مستدبرا البيت لامتثالا لليلة ولا ما نيا الهقري

فصل في بعض سنن الميقات والرى وشروطه (ويسن) بعد صلاة الصبح بغسل (الوقوف) بجزء
من مرفة لم تستقبل القبلة أو الأفضل أن يكون (بالشعر الحرام) وهو البناء الموقوف لالت (بجزدقة)
فيذكر الله تعالى ويدعو الى الاسفار لا لاتباع ثم عقب الاسفار يدفع الى منى يسكنه ومن وجد فرجة
أسرع كالدفع من عرفة ويسن ان يزيد في الاسراع إلى بلغ وادى محسر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادى
للاتباع (و) (يسن) أخذ حصى جرة العقبة (وهو سبع من غير كسر منها) أى من مرفة ليلة لا يزيد
لثلاث قطع منه شئ أو يأخذو حصى بقية الرى من محسر أو غيره من منى ولا يأخذنه من المرمى لان ما قبل
رفع كجود وشوهد ولولا ذلك لسا د الحصى على نوالى الأزمان المتطاولة ما بين الجبلين (و) (يسن) قطع
التلبية عندا شداء الرى بجمرات قلعة (لشروعه في أسباب التحلل ويرمى الرأه قبل نزوله لان الرى
تحتة متى فلا يبدأ بغيره (والتكبير) في كل روى (مع كل حصة) فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله
أكبر والله الحمد (ويدخل وقت الحلق ورى جرة العقبة وطواف الافاضة نصف ليلة النحر) لمن وقب قبله
و يستحب تأخيرها الى بعد طالع الشمس للاتباع وما بينا منه ما قطع التلبية معه (ويبقى الرى) لجرة العقبة
وللبعيرين الاخيرتين أداء (الى آخر) أيام (التشريق و) (يقى) الحلق) يعنى ازالة ثلاث شعرات (والطواف)
المتبوع بالرى ان لم يكن سعى عقب طواف القدوم أى وقتها (أيما) فلا يفوتان مادام حالان الاصل
عدم التوقيت بالليل نعم بكرة ما خدعهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن أيام التشريق أشد كراهة وعن
خروجهم من مكة أشدوا شدة من فاته الوقوف لا يجوز له الصر على احرامه الى السنة القابلة لان احرام سنة
لا يلحق لآخرى فكان وقتها فاته بخلافه هنا فان وقتها ما بان لتكتمه منامى أراد (وتسن المبادرة بطواف
الافاضة) يوم النحر (بعد روى جرة العقبة) والحلق (فيدخل مكة ويطوف ويسعى) بعد الطواف (ان لم يكن
قد سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود الى منى) ليصل بها الظهر للاتباع في كل ذلك (و) (بيت و) (وجوب) (بها)
أى يعنى معظم (اليالى) أيام (التشريق و) (يرى) وجوب (كل يوم من أيام التشريق في الجرات الثلاث) وانما يدخل
وقتها بالزوال بغيرى (بعد الزوال كل واحد مبعبا) حصىات ويشترط روى جرة العقبة من أسفلهما من

بطن الوادي وأما ما يقع كثير من الجهلة من الرمي من أعلاه فباطل لا يعتد به رمي (السبع الحصيات)
 إليها والى غيرها (واحدة واحدة) إلى أن تفرغ السبع للاستماع ولو شكر برخصة فلورى حصتين معا
 فواحدة وان وقعتهما تباراً ورتبتين فثنتان وان وقعتا معا اعتباراً بالرأي (وترتيب الجرات في أيام التشريق)
 بأن يبدأ بالجرة الأولى وهي التي تلي مسح الخف ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاستماع فلا يعتد برمي الثانية
 قبل تمام الأولى ولا يرى الثالثة قبل تمام الأولى ويستترط يتقن السبع في كل جرة فلا يشك في على الأقل
 ولو ترك حصة وشك في محلها جعلها من الأولى فيرميها ثم يعيد رمي الأخيرة لأن المالواة بين الجرات
 لا تستترط لكنها سنة ويجب عدم الصارف في الرمي كالطواف وأما بقية حجر الرمي يقينا لا بقاؤه فيه وقصد
 الجرة فلورى إلى غيرها كأن رمى في الهواء أو إلى العلم المتصوب في الجرة أو الحائط الذي يجمره العقبة كما يفعله
 أكثر الناس لم يكف (وان يكون) الرمي (بين الزوال والغروب فيها) أي في أيام التشريق وهذا ضعيف
 فسيصير هو نفسه بأنه يتدارك في الباقي إذا وقع فتقول عبارته هنا على أن هذا واجب على من أراد الرمي
 في وقت الاختيار لو كان الرمي واجباً لانه لا بد منه في حصول ثواب وقت الاختيار (وكون الرمي به
 حجراً) ولو باقوا نحو حجر حديد أو بارو وعقبت ذهب وقصد لانه صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وقال مثل هذا
 فأرموا وخرج بالجر فقالوا لولا أن الرمي بالذهب والفضة لا يعملون النور المطبوخة والزنج والمدر والحصى والآخر
 والخرف والمخ والجواهر المطبوعة كالذهب والنفضة (وان يسمى رمياً) فلا يكتفى بوضعه في الجرة (وكونه باليد)
 للاستماع فلا يجزئ بغير القوس والرجل ولا بالقلاع ولا بالقلم ثم إن عجز عنه باليد جاز بالرجل (وسننه) كثيرة
 منها (أن يكون) الرمي باليد اليمنى وبطاهر أو بقدر حصى الخذف (بالخام أو بالمال المجتنب وهو قدر الباقلاء
 نظير مسلم عليكم بخصي الخذف الذي رمى به الجرة ودونه وفوقه مكروه ويكره أخذه من الحبل والمسيحان
 لم يكن أجزأه منه والآخر ومن الرمي ومن موضع يجس وان غسله لبقاءه سقاده كما بكره الا كل فيناه
 البول بعد غسله وروى بذلك استحباب غسل حصى الجرات قبل الرمي. وان أخذها من محل طاهر ويجب على
 من عجز عن الرمي لغومض أو جرح أن يستناب من يرى عنه وانما يجزئه ذلك أن يس من القدرة في
 الوقت واستناب من رمى عن نفسه والا وقع عن النائب (ومن ترك رمي جرة العقبة أو بعض أيام التشريق)
 جازاه (تداركه في باقيها) لانه حينئذ يكون أداءه جميع يوم الصلوات أيام التشريق وقت لاداء الرمي لانه لو وقع
 قضاء دخله التدارك كأقوف بعد قوافه ولان محضه مؤقتة بوقت محدودوا القضاء ليس كذلك ويجب عليه
 الترتيب بين الرمي المتركة ورمى يوم التدارك فان خالف وقع عن المتركة فلورى إلى كل جرة أربع عشرة
 حصاة تسبعان أسمة وسبعان يومه لم يجزئه عن يومه ويجزئ رمي المتركة ليلا وقبل الزوال (ومن أراد
 النفر من منى في ثلثي أيام التشريق جاز) لادم عليه لقوله تعالى فنحبل في يومين فلا تم عليه وانما يجزئ
 ذلك بشرط أن يبيت المبيتين الأولتين والألم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا يرى يومها حيث لم يكن معدوداً
 وطرود ذلك في الرمي أيضاً وان يكون نفر بعد الزوال والرى وقيل الغروب والألم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا
 يرى يومها فان غربت بعد ارتفاعه وقبل انقضاءه من منى فله النفر وكذا ان غربت وهو في شغل الارتمال على
 ما في أصل الروضة لكن المحقق في الشرح الصغير ومناسك التوحي بأنه يجمع عليه

فصل في الحج تحللان في لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحضيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم
 وانقسل بخلافه المبرئ ليس لها التحلل واحده وهو الفراغ من جميع أركانها القصر زمنها غالباً بالجنابة
 (الأول يحصل باثنين) ثلاثة (رمي جرة العقبة والحلق) يعني إزالة ثلاث شعرات (وطواف الأفاضة)
 المتبوع بالسي أن لم يكن سعي بعد طواف القدوم (وبالثالث) من الثلاثة المذكورة (يحصل التحلل الثاني
 ويحل بالأول) من التحللين (جميع المحرمات) على الحرم الأتية (الاكساح) أي الوطء (وعقده والمباشرة
 بشهوة) يحل (بالتحلل الثاني باقياً) وهو الثلاثة المذكورة ولو أغروى يوم النحر عن أيام التشريق ولم يمه

السبع الحصيات واحدة
 واحدة وترتيب الجرات في
 أيام التشريق وأن يكون
 بين الزوال والغروب فيها
 وتكون المرمى به حجراً وأن
 يسمى رمياً ولا يكتفى باليد
 (وسننه) أن يكون بقدر
 حصى الخذف ومن تركه
 رمي جرة العقبة أو بعض
 أيام التشريق تداركه في
 باقيها ومن أراد النفر من منى
 في ثلثي أيام التشريق جاز
 فصل في الحج تحللان
 الأول يحصل باثنين من رمي
 جرة العقبة والحلق وطواف
 الأفاضة والثالث يحصل
 التحلل الثاني ويحل بالأول
 جميع المحرمات الاكساح
 وعقده والمباشرة بشهوة
 وبالتحلل الثاني باقياً

بده توقف التحلل على البديل ولو صوما لقيامه مقامه ويس استعمال الطيب بين التحليلين وناخرا لو طعن
رى امام الترمذى

[illegible]

فصل في قدم الترتيب والتقدير (ودم التفتح والقران وترك الاحرام من الميثاق وترك الرمي والميثاق بمختلفة
أولى) وترك طواف الوداع (شأنه أخفى) عفة وصنا ويجزئ عنها سبع ذبائح أو شقوق بوجوب بالقران من العرة
وبالاحرام بالتحج فيقوم تقديسه على الاحرام بالتحج لاعل القران من العرة لان ما وجب بسنتين يجوز تقديسه
على احدهما الاعلام ما لا يفضل فيه يوم النحر (فان يجزئ عن الدم كان له بحد موعده أو وجد ما كثر من
نعم منته أو غلب عمله أو احتاج الى حرفة في شئ من فحوص سفره (صام) وجوباً (عشرة أيام ثلاثة في الحج)
ان تصور وقوعه سابقه كالاعمال الثلاثة الاولى كالقبية فيصوم الثلاثة عقب أيام التشرى في وقت صوم التي
في الحج من الاحرام به اليوم النحر فلا يجوز تقديسها عليه ولا تأخيرها أو ما يجزئ منها عنه وسبقه الاحرام
الحج قبل سادس الجذية صومه قبل يوم عرفة لا يسر الحاج فطره ولا يجب عليه تقديم الاحرام لمن تمكنه
من صوم الثلاثة قبل يوم النحر بل ان أحرم قبل يوم عرفة زاد الصوم أدامه الا لم يعد أيام التشرى ويكون

قضاء لاثم فيه ولو علم أنه يجد الدم قبل فراغ الصوم لم يجب استناره وإذا لم يجد لم يجز تأخير الصوم ولو وجد
قبل الشر وعينه لم يذبحه لان العبرة في الكفارة بحال الاداء وبعد الشروع لم يذمه (وسبعة اذارجع
الى وطنه) لاقى الطريق لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وروى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم قال للمعتن من كان معه هدى فليدوم لم يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجع الى أهله ومن وطن: مكة بعد فراغ الحج صام بها او افلا ومتى لم يصم الثلاثة في الحج لزمه صوم الثلاثة
قضاء كامر والسبعة اداء الترتين بين الثلاثة والسبعة بأربعة ايام يوم النحر واثم التشريق في اداء الثلاثة
الاول وسوم في البقية ومدة مكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء فلو صام العشرة ولاء
حصلت الثلاثة فقط

فصل في محرمات الاحرام (يحرم بالاحرام) المقدس والمطلق (سنة انواع) أحدها يحرم على الرجل ستر
رأسه أو بضعه) كالباض الذي وراة الاذن بما يعتد سائر اعرافا كعصابة وعمرهم وطين وحناء مخبئة بخلاف
ستره بما يحيط شتره رأسه وهو دح استعمل به من رأسه ووضع كفوفه وغيره وكذا يحول كقعة
على رأسه ما يقصد السترة وهو سد سدوة عملة لان ذلك لا يعتد سائر اوجبه عليه كشفه في من يجاور
رأسه ليهتق كشفه الواجب (و) يحرم عليه أيضا (ليس يحيط) بالحاء المهملة سوا الحاط (بدنه أو عضو
منه) أو ضوضه كخرقة لحيته سواء كان المحيط زاجا شفاها أو محططا كالحص أو منسوجا كالدرع أو
معقودا أو ملزقا كالنوبن البدل لا بد من لبسه كالعادة وان لم يدخل البدن الكم وان قصر الزمن بخلاف
ما لو اتى على نفسه فرجة وهو مضطجع وكان بحيث لو تقدم لم تستكمل عليه الا بجزء واحد من الارض ولا فدية
كالواردي أو تزرقي قصيص أو سراويل أو بازار لقمة من رفاع أو واحد من رجله في ساق الخفاف أو الخف
بجوصادة ولف عليه من طيات أو تقلد نحو سيف أو شدة نحو منطقة في وسطه أو عدة الازار بسكة في
معهده أو شدة يحيط أو شتر طرفه في طرف رداءه بخلاف شتر في رداءه يحيط أو بدونه أو خله بما يتخلل
قائه لا يجوز فدية الفدية كالجعل له ان رافا في عراوات ساعدت (و) يحرم (على المرأة ستر وجهها) بما
في الرأس دون ستر بقية بدنها بالحيط أو غير من الملبوسات فانه لا يحرم الملبوسات فانه لا يحرم الملبوسات فانه لا يحرم
وسلم هي النساق في احرارهن عن القفازين والنقاب وبقي عانت من الواح حاطا للرأس سوا في
ذلك الحرة والامة وان ترضى على وجهها أو باحتياف مخبئة أو غيرها ولو لغير حاجة ثم ان أصابها باختنازها
أو نسيه اختيارها ولم ترقه فوراً أتمت وزمتها الفدية (و) يحرم عليها أيضا (ليس القفازين) بالكفين أو
أحدهما یا حدهما الخمر السابق أو غيره وهو من يعمل باليد يزرعى اليدس والمخسوخ وغيره ويجوز ستر يدها
بغيرهما ككم وخرقه (الثاني الطيب) فيحرم على كل من الرجل والمرأة ولو أنشم (في) ظاهر (بدنه)
أو في باطنه كأن كان أو احتقن أو استعط به (أو نوبه) أي ملبوسه حتى نعله انتهى عنه في النوب وقيس
به البدن والمراد الطيب هنا ما يقصد بريحه غالباً كسك وعود وورس وزرجم وريحان فادسى ومنه
الكاذي والباغية ونافرو وبنه سيج وورد وبان ودهنها وهو ما طرحت فيه لامتزج سمسمة بها بخلاف
ما يقصد به التداوى أو الاكل وان كان له رائحة طيبة كتفاح وارج وقرنفل وسبل وسائر الالبازير الطيبة
ولو استعمل الطيب في غير هذا استعماله أو كاه وكذا ان نبي لونه فقط بخلاف بقايا الطعم مطلقا أو لارج
ظاهرا أو خفيا لكنه يظهر برش الماء عليه ثم احرمن الطيب مباشرة على الوجه لانه قد يمان بصلقه
بدنه أو ملبوسه فلا يضر من طيب يابس عبق به ريحه لا عينه ولا يمل العود أو كله وكذا ريحه بالخالص
عند تحريكه وشم الزرد من غير أن يصبقه بأفخوشه ما لم يغيران به سبه على بدنه أو ملبوسه وحل تحموسك
في خرقه مشدودة أو قارة غير مشقوقه (الثالث دهن شعر الرأس والليحة) ولومن امرأة وان كانا مخلوقين
بدن ولو غير مطيب كسمن وزبدونهم وشعر ذائنين ومعتصر من حب كزيت خبز الحرم أشعث أغبر أي

وسبعة اذارجع الى وطنه

فصل في محرم الاحرام

سنة انواع (أحدها) يحرم

على الرجل ستر رأسه

أو بضعه وليس يحيط

أو عضومته وعلى المرأة

وجهها وليس القفازين

(الثاني) الطيب في بدنه أو

نوبه (الثالث) دهن شعر

الرأس والليحة

شأنه لما مر به ذلك بخلاف اللين وان كان أصل اللحم لانه لا يسمي دهنا ونحو الشارب والحاجب بما قصد
تقشيره وتبرينه من شعر الوجه كالرأس واللحية فيملاذ كرو ولا يحرم دهن رأس أو قرقع أو صلح ولذا قيل أمر د
ولا سائر شعوره بدنه لاستقام المعنى (الرابع ازالة) شئ وان قل من (الشعر و) كذا من (الظفر) لقوله تعالى
ولا تحلقوا رؤسكم أي شعور هاروقس به شعر رقة البدن بالخلق غيره لان المراد الازالة وتبازلة الشعر ازالة
الظفر بجماع الترفه في الجمع ويستثنى من ذلك شعر رقبته بعينه وتأتي به أو طال بحيث يستبر بصرة وظفر
انكسر فلا يتم عليه بقطع المؤذي فقط وما يحرم عليه أيضا مقتدات الجماع ان كان عدا به فهو حرم
على الخلال عكس منه ما ولو بين التحلين وان لم ينزل حتى النظر لكن بشهوة بخلاف الدم فانه لا يجب الا في
مباشرة عدا بشهوة كما يأتي وان علم ان هذه المحرمات المذكورة يجب في كل منها دم وانهم قد تحبب وتشد يد (فان
ليس أو تطيب أو دهن) ولو (شعرة أو باشر بشهوة أو استثنى) يده أو يد غيره (فانزل) وكان قد فعل اللبس
أو ما بعده حال كونه (عامدا على المختار الزم) الدم الا في بخلاف ما لو فعل شيئا منها ناسيا للاجرام أو مكرها
عليه أو جاهلا بغيره أو يكون الممسوس طبيبا أو رطب العذرة فان علم التعريم وجهه وجوب الفدية بزمته
لان حقه الامتناع وان علمه بعد فعله اللبس جهلا أو خرازا لزمه فوراع الامكان عصى وزمته الفدية أيضا
وقلزمه أيضا ان لبس أو ستر لحاجة كخر نعم للعاجز عن تاسومة وبقاب لبس سرموزة وزبول لا يستبر الكهين
وختف قطع أسنفل كسبه وعن ازال لبس سراويل ولام في ذلك ولو فقد الراداء ارتدى بالقبض ولا يلزمه
أو لنعل أو الأزار لم يلزمه قبول شره نسيت ولا بهتة ويلزمه قبول عارته ومحل لزوم مقتدات الجماع
ما لم يجمع والاندراج في بدنه يخرج بقوله باشر ما في النظر بشهوة أو قبل بمحال كذلك فانه لادم عليه وان
أنزل ففهم الكنه بانه كما مر وهذا مستثنى من قاعدة أن كل ما حرم بالاجرام فيه الفدية ومن المستثنى أيضا
عقد النكاح والاصطبا اذا أرسل الصيد والسبب في امساك ونحوه في قتل غيره الصيد (أو أزال ثلاثة
أظفار أو أكثر مواليا) بان اتخذ زمانا المكان (أو) أزال (ثلاث شعرات أو أكثر مواليا) بان اتخذ
ما ذكر (ولو) أزال ذلك حال كونه (ناسيا) للاجرام أو غرمتها أو جاهلا بغيره (وجب) عليه الدم الا في
للاية وكسائر الاتلافات والشعر يصدق بالثلاث وكذا الاظفار وفارق هذا ما قبله حيث أثبت فيه الجهل
والنسيان لانه تمتع وهو يعتبر فيه العلم والقصد وفارق ما لو أزالها بجهل أو مغمي عليه أو صبي لا يميز فانه
لا فدية عليهم بان النسيان والجاهل يعقلان فعملهما في نسيان الى تقصير بخلاف هؤلاء ولو أزال الشعر أو
الظفر بقطع الجلد أو العضو لم يجب شئ لان ما أزيل تابع غير مقصود بالازالة ويجوز بالخلق لا في شحوة بل
وحرر وفيه الفدية وياثم الخالق بلا عذر والفدية على الملوحي حيث أطلق الامتناع منه أو من نار أو حرق
شعره لانه فيه أمانة ولزمه دفع متلفاته فان لم يطق امتناعه في الخالق والمباوغة طالبته لان نسكه يتم
بإتمامه (واعلم) ان هذا المحظورات اما استهلاك الخلق أو استمتاع كالطيب وهما النوع ولا يتداخل فداؤها
إلا ان اتخذ النوع كطيبه أو لولسه بأصناف أو بصنف مرتين فأكثر أو حلق شعر رأسه وذنته وبدنه واتخذ
الزمان والمكان عدا ولم يخطئ منهم ما تكسر ولم يكن مما يقابل بخل أو نحوه لان ذلك يعد حسنة خصلة واحدة
نعم لو جمع فأنسد ثم جامع ثانيا لم يتداخل لاختلاف الواجب وهو بدنة في الأول وشاة في الثاني فان اختلف
النوع حلق وقلم تعددت مطلقا لم يتداخل الفعل كان لبس ثوبا طبيبا أو طلى رأسه بطيب أو باشر بشهوة
عند الجماع وتعددت أيضا باختلاف مكان الحلقين أو اللبسين أو التطيين أو زمانه ما لو بخل تكسر وان نوى
بالكفارة بالمضى والمستقبل ولا تدخل بين صيود أو شجار والدم الواجب هنا هو (ما يجزئ في الاضحية)
صفة وسنائه سبع بدنة أو بقرة (أو اعطاه مستقسا كين أو فقرا) ثلاثة أصم (كل مسكين نصف صاع)
وهو نحو قدح مصري أو الصاع قدحان بالمصري تقريبا كما مر في ذكاة النيات (أو صوم ثلاثة أيام) فهو مخير
بين هذين الثلاثة (وفي شعرة أو ظفر مد) من الطعام وهو نصف قدح ليس ببعض الدم هذا ان اختار الدم

(الرابع ازالة الشعر)
والظفر فان لبس أو تطيب
أو دهن شعرة أو باشر بشهوة
أو استثنى فانزل عامدا علما
مختارا الزمسه أو أزال ثلاثة
أظفار أو أكثر مواليا
أو ثلاث شعرات أو أكثر
متواليين أو ناسيا وجوب
ما يجزئ في الاضحية أو اعطاه
سبعة مسكين أو فقرا كل
مسكين نصف صاع أو صوم
ثلاثة أيام وفي شعرة أو ظفر
مد

أما إذا اشتار الأكل فواجبه صاع (أو الصوم فواجبه صوم يوم) على ما نقله الاستوى وغيره واعتدوه
 لكن خالفهم آخرون (وفي شرعتين أو ظفر من مسدان) أو صاعان (أو يومان) فطير ما ذكر في الشعرة
 (الخامس) من مخرمات الاحرام (الجماع فإذا جامع) في قبل أو بوزن ولو لهيمة أو مع حائل وإن كنف عاهدا عالما
 مختارا قبل التحلل الأول في الحج وقبل الفراغ من) جميع أعمال العمرة في (العمرة فسد نسكه) وإن كان
 الجامع رقيقاً أو صبداً للنهي عنه فيه بقوله تعالى فلا رفأى فلا ترفقوا ولا تتجمعوا والاصل في النهي
 اقتضاء الفساد والعمرة كالجماع أما الجامع بين تحليه فلا يفسد وإن حرم لضعف الاحرام حينئذ يخرج بالقيود
 المذكورة ضد ما إذا فسد نظير ما مر في التمتع بنحو اللبس لأن الجامع من أنواع الفتنة (ووجب) على
 الجامع المقدس (انقائه) أي التسلل الذي أفسده كما صح بإسناده عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف
 لهم (وقضاؤه على الفور) وإن كان نسكه تطوعاً لانه يلزم بالشرع فيه ويقع كلفه فسدان كان فرضاً أو تطوعاً
 فلا يصح جعله عن نسكه ووجب أن يحرم به من مكانه حرامه بالاداء إن حرم به قبل المقات والآخر المقات
 وانما يعين الزمن الذي أحرم منه بالاداء لانضباط المكان بخلاف الزمن فإن أفسد القضاء كفارة أخرى
 وقضاؤه أحداً لنقض واحد فلا يلزمه كدومته وتجب عليه كفارة (و) هي دم ترتب وتعديل فتاريخه
 (مدته) تجزئ في الاضحية وإن كان نسكه فلا (فان عجز) عنها (بقرة) تجزئ في الاضحية (فان عجز) عنها
 (فسبح شيئاً) تجزئ فيها (فان عجز فطعام بقيمة البدنة) يتصدق به على مسكين الحرم فان عجز صام بعدد
 (الامداد) ويؤكل المنكسر (السادس) من الحرمات على الحرم (اصطيد الماء كولي البري) (الودعوى) أو متولد
 منه ومن غيره) كمتولد بين جمار وحشى وجمار أهلى أو بين شاة وظئى أو بين ضبع وذئب لقوله تعالى وحرم
 عليكم صيدا البرأى التعرض له بأى وجهه من أوجها لا يذاع حتى بالتفكير ما دمتم حرماً ما خرج بمائة كرام المتولد
 بين وحشى غير ما كويل وانسى ما كويل كالتولد بين ذئب وشاة أو بين غير ما كويل أو أحدهما وحشى كالذئب
 بين جمار وذئب أو بين أهلىين أحدهما غير ما كويل كالغسل فلا يحرم التعرض لشيء منها كئسى وإن فوحش
 ويحترى الانعاش في البرك كغيره الذى يفرض فيه ولو شق في كونه ما كولا أو بوزن أو متوحشاً لم يجب الجزاء
 بل يندب ويحرم التعرض أيضاً لساير أجزائه كبيضه ولبنه ووضعه بالقيمة يجب مع الجزاء قيمته لما كان
 كان مأكولاً من أحرم وفي ملكه صيد زال ملكه عنه وزنه إرساله ولو بعد التحلل ومن أخذه قبل إرساله ملكه
 ولا يجب إرساله قبل الاحرام (ويحرم ذللت) أى التعرض بأى وجهه كان للصيد المذكور (في الحرم على
 الحلال) ولو كفر أمة لم تملك الاحكام تغلته الحرم سواء أرسل الحلال كلياً أو سهماً من الحل على صيد كذا أو قائمة
 من قوائمه في الحرم واعتد عليه أو عكسه تغلته العمرة وانما بعض صيد أسعى من الحرم إلى الحل أو من
 الحل إلى الحرم لكن سالتى أثناء صيده الحرم ثم قتله لانه يتعدا اصطيداً من حين الرأى ونحوه لاسيما حين
 السعى ولذا استلزمة عند الأول دون الثانى ولو أخرجه من الحرم ونصب شبكته في الحل فتقتل بها
 صيد لم يضمنه ولا عبرة بكون غير قائمته في الحرم كراسه والعمرة في النائم بمشقة نعم أن أسباب الجزاء التى في
 الحرم ضمنه وإن كان مستقراً على غيره ولو كان فى الحل ومن السهم في الحرم ضمنه وكذلك الكلب إن تعين الحرم
 طر يقاله لانه اختصاراً (ويحرم) على الحلال والحرم (قطع نبات الحرم) من الشجر والخشيش (الرطب
 وقطعه) بما حاكب أو ملو كاحتى ما يستنبته الناس لما صحت قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد
 حرام بجمرة الله لا بعدد شعيرة ولا بقصد صيد ولا بتخلى خلاؤه والعصا القطع وإذ حرم القطع فالتقط على أولى
 وانحلالاً لا قصر الحشيش الرطب وقديس عكة سائر الحرم ونحوه الرطب اليابس فيجوز قطعه وقطعه ولو غرس
 حوصية في الحل لم تنتقل الحرمه عنها أو حطية في الحرم لم يكن له الحرم ولا يضمن غصناً أصله في الحل ويضمن
 صيداً فوقه بخلاف غصن في الحل وأصله في الحرم فإنه يضمنه دون صيد فوقه ولو غرس في الحل فاة شجرة

أو صوم يوم وفي شرعتين
 أو ظفر من مسدان أو يومان
 (الخامس) الجامع فإذا جامع
 عاهداً عالماً مختاراً قبل التحلل
 الأول في الحج وقبل الفراغ
 من العمرة فسد نسكه ووجب
 انقائه وقضاؤه على الفور
 وبدنه فان عجز فبقرة فان عجز
 فسبح شيئاً فان عجز فطعام
 بقيمة البدنة فان عجز صام
 بعدد الامداد (السادس)
 اصطيد الماء كولي البري
 أو متولد منه ومن غيره
 ويحرم ذلك في الحرم على
 الحلال ويحرم قطع نبات
 الحرم الرطب وقطعه

الاذاخر والشوك وعلف
البهائم والدواء والزرع
ويحرم قلع الحشيش
الباس دون قطعه ثم
ان اتلف صيداه مثل من
النم ففيه مثله وان لم يكن له
مثل ففيه قيمة ففي النعامة
بدنة وفي بقرة الوحش وجارده
بقرة وفي الظبية شاة وفي
الحمامة شاة وفي المثل
بين ذبح مثله في الحرم
والتصدق به فيه وبين
التصدق بطعام بقيمة المثل
والصيام بعدد الامداد وفيها
لا مثل له كليلراد يقترب
اخراج طعام بقيته والصيام
بعدد الامداد ويجب في
الشجرة الكبيرة بقرة لها
سنة وفي الشجرة الصغيرة
التي كسبها الكبيرة شاة
يقترب بين ذبح ذلك والتصدق
بقيته طعاما والصيام بعدد
الامداد وفي الشجرة الصغيرة
جدا قيمتها تصدق بقدرها
طعاما أو يصوم بعدد الامداد
فصل في يجوز ولا يجوز

حرمة ثبوتها حكم الاصل ويحرم قطع شجرة ما صلى في الحل والحرم ويحرم قطع غصن لا يخلط مثله في
سنته ويقتضيه وقطع ورق الشجر ان كان يخط بضرها (الاذاخر) فلا يحرم قطعه ولا قله للتسقيف
أو غير ما يستأنه في الخبر الصحيح (و) الا (الشوك) وان لم يكن في الطريق والاعصان المؤذية في الطرق
كالصيد المؤذى والجواب عن خبر ولا يعضد شوكها انه يتناول المؤذى وغيره مخصص بخبر المؤذى بالتياس
على قتل الفواسق الخمس (و) الا (علق البهائم والدواء) أي ما يتداوى به كالحفظ ان وجد السبب لا قبله
وما يتغذى به كالجلد والبقلة فيحوز أخذها للعاجلة لا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه
للسبع عن بعلقه أو يتداوى به ويجوز زرع الحشيش والشجر البهائم (و) الا (الزرع) كالخضرة والشعير
والذرة والبقول والخضر اوان فيحوز قطعه وقلعه ولا ضمان فيه (ويحرم قلع الحشيش) والشجر (الباس)
ان لم يمت لانه لو لم يقلعه لنت فان فعله اثم وضعه فان مات جاز ولا ضمان (دون قطعه) فانه يجوز ولا فدية فيه
ولو اختلف ما قطع من الاخضر فلا ضمان والا ضمانه بالقيمة (ثم) اعلم ان ذبح جزء الصيد والشجر يمتد بتغيير
وتعديل فيختل (ان اتلف صيد الهن من النعم فقيمته) تقرى بالان اعتبارا بالقيمة بل بالصورة والخلقة
(وان لم يكن له مثل ففيه قيمة) في موضع الاختلاف ووقته (في النعامة) ذكرنا أو أثنى (بدنة) كذلك ولا تجزئ
عن بقرة ولا سبع شيئا أو أكثر لان جزء الصيد راعى فيه المماثلة (وفي بقرة الوحش وجارده بقرة وفي الظبية
شاة) وفي الظبي نيس (وفي الحمامة) ونحوها من كل مطوق بعب ويدر (شاة) من ضأن أو معز يحكم بالصدا
رضوان الله عليهم ومنسندة ووقف بلغهم والافاقص القيمة وفي الثعلب شاة وفي الاربع عناق وهي أثنى
المعز اذ في ما تلغ سنة وفي البروع والوبر جفرة وهي أثنى المعز اذ بلغت أربعة أشهر وفضلت عن
أثناها وفي الضب أو م حين جرى ويحكم فيما لا يصح غير ما ذكر بالمثل عدلان فقها باب الشبه وبقي
الصغير والعصم والهزيل وأضدادها مماثلة ولو أعور عين يساوي بجزئ الذي كرع الانثى وعكسه ويجب
الحامل حامل ولا يذبح بل تقوم (ويقترب في المثل بين ذبح مثله في الحرم) ولا يجزئ ذبحه في غيره وان تصدق
به فيه (والتصدق به) أي بجمعه (فيه) أي في الحرم على مسا كينهما يقرق لجه عليهم أو يملكهم جلته
مدحوا والقاطنون اولى هناء في نطائره (وبين التصديق طعام) يجزئ في الفطرة (بقيمة المثل) في مكة على
من ذكر (والصيام) في أي محل شاء (بعدد الامداد) وبكل المنكسر ولا يجزئ اعطاؤهم المثل قبل الفزع
ولا اعطاؤهم دراهم الاصل في ذلك أي من قتلهم منكم متعدا واغما اعتبرت قيمة المثل بمكة عند العدول
عن ذبح مثله لانها تحمل ذبحها فاعتبرت بقيته بها عند العدول عن ذلك (وفيها لا مثل له كالجراد) وغير الحمام
من الطيور سواء الاصغر منه والا كبر (يقترب بين اخراج طعام بقيته) يجزئ في الفطرة على مسا كين الحرم
(والصيام بعدد الامداد) والمنكسر منها ويرجع في القيمة هناء فصار الى عدلين (ويجب في الشجرة)
الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة عرفا (بقرة) رواه الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنهما وشبهه لا يقال
الا توقف سواء اختلفت الشجرة أم لا ويجوز اخراج بدنة عنها وانما تجزئ عنها ولا عن الشاقي جزء الصيد
لانهم راعوا المثلثة ثم لانها ويجب في بقرة أن يكون (لها سنة) بل سنتان تامتان اذا لم ينم اجزاها في
الاضحية على المعقد (ويجب في الشجرة الحرمية الصغيرة) عرفا وهي (التي كسبها الكبيرة) تقرى
(شاة) وتجب ايضا فيما يوزن سبع الكبيرة ولم تتماثل حدا تكبر لكن تكون الشاة الواجبة فيها اعظم من
الشاة الواجبة في سبع الكبيرة والدلم هنا تغيير وتعديل كما مر في جزء الصيد فيختل (يقترب بين ذبح ذلك)
والتصدق به كما مر (والتصدق بقيته طعاما) يجزئ في الفطرة نظير ما مر أيضا (والصيام بعدد الامداد)
والمكسور منها (وفي الشجرة) الحرمية (الصغيرة جدا قيمتها) تغييرا وتعديلا أيضا فيختل (تصدق بقدرها)
أي القيمة (طعاما) يجزئ في الفطرة أو يصوم بعدد الامداد والمنكسر منها

فصل في موانع الحج وهي ستة الاول ابوة (ويجوز لابوين) أي لكل منهما ما وراءه أو كان هنالك

أقرب منه (منع الولد) وإن سفل (غير المحكي من الاحرام بطوع حج أو عمره) ابتداء واداء الاله أولى باعتبار
 اذ نعمان فرض الكفاية المتفرقة ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الخصمين لرجل استأذنه في الجهاد
 ألاك أو ان قال نعم قال استأذنتما قال لا قال ففهم ما جاهد أماً ملكي ونحوه فليس له صامتة على ما جئته
 الاثر في قصر السفر (دون الفرض) فليس له ما منعه منه لا ابتداء ولا انعاماً لا يفرض عن مخالاف
 الجهاد ويشمل ذلك من لم يحج بحجة الاسلام فليس له ما منعه من او ان كان فقيراً على احتمال لاهل الأمانة اذا تكفلها
 تجزئته عن حجة الاسلام فتقع فريضة من استأذنته صافي الفرض أيضاً والثاني الزوجية يسئل له الحج
 بزوجه لا مربيته في الخصمين ويسئل لها أن لا تحرم بفرائضه ثم يمنع على الأمة ذلك الا باذن الزوج والسيد
 والفرق ان الحج لازم للحره فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج لحازها الاحرام وتنب لها
 الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ولذا حرم على الزوجية صوم النفل بفرضه اذ لا الفرض وقياسه
 انه يحرم على الحره الاحرام هنا بالنفل بفرضه (والزوج منع الزوجة من) النسك (الفرض والمسنون) لان
 حقه على الفور والنسك على التراخي ويقارن الصوم والصلاة بعاول مدته بخلافه ما تم انما سافر معه يذنه
 وأحرمت بحيث لا يقوت عليها استمتاعها البتة بان كان محرماً او كان احرامها شرع قبل احرامه او يفرغان
 معاً لم يكن منعها لانه تعنت وليس له منعها من نذر عن قبل النكاح أو بعده لكن يذنه ولا يمنع الحابسة
 نفسها القبض المهر لانها السفر بفرائضه الثالث الرق فاذا أحرقت بان سده لم يحله وان أقسده لانه
 عقد لازم عقده يذنه ولا يشتره الفسخ ان جهل احرامه ويحرم عليه الاحرام بفرائضه (والسيد منع
 رقيقه) ولو مكاتباً أو ولد ومعضا ليس يذنه وبين سيده ما يذنه أو يتهمها ما يذنه (من ذلك) أي
 النسك (فرضاً) كان (أوسنة) لان منافقة مسفرة لا للسيد (فان أحرما) أي القرع والزوجة (من ذلك) أي
 اذ تم (أي الأصل والزواج والسيد جاز لهم تحليلهم بان يأمروهم به فيلزمهم حينئذ التحلل فان امتنع
 الزوجة والأمة منع عنك نعمانته فالزوج والسيد وطؤها سائر الاستمتاع بما والاثم عليها مدونه وليس
 للزوجة والزوجة التحلل بفراهم بخلاف العبد فانه لا يذنه بفراهم السيد يفرق بان معصيته أشد ملك
 السيد مناعه وعدم مخاطبته بالنسك بخلافه ما في جميع ذلك وانما يلزمه بفرائضه وان كان خارج من
 المعصية واجبا لكونه تلبس بمباداة في الجملة مع جواز رضا السيد وماهواذا أمرهم وتحلوا (وجوبا كما
 تقرر) الرابع الاحصاء العام بان يمنع المحرم عن المضى في نسكه من جميع الطرق الا بقتال أو ببل مال فله
 حينئذ التحلل وان اتسع الوقت ولو منعوا من الرجوع أيضاً الخ لاس احصاء الخاص فاذا حبس ظلم
 أو بذر وهو معسر فله التحلل السادس الدين وليس للدين التحليل وله منع من السفر الا ان أعسر
 أو تأجل الدين وان لم يبق من أجله الخلطة وإذا تحلل الثلاثة الاول (هم والمحصر) بسمه (عن الحج) و
 كذا عن (المرء) فليكن تحللهم (بذبح ما يجزئ في الأضحية ثم) بعد الذبح (الحلق مع اقتران نية التحلل بها)
 أي بالذبح والحلق (ومن عجز عن الذبح) بالاطريق السابق في ذم نحو التمتع (أطعم بقية الشاة فان عجز) عن
 الاطعام (صام بعد الاضداد) والمنكسر (والرقيق) وكذا الحر الذي لم يجد ما لا يطعم (بقتل بالنية مع
 الحلق فقط وتعين بحمل الاحصار) من الحل وان أمكنه نية في طرف الحرم للذبح وتفرقة العجم وتفرقة
 الطعام ولما يلزم من سائر الدماء لانه صار في حقه كالحرم في حق غيره ولا يتعين للصوم يحمل ويتوقف التحلل
 على الذبح أو الاطعام لا على الصوم لطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا تحلوا لانه لا تقصير منهم بل الامر كما كان
 قبل الاحرام فان أحصر في قضاء أو نذر معين في عام حصروني في حتمه كما كان وكذا الجملة لاسلام أو النذر اذا
 استقرت بان وجدت فيها شروط الاستطاعة قبل حصروه أو أحصر في طوع أو اسلام أو نذر لم يستقر
 يلزمه شيء في الطوع أو أصلا ولا في الاخيرين حتى يستطعم (ومن شرط التحلل) من احرامه عند الشروع

منع الولد غير ابني من
 الاحرام بطوع حج أو عمره
 دون الفرض ولزج منع
 الزوجة من الفرض
 والمسنون والسيد منع رقيقه
 من ذلك فرضاً أو سنة فان
 أحرما وبفرائضهم تحلوا لهم
 والمحصر عن الحج والعمرة
 بذبح ما يجزئ في الأضحية ثم
 الحلق مع اقتران نية التحلل
 بهما ومن عجز عن الذبح أطعم
 بقية الشاة فان عجز صام
 بعد الاسداد والرقيق
 يقتل بالنية مع الحلق فقط
 وتعين بحمل الاحصار ولا
 قضاء عليهم ومن شرط التحلل

فيه (الفراغ زاد أو مرض أو غير ذلك) كضلال طريق وخطأ في العدد (جاء) وحديثه هذه التحلل به كآله أن
يخرج من الصوم فيكون بدنه بشرط أن يخرج منه بغير أن شرطه بدني زمه أو بلاهدي أو أطلق لم يلزمه
فيكون تحلله بالنية فقط ولو قال إن مرضت فأنا حلال ففرض صلاحي لا نفس المرض وله شرط قلبه
عرة بنحو المرض وانما يجوز التحلل بنحو المرض بلا شرط كالأحصار لأن التحلل لا يشهد زوال النحو المرض
بخلاف التحلل بالأحصار بل يصح حتى يزول عذره فإن كان بخبر ما بعرة أتمها أو يتجوز فانه تحلل بعمل عرة
(ويحل من فاته الوقوف) بغيره وجوبه بالصوم عليه استئمانه أو ما إلى قابل زوال وقته كالاستئمانه أو ما
استئمانه حتى يخرج بمن قابل لم يجز ويكون تحلله (بطواف وسعي) إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم
(وخلق) بنية التحلل وإن لم ينو العرة ولا تجزئه عن عرة الإسلام ولا يجزئ ولا ميت وإن بقي وقتها وما
فعله من عمل العرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الخلق والطواف المتسرع بالسعي
لسقوط حكم الرمي بالقوات فصار كمن رمى (ويقضى) حجه فوراً وجوباً إن كان تطوعاً لأنه لا يتحقق عن تقصير
فإن كان فرضاً حتى في ختمته كان (وعليهم) وإن كان القوات بعد تركهم ونسيان (كدم التمتع) فيكون دم
ترتيباً وتقدير (ويذبحه) وجوباً (في حجة القضاء) أي بعد الإحرام بها أو بعد دخول وقت الإحرام به وذلك
في قابل كان دم التمتع لا يجب إلا بالأحرام بالحج أو بعلم أن الإحرام بان بعد دم تقديروا دم تقصير وتعديل
ودم تقصير وتقدير ودم ترتيب وتعديل ومعنى الترتيب أنه لا يجوز العمل للبدل إلا بعد العجز عن الأصل
والاختير عكسه ومعنى التقدير أن الشرع قد راعى الصوم المعدول إليه والتعديل عكسه فالأول دم التمتع
والقران والقوات وترك الإحرام من المقيات والرمي والميتين وطواف الوداع والساقى دم جزاء الصيد
والشجر والسائل المخلوق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقدمات الإجماع وشاة الإجماع غير المقدس
والرابع دم الإجماع المقدس ودم الإحصار (وكل دم واجب) من هذا المذ كورات يراق في التسلي الذي وجب
فيه الأدم القوات كأمه وكلها أو بدلها من الطعام (يجب ذبحه) وتقترنه (في الحرم) على مسا كينه
(الأدم الإحصار) فأن يذبح وشرق في محل الإحصار كأمه (والأفضل في الحج) الذبح لما وجب أو ذبح
فيه (في منى) وإن كان متعمداً (وفي العرة المروءة) أي الذي يذبح فيها لما وجب أو ذبح في العرة لأنها محل تحللها
وكل هذا لما لا يختص بوقت فذبحها (في أي وقت شاء) لأن الأصل عدم التقصيص ولم يرد ما يخالفه
لكن يندب إراقته أيام النخبة نعم إن حرم السبب وجبت المبادرة إليه (ويصرفه) أي الدم أو بدله من
الواجب المالي (إلى) ثلاثة أو أكثر من (مسا كينه) أي الحرم الشاملين لقراءته والمستوطنون أو إلى ما لم
تكن حاجة الغرباء بما شئد ولا يجب استيعابهم وإنما ينحصر ويحجزون بدفع لكل منهم مداً أو أكثر أو أقل
الأدم نحو الخلق فينبغي لكل واحد من شتم نفسه كمن نصف صاع كأمه فإن عدم ما من الحرم أنحر الواجب
المالي حتى يجدهم ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة أليس فيها صاع صريح بتفصيل البلد بخلاف هذا ولو
سرق المذبح في الحرم ولو تغير تقصيره وإن كان السارق هو من مسا كينه الحرم سواء أتى المدفع أم لا أو
غصب ذبح بدله وهو الأولى أو اشتري به لما وصدق به عليهم

باب الاضحية

وهي ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى في زمن الأتي والأصل فيها قبل الإجماع فاصح من قوله صلى الله
عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقه الدم وأما التاني يوم القيامه بقرونها
وأغلاها فإن الدم يذبح من الله يمكن قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً (هي سنة) على الكفاية
(مؤكدة) لاخبار الكثير فيها بل قيل بوجوبها ورد خبر الناقد في كتب على الضر وليس واجب عليكم
فأول طعناها أحسن أهل البيت كشت عنهم وإن سئل لكل منهم فإن تركوها كلهم كرهه (لا تجب) الاضحية

لفراغ زاد أو مرض أو غير
ذلك تجزئ ويصل من فاته
الوقوف بطواف وسعي
وخلق ويقضى وعليه دم
كدم التمتع ويذبح في حجة
القضاء وكل دم واجب
يجب ذبحه في الحرم الأدم
الإحصار والأفضل في الحج
في منى وفي العرة قالسروني
أي وقت شاء يصرفه إلى
مسا كينه

باب الاضحية

هي سنة مؤكدة لا تجب

التشريق الثلاثة يوم التحرف لودع بعد ذلك أو قبله لم يقع أخيه تخير العصبي أول ما تبدا به من يومنا هذا أن فصل ثم يرجع فتكر من فعل ذلك فقد أصاب مستنوا من ذبح قبل فاعاها ولم يقدمه لاهله وليس من التسك في شي (ويجب) في أخيه التطلع (التصدق) بشي يقع عليه الاسم وان قل (من لهما) فيصر عليه أكل جميعه القول تعالى في هدي التطلع وأخيه التطلع مثله فكلوا منها وأطعموا الفقاع أي السائل والمعتز أي المعتز للسؤال ويجب أن يتصدق بالجزء المذكور حال كونه (بنا) عليه مسلحاً أو أومكاً أو ما يعطى غير السيد فقراً أو مسكيناً فلا يكفي إعطائه مطبوخاً ولا قد بدا ولا جعله طعاماً ودعاؤه أو إرساله إليه لأن حقه في تلكه لا في أكلاه ولا عليه غم البهم من يجوز كش وكبد ولا تغلب ذبي كافي صدقة الفطر فإن أكل الجميع ضمن الواجب وهو ما يطلق عليه الاسم فيشتري بثمنه لما ويجرم عليك الاغتيا شيئاً من الاضحية لا اطعمهم ولا اهدأوهم - والافضل أن يقتصر على أكل لقهم ويتصدق بالباقي ثم أكل النشأ والصدق بالباقي ثم أكل الثلث والصدق بالثلث واهداء الثلث الباقي للاغتيا وفي هذه الصور شاب على التفضية بالكل وعلى التصديق بالبعض (ولا يجوز بيع شي منها) أي من أخيه التطلع ولا تلافه بغير البيع ولا إعطاء الجزاء أجره من نحو جلدها بل مؤتمه على المالك ولا يكره الانسار من لهما ويجرم نقلها عن بلد التفضية (ويصدق) وجوباً (بجميع) المنسورة والمعينة بنحو هذه أخيه أو عن الماترنة في النعمة فلا يجوز له أن شي منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شي منها إلى نفسه كالأخرج زكاته وما كلفه ما يفرم قيمته والولد كأمه وان حدث بعد التعين أو انفصل منها بعد الفرج حيث كانت واجبة لم يجز الا كل منه الأولاد الواجبة المعينة بشاؤم حيث كانت نطوعاً كان لأخيه أخرى فلا يضمن التصديق بجزء منه كأمه (ويكره) لمريد التفضية (أن يزل شيئاً منه مرة أو غيره) كطفره وسواها جزاء أجره (في عشرين) الحقة حتى يفضي (ولو) الأولاد أن أراد التسديد للهبي عنه في مسل والعني فيه شمول المغفرة لجميع أجزائه وقتل الكراهة بامتداد تأخير التفضية فإن أمورها عن أيام التشريق زالت الكراهة

فصل في العقيقة وهي لغة شعر رأس المولود وشعر عاملي ذبح عند خلق شعر رأسه والاصل فيه ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الغلام من ترين عقيقته ومعناه ما ذهب إليه أحد الحكماء أنه إذا لم يقع عنه لم يشفع في يوم القيامة (والعقيقة مسنة) مؤكدة للبر السابق وغيره والمخاطب بها من عليه نفقة الولد ليس الولي فعملها من مال ولده لا من ثمنه فإن تبرع فأن فعل ضمن ولا مخاطب بها الام لا عند عسار الاب وهي (كالاخية) في سننها وجنسها وسلامتها بمنع الاجراء وفي أفضلها والاكل منها والتصديق والاهداء والانشاء وقد رآنا كقول وفي امتناع نحو البيع والتعين بالتعين واعتبار النسبة ووقتها وفي غير ذلك ثم لا يجب التليك من لهما بناء (ووقتها من الولادة) بالنسبة للوسر عندها (إلى البلوغ) فإن أعسر نحو الاب في النسبة لم يضر بها أن أسير بعد مدة الغناس والأمر بها (ثم) بعد البلوغ غسقط الطلب عن نحو الاب والاحسن حيثئذ أنه (يدق عن نفسه) تدرك كالكافات وخبر أنه صلى الله عليه وسلم عن عن نفسه بعد النبوة باطل وإن رواه البيهقي (والافضل) ذبحها (في اليوم السابع) من الولادة فقبل ذبحها في الحساب ويسن أن يدق عن مات بعد التحكم من الذبح وإن مات قبل السابع (فإن لم يذبح فيه ففي الرابع عشر والافني الحادي والعشرين) وهكذا في الأسابيع وقيل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فثالث وقت الاختيار وكلام المصنفين في إليه وانما يجزى في العقيقة ثمانية صبغة الاخية كما مر سواء الذكر والانثى (و) لكن (الكل شاتان) متساويتان (لذكر) ويحصل بالواحدة فيه أصل السنة فاصح أمر نارصول الله صلى الله عليه وسلم أن نفق عن الغلام ثمانين متساوتين وعن الحاربة ثمانية وخمسة كالأثني وسبع البدنة أو البقرة كشاة (والسنة) أن لا يكسر عظمها) ما أمكن سواء العاق والاكس فثاؤالا

التشريق ويجب التصديق
من لهما بناء ولا يجوز بيع
شي منها وتصديق بجمع
المنذور بذكره أن يزل شيئاً
من شعره أو غيره في عشرين
الحقة حتى يفضي

فصل في العقيقة سنة
كالاخية ووقتها من الولادة
إلى البلوغ ثم يقع عن نفسه
والافضل في اليوم السابع
فإن لم يذبح فيه ففي الرابع
عشر والافني الحادي
والعشرين والاكل شاتان
لذكر وان لا يكسر عظمها

بسلامة اعضاء الولد (وان تصدق به مطبوخا) ان يطبخ (بحلو) نقا ولا يحلوا باخلاق المولود ولا يكره
طبخها بحماض (والارسال) بالمطبوخ الى القفرا (أكل) من نائم اليها لانه ارفع بهم (و) يسن (حلق)
شعره بعد الذبح (كافي الحاح) وان يكون كالشمعة يوم السابع (و) يسن (التصدق برثته) أى شعر رأسه
(ذهابهم) ان لم يتيسر ولم يفعل تصدق برثته (فضة) لما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم فاطمة رضى الله
عنه بارتها شعر الحسين رضى الله عنه والتصدق بوزنه فضة لانها التمسرح حيث ذاعطاه القابلة رجل العقيقة
وقيس بالفضة الذهب الاول وبالدكر الاثني (و) يسن (تحنكه بقر) ثم رطب (ثم حلو) بفضة ويدلك
به حنكه حتى يصل منه شئ الى جوفه للاسراع وينبغي أن يكون المخلط من أهل الخير (ويكره تطليخ رأسه)
أى المولود (بالدم) لانه فعل الجاهلية وانما لم يحرم لانه قليل نديه بغيره (ولا بأس) بتطليخه (بالزعفران)
والنلق بل يندب كافي المجموع الحديث فيه

فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه (ويحرم تسويد الشيب) ولولرأى الا لاجسادها بالاعدو
(و) يحرم (وصل الشعر وقطع الا انسان والوشم) لانه صلى الله عليه وسلم لمن فاعل ذلك ما فعله به
(و) يحرم (الحناء للرجل) والنظير (بالاحبة) لما فيه من التشبه بالنساء **فتنة** يسن أن يحسن الاسم
وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها رث وهام وأقبحها حرب ومرة ظهر مسلم وأبى داود بذلك
وسكة تسمة صلى الله عليه وسلم ولده ابراهيم ذكرتم في شرح الارشاد وتكره الاسماء القبيصة وما ينظر
شبه عاتق كعبه وبركة وحرب ومرة وشباب وحار واغلم وبارور باح زافع ونحوست الناس
أو العلماء أشد كراهة ويحرم علك الاملاك وشاهنشاه وأقضى القضاة قال اناسي أبو الطيب وقاضى
القضاة ويندب تغيير القبح وما ينظر بفسه ويندب ولده وتلدوه وغلما من لا يسميه باسمه وأن يكن أهل
الفضل الرجل والنساء من لا يكن لهم ولد وأن تكون التكنية بأكرأ ولاده ويحرم التكني بأبى القاسم لمن
اسمه محمد وغيره في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولا يكره نحو فاسق ومبتدع الا نحو خوف فتنة أو تعريف
كأبى لهب والادب ان لا يكن نفسه مطلقا الا ان اشهر بكنية ولم يعرف بغيرها لم يحرم تقيبه بياكره ان
عرف بغيره وان كان فيه ويسن أن يؤذن في اذن الولد البني وأن يقام في اليسرى للاسراع ولا يمنع ضرأه
الصبيان كأورد أبى التابع عن الحسن وأن يقرأ في آذنه اليمن سورة الاخلاص للاسراع وأن يقول في آذنه ولو
ذكر أنى أعينه ذها أى التسمية بذكر بهتان الشيطان الرجيم **هـ** أعاذنا الله منه ولا جعل له علينا سلطانا
آمين والحمد لله رب العالمين أو لا أو ظاهر أو باطن أو صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلم
كل ذلك كذا كذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون وحسبنا الله ونعم الوكيل

هذا آخر ما أوردت تسويده على هذا المختصر ورأيت في بعض نسخه أن مؤلفه وصل فيه الى قريب
من نصف الكتاب وانما لم يكتب عليه لانه لم يصح عندي أن المصنف يرضى الى ذلك المجل وانما الذي في نسخ
الكتاب المحقة الوصول فيه الى هذا المجل على انه يلغى أن له مختصرات متعددة فلهذا قصد تسكيل بعضها
فلم يتم له واصل الله تعالى من فضله أن يسرى اتمام ذلك من كتابه لا يوجد وشرا على جميع انه جواد كريم
رؤوف رحيم ما شاء الله كان وما لم يكن من الا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ منه بعد الظهر
خامس عشر من القعدة سنة أربع وأربعين وتسعمائة بمنزلة في مكة المشرفة في المجل المسمى بالحرى والقريب
من سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى وأتوجه اليه بحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم أن يتفضل على عما أحبه
من الخير وأن يعيرني من فضله ويمنه الى أن ألقاه وهو راض عني انه لا يرد من اعتمد عليه ولما في سائر أموره
اليه وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم وصحبتهم فيها سلامه وآخر
دعواهم أنا الحمد لله رب العالمين

وان تصدق به مطبوخا
وبحلو الارسال اكل وحلق
شعره بعد الذبح والتصدق
برثته ذهبا ثم فضة وتحنكه
بقر ثم حلو ويكره تلطيخ
رأسه بالدم ولا بأس
بالزعفران

فصل ويحرم تسويد
الشيب ووصل الشعر ونظير
الانسان والوشم والحناء
للرجل بلا حجة والله أعلم

يقول خادم تصحيح العالم بدار الطباعة الاميرية الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني
أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

تم طبعه وحسن وضعه بالطبعة الزاهية الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة ذي المهمة السنية
والاخلاق اليمية الجناب الامجد الحاج فدا كشمري محمد وشركه في ظل الحضرة القضيعة
والعواطف الرحمة حضرة الملك الاكرم والهدى الاعظم عزيز الديار المصرية وحامي حوزتها
التبليغية الذي لا يزال بين طلعتهم حتى لم يزل على رعيته يفيض وبهم في أنس دنيا المعظم عباس باشا
حلى أيد الله دولته وقوى شوكته وصوته مشهول هذا الطبع الجليل والشكل الجميل بنظر
من عليه جيل طبعه في حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسني في أواخر آخر

الجماديين عام ١٣٠٩ تسع وثلاثمائة وألف من هجرة سيد الكونين

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه كما ذكره

الذاكرون وغفل عن ذكره

القائلون

﴿ فهرست شرح الشهاب ابن حجر الهيتمي على مختصر بافضل ﴾

صفحة	صفحة
٤٥ فصل في سنن الر كوع	٤ (باب الطهارة)
٤٥ فصل في سنن الاعتدال	٥ فصل في الماء المكروه
٤٦ فصل في سنن السجود	٥ فصل في الماء المستعمل
٤٦ فصل في سنن الخلو من بين السجدين	٦ فصل في الماء المتنجس ونحوه
٤٦ فصل في سنن التشهد	٧ فصل في الاجتهاد
٤٨ فصل في سنن السلام	٨ فصل في الاواني
٤٨ فصل في سنن بعد الصلاة وفيها	٨ فصل في خصال الفطرة
٤٩ فصل في شروط الصلاة	٩ فصل في الوضوء
٥٥ فصل في مكروهات الصلاة	١١ فصل في سنن الوضوء
٥٦ فصل في سنة تالمصلي	١٤ فصل في مكروهات الوضوء
٥٧ فصل في سجود السهو	١٤ فصل في شروط الوضوء
٥٩ فصل في سجود التلاوة	١٤ فصل في المسح على الخفين
٦٠ فصل في سجود الشكر	١٥ فصل في فائض الوضوء
٦١ فصل في صلاة النفل	١٦ فصل فيما يحرم بالحدث
٦٤ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها	١٦ فصل فيما يتدب به الوضوء
٦٦ فصل في اعذار الجمعة والجماعة	١٧ فصل في آداب قاضي الحاجة
٦٧ فصل في شروط القدوة	١٩ فصل في الاستبراء
٦٨ فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة	٢٠ فصل في موجبات الغسل
٧٢ فصل في بيان ادراك المسبوق الركعة	٢١ فصل في صفات الغسل
٧٢ فصل في صفات الأئمة المستقبين	٢١ فصل في مكروهاته
٧٤ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة	٢٢ (باب الخاصة وازالتها)
٧٥ (باب صلاة المسافر)	٢٣ فصل في إزالة النجاسة
٧٥ فصل فيما يحقق به السفر	٢٤ (باب التيمم)
٧٦ فصل في بقية شروط القصر ونحوه	٢٦ فصل في شروط التيمم
٧٧ فصل في الجمع بالسر والمطر	٢٧ فصل في أركان التيمم
٧٨ (باب صلاة الجمعة)	٢٧ فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس
٧٩ فصل في الجمعة شروط وزوائد	٢٨ فصل في المستحاضة
٨١ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة	٢٩ (باب الصلاة)
٨١ فصل في سنن الجمعة	٣٠ فصل في مواقيت الصلاة
٨٤ (باب صلاة الخوف)	٣١ فصل في الاجتهاد في الوقت
٨٤ فصل في اللباس	٣٢ فصل في الصلاة لغير مقمن حيث الوقت
٨٦ (باب صلاة العيدين)	٣٣ فصل في الاذان
٨٧ فصل في توابع ما ذكره غير الحاج الخ	٣٧ (باب محقة الصلاة)
٨٨ (باب صلاة الكسوف الشمس والقمر)	٤٢ فصل في سنن الصلاة

صحيحة	صحيحة
٨٨ (باب صلاة الاستسقاء)	١١٥ فصل في الجماعة في رمضان وما يجب به
٨٩ فصل ويسن أن يظهر غير عورت له لا قول مطر السنة الح	١١٧ فصل في القسدية الواجبة بدلا عن الصوم وقين تجب عليه
٩٠ فصل في نافلة الصلاة	١١٨ فصل في صوم التطوع
٩٠ (باب الجنائز)	١١٩ (كتاب الاعتكاف)
٩٢ فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به	١٢٠ فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع
٩٣ فصل في الكفن	التتابع
٩٥ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	١٢١ (كتاب الحج)
٩٦ فصل في الدفن	١٢٢ فصل في المواقيت
٩٦ (باب الزكاة)	١٢٤ فصل في بيان أركان الحج والعمرة
٩٨ فصل في واجب البقر	١٢٤ فصل في بيان الاحرام
٩٨ فصل في زكاة الفهم	١٢٥ فصل في سنن تتعلق بالنسك
٩٨ فصل في بعض ما يتعلق بعامر	١٢٦ فصل في واجبات الطواف وسننه
٩٩ فصل في شروط زكاة الماشية	١٢٨ فصل في السعي
٩٩ (باب زكاة الثبات)	١٢٩ فصل في الوقوف
١٠٠ فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	١٢٩ فصل في الخلق
١٠١ (باب زكاة النقد)	١٣٠ فصل في واجبات الحج
١٠٢ فصل في زكاة البصرة	١٣٠ فصل في بعض سنن الميت والرمي وشروطه
١٠٣ فصل في زكاة الفطر	١٣١ فصل للحج قعلاان
١٠٥ فصل في النية في الزكاة وفي تجهيلها	١٣٢ فصل في اوجه اداء التسكين
١٠٦ فصل في قسمة الزكاة على مستحقها	١٣٢ فصل في دم الترتيب والتقدير
١٠٨ فصل في صدقة التطوع	١٣٣ فصل في محرمات الاجرام
١٠٩ (كتاب الصيام)	١٣٦ فصل في مواعيد الحج
١١٢ فصل فمن يجب عليه الصوم	١٣٨ (باب الاضحية)
١١٣ فصل فيما ينبع الفطر	١٤٠ فصل في العقيقة
١١٣ فصل في سنن الصوم	١٤١ فصل في محرمات تتعلق بالشهر ونحوه
	١٤١ فقه يسن ان يحسن الاسم الح

 Bibliotheca Alexandrina

01916